aida
Asylum Information Database

آيدا (قاعدة بيانات اللجوء)

بلد التقرير: تركيا

صادر عن المجلس الأوربي للاجئين والمنفيين

تحديث

2021

ecre
European Council on Refugees and Exiles

شكر و منهجية البحث

تم البحث و صياغة مسودة التقرير الأصلي و التحديث الأول من قِبل حقوق اللاجئين في تركيا و تم تحريرها من قبل المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين. وتم البحث و صياغة التحديثات منذ 2017 من قِبل مستشار مستقل و تم تحريرها من قِبل المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين.

بُني تحديث التقرير لعام 2021 على بحوث مكتبية ومعلومات تم جمعها من منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وممارسي المهن القانونية في مدن من جميع أنحاء تركيا وتم جمع المعلومات عن طريق مقابلات باستخدام برنامج زوم بسبب وباء كوفيد-19. ويبقى الوصول للمعلومات الرسمية المتعلقة بوضع الأشخاص تحت الحماية الدولية أو المؤقتة في تركيا محدوداً حتى الآن.

إن آخر تحديث لجميع المعلومات الواردة في هذا التقرير هو بتاريخ 31 كانون الأول 2021 إلا إذا ذُكر غير ذلك.

قاعدة بيانات اللجوء

تم تنسيق العمل على قاعدة بيانات اللجوء من قِبل المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين. و تهدف إلى تقديم معلومات حديثة عن عملية اللجوء في 23 بلداً. و هذا يتضمن 19 دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي و هي (النمسا وبلجيكا وبلغاريا وقبرص وألمانيا وإسبانيا وفرنسا واليونان وكرواتيا وهنغاريا وإيرلندا وإيطاليا ومالطا وهولندا وبولندا والبرتغال و رومانيا والسويد و سلوفينيا) وأربعة دول من خارج الاتحاد الأوروبي و هي (سيبيريا و سويسرا و تركيا والمملكة المتحدة) ولدى الباحثين و المحامين و الممارسين الحقوقيين والعامة صلاحيات الوصول لها من خلال الموقع الالكتروني على الشبكة www.asylumineurope.org. وتحاول قاعدة البيانات أن تعزز تنفيذ و إدراج التشريع الأوروبي المتعلق باللجوء بما يعكس أعلى معايير الحماية الممكنة بما يتوافق مع القانون الدولي للاجئين و حقوق الإنسان بالاعتماد على أفضل الممارسات.

ecre
European Council on Refugees and Exiles

وإن هذا التقرير هو جزء من قاعدة بيانات اللجوء (AIDA) الممولة من البرنامج الأوروبي للاندماج و الهجرة (EPIM)، وهي مبادرة تعاونية من قِبل شبكة المؤسسات الأوروبية، و صندوق اللجوء الهجرة و الاندماج (AMIF). إن محتويات هذا التقرير هي مسؤولية المجلس الأوروبي للجوء وحده ولا يمكن اعتمادها لتعكس آراء البرنامج الأوروبي للاندماج والهجرة أو آراء المفوضية الأوروبية.

Epim
European Programme for Integration and Migration

قائمة المحتويات

المعجم و قائمة الاختصارات 7

الإحصائيات 10

مراجعة لأهم التغيرات منذ آخر تعديل للتقرير 15

إجراءات اللجوء 23

A. عام 23

1. مخطط بياني 23

2. أنواع الإجراءات: 24

3. قائمة بالسلطات التي تتدخل في كل واحدة من مراحل الإجراءات 24

4. عدد الموظفين وطبيعة سلطة المحكمة الابتدائية 25

5. مراجعة قصيرة لإجراء اللجوء 26

B. حق الاستفادة من الإجراء و التسجيل 27

1. حق الاستفادة من البقاء في الأرض و الإجبار على الرحيل 27

2. الترحيل و الإعادة القسرية 33

3. تسجيل طلب اللجوء 43

C. الاجراءات 51

1. الإجراءات المعتادة 51

2. دبلن 64

3. إجراءات القبول 64

4. الإجراءات المعجلة 67

D. ضمانات الفئات العُرضة للخطر 71

1. التعريف: 71

2. ضمانات إجرائية خاصة 74

3. استعمال التقارير الطبية 75

4. التمثيل القانوني للأطفال غير المصحوبين 75

E. الطلبات اللاحقة 77

F. مفاهيم البلد الآمن 78

1. بلد اللجوء الأول 79

2. البلد الآمن الثالث 79

G. معلومات لطالبي اللجوء و الوصول إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و المنظمات غير الحكومية 81

1. تقديم المعلومات بما يتعلق بالإجراءات 81

2. الوصول إلى المنظمات غير الحكومية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين 82

H. المعاملة الخاصة لجنسيات معينة في الإجراءات 84

1. سورية 84
2. العراق 84
3. أفغانستان 85
4. الجنسيات الأخرى 86
شروط الاستقبال 88
A. الدخول ونماذج شروط الاستقبال 90
1. المعايير والقيود لدخول شروط الاستقبال 90
2. أشكال ومستويات شروط الاستقبال المادي 92
3. تخفيض أو سحب شروط الاستقبال 95
4. حرية التنقل 96
B. السكن 99
1. أنواع الإقامة 99
2. شروط مرافق الاستقبال 100
C. العمل والتعليم 102
1. الدخول إلى سوق العمل 102
2. حق التعليم 105
D. الرعاية الصحية 109
1. مجال تغطية الرعاية الصحية 111
2. العقبات الفعلية للحصول على الرعاية الصحية 113
E. حاجات استقبال خاصة للمجموعات العرضة للخطر 115
1. استقبال الأطفال غير المصحوبين 115
2. استقبال الناجين من التعذيب والعنف 116
3. استقبال الأشخاص من أصحاب الهويات الجنسية المختلفة (LGBTI) 118
4. استقبال الأشخاص من المتعايشين مع الإيدز 120
F. معلومات لطالبي اللجوء و الوصول إلى مراكز الاستقبال 121
1. تقديم المعلومات عند الاستقبال 121
2. الدخول إلى الاستقبال من قبل طرف ثالث 121
G. المعاملة الخاصة لبعض الجنسيات في الاستقبال 121
ءوجللا يبلاط زاجتحا 123
A. عام 123
B. الإطار القانوني للاحتجاز 124
1. أُسس الاحتجاز 124
2. بدائل الاحتجاز 127
3. احتجاز المتقدمين العرضة للخطر 129

4. مدة الاحتجاز 131
C. شروط الاحتجاز 132
1. مكان الاحتجاز 132
2. الأوضاع في مرافق الاحتجاز 136
3. الدخول لمراكز الاحتجاز 140
D. ضمانات إجرائية 144
1. مراجعة قضائية في أمر الاحتجاز 144
2. المساعدة القانونية لمراجعة الاحتجاز 147
E. المعاملة الخاصة لجنسيات معينة في الاحتجاز 149
محتوى الحماية الدولية 150
A. الحالة والإقامة 151
1. تصريح إقامة 151
2. التسجيل المدني 152
3. الإقامة الطويلة الأمد 154
4. التجنيس: 154
5. التوقف و مراجعة حالة الحماية 155
6. سحب حالة الحماية 156
B. لم الشمل 157
1. المعايير و الشروط 157
2. حالة وحقوق أفراد العائلة 158
C. التنقل و الحركة 158
1. حرية التنقل 158
2. وثائق السفر 158
3. إعادة التوطين 159
D. السكن 160
E. العمل و التعليم 160
1. الدخول إلى سوق العمل 160
2. الحصول على التعليم 160
F. الرعاية الاجتماعية 160
G. الرعاية الصحية 161
إجراءات الحماية المؤقتة 163
A. نطاق وإجراءات التفعيل 163
B. معايير الحماية المؤقتة 164
1. معايير الأهلية 164

2. إيقاف الحماية المؤقتة 165
3. استبعاد و إلغاء الحماية الموقتة 169
C. الوصول للحماية المؤقتة و التسجيل 171
1. الدخول إلى الأراضي 171
2. التسجيل تحت الحماية المؤقتة 172
3. الاستئناف 175
4. المساعدة القانونية 175
D. الاحتجاز في إطار الحماية المؤقتة 176
محتوى الحماية المؤقتة 177
A. الحالة والإقامة 178
1. الحماية من الإعادة القسرية 178
2. وثيقة تعريف بالحماية المؤقتة 180
3. التجنيس 181
B. لم الشمل 182
C. الحركة و التنقل 183
1. حرية التنقل 183
2. وثائق السفر 185
3. إعادة التوطين والمغادرة من أجل لم الشمل 185
D. السكن 188
E. العمل و التعليم 191
1. الدخول لسوق العمل 191
2. الوصول إلى التعليم 197
F. الرعاية الاجتماعية 201
G. الرعاية الصحية 203
1. شروط الرعاية الصحية: 203
H. ضمانات الفئات العرضة للخطر 207

المعجم و قائمة الاختصارات

AFAD	سلطة إدارة المخاطر و الكوارث
CCTE	تحويل المال الشرطي للتعليم
CIMER	مركز تواصل الرئاسة
CODEM	مركز دعم الطفل
DGMM	رئاسة إدارة الهجرة
ECHR	اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية
ECTHR	محكمة حقوق الإنسان الأوروبية
ESSN	شبكات الأمان الاجتماعي للطوارئ
GEM	مركز التعليم المؤقت
GSS	تأمين الصحة العام
HEP	برنامج التعليم السريع
IKGV	مؤسسة تطوير الموارد البشرية
IPEC	هيئة تقييم الحماية الدولية
ISKUR	وكالة العمل التركية
LFIP	قانون الأجانب والحماية الدولية
MUDEM	مركز دعم اللاجئين
PMM	رئاسة إدارة الهجرة
RFIP	الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
SGDD-ASAM	رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء
SIHHAT	صحات (تحسين الحالة الصحية للسوريين تحت الحماية المؤقتة والخدمات المتعلقة من قبل السلطات التركية)
SONIM	مركز القضاء على العنف
SUT	توجيهات التطبيقات الصحية
TPR	أنظمة الحماية المؤقتة
UNHCR	المفوضية العليا لشؤون اللاجئين
YIMER	مركز تواصل الأجانب
YKN	رقم تعريف الأجانب
YTB	رئاسة جاليات الأتراك في الخارج و الجاليات الأخرى
YTS	مقاتل أجنبي إرهابي

قائمة ضوابط وصيغ رئاسة إدارة الهجرة PMM

أُصدرت الضوابط من قِبل رئاسة إدارة الهجرة و لكن هذه الضوابط لا تخضع لمعايير واضحة و متوفرة للعامة. و لا ينص القانون على تطبيق و تنظيم هذه الضوابط ولكن من المرجح أنها في الدوائر الداخلية والتعليمات الداخلية للإدارة.

وتشير كل من الحروف لمجموعة مختلفة من الأشخاص. حرف الألف A يشير إلى قرارات المحكمة وحرف السين C يشير إلى حظر دخول مؤقت و يشير حرفي الجيم و الواو G و O إلى حظر الدخول بينما الحرف نون N يشير إلى الدخول بناء على تصريح عمل. و فيما يلي مجموعة أمثلة لهذه الضوابط:

99A	غير قادر على مغادرة تركيا
114C	أجنبي قيد الإجراءات الجنائية
116C	أجنبي يهدد الأخلاق العامة و الصحة العامة
119C	أجنبي تحت غرامة إدارية تبعاً للقانون رقم 4817 للعمل غير المعلن
120C	تأشيرة \ انتهاك لإذن الإقامة
137C	الشخص مدعو للرحيل
141C	حظر دخول
78G	مرض
82G	نشاطات ضد الأمن الوطني
87G	الأمن العام
89G	مقاتل أجنبي إرهابي
42H	جنح مرتبطة بالمخدرات
82N	تصريح عمل – نشاطات ضد الأمن الوطني
99N	تصريح عمل – نشاطات أخرى
100O	حظر دخول – وإلغاء اللجوء
71V	موقع غير معروف
74V	شخص يطلب إذن بالخروج
84V	دخول لفترة قصيرة (90\180 يوم)
87V	أجنبي عائد بإرادته
89V	عائد من اليونان
91V	يحمل الحماية المؤقتة و يطلب الإذن بالخروج
92V	أجنبي لاحق التسجيل
26Y	نشاط إرهابي غير شرعي

و لدى رئاسة إدارة الهجرة أرقام مختلفة لصيغ أُعطيت لأشخاص في إجراءات الهجرة و طلبات اللجوء. و هذه أمثلة تتضمن التالي:

1T	ترحيل \ طلب دخول غير نظامي

2T طلب دعوة لمغادرة البلاد

6T طلب قرار مراقبة إدارية يطالب بإطلاق سراح من مركز الترحيل و التعهد بالتبليغ

الإحصائيات

تُزود رئاسة إدارة الهجرة بالإحصائيات الموجودة عن تركيا و تنشر المعلومات عن العدد الكامل للأشخاص المستفيدين من الحماية المؤقتة و الحماية الدولية، بالإضافة إلى بيانات عن التسجيل في تركيا في جميع الولايات. و لا يتوفر عدد القرارات عن الحماية الدولية التي أصدرتها رئاسة إدارة الهجرة.

المتقدمين للحماية الدولية 2021

العدد الكلي	29,256
أفغانستان	21,926
العراق	4,961
إيران	1,032
أخرى	1,337

المصدر: رئاسة إدارة الهجرة، الحماية الدولية: http://bit.ly/3aV2b0H

المسجلين من المستفيدين من الحماية المؤقتة: 24 آذار 2022

	المستفيدون	النسبة المئوية
العدد الكلي	3,754,591	-
خارج مراكز الإقامة المؤقتة	3,703,718	98.6%
داخل مراكز الإقامة المؤقتة	50,873	1.4%

التفاصيل في 15 ولاية أساسية

الولاية	السوريين اللاجئين المسجلين	العدد الكلي في الولاية	النسبة من العدد الكلي
اسطنبول	540,186	15,840,900	3.41%
هاتاي	432,987	1,670,712	25.92%
شانلي أورفا	429,356	2,143,020	20.04%
غازي عنتاب	426,261	2,130,432	21.7%
أضنا	256,301	2,263,373	11.32%

ميرسين	242,105	1,891,145	12.8%
بورصا	184,143	3,147,818	5.85%
إزمير	149,855	4,425,789	3.39%
قونيا	123,330	2,227,017	5.42%
كلس	107,025	145,826	73.39%
أنقرة	100,659	5,747,325	1.75%
قهرمان مرعش	96,026	1,171,298	8.2%
ماردين	91,686	862,757	10.63%
قيصري	83,331	1,434,357	5.81%
كوجايلي	56,656	2,033,441	2.79%

المصدر: رئاسة إدارة الهجرة، الحماية المؤقتة .https://bit.ly/3wKyP0K

القوانين الأساسية المرتبطة بالحماية الدولية والحماية المؤقتة

العنوان	الاختصار	العنوان الالكتروني
القانون رقم 6458 المتعلق بالأجانب و الحماية الدولية، 11 نيسان 2013	قانون الأجانب والحماية الدولية	http://bit.ly/1fATdsC (EN) https://bit.ly/2ISX0RA (TR)
تم تعديله بموجب مرسوم الطوارئ رقم 676، في 29 تشرين الأول 2016		http://bit.ly/2z0t3wh (TR)
تم تعديله بموجب المرسوم رقم 7070 في الأول من شباط 2018 بناء على تشريعات تدابير الطوارئ		http://bit.ly/2S5DZzL (TR)
تم تعديله بموجب المرسوم رقم 703 للمواءمة بين القوانين في 9 تموز 2018		https://bit.ly/2WAu8nx (TR)
تم تعديله بموجب القانون رقم 7148 المتعلق بتعديل العديد من القوانين في 26 تشرين الأول 2018		http://bit.ly/2EqekOa (TR)
تم تعديله بموجب القانون رقم 7196 بتعديل العديد من القوانين في 6 كانون الأول 2019		http://bit.lt/2TSm0zU (TR)
القانون رقم 6735 المتعلق باليد العاملة الدولية في 13 آب عام 2016		http://bit.ly/2jtRexU (TR)
القانون رقم 2577 المتعلق بإجراءات المحكمة الإدارية في 6 كانون الثاني 1982		http://bit.ly/1KcDTzg (TR)
القانون رقم 1136 المتعلق بالمحاميين في 19 آذار 1969		http://bit.ly/1fATsUx (TR)
القانون رقم 1512 المتعلق بكتّاب العدل في 18 كانون الثاني 1972		http://bit.ly/1Rw8wyN (TR)

المبادئ الأساسية للمراسيم التنفيذية و الإدارية و التشريعات المتعلقة بالحماية الدولية و الحماية المؤقتة

العنوان	الاختصار	العنوان الالكتروني
المرسوم الرئاسي رقم 4 في 15 تموز 2018		http://bit.ly/1Rw8wyN (TR)
التشريع رقم 29656 المتعلق بتنفيذ قانون الأجانب والحماية الدولية 17 آذار 2016	RFIP	http://bit.ly/1Rw8wyN (TR) http://bit.ly/2ANlhVE (EN)
قانون تشريع الحماية 6883\2014 في 22 تشرين الأول	TPR	http://bit.ly/1He6wvl (TR)

تم تعديله بموجب التشريع رقم 8722\2016 في 5 نيسان 2016 تم تعديله بموجب التشريع رقم 11208\2018 في 16 آذار 2018 تم تعديله بموجب التشريع رقم 1851/2019 في 25 كانون الأول 2019		http://bit.ly/1JiGVSl (EN) http://bit.ly/209ErLl (TR) https://bit.ly/2GynE4b (TR) https://bit.ly/2WPeM1w (TR)
تعميم رئاسة إدارة الهجرة 8\2016 المتعلق بتنفيذ إجراءات و مبادئ الحماية المؤقتة في 5 نيسان 2016	تعميم أنظمة الحماية المؤقتة 2016/8	https://bit.ly/1S5rETG (TR)
تعميم رئاسة إدارة الهجرة 10 \2017 المتعلق بالمبادئ والإجراءات للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة في 29 تشرين الثاني 2017	تعميم أنظمة الحماية المؤقتة 2017/10	
تعميم رئاسة إدارة الهجرة 2019 / 1 المتعلق بإنهاء وضع السوريين بسبب العودة الطوعية في 7 كانون الثاني 2019	تعميم أنظمة الحماية المؤقتة 2019/1	
القانون رقم 29695 المتعلق بتصريح العمل للمتقدمين للحماية الدولية و أولئك المتمتعين بالحماية الدولية في 26 نيسان 2016	قانون تصريح العمل	http://bit.ly/2z08v74 (TR) http://bit.ly/2ApyMKf (EN)
القانون رقم 29594 المتعلق بتصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة في 15 كانون الثاني 2016	قانون تصريح العمل في أنظمة الحماية المؤقتة	http://bit.ly/2Aso4H0 (TR) http://bit.ly/2AYqdqH (EN)
القانون رقم 28980 المتعلق بمؤسسة و عمليات مراكز الاستقبال و الإقامة و مراكز الترحيل 22 نيسان 2014	قانون مراكز الترحيل	http://bit.ly/1Ln6Ojz (TR)
قانون رقم 25418 المتعلق بالمساعدة القانونية لرابطة المحامين في 30 آذار 2004	قانون الحماية القانونية	http://bit.ly/1dg9Nwd (TR)
تعميم اتحاد رابطة المحاميين 59/2013 المتعلق بالمساعدة القانونية المقدمة للسوريين الخاضعين للحماية المؤقتة في 22 تموز 2013	تعميم الحماية القانونية 59/2013	https://bit.ly/2IY5JC7 (TR)
القانون المتعلق بتنفيذ قانون كاتبي العدل في 13 تموز 1976	قانون كاتبي العدل	http://bit.ly/1dgakOF (TR)
تعميم قانون كاتبي العدل 3/2016 المتعلق بالملفات و بطاقات التعريف الصادرة عن قاعدة قانون الأجانب والحماية الدولية في 2 آذار 2016	تعميم قانون كاتبي العدل 3 / 2016	https://bit.ly/2Yd9GdV (TR)

تعميم وزارة الصحة رقم 9468 المتعلق بالاستحقاقات الصحية للمستفيدين من الحماية المؤقتة في 4 تشرين الثاني 2015		http://bit.ly/1NLbaz5 (TR)
قانون إجراءات الزواج في 10 تموز 1985 المعدل بقانون تعديل قانون إجراءات الزواج في 8 كانون الأول 2016		http://bit.ly/1KabY1f (TR) http://bit.ly/2AP9I3d (TR)
تعميم وزارة الداخلية رقم 40004962-010.07.01-E المتعلق بالزواج و تسجيل أطفال اللاجئين و المستفيدين من الحماية المؤقتة في 13 تشرين الأول 2015		https://bit.ly/2IVMskR (TR)
قانون وزارة الداخلية رقم 29656 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في 17 آذار 2016	قانون مكافحة الاتجار بالبشر	https://bit.ly/1VeEOn5 (TR)
قانون وزارة السياسات الاجتماعية و العائلة رقم 29656 المتعلق بمراكز منع أو الحد من العنف	قانون SONIM	https://bit.ly/1ppy1L1 (TR)
القانون رقم 28519 المتعلق بتأمين المأوى للنساء في 5 كانون الثاني 2019	قانون تأمين المأوى للنساء	https://bit.ly/2Uj8IO0 (TR)
قانون وزارة السياسات الاجتماعية و العائلة رقم 152065 المتعلق بالأطفال الغير مصطحبين في 20 تشرين الأول 2015		https://bit.ly/2pKR7xh (TR)
اللائحة رقم 28741 بشأن منح التعليم الجامعي للمديرية العامة للمؤسسات في 20 آب 2013		https://bit.ly/3cjU2qm (TR)
تعميم وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية حول تنظيم ووظائف المديرية العامة لخدمات المعوقين والمسنين في 27 آذار 2020		https://bit.ly/3pjyu0X (TR)
اللائحة رقم 2324 حول مؤسسات تنفيذ العقوبات والاجراءات الأمنية في 29 آذار 2020		https://bit.ly/3pnKMp1 (TR)

مراجعة لأهم التغيرات منذ آخر تعديل للتقرير

إن آخر تعديل للتقرير كان بتاريخ **أيار 2021**.

كان عام 2021 عاماً يمكن تقسيمه إلى نصفين حيث لم يكن النصف الأول من عام 2021 مختلفاً بشكل كبيرعن عام 2020 من حيث أن آثار الوباء كانت لا تزال موجودة حتى منتصف عام 2021 عندما تم تخفيف التدابير بشأن كوفيد-19 وكانت اللقاحات متاحة على نطاق أوسع. ثم في آب 2021، استولت طالبان على حكومة أفغانستان وأصبحت موجة الهجرة من أفغانستان إلى تركيا الموضوع الأكثر أولوية لعام 2021 لكل من الحكومة وعامة الناس. كان هناك احتجاج شعبي على المعابر غير النظامية على الحدود الإيرانية. كما شكلت الأزمة الاقتصادية الأساسية الخطاب على مدار العام.

وظل الوصول من المنطقة وإليها مميتًا مع استمرار عمليات الصد على الحدود اليونانية التركية و "إغلاق" الحدود التركية الإيرانية.

كان الوصول إلى التسجيل أحد أكبر المشاكل التي واجهها الأشخاص الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية في تركيا في عام 2021، ربما كان سبب هذه المشاكل هو مخاوف من وصول أعداد كبيرة من الوافدين. لا تزال عمليات التسجيل جارية، ولكن لم يكن واضحاً أي من دوائر الهجرة التي كانت تستقبل الطلبات وأبلغ جميع أصحاب المصلحة عن عوائق أمام المتقدمين خلال العام. وقد تم ذكر ذلك بشكل خاص بالنسبة للأفغان الذين يسعون للحصول على الحماية ولكن كان من الصعب أيضاً التسجيل للحصول على الحماية المؤقتة.

بحلول آيار 2022، أصبحت عدم إمكانية الوصول إلى التسجيل في العديد من المدن سياسة رسمية مع سياسة "إزالة التركيز" لضمان ألا يكون أكثر من 25 ٪ من سكان منطقة معينة مواطنين أجانب. يؤثر هذا على العديد من المدن الكبرى بما في ذلك اسطنبول وأنقرة والمدن الواقعة على الساحل. كان هناك ما مجموعه 29256 متقدمًا للحصول على الحماية الدولية في عام 2021، وانخفض العدد من 31334 في عام 2020. وارتفع عدد المستفيدين من الحماية المؤقتة المسجلين من 3641.370 في عام 2020 إلى 3737369 في عام 2022، لكن هذا الرقم لا يشمل الوافدين الجدد فقط.

يتم أيضًا إلغاء تفعيل التسجيل بشكل متكرر. على سبيل المثال، يتم إلغاء تفعيل رقم الهوية الأجنبية لمقدم الطلب إذا تم رفض طلبه للحصول على الحماية الدولية. عندما تقوم بالطعن في رفض طلب الحماية الدولية، يتم تفعيله مرة أخرى، ولكن يتم إلغاء تفعيله بمجرد تلقيك قرار الرفض النهائي بشأن طلب الحماية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، إذا صدر قرار الترحيل، فلن يتم إعادة تفعيل رقم الهوية الأجنبية لمقدم الطلب. كانت هناك أيضًا مشاكل مع حاملي الحماية المؤقتة والدولية الذين تبين أنهم خارج المدينة التابعة لهم ليتم إلغاء تفعيل تسجيلهم.

يؤثر هذا النقص في التسجيل على وصول الناس إلى الخدمات الأساسية ويعني أنهم مجبرون على العيش بشكل غير منتظم. بالنسبة لأولئك الذين تم إلغاء تسجيلهم، سبب الإلغاء مشاكل للأطفال في الوصول إلى التعليم في المدارس.

لم تتم مناقشة برامج الاندماج على نطاق واسع في عام 2021، ربما بسبب الظروف الاقتصادية.

بحلول 14 آب 2021، صرحت الحكومة التركية أنها ستعلق عمليات الترحيل إلى أفغانستان بسبب نقص المعلومات الخاصة ببلد المنشأ.[1] ومع ذلك ، لم يتم تنفيذ ذلك بشكل موحد، حيث طلبت رئاسة إدارة الهجرة في فان ترحيل 227 مواطن أفغاني إلى أفغانستان في كانون الثاني 2022، على سبيل المثال. لم تكن الأحكام القضائية في أفغانستان متسقة على الرغم من الإعلان عن تعليق عمليات الترحيل.

تم إيقاف عمليات العودة الطوعية التي تساعد فيها المنظمة الدولية للهجرة إلى أفغانستان بعد آب 2021. ومع ذلك، أسست رئاسة إدارة الهجرة آليتها الخاصة بالعودة الطوعية في عام 2021 (بمساعدة المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة وبتمويل من الميزانية الوطنية)، لذلك إذا أراد أفغاني العودة إلى أفغانستان طواعية، يمكن حدوث ذلك من خلال رئاسة إدارة الهجرة

[1] المعلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.

عبر آلية العودة الطوعية ولكن ليس من خلال المنظمة الدولية للهجرة. هذه الآلية أقل شـــفافية وعدد العائدين غير واضـــح. توقفت عمليات الإعادة هذه لبضـــعة أشـــهر بعد ســـقوط كابول، ولكن اعتبارًا من أوائل عام 2022، أعادت الدولة مرة أخرى أعدادًا كبيرة من الأفغان إلى أفغانســـتان في إطار "العودة الطوعية"[2]. وكذلك كان هناك زيادة في عمليات العودة الطوعية لى ســوريا أيضــا بما في ذلك منطقة إدلب حيث تقوم الحكومة التركية ببناء المنازل وتســتثمر في المدارس والمســتشــفيات. تشــير تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن العودة هي في الأساس لأسباب عائلية وللعمل.

عدد الحالات المبلغ عنها التي قامت ب "العودة الطوعية" غير واضــحة، لا سيما عندما تقترن ببيئة معادية للاجئين، والتركيز على العودة وإلغاء تفعيل تسجيل الأشخاص خارج المدن التابعة.

منذ بداية آذار 2022، وصل 58000 أوكراني إلى تركيا منذ بداية الصـراع، ووصـل ما لا يقل عن 30.000 أوكراني عن طريق البر و 900 عن طريق الجو عبر دول ثالثة[3]. بدأت بالفعل بعض برامج الدعم بما في ذلك بلدية كوش اداســـي حيث بدأت مبادرة للنســاء الأوكرانيات اللائي غادرن بلدهن للعمل عبر الإنترنت وكســب الدخل.[4] اعتباراً من آذار 2022، أفيد أن حوالي 14000 من الروس الذين عارضوا الحرب فروا من الاتحاد الروسي إلى تركيا. ومن بين هؤلاء المدونون المناهضون للحرب والأكاديميون والناشطون ورجال الأعمال.[5]

واصل الاتحاد الأوروبي تقديم التمويل بما في ذلك خدمات التعليم وبرامج المساعدة النقدية. في سياق تنفيذ إعادة قبول الاتحاد الأوروبي إلى تركيا تم تجميدها طوال عام 2021. اعتبارًا من حزيران 2022، تم إعادة توطين 33961 ســـوري (منذ 2016) في الاتحاد الأوروبي بموجب المخطط 1: 1.[6]

وفي أنباء أخرى، صدر المرسوم الرئاسي رقم 85 بتعديل عدد من المراسيم الرئاسية في تشرين الأول 2021. بهذا المرسوم الرئاسي، تمت ترقية وضع المديرية العامة للهجرة إلى رئاسة إدارة الهجرة.

الحماية الدولية

إجراءات الحماية الدولية

- **الوصول إلى الأراضي:** في أوائل 2021 كانت آثار كوفيد-19 ما تزال موجودة و كانت الحدود مغلقة والظروف الجوية في الشتاء قاسية. سادت عمليات الصد وأصبح الخطاب السياسي و الإعلامي سلبيا لدرجة أن بعض المسؤولين تحدثوا عن عمليات الصد كشيء إيجابي. أصبح الوصول إلى الحدود الجوية أكثر صعوبة مما كان عليه في السنوات السابقة، ولا سيما في مطار اسطنبول.
- **التسجيل:** كان تسجيل الطلبات أحد أكبر العوائق التي تحول دون وصول الأشخاص إلى الحماية الدولية في تركيا في عام 2021. خلال العام، لم تقبل رئاسة إدارة الهجرة في العديد من المدن الكبرى وعلى الساحل أو بالقرب من الحدود طلبات جديدة وأحالت الأشخاص بدلاً من ذلك إلى ما يسمي "المدن التابعة". على الرغم من أن عمليات التسجيل لم تتوقف تمامًا، فقد تم الإبلاغ عنها على أنها" شبه مستحيلة "في عدة أماكن، بما في ذلك للأشخاص العُرضة. كما خلقت التناقضات في الممارسة من قبل رئاسة إدارة الهجرة حواجز. وفي غضون ذلك، تُرك الأشخاص المحتاجون إلى الحماية معدمين مع فرص محدودة للحصول على الخدمات الأساسية ومعرضين لخطر انتهاكات حقوق الإنسان.
- **إزالة التركيز:** اعتبارًا من آيار 2022، من المخالف للقانون لأي منطقة أو إقليم في تركيا أن يكون عدد سكانها من الرعايا الأجانب أكثر من ربع إجمالي السكان. وهذا يشمل الأشخاص الذين جعلوا من تركيا موطنًا دائمًا لهم وأولئك

[2] المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.
[3] سيرتاك بولور، "الوزير صويلو: 58 ألف أوكراني أتوا إلى تركيا منذ بدء الحرب" ، أنادولو أجانسي ، 22 آذار 2022، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3rpHTaq.
[4] ميليت ، "عودة طالبي اللجوء الأوكرانيين إلى العمل" ، 11 آذار 2022: https://bit.ly/3jxmojB
[5] حريت ديلي نيوز، "حوالي 14000 روسي يفرون إلى تركيا بعد حرب أوكرانيا" ، 21 آذار 2022. متوفر في الإنجليزية على: https://bit.ly/3zKGVub ؛ ميدياسكوب ، "الحرب هي الآن جريمة كما يقول الصحفيون الروس الفارين من غضب بوتين.، 22 آذار 2022 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3b7jwZO.
[6] انظر رئاسة إدارة الهجرة، الحماية المؤقتة: https://bit.ly/3wm3j97

الذين يزورون البلاد فقط. تم تسمية هذه القاعدة حد ال 25 بالمائة أو قاعدة 25 بالمائة. 781 حي في مقاطعات مختلفة مغلق الآن أمام الرعايا الأجانب الذين يسعون لتسجيل العناوين للحماية المؤقتة، والحماية الدولية، وتصاريح الإقامة، بالإضافة إلى التغييرات في مدينة إقامتهم إذا كانوا من الرعايا الأجانب الحاصلين على تصاريح إقامة أو تحت الحماية المؤقتة أو الدولية، باستثناء الأطفال حديثي الولادة وحالات لم شمل الأسرة المصغرة. لهذا السبب، لن يتمكن أي مواطن غير تركي من اختيار أي من ال 781 حي في تركيا كعنوانهم المسجل للمسائل الرسمية، ولن يكونوا قادرين على مطالبة السلطات بتغيير عنوانهم إلى أي من هذه الأماكن. تعد أضنا وأنقرة وإسطنبول وإزمير وموغلا وأنطاليا من بعض المدن التي تندرج تحت هذه الفئة، إلى جانب عدد كبير من المدن الأخرى.[7]

- **لم تتحسن جودة إجراءات المحكمة الابتدائية:** بشكل مشابه لعام 2021، فإن الممارسات المتعلقة بالفحص وصنع القرار في المحكمة الابتدائية ليست موحدة عبر الولايات. خلال العام، تم الإبلاغ عن مخاوف معينة فيما يتعلق بجودة المقابلات، وتقييم الأدلة، وعدم تحديد الفئات العُرضة، ونقص تدريب خبراء الهجرة بالإضافة إلى نقص المترجمين الفوريين. تشمل المشكلات الهيكلية في إجراءات طلب الحماية الدولية عدم وجود تطبيق موحد للقواعد الإجرائية في رئاسة إدارة الهجرة في الولايات، وعدم وجود معلومات حول "فتح" و "إغلاق" المدن التابعة.

- **الحماية من الإعادة القسرية:** في كانون الأول 2020 ، قضت المحكمة الدستورية في التأثير الإيقافي للطعون الإدارية على قرارات الترحيل. وقالت المحكمة إن الاستئناف يجب أن يوقف عملية الترحيل وإلا فإنه ينتهك حظر سوء المعاملة والحق في سبيل انتصاف فعال.[8] في عام 2021، تم الإبلاغ عن زيادة في المحكمة الدستورية في قرارات رفض الاعتراضات على قرارات الترحيل. لاحظ أصحاب المصلحة المزيد من القضايا التي لم تصدر فيها المحكمة أمرًا قضائياً، لكن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فعلت ذلك.[9]

- **المساعدة القانونية**: يواصل مشروع المساعدة القانونية الذي ينفذه اتحاد نقابات المحامين في تركيا بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة القانونية المجانية لطالبي اللجوء في جميع مراحل إجراءات الحماية الدولية، والاعتقال، وكذلك في مسائل القانون المدني وحقوق النساء. لا يخدم المشروع أولئك الذين تلقوا رمز أمني وبالتالي يحد من أولئك الذين يمكنهم الوصول إلى خدماته. بشكل عام، على الرغم من ذلك، تم الترحيب به كخدمة ضرورية، لا سيما في المدن الصغيرة.

- **الوصول إلى المعلومات:** لا يزال الوصول إلى المعلومات المتعلقة بإجراءات الحماية الدولية والحقوق والالتزامات الواجبة التطبيق مصدر قلق بالغ في الممارسة العملية. تم الإبلاغ عن قلق خاص بشأن المعلومات المتعلقة بأي من مكاتب رئاسة إدارة الهجرة في الولاية مفتوح للتسجيل.

شروط الاستقبال

- **استراتيجية التماسك وخطة العمل الوطنية:** استمر تنفيذ استراتيجية التماسك وخطة العمل الوطنية في عام 2021 وفقًا لبعض أصحاب المصلحة، ومع ذلك، لم تكن آثارها مرئية. يعتقد البعض أن هذا كان بسبب الاحتجاج العام بشأن الهجرة في عام 2021، مما يعني أن الحكومة لا تريد أن تكون تحت الضوء وهي تبذل الكثير من الجهد فيما يتعلق ببرامج الاندماج.

- **الوصول إلى السكن:** لا يزال أحد أبرز أوجه القصور في الإطار القانوني للجوء في تركيا هو عدم الالتزام بتوفير سكن ممول من الدولة لطالبي اللجوء. ويؤدي ذلك إلى قضايا مهمة تتعلق بالتشرد أو ظروف معيشية متدنية مما يعرضهم لخطر التمييز والانتهاكات الجسيمة. ساءت الظروف المادية للاجئين بشكل كبير بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 في 2020-2021 وساءت كذلك بسبب الأزمة الاقتصادية لعام 2021.

- **الوصول إلى سوق العمل**: نظراً لطبيعة عملهم وعمليات الإغلاق المتكررة وتأثير كوفيد-19 على الاقتصاد، كافح العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء والمستفيدين من الحماية المؤقتة للعثور على عمل وتغطية احتياجاتهم الأساسية بما

[7] رئاسة إدارة الهجرة ، "إعلان إغلاق الحي ، 22 آيار 202، متاح باللغة التركية على.https://bit.ly/3Pb4bG8
[8] K.S، 29420/2017 ، 03.12.2020 ، متاح على: . https://bit.ly/3wN67MD
[9] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.

في ذلك معدات الحماية الشخصية ومنتجات النظافة. الأزمة الاقتصادية في عام 2021 تعني أن العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء يستمرون بمواجهة مصاعب للعثور على عمل.

- **الوصول إلى التعليم:** لعب الوباء مرة أخرى دوراً كبيراً في الوصول إلى التعليم منذ أوائل عام 2021 وبسبب الأزمة الاقتصادية هناك مشكلة خطيرة تتعلق بعمالة الأطفال. كل الطلاب الأجانب عليهم الدفع للتسجيل في الجامعات بما في ذلك الطلبة السوريين تحت الحماية المؤقتة وكذلك الأمر لحاملي البطاقة الزرقاء.

اعتقال طالبي اللجوء

- **مكان الاعتقال:** زاد عدد مراكز الترحيل من 26 ليصبح 30 مركز في 2021.
- **الترحيل القسري إلى إفغانستان:** بحلول 14 آب 2021، صرحت الحكومة التركية أنها ستعلق عمليات الترحيل إلى أفغانستان بسبب نقص المعلومات الخاصة ببلد المنشأ.[10] ومع ذلك، لم يتم تنفيذ ذلك بشكل موحد، حيث طلبت رئاسة إدارة الهجرة في فان ترحيل 227 مواطن أفغاني إلى أفغانستان في كانون الثاني 2022، على سبيل المثال. لم تكن الأحكام القضائية في أفغانستان متسقة على الرغم من الإعلان عن تعليق عمليات الترحيل.
- **العودة الطوعية إلى أفغانستان:** تم إيقاف عمليات العودة الطوعية التي تساعد فيها المنظمة الدولية للهجرة إلى أفغانستان بعد آب 2021. ومع ذلك، أسست رئاسة إدارة الهجرة آليتها الخاصة بالعودة الطوعية في عام 2021 (بمساعدة المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة وبتمويل من الميزانية الوطنية)، لذلك إذا أراد أفغاني العودة إلى أفغانستان طواعية، يمكن حدوث ذلك من خلال رئاسة إدارة الهجرة عبر آلية العودة الطوعية ولكن ليس من خلال المنظمة الدولية للهجرة. هذه الآلية أقل شفافية وعدد العائدين غير واضح. توقفت عمليات الإعادة هذه لبضعة أشهر بعد سقوط كابول، ولكن اعتبارًا من أوائل عام 2022، أعادت الدولة مرة أخرى أعدادًا كبيرة من الأفغان إلى أفغانستان في إطار "العودة الطوعية".
- **بدائل الاعتقال:** تضمنت التعديلات الجديدة على القانون في كانون الأول 2019 المادة 57 (أ) من قانون الأجانب والحماية الدولية التي تضع بدائل للاعتقال قبل الترحيل بما في ذلك: الإقامة في عنوان محدد، والعمل على أساس تطوعي من أجل الصالح العام، وواجبات الإبلاغ، العائد الأسري، والاستشارات المتعلقة بالعودة، والضمانات المالية، والتعقب الإلكتروني. لا يجوز تطبيق هذه التدابير لأكثر من 24 شهر، و يكون عدم الامتثال سبباً لفرض الاعتقال قبل الترحيل. أدى عدم وجود لائحة تنفيذية في عام 2020 إلى عدم تنفيذ التدابير باستثناء واجبات الإبلاغ. لم تكن موجودة في الأدلة في عام 2021.
- **الاستئناف ضد أوامر الاعتقال:** لم يتم تطبيق حد السبعة أيام بشكل موحد في جميع أنحاء تركيا، عندما تم تطبيقه تسبب في صعوبات للمحامين فيما يخص تقديم الاستئناف لموكليهم في الوقت المناسب.

محتوى الحماية الدولية

- **تصاريح الإقامة والإجراءات الإدارية الأخرى**: قامت رئاسة إدارة الهجرة بتشغيل إجراءات التحقق من العناوين لكل من حاملي الحماية الدولية والمؤقتة. ومن لم يتم العثور عليه في مكان التسجيل الصحيح، صدرت أوامر الترحيل بحقهم.
- **إعادة التوطين:** في عام 2021 على الرغم من تحديات الوباء، قدمت المفوضية 12،270 ملف لإعادة التوطين وغادر 7،400 فرد من تركيا من خلال إجراءات إعادة التوطين. 76٪ منهم سوريون و 12٪ أفغان و 12٪ من جنسيات أخرى.[11] ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في عام 2022.[12] وفقًا لإحصاءات رئاسة إدارة الهجرة،

[10] المعلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.
[11] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا: أبرز الأحداث التشغيلية لعام 2021، متاح على: https://bit.ly/3yuZMIK.
[12] المعلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آيار 2021.

تم نقل 19189 سوري إلى دول ثالثة بين 2014 وحزيران 2022 ، بشكل أساسي إلى كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج.[13]

أوكرانيا: يمكن لمواطني أوكرانيا دخول تركيا بجواز سفر أو بطاقة هوية وطنية والبقاء في البلاد بشكل قانوني مع إعفاء من التأشيرة لمدة تصل إلى 90 يوم[14]. بالنسبة لمواطني أوكرانيا الذين دخلوا تركيا بشكل قانوني لكنهم لم يتمكنوا من المغادرة بسبب النزاع، اعتباراً من آذار 2022، صدرت تعليمات لحكام الولايات لتقديم الدعم لهم في طلبات تصاريح الإقامة.[15] في وقت لاحق من شهر آذار، أفاد وزير الداخلية سليمان صويلو أن 58000 مواطن ومواطنة من أوكرانيا قدموا إلى تركيا منذ بداية الصراع، ووصل ما لا يقل عن 30.000 عن طريق البر و 900 عن طريق دول ثالثة.[16] بدأت بالفعل بعض برامج الدعم بما في ذلك بلدية كوش اداسي حيث بدأت مبادرة للنساء الأوكرانيات اللائي غادرن بلدهن للعمل عبر الإنترنت وكسب الدخل.[17] كان هناك 551 من تتار القرم والأتراك المسخيت من بين المواطنين الأوكرانيين الذين قدموا إلى تركيا، والذين تم وضعهم في مهاجع في أدرنة وكيركلاريلي، بدعم من إدارة الكوارث والطوارئ.[18] يمكن لمواطني روسيا أيضًا السفر إلى تركيا بدون تأشيرة لمدة 90 يوم و اعتبارًا من آذار2022، أفيد أن حوالي 14000 من الروس الذين عارضوا الحرب فروا من الاتحاد الروسي إلى تركيا. ومن بين هؤلاء مدونون مناهضون للحرب والأكاديميون والناشطون ورجال الأعمال.[19]

الحماية المؤقتة:

إجراءات الحماية المؤقتة

- **التسجيل**: تنطبق القضايا المذكورة أعلاه بشأن تسجيل المتقدمين للحصول على الحماية الدولية أيضاً على تسجيل الأفراد الخاضعين لإجراءات الحماية المؤقتة، على سبيل المثال: عدم الوضوح بخصوص المدن المفتوحة / المغلقة للتسجيل، وعدم وجود وثائق الهوية مما يؤدي إلى تعرض المهاجرين غير الشرعيين لخطر الترحيل والاعتقال الإداري). تتعلق القضايا الإضافية بالتأخيرات الكبيرة في الفحوصات الأ/نية والتسجيل الأولي والتي قد تستغرق عدة أشهر حسب الولاية. يتفاقم هذا بسبب نقص المترجمين الفوريين والعوائق العملية الأخرى للتسجيل مثل الأخطاء من جانب مسؤولي رئاسة إدارة الهجرة، والتي لا يمكن تصحيحها إلا بعد تدخل قانوني يستغرق وقتاً طويلاً.
كانت هناك مشكلة إضافية في عام 2021 تتعلق بإجراءات "التحقق من العنوان" التي أدت إلى إلغاء تنشيط التسجيل لمن هم خارج مدينتهم التابعة.

محتوى الحماية المؤقتة

- **السكن:** استمر عدد المقيمين في مراكز الإيواء المؤقت في الانخفاض في عام 2021، وانخفض عدد المقيمين من 56970 في نيسان 2021 ل 49349 في حزيران 2022.
- **التعليم:** كانت هناك مشاكل في الوصول إلى التعليم لأطفال بعض حاملي الحماية المؤقتة الذين تم إلغاء تسجيلهم بعد أن تبين أنهم يعيشون خارج مدينتهم التابعة. وتم أيضاً إلغاء الإعفاء من الرسوم الجامعية لحاملي الحماية المؤقتة السوريين ويخشى أصحاب المصلحة أن يؤدي ذلك إلى تسجيل أقل.

[13] رئاسة إدارة الهجرة، الحماية المؤقتة، متاح على: https://bit.ly/3wKyP0K.
[14] انظر موقع وزارة الخارجية: I https://bit.ly/3EaBRz.
[15] وكالة الأناضول، 'المساعدات الإنسانية المرسلة من تركيا إلى أوكرانيا'، 7 آذار 2022: https://bit.ly/3MjiVSb.
[16] وكالة الأناضول 'الوزير صويلو: 58 ألف أوكراني قدموا إلى تركيا منذ بدء الحرب'، 22 آذار 2022: https://bit.ly/3rpHTaq.
[17] ميلييت ، "عودة طالبي اللجوء الأوكرانيين إلى العمل" ، 11 آذار 2022: https://bit.ly/3jxmojB
[18] وكالة الأناضول، 'المساعدات الإنسانية المرسلة من تركيا إلى أوكرانيا'، 7 آذار 2022: https://bit.ly/3MjiVSb.
[19] حريت ديلي نيوز، "حوالي 14000 روسي يفرون إلى تركيا بعد حرب أوكرانيا" ، 21 آذار 2022. متوفر في الإنجليزية على: https://bit.ly/3zKGVub ؛ ميدياسكوب ، "الحرب هي الآن جريمة كما يقول الصحفيون الروس الفارين من غضب بوتين.، 22 آذار 2022 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3b7jwZO.

ايكرت يف عوجللا قايسن ةمدقم

تستضيف تركيا حالياً أكثر من 3.5 ملايين لاجئ من **سوريا** المجاورة لها و بضع مئات الألوف من طالبي اللجوء و المتمتعين بالحماية من جنسيات أخرى و بشكل أساسي من **العراق** و **أفغانستان** و **إيران** و دول أخرى. و تخضع هذه المجموعتان من طالبي الحماية لمجموعتين مختلفتين من قوانين اللجوء و الإجراءات. و على ذلك فلدى قانون اللجوء التركي هيكل ثنائي.

تحافظ تركيا على التقييد الجغرافي بناء على اتفاقية اللجوء لعام 1951 و تطبقها فقط على اللاجئين من الدول الأوروبية. ففي نيسان عام 2013 تبنت تركيا قانون شامل و مستوحى عن الاتحاد الأوروبي يتعلق بالأجانب و الحماية الدولية و الذي ينص على إطار قانوني مخصص للجوء في تركيا و يؤكد التزام تركيا بواجباتها تجاه كافة الأشخاص الذين يحتاجون الحماية الدولية بغض النظر عن البلد الذي أتوا منه. وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، فإن المكتسبات الأوروبية في مجال اللجوء والهجرة واضحة للعيان في تشريعات اللجوء التركية بفضل هذا الإصلاح.[20] و أسس القانون أيضاً مديرية إدارة اللجوء كوكالة مسؤولة عن الهجرة و اللجوء التي تجري إجراءات تحديد الوضع.

وفي نهاية عام 2018، استلمت مديرية إدارة الهجرة كافة المهمات المتعلقة ب الحماية الدولية و أما المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و شريكها التنفيذي، رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء، فقد توقفتا عن تسجيل المتقدمين للحماية الدولية في 10 أيلول 2018. و تبقى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على اتصال مع السلطات المسؤولة و لديها اتفاقية مع الدولة المستضيفة في تركيا و التي تم توقيعها في 2016 و دخلت حيز التنفيذ في 1 تموز 2018 [21]. ومنذ 29 تشرين الأول 2021، أصبحت المديرية العامة لإدارة الهجرة تسمى رئاسة إدارة الهجرة.[22]

يوفر قانون الأجانب والحماية الدولية ثلاثة أنواع من وضع الحماية الدولية وفقاً لسياسة "التقييد الجغرافية" لتركيا بشأن اتفاقية اللاجئين لعام 1951:

1. الأشـخاص الذين يقعون ضـمن تعريف اللاجئ في اتفاقية 1951 وينتمون إلى "بلد المنشـأ الأوروبي"[23] مؤهلون للحصول على وضع اللاجئ بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية، مع الاعتراف الكامل بالتزامات تركيا بموجب اتفاقية 1951.
2. الأشخاص الذين يندرجون ضمن تعريف اللاجئ لاتفاقية 1951 ولكنهم ينتمون إلى ما يسمى "بلد المنشأ غير الأوروبي"، يتم منحهم وضع اللاجئ المشروط بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية .وضع اللاجئ المشروط هو مفهوم قانوني تركي قدمه قانون الأجانب والحماية الدولية لغرض التمييز في المعاملة بين اللاجئين بموجب اتفاقية عام 1951 القادمين من دول "غير أوروبية" وأولئك الذين ينحدرون من دول "أوروبية".
3. الأشخاص الذين لا يستوفون معايير الأهلية للحصول على وضع اللاجئ أو وضع اللاجئ المشروط ولكنهم سيتعرضون لعقوبة الإعدام أو التعذيب في بلدهم الأصلي إذا تمت إعادتهم، أو سيكونون عرضة "لخطر فردي بالعنف العشوائي" بسبب أوضاع الحرب أو النزاع المسلح الداخلي لديهم الأهلية في الحصول على حالة الحماية الفرعية بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية. يعكس الوضع القانوني التركي للحماية الفرعية تعريف الحماية الفرعية المنصوص عليه في توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالأهلية.

تنفذ تركيا نظام حماية مؤقت للاجئين من سوريا و الذي يمنح المستفيدين منه حق البقاء القانوني و فرصة الحصول على الحقوق الأساسية و الخدمات إلى حد ما. و يمكن الحصول على وضع الحماية المؤقتة على أساس ظاهر وعلى أساس المجموعة للمواطنين السوريين والفلسطينيين القادمين من سورية. و تكون رئاسة إدارة الهجرة السلطة المسؤولة عن التسجيل و قرار

---

[20] طريق طويل للعودة 2 حلول دائمة للاجئين السوريين في تركيا ، ديسمبر 2019 ، متاح على: https://bit.ly/3aLCnEJ ، ص. 13- تم الحصول على المعلومات من خلال مقابلة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جرت في سبتمبر 2019 (الحاشية 102).

[21] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تركيا: أهم مستجدات العمليات 2018، و موجودة على موقع https://bit.ly/2Cr3tBB

[22] المرسوم الرئاسي رقم 85 بتعديل عدة مراسيم رئاسية، 29 تشرين الأول 2021، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3Qp4PBp.

[23] لغرض "التقييد الجغرافي" فيما يتعلق بتفسير اتفاقية عام 1951 ، تعتبر حكومة تركيا الدول الأعضاء في مجلس أوروبا "دولًا أوروبية منشأ"

الحالات وفق نظام الحماية المؤقت والذي يستند إلى البند رقم 91 من قانون الأجانب والحماية الدولية و قانون الحماية المؤقتة في 22 تشرين الأول 2014.

تماشياً مع الإطار التشريعي، ينقسم هذا التقرير إلى قسمين: الأول عن الحماية الدولية والثاني عن الحماية المؤقتة.

الحماية الدولية

إجراءات اللجوء

A. عام

1. مخطط بياني

2. أنواع الإجراءات:

مؤشرات: أنواع الإجراءات

- ماهي أنواع الإجراءات الموجودة في بلادك؟
- الإجراء الاعتيادي: نعم [X] لا
- الاختبارات ذات الأولوية[24] **Error! Bookmark not defined.** نعم [X] لا
- المعاملة المعجلة[25] نعم لا [X]
- إجراءات دبلن: نعم لا [X]
- إجراءات القبول: نعم [X] لا
- إجراءات الحدود: نعم لا [X]
- الإجراءات المعجلة[26]: نعم [X] لا
- أخرى نعم [X] لا

هل هناك أي من الإجراءات الموجودة في القانون ليس قيد التطبيق؟

نعم X لا

تسريع الاختبارات ذات الأولوية. [24]

المعاملة المعجلة. [25]

الاجراءات المعجلة. [26]

3. قائمة بالسلطات التي تتدخل في كل واحدة من مراحل الإجراءات

مرحلة الإجراءات	السلطة المختصة
الطلب	رئاسة إدارة الهجرة

[24] معالجة أعباء قضايا معينة كجزء من الإجراء العادي
[25] تسريع معالجة أعباء قضايا معينة كجزء من الإجراء العادي
[26] المسمى "الإجراء المعجل" في القانون الوطني

تحديد حالة اللاجئ	رئاسة إدارة الهجرة
الاستئناف	المحكمة التنفيذية لهيئة تقييم الحماية الدولية
الطعن	مجلس الدولة
الطلب اللاحق	رئاسة إدارة الهجرة

4. عدد الموظفين وطبيعة سلطة المحكمة الابتدائية

الاسم باللغة الانكليزية	عدد الموظفين	الوزارة المسؤولة	هل هناك أي تدخل سياسي ممكن من قِبل الوزير المسؤول في صنع القرار في الحالات الفردية من قبل السلطة المسؤولة؟
رئاسة إدارة الهجرة	غير متوفر	وزارة الداخلية	نعم [ ] لا [X]

إن هيكل مديرية إدارة الهجرة هو هيكل وكالة مدنية فهي لديها مديريات لإدارة الهجرة في 81 ولاية في تركيا. و قد أسس قرار مجلس الوزراء في شباط 2018 36 مديرية لإدارة الهجرة في 16 ولاية تحت مسؤولية مديرية إدارة الهجرة المناسبة.[27]

وتمت مراجعة وظائف و هيكلية مديرية إدارة الهجرة في 2018 بعد تنصيب النظام الرئاسي في تركيا. وقد ألغى المرسوم الرئاسي رقم 4 كافة المجالس السابقة في رئاسة إدارة الهجرة مثل مجلس سياسية الهجرة و المجلس الاستشاري للهجرة و الذين كانوا مسؤولين عن تطوير السياسات في المنطقة[28].

وتستمر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بدعم رئاسة إدارة الهجرة ببناء القدرات فيما يخص قانون اللجوء و قدمت التدريب للموظفين. وبشكل مشابه، تواصل وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء تقديم الدعم لرئاسة إدارة الهجرة ولمديريات الهجرة. كانت وكالة الاتحاد الأوروبي تقوم بتنفيذ خارطة الطريق الثالثة للتعاون مع تركيا في عام 2021 وبدأت مناقشات لوضع خارطة طريق رابعة جديدة لعام 2022-2023. ستعمل خارطة الطريق الجديدة هذه على "تسهيل تبادل أفضل الممارسات حول التطوير التنظيمي واللجوء والاستقبال". في عام 2021، تم أيضًا استخدام النماذج الأساسية للتدريب الخاصة بمكتب دعم اللجوء الأوروبي في تركيا.[29]

كما ذكرنا سابقًا، منذ 29 تشرين الأول 2021، أصبحت المديرية العامة لإدارة الهجرة رئاسة إدارة الهجرة و تم إنشاء خمسة مديريات عامة جديدة في النظام الجديد. في البداية، لم يكن من الواضح أي من المديريات العامة ستكون مسؤولة عن مجالات العمل، ولكن اعتبارًا من آذار 2022، أفاد أصحاب المصلحة أنهم يعملون بسرعة.[30]

[27] قرار مجلس الوزراء 11464/2018 بتاريخ 19 فبراير 2018. انظر أيضًا Anadolu، ‘36 ilçeye İlçe Göç İdaresi Müdürlüğü kurulacak’، 29 مارس 2018 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2TCRGWV.
[28] المواد 158-167 المرسوم الرئاسي رقم 4 ، 15 تموز 2018 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2HHXsnG.
[29] EUAA 29 ، التقرير السنوي العام 2021 ، حزيران 2022 ، الصفحة 51. متاح على: https://bit.ly/3HrmeFs.
[30] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة ، آيار 2022.

يبدو هذا التغيير إداري بشكل أساسي ولكن قد يكون له بعض التداعيات، على سبيل المثال، على الاتجار بالبشر. في السابق، كانت المديرية العامة منفصلة ولكنها الآن تحت إدارة الحماية الدولية. يجب أن يكون لدى رئاسة إدارة الهجرة أيضًا ميزانية أكبر وتعيين المزيد من الموظفين في وقت لاحق في عام 2022. أصبحت رئاسة الهجرة أقرب إلى وكالة تنسيق بين الوزارات الأخرى، والدرك، والشرطة.

5. مراجعة قصيرة لإجراء اللجوء

لتسجيل طلب الحماية الدولية، يُطلب من المتقدمين المستقبلين أن يحضروا إلى أحد مراكز مديرية إدارة الهجرة لتسجيل طلبهم. فابتداءً من 10 أيلول عام 2018، لم تعد المفوضية السامية لحقوق اللاجئين معنية بتسجيل الطلبات. و إن كانت مديرية إدارة الهجرة غير قادرة على تسجيل الطلب، تطلب من المتقدم أن يتقدم بولاية أخرى (المدينة التابعة) خلال 15 يوماً في المكان الذي يُطلب منه أن يسكن و أن يسجل الطلب هناك. ولا يتم تغطية نفقات المواصلات ولكن تقوم رئاسة إدارة الهجرة بإحالة الأشخاص المحتاجين إلى منظمات غير حكومية مثل رابطة التضامن مع الهجرة وطالبي اللجوء. إن الممارسات غير موحدة حيث ترفض طلبات التسجيل لأشخاص دون أن يتم إرسالهم إلى مديرية أخرى من مديريات إدارة الهجرة.

يحق للمتقدم للحماية الدولية البقاء على الأراضي خلال فترة إجراءات اللجوء ولكن يُطبق على المتقدم الاستثناء في حالات تتعلق ب "السلامة العامة"، "الصحة العامة"، و "الانتماء لمجموعة إرهابية أو مجموعة إجرامية". و قد أصدرت المحكمة الدستورية حكم تجريبي في حالة المدعو ي. ت. في 2018 لتبدأ الإجراءات النموذجية لتدرس ما إذا كانت الطلبات من أجل التدابير المؤقتة التي تلقتها تنبع من مشكلة هيكلية في الحماية من العودة القسرية و إن كان الأمر كذلك، ما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها. نشرت المحكمة قرارها في22 تموز 2019،[31] ينص قرار المحكمة علىأنه يجب مراجعة تطبيق المادتين 53 (3) و 54 من قانون الأجانب والحماية الدولية، وأن الطعون ضد الترحيل يجب أن يكون لها أثر إيقافي خاصة عندما يمكن أن يؤدي الترحيل إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. أعطت المحكمة السلطات الحكومية سنة واحدة لإجراء التغييرات القانونية اللازمة أو ستفحص جميع الطلبات المقدمة لطلب إجراء مؤقت لوقف الترحيلات من حيث المضمون. تم إجراء التعديل القانوني من قبل السلطات في كانون الأول 2019.[32] تمتثل السلطات للحكم والآن كثيراً ما توقف الطعون الترحيل، لذلك تم تعزيز حقوق منع الإعادة القسرية. ومع ذلك، كانت هناك مخاوف من أن هذا كان له تأثير غير مباشر على زيادة "العودة الطوعية" (انظر القسم الخاص بالترحيل والإعادة القسرية). في عام 2021، تم الإبلاغ عن زيادة في قرارات المحكمة برفض الاعتراضات على قرارات الترحيل. لاحظ أصحاب المصلحة المزيد من القضايا التي لم تصدر فيها المحكمة أمرًا زجريًا، لكن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فعلت ذلك. وبحسب ما ورد، تعطي المحكمة أهمية أكبر للوثائق الملموسة التي تثبت أن مقدم الطلب في خطر مع اعتبار قصة مقدم الطلب بشكل أقل كدليل.[33]

و تهدف مديرية إدارة الهجرة تحت قانون الأجانب و الحماية الدولية إلى أن تصدر قرار للمحكمة الابتدائية خلال 6 أشهر في الإجراءات الاعتيادية. و إن هذه المدة الزمنية ليست مُلزمة و يمكن تمديدها إن كان ذلك ضرورياً. و من خلال الإجراءات المعجلة يجب إجراء المقابلة الشخصية خلال 3 أيام من تاريخ التقديم و يجب إصدار القرار خلال 5 أيام من المقابلة وبالنتيجة ما مجموعه 8 أيام.

و يقدم قانون الأجانب والحماية الدولية مجموعة من سبل الإنصاف المختلفة ضد أي قرار صدر تحت الإجراء الاعتيادي مقارنة بالإجراءات المعجلة و قرارات القبول. ويجب إرسال الطعون القضائية ضد أي قرار سلبي تحت الإجراءات المعجلة و قرارات القبول خلال 15 يوماً. و يمكن الطعن في أي قرار سلبي في الإجراءات الاعتيادية في هيئة تقييم الحماية الدولية خلال 10 أيام أو من خلال المحكمة التنفيذية المختصة خلال 30 يوماً، و فعلياً فإن الحل الأخير هو الذي يُطبق. و تحمل كل الطعون المتعلقة بالحماية الدولية بشكل عام أثر إيقافي و تتضمن حق المتقدم بالبقاء في تركيا حتى انتهاء كافة سبل الانصاف ما عدا الأشخاص الذين يواجهون الترحيل على خلفية "السلامة العامة"، "الصحة العامة"، و "الانتماء لتنظيم إرهابي أو إجرامي."

[31] المحكمة الدستورية، قرار رقم 22418/2016 ، 30 آيار 2019 ، باللغة التركية على الرابط: http://bit.ly/33ieKk8.
[32] المادتان 53 (3) و 54 من قانون الأجانب والحماية الدولية وتم تعديل هاتين المادتين بموجب القانون رقم 7196 بتعديل عدة قوانين، 6 كانون الأول 2019 ، متاحان باللغة التركية على: http://bit.ly/2TSm0zU
[33] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.

B. حق الاستفادة من الإجراء و التسجيل

1. حق الاستفادة من البقاء في الأرض و الإجبار على الرحيل

مؤشرات: حق الاستفادة من البقاء في الأرض

1. هل هناك أي تقارير (تقارير صادرة عن منظمات غير حكومية، إعلام، شهادات، إلخ) للأشخاص الذين لم يُسمح لهم بالدخول على الحدود و عادوا دون دراسة حاجتهم للحماية؟

نعم X لا

2. هل يوجد نظام مراقبة للحدود؟

نعم X لا

❖ في حال وجود نظام مراقبة، من هو المسؤول عن مراقبة الحدود؟

السلطات الوطنية
منظمات غـــــير حكومية
أخرى

❖ في حال وجود نظام مراقبة، فكم مرة يتم إجراء مراقبة للحدود؟

بشكل متكرر
نادراً

1.1. الدخول عبر الحدود البرية

غالباً ما يتم الإبلاغ عن وافدين غير نظاميين إلى فان، آغري، و أرزورم في الشرق وموغلا، آيدن، إزمير وتشاناكالي وإدرنة واسطنبول في الغرب. قامت تركيا ببناء حائط بطول 144 كم على الحدود مع إيران في 2018-2019.[34] وتم تمديد الجدار على طول الحدود الجنوبية والشرقية، وفي عام 2021، تم إضافة خنادق وأسوار سلكية. كما زاد عدد أبراج المراقبة ومراكز الشرطة، وتم التحكم في الحدود بأجهزة تكنولوجية، بما في ذلك المراقبة بواسطة الطائرات بدون طيار. أبلغ الرئيس أردوغان أن طول الجدار بلغ 1040 متر بحلول آب 2021، مع وجود خطط لتوسيعه أكثر بما في ذلك جدار على الحدود مع إيران.[35]

[34] TRT، "جدار من المقرر أن يحسن الأمن على طول الحدود التركية الإيرانية" ، 8 تشرين الثاني 2018، متاح على: https://bit.ly/2C0ppDB.

[35] CNN Türkiye ، "ذكر الرئيس أردوغان أيضًـــا: 1040 كيلومترًا بالضـــبط من جدار الهجرة ،" 14 آب 2021. متاح باللغة التركية ، على: https://bit.ly/3GSeMTz.

أثرت هذه التدابير على تدفق المهاجرين إلى حد ما،[36] وانخفض عدد المعابر في فان[37] وعلى الرغم من ذلك، شكك أصحاب المصلحة في فعالية الجدار.[38] ومع ذلك، استمر الجدار (الجدران) في كونه سمة مهمة لخطاب الحكومة بشأن الهجرة في وسائل الإعلام.[39] كما وقع وزيرا داخلية تركيا وإيران مذكرة تفاهم لزيادة الأمن على طول الحدود التركية الإيرانية.[40]

وتسبب الوصول المتزايد عبر الحدود الإيرانية إلى اتخاذ تدابير تقييدية و اعتقال عشوائي و ممارسات ترحيل (انظر إلى مكان الترحيل) و تصدر صيغة قرار 1T[41] الترحيل بحق الذكور الأفغان العازبين بشكل أساسي. و تصدر صيغة قرارات الترحيل على خلفية احتجاز إداري في أحد مراكز الترحيل أو في مركز للشرطة و تُخزن في نظام إدارة الملفات الإلكتروني الخاص برئاسة إدارة الهجرة و يسمى "Goc-Net". ولا يستطيع الشخص التقدم إلى الحماية الدولية إن صدر قرار الترحيل T1 و يمكن الطعن بالقرار عن طريق الطعن القضائي فقط.[42]

كان لوباء كوفيد-19 آثار خطيرة في إيران في آذار 2020 مما أدى إلى انخفاض في عدد اللاجئين الذين دخلوا تركيا من الحدود الإيرانية ولكن ارتفع عدد اللاجئين مرة أخرى في عام 2021. و بحسب إحصائيات رئاسة إدارة الهجرة، كانت الجنسية الأفغانية هي الجنسية الأكثر من حيث الاعتقال بسبب الهجرة غير الشرعية في 2021 فقد بلغ العدد 70252 من إجمالي 162996 شخص تم القبض عليهم. ويمثل هذا زيادة في عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم القبض عليهم من عام 2020 (122302) على الرغم من ما يزال أقل بكثير من عدد المهاجرين في عام 2019 (454،662) وهو العام الذي سجل فيه أعلى رقم منذ بدء التسجيل.[43]

ماتزال عمليات الصد تشكل مصدر قلق. قيل إن هناك حوالي 2000 هجرة غير نظامية يوميًا إلى تركيا ولكن يتم إرسال 200 شخص فقط إلى مراكز الترحيل، لذلك يتم صد الباقين أو يتمكنوا من الذهاب إلى مدن أخرى.[44]

كان هناك العديد من الاعترافات الرسمية بعمليات الصد في عام 2021. وزعم تقرير أن الدرك أكد أن الشرطة الوطنية طلبت منهم دفع المهاجرين إلى الحدود التركية الإيرانية بسبب التكلفة العالية لتأمين الغذاء والسكن ومعالجة مطالباتهم بشكل قانوني.[45] في كانون الأول 2021، اعترف الحاكم بيلمزمن فان بعمليت صد المهاجرين على الحدود الإيرانية التركية، مشيرًا إلى أنه تم منع ما يقارب 120 ألف مهاجر من الدخول عبر حدود فان في ذلك العام.[46] اعترف الحاكم نفسه بأنه تم صد 1137 مهاجر غير نظامي في كانون الثاني 2022.[47] أفاد حاكم آغري عثمان فارول أن 75%من المهاجرين غير الشرعيين الذين تم القبض عليهم في أغري على الحدود الإيرانية في السنوات الأخيرة كانوا من أفغانستان، و 10% من باكستان، و10% من إيران، و 5٪ من دول أخرى.

في عام 2021، بلغ عدد الأشخاص الذين مُنعوا من المرور بشكل غير قانوني عبر حدود أغري 28509 شخص.[48]

---

[36] DW ، الجدار الحدودي بين تركيا وإيران: المهاجرون يحددون طرقًا جديدة ، 20 آب 2021. متوفر باللغة التركية في:
[37] Medyascope، Medyascope" يفتح قضية تهريب البشر على الحدود - المعابر غير القانونية مستمرة في فان ، وإن كانت أقل". 27 أكتوبر 2021. متاح باللغة التركية على الرابط: https://bit.ly/3tqOgLG.
[38] Evrensel ، "الجدار الحدودي لا يحل مشكلة المهاجرين" ، 10 أغسطس 2021. متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3xinerZ
[39] على سبيل المثال ، انظر DW، 'أردوغان: سنغلق المداخل والمخارج بالجدران التي بنيناها على الحدود "، 15 أغسطس 2021. متوفر باللغة التركية على الرابط: https://bit.ly/3mcSemX.
[40] 40 ديلي صباح ، "تركيا ، إيران توافق على زيادة التعاون الأمني على الحدود" ، 21 أكتوبر 2021 ، متاح على: https://bit.ly/3xAKJeG.
[41] انظر إلى شبكة المحللين الأفغان "الترحيل الجماعي للأفغان من تركيا: آلاف المهاجرين تم إعادتهم إلى بلادهم كإجراء ترحيل" 21 حزيران 2018 و هو متوفر على الموقع . https://bit.ly/2lMx4Ni
[42] تم تزويد المعلومات من قِبل جهة معنية في آذار 2020
[43] المديرية العامة لإدارة الهجرة ، إحصاءات الهجرة غير الشرعية، متوفرة على: https://bit.ly/3ng8jbj .
[44] معلومات من أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[45] Open Democracy 45، "الأفغان الفارون من طالبان يواجهون الموت والترحيل والصد في تركيا" ، ١٥ يوليو ٢٠٢١. متاح على: https://bit.ly/3mkdl6W.
[46] Milliyet، Bilmez": تم حظر ما يقرب من 120.000 مهاجر عند حدود فان في عام 2021" ، 31 ديسمبر 2021. متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3aHH3QO.
[47] Yenicag ، "بيان المهاجرين غير الشرعيين من محافظة فان" ، 13 يناير 2022 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/38TMwn2.
[48] وكالة الأناضول ، "الجدار الأمني على الحدود منع العبور غير القانوني من الحدود" ، 31 ديسمبر 2021.

لا تزال الحدود الايرانية التركية مميتة[49]. بالنسبة لغالبية المهاجرين واللاجئين، من الأهمية بمكان ألا يتم القبض عليهم من قبل إجهزة إنفاذ القانون في تركيا بسبب مخاوف من الإعادة القسرية. ونتيجة لذلك يفضل المهاجرين والمهربون الطرق شديدة الانحدار والخطيرة حيث لا يوجد درك أو سيطرة شرطة. مهربو المهاجرين الذين لا يريدون أن يتم القبض عليهم يستخدمون بحيرة فان، مما يعني أن عدد القوارب التي تغرق في بحيرة فان وعدد المهاجرين الذين فقدوا حياتهم قد تزايد في السنوات الأخيرة. كما يمر المهاجرون عبر الجبال والمنحدرات شديدة الانحدار لعبور الحدود، خاصة في فصل الشتاء، بعيدًا عن نقاط التفتيش. يفقد الناس حياتهم بسبب البرد القارس والعواصف الثلجية والانهيارات الثلجية في بعض الأحيان.

حتى آذار 2021، كانت هناك ثلاث حالات وفاة في أوزالب بسبب التجمد، أحد الحالات في باسكليه وثلاثة من هجمات الحيوانات البرية. وعادةً ما يترك المتاجرين بالبشر اللاجئين في وسط المجهول والعديد يموت وحيداً في الجبال، ودُفنت جثث في حقل فخار في فان في أكثر من 200 قبر.[50]

كما فقد العديد من المهاجرين أرواحهم بسبب حوادث المرور في المركبات التي ينظمها المهربون.[51] في تموز 2021، توفي 12 شخص نتيجة انزلاق حافلة صغيرة تقل طالبي لجوء في حفرة في منطقة مراديا في فان.[52] إنها حدود كثيرًا ما يستخدمها المواطنون الأفغان، وبالتالي تكون حواجز أمامهم في طلب الحماية في عام 2021.[53]

تحدث أحد أصحاب المصلحة عن حالة قضية فقد فيها 61 شخص حياتهم في غرق قارب واتُهم بعضهم بالقتل العمد. واحتُجز متهم واحد فقط في الاحتجاز رهن المحكمة. لا تزال القضية معلقة أمام المحكمة المحلية[54]. من تم صدهم إلى إيران يمكن أن يكونوا محاصرين في الجبال بين تركيا وإيران ويواجهون معاملة قاسية من قبل سلطات الدولة الإيرانية، بما في ذلك إطلاق النار والإصابة.[55] وقال أحد أصحاب المصلحة الذي تمت مقابلته لغرض التقرير أنه سمع أن الجنود الإيرانيين تسببوا في إصابات جسدية وقاموا ب "عملية الصد" الخاصة بهم حتى لا يتمكن الأفغان من العودة إلى إيران.[56]

وأشار صاحب مصلحة آخر إلى أن المهاجرين غير الشرعيين الذين لم يتم القبض عليهم كثيرًا ما يختبئون في فان ويترددون في تقديم طلب للحصول على الحماية الدولية خوفاً من عمليات الصد. تم صد بعض الأشخاص من الحدود أربع أو خمس مرات لكنهم ما زالوا يحاولون دخول تركيا. بمجرد دخولهم يحاول الكثيرون السفر إلى مقاطعات تركيا الغربية. الأفغان على وجه الخصوص، عزلوا أنفسهم اجتماعياً لتجنب عمليات الصد.[57]

---

[49] انظر على سبيل المثال ، غازيت دوفار ، "ارتفع عدد اللاجئين الذين تجمدوا حتى الموت إلى 19 ،" 3 فبراير 2022 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/39mOmgn؛ إيفرينسل ، "المهربون في معركة بالأسلحة النارية مع قوات الدرك: مات اثنان من اللاجئين" ، 27 يونيو 2021 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3HaO0Ww؛ غازيت دوفار ، "اللاجئون الذين أُلقي بهم في نهر ميريك: لم يتم إحراز تقدم في القضية في الشهرين الماضيين ،" 28 أكتوبر 2021 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3mCS8Fm.

[50] المونيتور، أنشأت مقاطعة حدودية تركية أكبر حقل خزاف في البلاد لدفن اللاجئين، 13 تموز 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3wp4Vio .

[51] Medyascope، Medyascope" يفتح قضية الاتجار بالبشر على الحدود (4) - وفيات اللاجئين في فان." 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021. متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3xHoUvz.

[52] Kosar، M.A. انتهاكات حقوق الإنسان للاجئين في فان. جمعية دراسات الأسهم (ECD) ، سبتمبر 2021 ، الصفحة 24. متاح باللغة الإنجليزية على: https://bit.ly/3Hd7DgO.

[53] انظر على سبيل المثال ، الجارديان ، "اللاجئون الأفغان يتهمون تركيا بارتكاب عمليات صد غير قانونية عنيفة ،" 14 أكتوبر 2021 ، متاح باللغة الإنجليزية على: https://bit.ly/3tDb3DO؛ هيومان رايتس ووتش ، "تركيا: ضرب الجنود ، ادفعوا طالبي اللجوء الأفغان للعودة إلى إيران ،" 15 أكتوبر 2021 ، متاح على: https://bit.ly/3QqGfzX؛ مهاجرون ، "طرق قليلة إلى الأمان للأفغان المعرضين للخطر ،" تقول منظمة العفو ، "21 أكتوبر 2021 ، متاح على: https://bit.ly/3xzCMqe.

[54] معلومات من أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.

[55] أوبن ديموقراطية ، "الأفغان الفارين من طالبان يواجهون الموت والترحيل والصد في تركيا" ، 15 يوليو / تموز 2021. متاح على: https://bit.ly/3mkdl6W.

[56] معلومات من أحد أصحاب المصلحة تمت مقابلته في أبريل 2022.

[57] معلومات من أحد أصحاب المصلحة تمت مقابلته في أبريل 2022.

كانت هناك بالفعل تقارير عن عمليات صد للاجئين من اليونان إلى تركيا لعدة سنوات[58]. وساعد المحامين العديد من الحالات في فان وسلطوا الضوء على المخالفات في إجراءات الترحيل. [59]

في عام 2020، كان هناك وضع صعب بشكل خاص على حدود بازار كوليه بين اليونان وتركيا. بعد إعلان السلطات التركية أنها ستفتح الحدود مع اليونان وبلغاريا في 27 شباط 2020، شجع مسؤولين في الدولة اللاجئين على مغادرة ولاياتهم المسجلين فيها والذهاب إلى بوابة بازاركوليه الحدودية. أدى هذا التحريض إلى تجمع ما يقارب من 13000 لاجئ (معظمهم غير موثقين) عند حدود بازاركوليه في أدرنة.

رداً على إعلان الدولة التركية، اختارت الحكومة اليونانية عسكرة الحدود البرية. أفادت التقارير أن حرس الحدود اليونانيين استخدموا رذاذ الفلفل والغاز المسيل للدموع والماء عالي الضغط وحتى الرصاص الحقيقي، مما أدى إلى العديد من الإصابات، في حين أن المساعدة الطبية المقدمة في مستشفى الخيام الميدانية لم تكن كافية. هناك المزيد من المعلومات حول الوضع في اليونان متوفر في تقرير AIDA عن اليونان.

تفاقمت أزمة بازاركوليه الحدودية مع تفشي الوباء. وبسب الأحوال الجوية غير المواتية، كان هناك مشكلة تدفئة خطيرة على الحدود. وسيطرت رئاسة إدارة الهجرة والدرك على المداخل والمخارج من المنطقة العازلة عن طريق فحص بصمات الأصابع. انتظر الشباب، على وجه الخصوص، في الطابور لمدة 4-5 ساعات للخروج للبحث عن الطعام والمأوى.

في نيسان 2020، تم نقل 50 لاجئ (بما في ذلك الأفغان والسوريون والباكستانيون والجزائريون) في المنطقة العازلة اليونانية التركية إلى جانب النهر قرب حرس الحدود التركي وأعيدوا قسراً إلى اليونان بعد أن دفعتهم القوات اليونانية بالقوة إلى تركيا، صوب أحد ضباط الشرطة التركية مسدسه نحو رأس أحد اللاجئين من المجموعة وهددهم بمغادرة تركيا.[60]

بعد أحداث بازاركوليه، كان هناك من يحتاجون إلى رعاية صحية لكن الطريقة الوحيدة لتسجيلهم كانت من خلال "المعارف" ، حيث لا يمكن تسجيل حتى المريضين جداً من السوريين في اسطنبول. تم احتجاز الأشخاص في مراكز الترحيل بغرض الحجر الصحي. صدرت أوامر ترحيل في بعض الأماكن لإيجاد أساس شرعي لاعتقالهم. كان الوضع القانوني مجهولاً لمئات من اللاجئين. عاد أولئك الذين تم تسجيلهم إلى المدن المخصصة لهم، ولكن بالنسبة لأولئك الذين لم يتم تسجيلهم كان من الصعب معرفة ما إذا كان قرار الترحيل قد صدر أم لا. ثم تم فرض عقوبات إدارية على الأشخاص في طريق عودتهم إلى المدن المخصصة حيث تم تسجيلهم عندما عادوا إليها. واجه الناس مشاكل أكثر لأنهم باعوا جميع ممتلكاتهم قبل الذهاب إلى بازاركوليه. وزُعم أنه لا يوجد بيان مكتوب يفيد بأنه يمكنهم الذهاب إلى بلد ثالث آمن، فقد تم اعتبار طلبات الحماية المؤقتة / الدولية الخاصة بهم مسحوبة بواسطة رئاسة إدارة الهجرة و قيل للبعض إنهم فاتهم يوم التوقيع.

أصيب العديد من الرجال بحروق شديدة أثناء محاولتهم عبور الحدود إلى اليونان. توجد أسوار في الحقل على طول النهر بين بازاركوليه واليونان بعيداً قليلاً عن قوات الدرك. حاول 4-5 رجال أفغان القفز إلى الجانب اليوناني عند منتصف الليل، لكن جندي يونانيً قام بسكب الماء المغلي على وجوههم. وبحسب ما ورد أُرسلت قضية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.[61]

منذ ذلك الحين كانت هناك تقارير منتظمة عن عمليات صد من اليونان. ذكرت تركيا أنها أنقذت 6000 مهاجر تركتهم اليونان ليموتوا في الفترة بين كانون الثاني وآب من عام 2021،[62] وأن خفر السواحل التركي قام بالقبض أو إنقاذ 87 مهاجر من بين كل 100 مهاجر عن طريق بحر إيجه في عام 2021.[63] أكد أصحاب المصلحة في المقابلات أن عمليات الصد من اليونان

---

[58] انظر على سبيل المثال ديلي صباح ، "تركيا تدعو اليونان لوقف" عمليات صد "المهاجرين غير القانونية، 27 تشرين الأول 2019 ، على: https://bit.ly/3bI5Q2p .

[59] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين فان ، شباط 2020. انظر أيضاً حقوق الإنسان 360 ° ، "المجتمع المدني اليوناني يطلب تقييم المفوضية الأوروبية بشأن احترام ضمانات قانون اللجوء في الاتحاد الأوروبي على الحدود اليونانية" ، 28 نيسان 2021 ، متاح على: https : //bit.ly/3besxgJ .

[60] تقرير شبكة مراقبة العنف الحدودي ، "لقد طُلب منهم إبقاء رؤوسهم منخفضة" ، 17 نيسان 2020، متاح على: https://bit.ly/3wR3R7p .

[61] انظر ديلي صباح ، أربعة من طالبي اللجوء يتقدمون إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للعدالة ضد الوحشية اليونانية ، 16 آذار 2020، متاح على: https://bit.ly/3ngr4v8 .

[62] TRT Haber ، "تركيا أنقذت 6000 مهاجر تركتهم اليونان ليموتوا" ، 15 سبتمبر 2021. متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3xhHt9o.

[63] حريت ، عرض 'طالبي اللجوء' في لجنة حقوق الإنسان البرلمانية ، 2 ديسمبر 2021 ، متاح باللغة التركية ، على: https://bit.ly/3znZLai

مستمرة، لا سيما في نهر ميريتش. تقدم المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية مساعدات إنسانية، خاصة خلال فصل الشتاء. قال أحد الخبراء إن ما يصل إلى 100 شخص قد يحاولون عبور حدود أدرنة يومياً في الأيام المزدحمة. وهذا يجعل متابعة قضايا الصد والإصابات أكثر صعوبة للمحامين.[64]

تشير التقديرات إلى أنه تم تقديم حوالي 100 طلب ضد اليونان إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من تركيا، على الرغم من عدم وجود اتصال بين المحامين ونقابات المحامين، فقد تم تقديم بعض القضايا عدة مرات من قبل نقابات محامين مختلفة. في إحدى الحالات، أنقذت منظمة Mülteci-Der حياة طفل، لكن عائلته عبرت الحدود وهربت إلى اليونان. على الرغم من أن الصبي كان صغير نسبياً، إلا أنه تم إرساله إلى مركز الترحيل في أكيورت (أنقرة) لأنه بدا أكبر من عمره. يتم إطلاق سراح اللاجئين الذين تم صدهم من مراكز الترحيل بعد فترة. تشجع رئاسة إدارة الهجرة العائلات على التقديم إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد اليونان. في إحدى الحالات، أفيد أن رئاسة إدارة الهجرة أفرجت عن العائلات من مركز الترحيل لتشجيعهم، وتم تسجيلهم في المحافظات التي كان التسجيل فيها مغلق بشكل عام.[65]

عدد من أصحاب المصلحة قاموا بمقابلة أفراد تم صدهم. بعد انتفاضة في كوبا في تموز 2021، خطط حوالي 150 مواطن كوبي لطلب اللجوء في أوروبا عبر تركيا. كانت نيتهم الوصول إلى البرتغال عبر اليونان، لكن السلطات اليونانية اعتقدت أنهم قادمين من دول الشرق الأوسط وقاموا بصدهم إلى تركيا. أجرى أحد أصحاب المصلحة مقابلة مع 10 كوبيين تم صدهم وتطابقت قصصهم مع قصص السوريين والأفغان. تم إجبار الكوبيين أجبروا على النزول من الحافلة وقالت الشرطة اليونانية أنهم كانوا يكذبون وبدا أنهم من الشرق الأوسط، وحقيقة أنهم يتحدثون الإسبانية لا تعني شيئًا لهم.

وزُعم أن السلطات اليونانية ضربتهم، وقام ضباط شرطة يرتدون قبعات زرقاء في قافلة سوداء بدون لوحة ترخيص بإحضارهم إلى الحدود. ومن هناك أجبروا على المشي حفاة. العديد من اللاجئين الذين تم صدهم من اليونان يروون نفس القصة. لم يكن من الممكن تسجيل طالبي اللجوء الكوبيين في اسطنبول. كما ترددوا في التقدم إلى القنصلية الكوبية بسبب مخاوف سياسية.

التقى صاحب مصلحة آخر بالرعايا الأفغان الذين تم صدهم والذين كانوا في مركز الترحيل في بهليفان كوي. وكان هناك ما بين 200 و 250 أفغاني محتجزين في ساحة مركز الترحيل ومعهم جوازات سفرهم ووثائق هويتهم. تم نقلهم من الحدود وإليها في حافلات ومن ثم يعودون إلى مراكز الترحيل، ثم يتم إيصالهم إلى الحدود للمحاولة مرة أخرى. أفاد الذين عبروا الحدود أنهم جُردوا من ملابسهم؛ تعرض بعضهم للضرب وفقد آخرون حياتهم. غابات Longoz في أدرنة مستنقعية. الأشخاص الذين تم أخذ سراويلهم وأحذيتهم، على وجه الخصوص، كانوا عرضة للإصابة بجروح خطيرة، مثل كسر في الساق أو حتى الموت. من الصعب أيضًا العثور على الجثث / استردادها بسبب الظروف في المستنقع.[66]

أفاد صاحب مصلحة آخر أن 19 لاجئ فقدوا حياتهم في بحر إيجه في نهاية كانون الأول 2021. في هذه الحادثة، نفذ الجانب اليوناني عملية الصد من خلال تجريد 19 لاجئ من ملابسهم وتجمدوا حتى الموت.[67] بينما ذكر صاحب مصلحة آخر أن نوع القارب الذي يستخدمه اللاجئون لعبور الحدود هو زورياك. عندما يتم صد الأشخاص، يتم أخذهم من هذا القارب ووضعهم في قارب غير آمن وغير صالح.[68]

يساعد كل من الأمانة العامة للمظالم ومديريات رئاسة الهجرة الناس في رفع دعاوى ضد اليونان، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على المساعدة القانونية.[69] في إحدى الحالات، تم توجيه محامٍ لمساعدة شخص تم صده من قبل مركز الترحيل لتقديم شكوى ضد اليونان. ومع ذلك، تم إصدار قرار بترحيل الشخص من تركيا.[70]

تم تسليط الضوء على هذه المشكلة للأمانة العامة للمظالم لأنهم لم يتمكنوا من متابعة طلباتهم. راقبت الأمانة العامة للمظالم في أنقرة عمليات الصد في إزمير وأيدين وفان وصاغت تقرير سيتم إصداره في عام 2022.[71]

---

[64]. المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[65] المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[66] المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[67] المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[68] المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[69] المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[70] المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[71] المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.

أفاد أصحاب المصلحة أن مسؤولي مركز الترحيل كثيرًا ما يتصلون بالمحامين للضغط عليهم لرفع قضايا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. تقول مراكز الترحيل أنه في حالة تقديم استئناف، فإنها ستفرج عن لاجئ X أو Y. ومع ذلك، تم إطلاق سراحهم دون أي تسجيل و / أو معلومات اتصال. يُعتقد أن سياسة رئاسة إدارة الهجرة لمديرياتها هي تشجيع تقديم الشكاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد اليونان.

ربما بسبب الصعوبات في الوصول إلى اليونان، أبلغ أحد أصحاب المصلحة عن زيادة الهجرة غير النظامية نحو إيطاليا بدلاً من اليونان في عام 2022.

تمت مناقشة الوصول إلى الأراضي عبر الحدود البرية السورية بالتفصيل في الحماية المؤقتة: الدخول إلى الأراضي ومع ذلك، أفاد أحد أصحاب المصلحة أن مواطن أفغاني ومواطن يميني قد تم صدهم إلى سوريا في أواخر عام 2021 أو أوائل عام 2022.[72]

الدخول عبر المطار

تستمر مطارات اسطنبول (صبيحة غوكتشه و مطار اسطنبول) بالخدمة كمركز دولي رئيسي للرحلات الجوية من المناطق التي يأتي منها اللاجئين إلى وجهة اللجوء في أوروبا و مناطق غربية أخرى. و يجب الإشارة إلى أن القيود المفروضة على التأشيرة تنطبق على المواطنين السوريين القادمين من دول ثالثة عبر الجو أو البحر منذ 2016. المطار الرئيسي الآن هو مطار إسطنبول الجديد وكان الوصول إليه قد تحسن بشكل كبير قبل جائحة كوفيد.

في عام 2020، تم تنفيذ إجراءات صارمة في المطارات التركية بسبب كوفيد-19 لكل من الركاب المسموح لهم والركاب غير المسموح لهم وأوقات الانتظار تغيرت بالكامل. تم وضع الركاب في الحجر الصحي لمدة 14 يوم في غرف صغيرة في المطار حتى صيف 2020. في وقت لاحق، وبحسب الحالة الفردية، تم نقل الأشخاص إلى مراكز الترحيل أو المباني التي تسمى بيوت الضيافة وتم إطلاق سراحهم من هناك. أُعيد البعض مباشرة إلى بلدانهم الأصلية، على الرغم من ظهور مشاكل في حالة القيود المفروضة على السفر. بصرف النظر عن محاولات إعادة الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية، تمت معاملة المواطنين الأتراك بنفس الطريقة.[73]

في الأحوال العادية، تمثل المطارات مشكلة ولا يمكن للأفراد تقديم طلباتهم للحصول على الحماية الدولية. انتهت سياسة الباب المفتوح في تركيا بالتوقيع على بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا في عام 2016 ومنذ ذلك الحين تم قبول عدد قليل جداً من الطلبات على الحدود. يبدو أن الممارسة تتمثل في رفض الطلبات صراحة أو بشكل ضمني - عدم معالجة الطلبات المقبولة.[74] بعد جائحة كورونا، تم نقل الناس من مطارات اسطنبول و وضعهم في مراكز الترحيل ومن ثم أطلق سراحهم. كانت هذه ممارسة جيدة حيث يمكن لطالبي اللجوء بالتالي دخول البلاد، حتى لو كانوا خاضعين لالتزامات بالإبلاغ بشكل دوري في اسطنبول.

عندما كان الشخص ملزم بإعطاء توقيعه بانتظام كجزء من عملية الإبلاغ، كانت هناك مشاكل في بعض الأحيان وكان عليهم الذهاب إلى مدينة أخرى بسبب إغلاق الطلبات في اسطنبول، وفي حالات معينة، عندما أراد شخص الانتقال إلى مدينة أخرى للتقدم بطلب الحماية الدولية، لم يتم قبول الطلب لأن الشخص كان ملزم بتقديم توقيعه بشكل دوري في اسطنبول. يستغرق نقل الالتزام بالتوقيع في مدينة التسجيل وقتًا طويلاً بسبب ضعف التواصل بين مديريات رئاسة إدارة الهجرة في الولايات.[75]

في عام 2021، أصبح تقديم طلب اللجوء في المطار أكثر صعوبة، وأُعيد العديد من الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية. ساءت الظروف في مناطق العبور، حتى في مطار اسطنبول الذي كان أفضل. تغطي شركة الطيران التي جلبت طالب الحماية إلى الدولة نفقات الطعام والشراب لذلك الشخص وتفي ببعض الاحتياجات الأساسية. وصف أحد أصحاب المصلحة ظروف الاحتجاز حيث احتجز الناس في مكان بلا نوافذ ولا تهوية، وكانت الأضواء مضاءة لمدة 24 ساعة لمدة تسعة أشهر، والشيء الوحيد الذي أُعطي لهم لتناول الطعام هو شطائر طيران باردة. أحد طالبي اللجوء لم يستطع تحمل الظروف واضطر إلى العودة إلى بلده قبل الفصل في قضيته.[76]

---

[72] المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة، مايو 2022.
[73] معلومات مقدمة من جهة معنية في آيار 2022.
[74] معلومات مقدمة من جهة معنية في آذار 2021.
[75] معلومات مقدمة من جهة معنية في آذار 2021.
[76] معلومات مقدمة من جهة معنية في آذار 2021.

بعد تقديم الطلب إلى رئاسة إدارة الهجرة، تتم إدارة الإجراء بواسطة إدارة رئاسة الهجرة. وفقًا للقانون، يجب قبولهم في الدولة بمجرد استلام الطلب. في مطار اسطنبول الناس الذين تقدموا بطلبات للحصول على الحماية الدولية يمكنهم البقاء لشهور في الغرف المتوفرة في المطار.

عندما يتم رفض طلباتهم، يقومون برفع دعوى قضائية ضد قرارالرفض أمام المحكمة الإدارية ويجب أن يظلوا في الغرفة حتى يتم الفصل في القضية. هذا يجعل التقديم شبه مستحيل.

وفقًا للقانون، لا يمكن تقديم طلب الحماية الدولية من خلال وكيل. ولا يمكن تقديم هذا الطلب في المطار بسبب الحدود المادية لتلك المنطقة - وهي منطقة صعبة للغاية للوصول. إذا احتاج مقدم الطلب إلى تقديم طلب إلى المحكمة بعد صدور قرار سلبي، فيمكن لمحامي أو محامٍ خاص أو محامٍ للمساعدة القانونية، مقابلة ذلك الشخص على الحدود في المطار. لا يمكن للمحامي دخول منطقة العبور ولا يمكن لمقدم الطلب دخول تركيا. تُعقد اجتماعات المحامين والموكلين بجانب الشرطة ولا يوجد خصوصية. ذكرت صحيفة الغارديان حالة مماثلة.[77]

أكد صاحب مصلحة آخر أنه أصبح من الصعب الحصول على إذن من إدارة المطار لإجراء مقابلة خاصة مع العملاء. لم تعد إدارة مطار اسطنبول تستجيب للطلبات، في حين أنها كانت تستغرق أقل من ساعة في مطار صبيحة كوكتشن ومطار أتاتورك. تم الإبلاغ عن المشكلة إلى إدارة رئاسة الهجرة، ولكن لم يكن هناك تغيير. حتى في حال تمكن المحامي من مقابلة العميل، فإنه من المستحيل تقديم طلب الحماية الدولية في المطار. في إحدى الحالات، طُلب من إدارة رئاسة الهجرة قبول طلب لمدة 5 أشهر. حتى إذا تم استلام الطلب، أفاد صاحب المصلحة أنه يتم رفض الطلبات في إجراء مُعجل.[78]

مرة أخرى في مطار اسطنبول، أفاد صاحب مصلحة آخر أن منطقة العبور كانت إشكالية. نحتاج إلى إذن من الوحدة الإدارية في المطار للقاء العميل. قد يستغرق الحصول على الإذن مايقارب 10 أيام. تُجرى المقابلات في حيز عام يمكن الوصول إليه، دون أي خصوصية بين المحامي والعميل. بعد تقديم طلب الحماية الدولية، على الرغم من أن الشخص يتمتع بوضع مقدم طلب حماية دولية، كان عليه البقاء في منطقة العبور حتى يتم الانتهاء من طلبه [79].

إذا وصل الشخص بجواز سفر مزور، فسيتم نقله إلى غرفة "الركاب الإشكاليين". التواصل مع إدارة رئاسة مديريات الهجرة بشأن طلبات اللجوء ليس سريع. يمكن أن تؤدي هذه المشكلة المنهجية إلى إقامة طويلة لهؤلاء الأشخاص في منطقة العبور أو غرفة الركاب الإشكالية.[80]

في قضية من مطار إزمير، وصلت فتاة إيرانية تبلغ من العمر 12 عام بالطائرة قبل إطلاق سراح عائلتها، لكن لم يتم قبول طلب تسجيلها لفترة طويلة. بعد شهرين، جاءت عائلتها أيضًا؛ استغرق الأمر 9 أشهر للحصول على التسجيل. كان على نواب مانيسا المساعدة حتى تمكن تسجيل الطفل.[81]

في عام 2021، كانت رسوم كاتب العدل باهظة الثمن بالنسبة للاجئين، حيث بلغت تكلفتها 2500-3000 ليرة تركية في المطار (في المتوسط 244-293 يورو على الرغم من تباين أسعار الصرف بشكل كبير في عام 2021). تبلغ تكلفة الترجمة الفورية أيضًا 800 ليرة تركية (في المتوسط 78 يورو). كاتب العدل يحتاج إلى مترجم حتى لو كان العميل يعرف اللغة التركية.[82]

2. الترحيل و الإعادة القسرية

2.1. الاستثناء من مبدأ الإعادة القسرية

[77] The Guardian ، "عائلة أفغانية محاصـــرة في مطار إســطنبول بعد فرارها من تهديدات طالبان" ، 12 يوليو 2021 ، متاح على: https://bit.ly/3zXWyif.
[78] معلومات من أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[79] معلومات من أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[80] معلومات من أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[81] معلومات من أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[82] معلومات من أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.

يحق للمتقدمين للحماية الدولية البقاء على الأراضي التركية خلال الإجراءات[83]. لكن كان هناك استثناء لهذه القاعدة كمرسوم طوارئ في تشرين الأول 2016 و يقر بأن قرار الترحيل "يُؤخذ في أي وقت خلال إجراءات الحماية الدولية" ضد أي متقدم للأسباب التالية: (1) قيادة أو الانتماء أو دعم منظمة إرهابية أو مجموعة إجرامية هدفها الفائدة المادية، (2) تهديد للأمن العام أو الصحة العامة، او (3) الانتماء لمنظمات إرهابية معرفة من قِبل مؤسسات أو منظمات دولية. [84] و تم تعزيز ذلك الإصلاح بالقانون رقم 7070 في الأول من شباط 2018.

يوضح تعديل حديث للقانون بالنسبة للأجانب الذين تمت إدانتهم بجرم معين أن المدعي العام سيطلب رأي وزارة الداخلية فيما إذا كان يجب ترحيلهم من البلاد أم لا. [85]

و يمكن القانون بشكل فعال من الترحيل غير القانوني لطالبي اللجوء، و المتمتعين بالحماية الدولية و المتمتعين بالحماية المؤقتة (انظر الحماية المؤقتة: الحماية من الترحيل) بناء على الأسباب السابق ذكرها و التي تبقى غاية في الغموض و يمكن تفسيرها بشكل واسع. [86] و تعرض هذا التعديل الذي قدمه المرسوم للنقد لأنه يسهل و يفاقم خطر الترحيل غير المشروع و يعرض حياة وسلامة اللاجئين للخطر.[87]

ويرتبط الترحيل على أسس الأمن و الأمان العام بضوابط أمنية وضعتها رئاسة إدارة الهجرة، و هو ممارسة لا تحكمها معايير واضحة أو متوفرة للعامة[88]. وإن تطبيق و تنفيذ هذه الضوابط غير موضوعة في القانون ولكن على الأغلب موجودة في تعميمات داخلية وتعليمات داخل الإدارة.

و تبدو الضوابط المتعلقة بالأمن مثل "89G" المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب و "87G" للأمن العام تبدو أنها مازلت تطبق ولكن بشكل أساسي في مناطق محددة من البلاد مثل غازي عنتاب[89] واسطنبول[90]. و تتم صياغة تقييم المخاطر الذي ينفذه قسم تحليل المخاطر بما يتعلق بالمطارات [91] بالإشارة إلى معايير واسعة و قد تكون تعتمد في التطبيق على المظهر أو نقطة الدخول للشخص، مثل الحدود التركية-السورية [92]. و تؤدي الاستخبارات من الدول الأخرى غالباً إلى إصدار ضوابط أمنية على الرغم من أن محتوى و نوعية الاستخبارات تختلف تبعاً للبلد الذي تصدره[93] .

و يمكن الطعن بالقيود الأمنية فقط أمام المحكمة الإدارية في أنقرة بما أنهم قد صدروا من قِبل رئاسة إدارة الهجرة. إن المستندات السرية التي تقدمها مديرية إدارة الهجرة غير متوفرة للأفراد ولا لمحاميهم في حالات الطعن بإصدار القيود، ويمكن الوصول إلى هذه المستندات لصاحب العلاقة فقط عن طريق السجل في المحكمة الإدارية في أنقرة. [94] و تترك المحكمة بشكل عام هامش تقديري واسع لمديرية إدارة الهجرة بما يتعلق بإصدار القيود. و لم تتخذ نهج موحد تجاه تدقيق القيود، و توجد بعض الأحكام التي تلغي إصدار القيود لعدم وجود أدلة و أحكام أخرى تعزز إصدارها. [95] في إزمير، حقق المحامون بعض النجاح في قيود الاستئناف بسبب أخطاء إجرائية من قبل الإدارة التي لم تتمكن في بعض الأحيان من تقديم معلومات حول الأساس القانوني

---

[83] البند رقم 80(1) (ي) قانون الأجانب والحماية الدولية

[84] البند رقم 54 (2) قانون الأجانب والحماية الدولية، كما تم تعديلها بالبند رقم 36 بمرسوم الطوارئ 676 في 29 تشرين الأول 2016. و يشير التقديم إلى البند رقم 54 (1) (ب) و (ك) قانون الأجانب و الحماية الدولية، و قد أُدخِل الأخير عبر مرسوم الطوارئ 676.

[85] البند رقم 77 من القانون رقم 28578 بما يتعلق بشروط إطلاق السراح المشروط في 5 آذار 2013 كما تم تعديله في البند رقم 1 من القانون رقم 30631 في 20 كانون الأول 2018.

[86] رابطة محامي إزمير *İzmir Geri Gönderme Merkezlerinde Adalete Erişim Hakkı Çerçevesinde Yaşanan Sorunlar Raporu*، في تموز 2017 و متوفر باللغة التركية على الموقع http://bit.ly/2Dyc87X، 25

[87] انظر إلى منظمة العفو الدولية "اللاجئين المعرضين لخطر الترحيل بسبب حالة الطوارئ في تركيا" في 22 أيلول 2017، أوروبة 2017/7157/44. وبالنسبة للأشخاص القادمين من دول وسط آسيا، انظر في قانون هارك، "المهاجرين في وسط آسيا في تركيا مهددون بخطر التصنيف كإرهابيين 23 تشرين الثاني 2017 ومتوفر على الموقع http://bit.ly/2ytEIQ J

[88] المعلومات مقدمة من محامي في رابطة محامي اسطنبول في شباط 2019.

[89] المعلومات مقدمة من محامي في رابطة محامي اسطنبول في شباط 2019

[90] معلومات مقدم من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022

[91] قرار، 'Risk analiz merkezi kapılarını KARAR'a açtı، في 28 نيسان 2016، و هو متوفر على الموقع باللغة التركية https://bit.ly/2GaDXEO

[92] المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في شباط 2018.

[93] المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في شباط 2019، محامي من رابطة محامي غازي عنتاب في شباط 2019.

[94] المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في شباط 2019

[95] مثلا قرارات تلغي القيد 87G بسبب عدم توفر الأدلة، انظر المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة، القرار رقم 2207/2018، 13 شباط 2019: القرار 524/2018، 14 آذار 2018.

لتطبيق القيد، أو عندما يكون هناك نقص في الإخطار القانوني أو الترجمة. لا يوجد في إزمير ملف تعريف محدد للأشخاص الذين يتم تخصيص قيود لهم، ويمكن تخصيص قيد لأي شخص، حتى الأمريكيين أو الألمان .[96]

و في العديد من الحالات[97] تتعرض أحكام المحكمة الإدارية التي تلغي إصدار القيود للنقض لاحقاً من قِبل محاكم ابتدائية أعلى درجة.[98] في أحد أحكام كانون الثاني 2019، أعلنت المحكمة الدستورية عدم الاختصاص للبت في شكوى تتعلق بإلغاء أحد القيود.[99] ومع ذلك، كانت هناك قضيتان مثيرتان للاهتمام في عام 2020 حيث قضت المحكمة الدستورية بالحق في احترام وحدة الأسرة لمواطن من الاتحاد الروسي من العرق الشيشاني مع أربعة أطفال وزوجة في تركيا أقامت بشكل قانوني في تركيا لمدة ثلاث سنوات. أصدرت رئاسة إدارة الهجرة قيد G-87 وحظر دخول إلى تركيا. طعن مقدم الطلب بالقيد وحظر الدخول لكنه خسر القضية على المستوى المحلي. وجدت المحكمة الدستورية انتهاك ومنحته الحق في إعادة المحاكمة.[100] في عام 2020، ألغت المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة أيضاً قيد G-87 صادر بحق عراقي لأن رئاسة إدارة الهجرة لم تستطع تقديم مواد جوهرية تثبت علاقة مقدم الطلب بالمنظمة الإرهابية المزعومة.[101]

أفاد أحد أصحاب المصلحة أنه تم تقديم العديد من الشكاوى ضد رموز حظر الدخول في عام 2021 ولكن تم رفضها جميعًا. في إحدى الحالات، تم تمديد حظر الدخول، الذي صدر في البداية لمدة عام واحد، إلى 5 سنوات دون وجود أساس قانوني صحيح. تم تقديم عدة استئنافات: اثنان في اسطنبول، واثنان في أنقرة، واثنان في غازي عنتاب، وواحد في بولو، وواحد في محاكم مرسين الإدارية. كانت قرارات المحكمة بشأن حظر الدخول غير متسقة إلى حد كبير ؛ لكل منها أسباب مختلفة.[102]

تسمح تعديلات بقانون الأجانب والحماية الدولية في عام 2019 بتحمل تكاليف سفر الترحيل من قبل المُرحل. إذا لم يكن لدى الفرد ما يكفي من المال، فستتحمل النفقات رئاسة إدارة الهجرة، ولكن نفس المادة تنص على أن "الأموال المملوكة للأجنبي، بصرف النظر عن المبلغ المطلوب لتلبية الاحتياجات الأساسية التي تحددها المديرية العامة، سيتم تسجيلها كدخل للخزانة [103] . لا توجد معلومات حتى الآن حول كيفية تطبيق ذلك في الممارسة العملية.

تم إصدار لائحة جديدة بشأن مؤسسات تنفيذ العقوبات وتنفيذ العقوبات والتدابير الأمنية في 29 آذار 2020. وفقاً للمادة 52، تنطبق المبادئ التالية على المحكوم عليهم الذين سيتم ترحيلهم:

(1)

أ. يتم إرسال المرسوم الخاص بالطرد إلى مكتب رئيس المدعين العامين حيث يتم تسجيله في دفتر التنفيذ وإرساله إلى أعلى سلطة أمنية و وحدات إدارة الهجرة.

ب. قبل إصداره من المؤسسة، تقوم إدارة المؤسسة بإبلاغ أعلى سلطة أمنية في ذلك المكان ووحدات إدارة الهجرة عن تاريخ الافراج عن المحكوم عليه. في تاريخ الإفراج، يتم تسليم المحكوم عليه لإنفاذ القانون لإجراءات الترحيل.

ت. يتم تنفيذ ترحيل المدانين غير المقيمين في المؤسسات من قبل وحدات إدارة الهجرة.

(2) التقييمات المتعلقة بإجراءات ترحيل المدانين تتم من قبل وزارة الداخلية.

---

[96] معلومات قدمها محام من نقابة المحامين في إزمير، شباط 2020.

[97] انظر مثلاً ولاية أنقرة، القرار رقم 462/2018، في السابع من أيلول 2018، الذي نقض قرار المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة 524/2018 في 14 آذار 2018.

[98] المعلومات مقدمة من محامٍ في رابطة محامي غازي عنتاب في شباط 2019، و رابطة حقوق اللاجئين الدولية في شباط 2019، و من قِبل محامٍ في رابطة محامي أنطاكية في آذار 2019.

[99] المحكمة الدستورية، القرار رقم 2019/1624 في 16 كانون الثاني 2019.

[100] المحكمة الدستورية، AG، 6143/2018 ، 16 كانون الأول 2020.

[101] رقم جدول محكمة أنقرة الإدارية الأولى: 2032/2019، رقم القرار: 1057/2020 ، 8 آيار 2020.

[102] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، نيسان 2022.

[103] Mülteci-Der، تقييم مشترك: التعديلات المقترحة في قانون الأجانب والحماية الدولية لتركيا ، 4 كانون الأول 2019 ، متاح باللغة التركية على: http://bit.ly/2IRYoVQ .

تم تعليق عمليات الترحيل من تركيا إلى حد كبير من آذار إلى آب 2020 بسبب وباء فيروس كورونا. ومع ذلك، بحلول أيلول 2020، تم ترحيل حوالي 7300 أفغاني.[104] وتجدر الإشارة إلى أن هناك نقص في المعلومات القطرية حول عمليات العودة، لذا فمن غير الواضح، على سبيل المثال، عدد العائدين من السوريين أو غير السوريين.[105]

كان لدى الحكومة عدة دوافع للقبض على المهاجرين غير الشرعيين. على سبيل المثال، في 29 كانون الثاني 2022، نفذت وزارة الداخلية عملية "ممارسة السلام" لمكافحة الهجرة غير النظامية. نُفِّذت العملية في 8820 نقطة بمشاركة 36126 عنصر و 608 كلب للكشف عن الأماكن المهجورة التي كان من المعروف أن الأجانب يقيمون فيها، بما في ذلك أماكن الترفيه العامة ومرائب الشاحنات والمحطات والموانئ ومساكن الصيادين ومحطات النقل العام والمحطات. كان هناك 127 منظم 72 منهم كانوا مواطنين أجانب، وتم اعتقالهم، وتم القبض على 2028 مهاجر غير نظامي.[106]

أثارت نائبة حزب الشعوب الديمقراطي، غولستان كيليتش كوتش يغيت، سؤالاً في البرلمان حول وضع 4 لاجئين إيرانيين، تم ترحيلهم إلى دنيزلي، شارك ثلاثة منهم في احتجاج على إلغاء اتفاقية اسطنبول التي جرت في 20 آذار 202.[107] تم نقل آخرين كانوا قد شاركوا في الاحتجاجات إلى مقاطعات مختلفة.[108] في منطقة العمرانية في اسطنبول في 4-5 تشرين الأول 2021، تم العثور على 33 مواطن أجنبي يعملون في أماكن عمل إعادة التدوير دون ضمان اجتماعي، وتعرضوا لإجراءات الترحيل.[109] كما كانت هناك حالة معروفة جيدًا لـ 45 مواطن أجنبي تم احتجازهم في مراكز الترحيل وتم تهديدهم بالترحيل لنشر مقاطع فيديو عن أكل الموز على وسائل التواصل الاجتماعي أثناء أزمة غلاء المعيشة،[110] على الرغم من أنه تم الإبلاغ لاحقًا عن أن الأفراد لم يتم ترحيلهم فعليًا.[111]

كانت الحكومة التركية قلقة للغاية بشأن الوضع في أفغانستان في عام 2021 والزيادة المحتملة في عدد الوافدين من أفغانستان إلى تركيا. تمت معاملة الأفغان بشكل أساسي على أنهم "مهاجرين غير شرعيين" في الصحافة ومن قبل المسؤولين الحكوميين وتم إخضاعهم لإجراءات تقييدية للهجرة. على سبيل المثال، أفاد حاكم اسطنبول علي يرلي كايا أن 547 مهاجر غير شرعي، 167 منهم أفغان، تم القبض عليهم أثناء عمليات الرقابة التي نفذت في 18 مقاطعة في آب 2021 وتم تسليمهم إلى مركز الترحيل من أجل إجراءات الترحيل.[112] أدى بلاغ في فان إلى مداهمة حيث تم القبض على 164 أفغاني في منازل مهجورة. في الصحافة، تمت الإشارة إليهم على أنهم مهاجرين غير شرعيين تم إرسالهم إلى المديرية الإقليمية لإدارة الهجرة بينما بدأت الشرطة العمل للقبض على مهربي المهاجرين.[113] ومع ذلك، في آب 2021، ذكرت الحكومة التركية أنها أوقفت عمليات الترحيل إلى أفغانستان بسبب عدم وجود معلومات من بلد المنشأ مفصلة يمكن للسلطات الاعتماد عليها لتقييم طلبات الأفغان. خلال هذه الفترة، نظرت بعض المحاكم بشكل أكثر إيجابي إلى المتقدمين الأفغان الذين طعنوا بقرار الترحيل.

على سبيل المثال، حكمت محكمة إزمير الإدارية الأولى بشكل إيجابي في الطعون ضد عمليات الترحيل إلى أفغانستان في أواخر عام 2021، وتم إلغاء قرارات الترحيل.[114]

---

[104] شبكة المحللين الأفغان ، الهجرة الجماعية الأفغانية: غادر المهاجرون في تركيا ليدافعوا عن أنفسهم ، 22 كانون الأول 2020، متاح على: https://bit.ly/2QOCtWV .

[105] المعلومات مقدمة من أحد الجهات المعنية في إزمير، شباط 2020.

[106] وكالة الأناضول ، "ممارسة السلام" لمكافحة الهجرة غير النظامية، 29 كانون الثاني 2022. متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3MnHywD.

[107] Evrensel ، قرار ترحيل اللاجئين المشاركين في اتفاقية اسطنبول هو على جدول أعمال البرلمان، 7 نيسان 2021، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3NDYKiV.

[108] Evrensel ، "تم نقل اللاجئين المدافعين عن اتفاقية اسطنبول إلى مقاطعات مختلفة" ، 23 حزيران 2021. متوفر باللغة التركية ، على: https://bit.ly/3NG6uRg.

[109] TIHV، IHD.Verilerle 2021 Yılında Türkiye'de İnsan Hakları İhlalleri. Türkiye Insan Haklari Vakfi و Insan Haklari Dernegi. ديسمبر 2021 ، الصفحات 20-21. متاح على: http://bit.ly/3KtWXy3

[110] بيان صحفي من المديرية العامة لإدارة الهجرة حول 45 أجنبيًا تم احتجازهم في مراكز الإزالة لنشرهم مقاطع فيديو لأكل الموز ، نوفمبر 2021. متوفر باللغة التركية ، على: https://bit.ly/3MFQT2N.

[111] دوفار ، "تركيا تقول إنها لم ترحل السوريين الذين نشروا مقاطع فيديو للموز" ، تشرين الثاني (نوفمبر) 2021. متوفر باللغة الإنجليزية ، على: https://bit.ly/3ts42Wj.

[112] NTV، 547" مهاجرًا غير شرعي تم القبض عليهم في اسطنبول" ، 18 أغسطس 2021. متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3mhyWwl.

[113] CNN Türkiye ، "تم القبض على 164 مهاجراً غير شرعي في منازل مهجورة" ، 9 أكتوبر 2021. متوفر باللغة التركية على: https://bit.ly/3tkiDmW.

[114] المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة ، أبريل 2022.

على الرغم من أن السلطات قررت عدم جواز ترحيل الأفغان، إلا أنها لم توجههم بشكل عام إلى إجراءات الحماية. وكان بعض الوافدين الجدد أشخاص متعلمين تعليم عالي وعملوا في منظمات غير حكومية في أفغانستان ولديهم معرفة جيدة باللغة الإنجليزية. أشار أحد أصحاب المصلحة إلى أن مديريات رئاسة إدارة الهجرة تتعامل مع هؤلاء الأشخاص بشكل أكثر اعتدالًا.[115]

بدا أن هذه النية الطيبة قد نفدت في أوائل عام 2022. في كانون الثاني 2022، قال وزير الداخلية التركي إن تركيا استأنفت إرسال "أفغان غير شرعيين" إلى أفغانستان مع خطوط أريانا الجوية ورحلات جوية مستأجرة. قال الوزير صويلو إن خمس رحلات طيران مستأجرة قد غادرت في ذلك الوقت مع إعادة الأفغان إلى أفغانستان كل 3-5 أيام من مراكز الترحيل كجزء من برنامج "العودة الطوعية".[116] في 25 نيسان 2022، أقرت رئاسة إدارة الهجرة برحلة الطيران العارض الثلاثين إلى أفغانستان في تغريدة، مشيرة إلى أنه تم ترحيل 6805 أفغاني منذ 27 كانون الثاني على متن طائرة مستأجرة فقط؛ و تم ترحيل 11،036 أفغاني في عام 2022 اعتبارًا من ذلك التاريخ من إجمالي 23،853 عملية ترحيل لمهاجرين غير شرعيين - أكثر من 46٪.[117]

يُعتقد أن الغالبية العظمى من حالات العودة من مراكز الترحيل ليست طوعية، على الرغم من وجود عدد أقل منها في عام 2020.[118] وعبر محامين في فان وإزمير واسطنبول وأنطاكيا عن مخاوف شديدة بشأن إجبار العملاء على التوقيع على نماذج العودة الطوعية.

في عام 2021، ادعى لاجئ أفغاني أن أعضاء من طالبان جاءوا إلى مركز الترحيل وقدموا أنفسهم كدبلوماسيين أفغان. قالوا إنه تم إعلان عفو في أفغانستان وطلبوا منهم العودة إلى أفغانستان. وقع طالبو اللجوء على استمارة العودة الطوعية التي تضمنت حكماً يتنازل بموجبه الفرد عن جميع الدعاوى المرفوعة. تم تقديم شكوى في المحكمة ضد هذه العملية لأن أي تخلي عن سبل الانتصاف القانونية المستنفدة يجب أن يتم أمام المحكمة في القانون التركي. قبلت المحكمة الشكوى ونقضت القرار، لكن العميل كان قد وقع بالفعل على "عودة طوعية" وتم ترحيله.[119] لا يمكن للأجانب غير المسجلين السفر داخل البلاد، لا سيما في إغدر وفان وأغري (المدن الحدودية). لن يتمكنوا من شراء تذكرة حافلة حتى لو تم تعيينهم في مدينة أخرى أو مكثوا في فندق. عندما تم القبض عليهم، تم إرسالهم إلى مراكز الترحيل ثم تم دفعهم باتجاه الحدود الإيرانية. في فان، يتم إرسال أولئك الذين ليس لديهم عُرضة إلى مراكز الترحيل والإزالة.

2.2 الطعن أمام المحكمة الإدارية

أوضحت المحاكم أنه يجب إخطار الأفراد بالقرار بشكل مناسب، إما كتابياً أو شفهياً و يجب إضافة أي معلومات تتعلق بإمكانية النقض.[120] إن نقض قرار ترحيل هو بشكل عام هو عبارة عن حل مختلف عن الحلول في إجراءات الحماية الدولية[121]. فالآن لدية أثر إيقافي تلقائي بعد مراجعة لقانون الأجانب والحماية الدولية في تعديلات على القانون منذ كانون الأول 2019 وحذف استثناءات لحق البقاء على الأراضي.[122]

ومع ذلك، يجب الطعن بقرارات الترحيل أمام المحكمة الإدارية في غضون سبعة أيام من الإخطار.[123] يقول المحامون إنه من الصعب للغاية جمع كل المعلومات وكتابة استئناف في سبعة أيام، خاصة إذا كانت القضية بحاجة إلى أعمال ترجمة أو كانت هناك صعوبات في الوصول إلى عميل معتقل. هذا الحد الزمني القصير له تأثير سلبي على كل من تحقيق العدالة وجودة العلاقة بين المحامي والموكل.[124] واعتبرت هذه الحدود الزمنية الجديدة واحدة من أكثر التغييرات السلبية في عام 2020 فيما يخص حماية اللاجئين. تمارس بعض المحاكم حكم السبعة أيام بشكل صارم وهذا يخلق مشكلة كبيرة لأن قرارات المحكمة الإدارية بشأن طعون الترحيل هي الآن نهائية. يعني الاستئناف ضد قرارات الترحيل والاعتقال الإداري ممارسات مختلفة في

---

[115] المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[116] دوفار ، "الوزير صويلو: سليمان صويلو: لن نعطي حماية مؤقتة للقادمين من دمشق" ، متوفر باللغة التركية على: https://bit.ly/3x6qo0R.
[117] Gocidaresi117 تغريدة ، 25 أبريل 2022 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3mTeu5B.
[118] المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة ، مارس 2021.
[119] معلومات من أحد أصحاب المصلحة في نيسان 2022.
[120] محكمة ولاية إزمير، الغرفة السادسة، القرار رقم 1109/2017، في 15 أيلول 2017. نقضت المحكمة قرار المحكمة الإدارية الأولى في إزمير والتي اعتبرت أن الطعن غير مقبول بسبب انتهاء مهلة الخمسة عشر يوماً.
[121] البند رقم 53 من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[122] القانون رقم 7196 الذي يعدل عدة قوانين، 6 كانون الأول 2019، متاح باللغة التركية على: http://bit.ly/2TSm0zU .
[123] المادة 53 (3) من قانون الأجانب والحماية الدولية تم الحكم على هذه المهلة بما يتماشى مع الدستور التركي: المحكمة الدستورية ، القرار 135/2016 ، 14 تموز 2016، متاح باللغة التركية على: http://bit.ly/2DQwB8m .
[124] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في اسطنبول، شباط 2020.

ولايات مختلفة نظراً لعدم وجود هيئات قضائية أعلى أو سلطة أعلى لتضع ممارسات معيارية. وجد المحامون صعوبة في التحضير وتقديم استئناف في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة.[125] الإخطار هو أيضاً مشكلة شائعة في مراكز الترحيل. تبدأ مهلة السبعة أيام بالإخطار بقرار الترحيل، لذلك فهي ذات أهمية خاصة. عندما يتم إرسال ملف مقدم الطلب إلى المحكمة من قبل إدارة الهجرة ، لايكون هناك إخطار في بعض الأحيان. في هذه الحالة، تتضمن مديرية إدارة الهجرة أحياناً ملاحظة مثل "رفض إعطاء توقيعهم" قبل إرسال الوثائق إلى المحكمة. تم الطعن في هذه الممارسة غير القانونية في محكمة واحدة.[126] في فان، لم يتم تطبيق حد السبعة أيام بصرامة ولكن أولئك الذين تمكنوا من الحصول على مساعدة من محام كانوا أقلية.[127]

كانت المحاكم الإدارية في اسطنبول إيجابية بشكل عام وأكثر مرونة من حيث المواعيد النهائية. كانت هناك أيضًا قرارات إيجابية لمواطني روسيا وأوزبكستان وطاجيكستان. [128]تلتزم محكمة مانيسا الإدارية الأولى بصرامة بفترة 7 أيام في الاستئنافات ضد الترحيل.[129]

كانت هناك مراسلتان داخليتان منفصلتان أُرسلتا من رئاسة إدارة الهجرة إلى مديرياتها في عام 2021، بتاريخ 29 آذار

2021 و 25 تشرين الأول 2021، وارتبطت هذه المراسلات بشكل مباشر بالمواد 60-65 من قانون الأجانب والحماية الدولية، والتي تتعلق بالرعايا الأجانب الذين لديهم محاكمة معلقة أو مشكلة قانونية. هذه الرسائل توسع نطاق المادة ضد المواطنين الأجانب. وأضيف بيان مفاده أن المتورطين في الجرائم التي يمكن أن تثير غضب الرأي العام أو الذين أدلوا بتصريحات من شأنها إحداث رد فعل خطير في المجتمع المحلي، أصبحوا الآن تحت هذا البند. إذا تم رفع قضية من هذا القبيل ضد مواطن أجنبي، فستقوم مديريات رئاسة إدارة الهجرة بتقييم وضعهم ويمكنها إصدار قرار الترحيل. في التحقيقات الجنائية ذات السياق السياسي (المتعلقة بحزب الاتحاد الديمقراطي وداعش)، يمكن أن يكون مجرد وجود تحقيق كاف لإصدار قرار الترحيل. وقد بدأ اتخاذ قرارات الترحيل حتى بالنسبة لأولئك الذين كانت محاكمتهم معلقة ومثلوا أمام المحكمة بسبب جرائم موجزة.[130]

توجد في إزمير مراكز للتحقق من البيانات الخاصة باللاجئين. يذهب الناس إلى هناك لتغيير المعلومات الموجودة في بطاقات الهوية الخاصة بهم. في إزمير يوجد مبنى منفصل عن مديرية رئاسة إدارة الهجرة. أشارت المراسلتان ضمنيًا أن البرنامج المستخدم بواسطة رئاسة إدارة الهجرة قاعدة بيانات Göç Net) متصل الآن بـــ UYAP ويمكن الاعتماد على المعلومات الشخصية حول الرعايا الأجانب فيما يتعلق بقضاياهم القانونية، وما إلى ذلك. لم يكن لدى رئاسة إدارة الهجرة هذا الوصول في الماضي ولا تنظر فيما إذا كان هناك حكم نهائي - يكفي العثور على ملف جنائي مرتبط بالأجنبي. في الماضي ، في مراكز التحقق من البيانات، كان من الممكن الشروع في إجراءات الترحيل إذا كان لدى الأجنبي رمز متعلق بالأمان مثل G87. ومع ذلك ، مع أحدث مراسلات رئاسة إدارة الهجرة، من الممكن بدء عملية الترحيل بسبب شجار بسيط مع أحد الجيران[131].

بما أن الاستئناف توقف الآن عن الترحيل والممارسة تتوافق من الناحية النظرية مع القانون، لم يعد المحامون بحاجة إلى تقديم طلب إلى المحكمة الدستورية لاتخاذ تدابير مؤقتة لوقف عمليات الترحيل إلا عندما تقوم هيئة إدارية بترحيل موكلهم بشكل غير قانوني أو لتأمين طلب محتمل إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.[132]

نظرًا لأن قرارات المحكمة الإدارية الابتدائية لا يتم تبادلها مع الجمهور العام في تركيا، فمن الصعب على الخبراء والمحامين تقييم فعالية وجودة المراجعة القضائية. في الماضي، لم يكن هناك تطبيق موحد لمبدأ عدم الإعادة القسرية في مراجعات المحكمة الإدارية لقرارات الترحيل. وحتى في الحالات التي أوقفت فيها المحاكم الإدارية تنفيذ الترحيل، ورد أن الامتثال لأوامر المحكمة كان تعسفياً ويعتمد على أفراد الشرطة المعنيين.

[125] معلومات من أصحاب المصلحة في إزمير، آذار 2021
[126] معلومات من أحد أصحاب المصلحة ، آذار 2021. لا يوجد مرجع للحالة.
[127] معلومات من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[128] معلومات من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[129] معلومات من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[130] معلومات من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[131] معلومات من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[132] معلومات مقدمة من قبل محامي من نقابة محامي اسطنبول، شباط 2022.

في إزمير في عام 2021، تم الإبلاغ عن معدل نجاح طعون الترحيل بنسبة 90٪ لأحد أصحاب المصلحة. ومع ذلك، كانت هناك مشاكل خطيرة مع حالات السوريين. أعطت المحكمة الإدارية الأولى في مانيسا قرار إجراء تعليق لعميل متحول جنسيًا. تقر محكمة آيدن بالدخول غير القانوني إلى البلاد كسبب للترحيل.[133] تلقى صاحب مصلحة آخر قرارات إيجابية من

المحاكم الإدارية في أنقرة وبورصا وإسطنبول. طلب المحامي من القنصلية تقديم خطاب بخصوص الحالة الأسرية لمقدم الطلب وخلفيته التعليمية وما إلى ذلك. بمساعدة هذه الرسائل، قيل أن قرار الترحيل من شأنه أن يتسبب في ضرر كبير لحياة مقدم الطلب. القنصلية أيضا حضرت جلسة الاستماع التي قد يكون لها تأثير على قرار القاضي.[134]

في إزمير في عام 2021، تم إرسال الأشخاص الذين تم قبول استئنافهم ضد قرارات الترحيل إلى مدن الأناضول البعيدة لتقييم إعادة طلبهم بناءً على خطاب داخلي رسمي من رئاسة إدارة الهجرة من عام 2019. مُنح أحد المحامين إجراء إيقاف مؤقت من المحكمة في قضية واحدة. بدا أن مديرية رئاسة إدارة الهجرة قد أوقفت هذه الممارسة في نهاية عام 2021 باستثناء المواطنين الأجانب غير المتزوجين الذين ليس لديهم أفراد من العائلة.

كان هناك قرار إيجابي من المحكمة الإدارية الأولى في فان بشأن ترحيل مسيحي إيراني في عام 2019. كانت أسباب القرار الإيجابي هي تقديم أدلة مترجمة من قضية المحكمة الجنائية للمتقدم من إيران. تم القبض على مقدم الطلب في فان بدون بطاقة هوية وتم إرساله إلى مركز الترحيل ليتم ترحيله. لم تقبل إدارة مركز الترحيل طلبه للحصول على الحماية الدولية بدون رسالة إحالة من محاميه. تم إخبار العميل بأنه سيتم تطبيق الإجراء المعجل ولكنه لم يتلقى رد من مديرية إدارة الهجرة في فان لمدة 11 شهراً كان خلالها رهن الاعتقال. لم يُقبل طلبه إلا بعد صدور حكم إيجابي من محكمة فان الإدارية الأولى بإلغاء قرار الترحيل. ولم يتم إخطار محاميه بإخلاء سبيله من مركز الترحيل. بعد ثلاثة طلبات للإفراج عنه من مركز الترحيل رُفضت جميعها دون أي أسباب قانونية، أُطلق سراحه على أساس أن "فترة الاعتقال كانت طويلة بما يكفي" واضطر إلى إعطاء توقيعه بشكل أسبوعي في فان. بمجرد تسجيله في فان وحصوله على الحماية الدولية، تقدم بطلب لم شمل الأسرة.[135]

في قضية مهمة في إزمير، تم قبول الاستئناف بناءً على الحاجة إلى إجراء تقييم دقيق وفقاً للمادة 55 (2) من قانون الأجانب والحماية الدولية. كان العائد المحتمل من مالي على الرغم من أن الحكومة ادعت أنه كان يكذب وأنه في الواقع من الكاميرون، وذلك كان سبب للترحيل. وقضت المحكمة بعدم وجود ما يكفي من العناية الواجبة ونقص في التقييم لمعرفة الاسم الحقيقي للعائد وجنسيته، لذلك يجب إلغاء الترحيل. لم يتم إجراء تقييم الجنسية بطريقة فعالة كما هو مطلوب في المادة 55 (2) من قانون الأجانب والحماية الدولية.[136]

يتم تنفيذ عمليات الترحيل من فان إلى دول اللذين يتم ترحليهم إذا كانوا من إيران أو أفغانستان أو إلى دولة أخرى تعتبرها تركيا آمنة. في مركز الترحيل في فان، توجد منشورات وإعلانات عن العودة الطوعية ولكن لا توجد معلومات عن الحماية الدولية أو المساعدة القانونية. وهكذا يفترض المحامون أن النظام موجه نحو العودة. تم ترحيل عملاء حتى بعد تقديم استئناف. كان هناك ادعاءات أنه تم إعطاء العائدين المحتملين معلومات خاطئة أو احتيالية لحملهم على التوقيع على وثيقة العودة الطوعية. في معظم الحالات، يتم أخذ التوقيعات دون حضور محام. من بين ثلاث حالات لاستمارات العودة الطوعية قام محام بتقييمها في فان، لم يكن أي منها "طوعيًا" في الواقع. في إحدى الحالات، وقع إيرانيان على النموذج لأنهما لم يرغبا في البقاء في مركز الترحيل. في حالة أخرى، ألقت الشرطة القبض على عميل يحمل تصريح إقامة طويل الأمد في تركيا في بودروم بينما كان يقضي إجازة مع صديقه. عندما عثرت الشرطة على قارب بلاستيكي في سيارته افترضوا أنه يريد مغادرة تركيا بشكل غير قانوني[137]. تم إرساله إلى مركز الترحيل ليتم ترحيله إلى إيران. إنه الآن في إيران لكنه يريد العودة إلى تركيا. ومع ذلك، هناك قيد على اسمه ومنع من دخول تركيا لمدة 18 شهر[138].

قرار ترحيل سوري يُلغي وضعه القانوني بشكل تلقائي. تم استئناف العديد من هذه القرارات بنجاح أمام المحكمة الإدارية في إزمير. بعد أن تقرر المحكمة لصالح اللاجئ، يعاد تفعيل وضع الحماية المؤقتة. ومع ذلك، إذا لم يتمكن اللاجئ من الوصول إلى محام في مركز الترحيل، فمن المرجح أن يتم التوقيع على استمارة العودة الطوعية بسبب الضغط النفسي، ويعود معظم

[133] معلومات من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[134] معلومات من أحد أصحاب المصلحة في نيسان 2022.
[135] المحكمة الإدارية الأولى فان رقم القضية 2558/2018 رقم القرار 981/2019 تاريخ 2019/04/30.
[136] محكمة إزمير الإدارية الأولى ، القضية رقم 692/2019 1331/2019.
[137] ليست عند نقطة عبور حدودية وفقاً للمادة 5 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[138] معلومات قدمها محام من نقابة المحامين فان، شباط 2020.

السوريين إلى تركيا بعد ترحيلهم. بعضهم لا يريد أن يتقدم بطلب الحماية بسبب الخوف، ويبقوا غير مسجلين. يتم ممارسة ضغوط نفسية على السوريين في مراكز الترحيل إذا لم يوقعوا على استمارة العودة الطوعية و يتم تهديدهم بالاعتقال الإداري لمدة عام واحد. في بعض الولايات، يخلق هذا مشكلة لأن القرارات التي يمنحها قضاة من الدرجة الأولى نهائية. تدار مراكز الترحيل مثل السجون. حتى القرار بعدم الملاحقة القضائية لا يمنع اللاجئين من الاعتقال لمدة 6 أشهر إلى سنة واحدة في مركز الترحيل. هناك الكثير من العمليات ومداهمات للشرطة تتعلق بداعش ومن دون وجود أسباب موضوعية لبعض التحقيقات. يتم أخذ الناس إلى الحجز. قد تستغرق قرارات عدم الملاحقة القضائية 3 أيام ولكن يمكن اعتقال شخص في نفس الوضع لمدة 10 أشهر.[139]

حكم على عدد من حالات العودة من مركز الترحيل في إزمير بأنها ليست "طوعية". أفاد الناس أنه تم إجبارهم على التوقيع على الاستمارات عن طريق التهديد أو تم إعطاؤهم معلومات خاطئة.[140] على الرغم من أنه يتم تشجيعهم بشكل عام على العودة طوعياً. كان هناك ادعاءات أيضاً بخصوص سوري أمي كسر أصبعه أثناء إجباره على وضع بصمة على الاستمارة. استغرقت العودة الطوعية "الحقيقية" وقتًا أطول. على سبيل المثال، استغرقت العودة الطوعية للاجئ باكستاني 3 أشهر.[141] الأشخاص الذين لا يوافقون على العودة المقترحة يمكن نقلهم إلى مراكز ترحيل غازي عنتاب و أنطاكيا، حيث يقال إن ممارسات سوء المعاملة وإجبار اللاجئين على التوقيع على استمارات العودة الطوعية تحت الضغط الجسدي هي الأكثر شيوعًا[142]. وقع فرع الهلال الأحمر التركي ورئاسة إدارة الهجرة بروتوكول يسمح للهلال الأحمر التركي بالإشراف على توقيع نماذج العودة الطوعية في عام 2020. اعتباراً من صيف 2020 لم يكن هناك إشراف من مفوضية شؤون اللاجئين أو الهلال الأحمر التركي أو أي منظمة غير حكومية أخرى على نماذج العودة في إزمير[143]

في المنطقة الجنوبية الشرقية، لا تزال عمليات العودة الطوعية من مراكز الترحيل مستمرة، ومعظم العائدين من السوريين. على غرار العام الماضي، لا يوجد إشراف من المفوضية على عمليات العودة الطوعية التي تتم من المراكز.

يعتقد النشطاء أنه كان هناك بعض حالات العودة الطوعية في عام 2020 بسبب الوضع الاقتصادي و كوفيد-19. كانت عمليات العودة الطوعية من رئاسة إدارة الهجرة أكثر "طوعية" من تلك من مراكز الترحيل. في عام 2020 في اسطنبول، كان يُعتقد أن الأشخاص الذين يرغبون في العودة من منطقة مديرية الهجرة في كوم كابي يعودون على أساس طوعي إلى حد ما على الرغم من أن الباحثين المستقلين والمنظمات غير الحكومية لم يتمكنوا من حضور مقابلات "العودة الطوعية" ونادراً ما تحضر المفوضية. هذا يعني أنه لا يعرف الكثير عن المعلومات المقدمة إلى الأشخاص في الاجتماعات وما إذا تم تزويدهم بمعلومات مفصلة حول الوضع في سوريا. كانت هناك قضية من مركز ترحيل أيفاجيك في تشاناكاليه حيث وقع إيراني على استمارة عودة طوعية بعد رفض طلب الحماية الدولية الخاص به. قالت زوجته إن ذلك كان طوعياً، وبحسب ما ورد فحصت المفوضية وضع هذا الشخص أيضاً.

تم تعديل المادة 60 (أ) من قانون الأجانب والحماية الدولية بخصوص العودة الطوعية المدعومة في كانون الأول 2019 لإضافة إمكانية تقديم الدعم العيني أو النقدي للأشخاص الذين تعتبرهم رئاسة إدارة الهجرة مناسبين لتلقيها في حالات العودة الطوعية إلى بلدهم الأصلي.[144] لم ترد تقارير عن الممارسة العملية في عام 2020. من المتوقع أن يكون هناك تمويل كبير للعودة الطوعية. لدى المنظمة الدولية للهجرة بروتوكول مع المديرية العامة للهجرة وتدعم المنظمة الدولية للهجرة العائدين في شراء تذاكر الطيران والإشراف على عمليات العودة الطوعية.

---

[139] معلومات من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

[140] معلومات قدمها أصحاب المصلحة في إزمير في شباط 2020. للتعرف على كيفية توقيع نماذج العودة الطوعية. انظر أيضًا: مراقبة الترحيل في بحر إيجه، "الاستسلام لسجن هارماندالي للترحيل - كيف تؤدي سياسات الاتحاد الأوروبي إلى طرد المهاجرين وإساءة معاملتهم وترحيلهم إلى تركيا" ، 4 حزيران 2019 ، متاح على: https://bit.ly/3aeDHi g؛ حول الظروف في مركز الترحيل انظر Bianet English، 'Harmandalı
مركز هارماندالي للترحيل من الداخل: البطارية، محاولة الانتحار، المرض، الموت، 23 تموز 19 ، متاح على: https://bit.ly/3bmYOjM.

[141] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في إزمير، آذار 2020.

[142] معلومات من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

[143] معلومات من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

[144] Mülteci-Der ، تقييم مشترك: التعديلات المقترحة في قانون الأجانب والحماية الدولية لتركيا، 4 كانون الأول 2019، متاح على: http://bit.ly/2IRYoVQ.

أفاد العديد من أصحاب المصلحة أن الأشخاص الذين تم إقناعهم بالتوقيع على نموذج العودة الطوعية من مراكز الترحيل يعودون عموماً إلى تركيا. يوفر قانون الحماية المؤقتة فرصة قانونية للقدوم من جديد، حيث ينص القانون على أن إعادة تقديم الطلب سيعيد تفعيل بطاقات الهوية. ومع ذلك، فمن الناحية العملية لا يستطيع الأشخاص الوصول إلى التسجيل أو يتم رفض طلباتهم وعليهم الاستئناف ضد القرار.[145]

في الأيام الأولى من كوفيد-19، تم إغلاق الحدود لفترة طويلة. تم تعليق عمليات الترحيل من أذار إلى أيلول 2020 بسبب الوباء. تم إطلاق سراح الأشخاص الذين لا يمكن ترحيلهم من مراكز الترحيل. استؤنفت عمليات الترحيل مرة أخرى في أيلول 2020 ، وتم ترحيل مواطنين أفغان وباكستان وسوريين، ومع ذلك، تم ترحيل عدد أقل من الأشخاص مقارنة بعام 2019. وكان معظم الذين تم ترحيلهم متورطين في قضايا جنائية. كما تم ترحيل المدانين السابقين بحجة النظام العام. في السابق، عندما كان المحامون يقدمون طلب لتعليق الترحيل، كان لا بد من إرسال إخطارات مكتوبة إلى رئاسة إدارة الهجرة. بسبب كوفيد-19، يمكن للمحامين الآن إخطارهم عبر البريد الإلكتروني و هذا مثال على الممارسات الجيدة.[146]

في إحدى الحالات في عام 2021، على الرغم من إلغاء قرار الترحيل ، تم احتجاز مواطن أجنبي في مركز الترحيل لمدة عام واحد. كان هذا على أساس مخاوف من أنهم قد "يهددون النظام العام". عادة ما تتخذ محاكم الصلح قراراتها بشكل تعسفي وبدون مبرر. قرارات الاعتقال الإداري المتعلقة بالفئات المُعرضة يتم إبطالها بشكل عام في محاكم الصلح. لا يوجد اتساق لأن التقييم غير موضوعي.[147]

2.3. رفع الشكوى أمام المحكمة الدستورية

إن إجراء الشكوى الفردي متوفر أمام المحكمة الدستورية والذي تم تصميمه ليشبه إجراء الشكوى الفردي أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتي تهدف بشكل جزئي إلى تخفيض العدد الكبير من الشكاوى ضد تركيا في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. يمكن للأفراد أن يرسلوا طلب الشكوى عن طريق المحكمة الدستورية بدعوى انتهاك "أحد الحقوق الأساسية أو الحريات التي يقدمها الدستور التركي و تحميها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وبروتوكولها" خلال 30 يوماً من استنفاذ كافة سبل الانتصاف الإداري و القانوني.[148]

لا تحمل الشكاوى الفردية للمحكمة الدستورية أي أثر إيقافي و لكن يمكن للمتقدم طلب تدبير مؤقت بشكل عاجل كما جاء في المادة 73 من لائحة المحكمة بسبب "خطورة حقيقية على حياة المتقدم و سلامته البدنية والمعنوية." إن طلب الإجراء العاجل هذا من قِبل المحكمة الدستورية في حالات خطر الترحيل الوشيك عندما يدعي الشخص المعني أن حياته في خطر أو أنه معرض لخطر التعذيب في حال عودته هو مشابه بطبيعته القانون رقم 39 في إجراءات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن إجراء الشكوى الفردي في المحكمة الدستورية في تركيا ليس ذو أثر إيقافي تلقائي و يتطلب تقديم طلب تدبير مؤقت مختلف و تقرره المحكمة كل حالة على حدة، وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن سكّال وفارس في تركيا أن هذا الإجراء شكّلَ حلاً مجدياً آخذين بعين الاعتبار السوابق القضائية من المحكمة الدستورية التي أوقفت الترحيل من تركيا. وقد أُعطي التدبير المؤقت للمرة الأولى في 2014 في حالة معارض سياسي جزائري كان قد تعرض للتعذيب و السجن بسبب آرائه السياسية.[149] و عملياً، يبدو أن المحكمة الدستورية تمنح تدابير مؤقتة في قضايا مختلفة مثل حق الحصول على محامي أو منع الترحيل. [150]

منذ بدأ العمل بمرسوم الطوارئ رقم 676، كان السبيل الفعال الوحيد لمنع الترحيل هو الشكوى أمام المحكمة الدستورية بالإضافة إلى طلب التدابير مؤقتة. و هذا تغير في 2019. قدمت المحكمة حكماً تجريبياً في حالة المدعو ي. ت. في 12

[145] معلومات من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[146] معلومات من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[147] معلومات من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[148] البند رقم 45-51 من القانون رقم 6216 المتعلق بتشكيل وإجراءات المحكمة الدستورية.
[149] المحكمة الدستورية، رضا بودرا، القرار رقم 9673/2013، في 30 كانون الأول 2013. انظر في Mülteci.net، 'Anayasa Mahkemesi İlk "Geçici Tedbir" Kararını Verdi' في 24 شباط 2014 و هو متوفر على الموقع باللغة التركية https://bit.ly/2pKkXSi
[150] المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، صقال و فارس في تركيا، الطلب رقم 15/52902، الحكم الصادر في 7 تموز 2016، الجزء 64. وعلى الرغم من أن المحكمة كانت قد أعطت القانون رقم 39 تدبير مؤقت في 26 تشرين الأول 2015، رفضت الطلب على أنه غير مقبول.

حزيران 2018، و أطلقت الإجراء التجريبي للبحث فيما إذا كانت هذه الطلبات للتدابير المؤقتة آتية من مشكلة هيكلية للحماية من الترحيل وإن كان الأمر كذلك فما هي التدابير التي يمكن اتخاذها. [151] في قرارها المنشـــور في تموز 2019 [152]، قالت المحكمة إنه يجب مراجعة المادتين 53 (3) و 54 من قانون حماية الأسـرة، وأن الطعون ضـد الترحيل د يجب أن يكون لها أثر إيقافي، لا سيما إذا كان الترحيل قد يخلق مشكلة هيكلية وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. أعطت المحكمة السلطات سنة واحدة لإجراء التغييرات القانونية اللازمة وإلا ســـتنظر المحكمة في جميع الطلبات المقدمة التي تطلب تدبير مؤقت لوقف عمليات الترحيل من الأساس. وفقاً للمحكمة، كان هناك 1545 طلب من هذا القبيل بين 29 تشرين الأول 2016 و 8 نيسان 2019. كما قبلت المحكمة طلب مقدم الطلب بعدم الترحيل وحكمت بالتعويضـات والرسـوم القانونية. تم إجراء تعديل قانوني على هذه المواد وغيرها من بنود قانون الأجانب والحماية الدولية في كانون الأول 2019.[153]

لا يزال بعض المحامين يتقدمون بطلبات إلى المحكمة الدستورية عندما تقوم هيئة إدارية بترحيل موكلهم بشكل غير قانوني أو لتأمين إمكانية التقدم إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.[154] عندما تقوم المحكمة الدستورية بمنح التدابير المؤقتة، فهذا يعود إلى الممثل القانوني للمتقدم ليقوم بنقل الطلب من مديرية إدارة الهجرة لكي يمنع تنفيذ قرار الترحيل. [155] وكانت هناك حالات حدث فيها الترحيل بسبب فشل المحامين بإخبار مديرية إدارة الهجرة بوجود تدابير مؤقتة.

قال أحد المحامين في عام 2021 إن عدم تقديم طلب إلى المحكمة لاتخاذ تدابير مؤقتة قد تسبب بمشاكل، و تنفيذ عمليات الترحيل غير القانونية بسبب الافتقار إلى التدابير الوقائية.[156] وقال صاحب مصلحة آخر أنه بعد الحكم الخاصة بقضية Y.T، بدأت المحكمة الدستورية بإصدار مراجعات سلبية أو قرارات بعدم القبول. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت المحكمة الدستورية اجتهادات قضائية جديدة ومثيرة للقلق. وفقًا للمحكمة، لا يوجد خطر وشيك في رفض طلبات الحماية الدولية.[157]

[151] المحكمة الدســـتورية، القرار التجريبي 22418/2016، في 12 حزيران 2018 و متوفر باللغة التركية على الموقع: https://bit.ly/2SaX5sn

[152] المحكمة الدستورية ، القرار 22418/2016 ، 30 أيار 2019 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2wHa3Eq .

[153] قانون رقم 7196 يعدل عدة قوانين، 6 كانون الأول 2019، باللغة التركية على العنوان: http://bit.ly/2TSm0zU .
قانون رقم 7196 يعدل عدة قوانين ، 6 كانون الأول 2019 ، باللغة التركية على ا: http://bit.ly/2TSm0zU .

[154] معلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في اسطنبول، شباط 2020.

[155] وعلى العكس، تُعطى مديرية إدارة الهجرة إخطاراً بقرارات المحكمة الإدارية بما أنها أحد أطراف الدعوى.

[156] معلومات من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.

[157] معلومات من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.

3. تسجيل طلب اللجوء

مؤشرات: التسجيل

1. هل ينص القانون على مواعيد زمنية محددة لطالبي اللجوء لتقديم طلباتهم؟

نعم لا

- ❖ إن كان الأمر كذلك، ما هي الفترة الزمنية المحددة لتقديم الطلبات؟

نعم لا

2. هل الفترة الزمنية المحددة لتقديم الطلبات منصوص عليها في القانون؟

نعم لا

- ❖ إذا كان الأمر كذلك، فما هو الحد الزمني لتقديم الطلب؟
  - ○ على المتقدم أن يسجل في المديرية العامة لإدارة الهجرة خلال 15 يوماً.

3. هل يعتبر التسجيل والتقديم مرحلتين منفصلتين في القانون أو في الممارسة؟

نعم لا

4. هل السلطات التي يتم التقديم عليها هي نفسها المسؤولة عن فحص الطلبات؟

نعم لا

5. هل من الممكن التقديم في السفارات، القنصليات أو التمثيلات الخارجية؟

نعم لا

وفقاً لقانون الأجانب والحماية الدولية، فإن مديرية إدارة الهجرة هي السلطة المسؤولة عن استقبال وتسجيل الطلبات للحماية الدولية.[158]

3.1. الطلبات على الأراضي

تقدم الطلبات للحماية الدولية إلى الولايات بحضور صاحب العلاقة وهذا معناه أنه يُتوقع من المتقدم الحضور شخصياً إلى مديرية إدارة الهجرة و تقديم الطلب بنفسه.[159] وليس من الضروري أن تُقدم الطلبات للحماية الدولية عن طريق محامٍ أو ممثل قانوني. ولكن يمكن للمتقدم أن يتقدم عن باقي أفراد عائلته المرافقة له، و هذا يعني الزوج(ة) والأطفال والقاصرين كما ورد في البند 3(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.[160] في حال كان المتقدم يريد تقديم طلب نيابة عن أحد أفراد العائلة الراشدين، فيجب الحصول على موافقتهم الخطية.

[158] إن تركيا مقسمة إدارياً إلى 81 ولاية. و إن مجلس الولاية هي السلطة الإدارية الأعلى في كل ولاية. وبناء على ذلك، تقوم كل مديرية في الوكالات الحكومية بتقديم التقارير إلى مكتب الحاكم. و إن الوكالة المسؤولة عن تسجيل كل الطلبات للحماية الدولية هي مديرية إدارة الهجرة و التي تعمل تحت سلطة مجلس الولاية.

[159] البند رقم 65(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية

[160] البند رقم 65(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية

ووفقاً للقانون، بالنسبة للمتقدمين الغير القادرين جسدياً على الحضور إلى مبنى مديرية إدارة الهجرة من أجل تقديم الطلب للحماية الدولية، يمكن لموظفي مديرية إدارة الهجرة أن يأتوا إلى مكان إقامة المتقدم لمعالجة الطلب. [161] و في السياق نفسه، يمكن أن تتم مقابلات التسجيل للقُصّر غير المصحوبين و الأشخاص الآخرين غير القادرين على الحضور إلى المبنى المخصص للتسجيل، يمكن أن تتم في مكان إقامتهم.[162] ولا يوجد أي دليل أن هذه الأحكام هي بالفعل قيد التنفيذ حتى الآن.

لا يفرض البند رقم 65 من قانون الأجانب والحماية الدولية أي فترة زمنية محددة على الأشخاص بغية تقديم الطلبات مثل ضرورة تواجدهم في البلاد، في الاحتجاز أو على الحدود. ولكن يبدو أن البند رقم 65 (4) يفرض على المتقدمين مسؤولية الحضور إلى السلطات المختصة "خلال فترة زمنية معقولة" كشرط لتجنب عقوبة الدخول أو البقاء غير القانوني. و يتم تقييم ما إذا كان الطلب قد قُدم "خلال فترة زمنية معقولة" على أساس فردي.[163]

وينص قانون الأجانب والحماية الدولية على أنه يجب أن تُسجل الطلبات للحماية الدولية من قِبل مديرية إدارة الهجرة.[164] ويمكن للمتقدمين طلب خدمات الترجمة الفورية ويتم تقديم هذه الخدمات لهم من أجل مقابلة التسجيل ولاحقاً من أجل المقابلة الشخصية.[165]

ولقد تغير فعلياً حق الحصول على إجراء الحماية الدولية إلى حد كبير في 2018. وبينما كان هناك اتفاق تسجيل مشترك معمول به بين مديرية إدارة الهجرة و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حيث سجلت المفوضية و شريكها المنفذ رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء الطلبات في أنقرة و من ثم حولوا المتقدمين إلى المدن المخصصة لتقديم طلباتهم عند مديرية إدارة الهجرة، [166] أعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في 10 أيلول 2018 إنهاء نشاطاتها التسجيلية في تركيا.[167] لا يزال للمفوضية دور في تعزيز الوصول إلى الخدمات وتوفير الحماية.

ويجب أن تُسجل طلبات الحماية الدولية الآن عن طريق مديرية رئاسة إدارة الهجرة فقط في أي من الولايات الواحد والثمانون. ولكن فعلياً، إذا جاء طالب لجوء إلى مديرية رئاسة إدارة الهجرة فلن يستطيع الحصول على الطلب، فتقوم بتحويل الشخص إلى مدينة مخصصة بغية تسجيل الطلب هناك.[168] ويجب على المتقدمين أن يسجلوا أمام مديرية إدارة اللاجئين في المدينة المخصصة خلال 15 يوماً. و يؤدي عدم الحضور خلال 15 يوماً إلى اعتبار الطلب ملغي. لا تقوم رئاسة إدارة الهجرة بتوفير مساعدة لنفقات المواصلات ولكن يمكن أن تقوم بإحالة المتقدمين إلى منظمات غير حكومية مثل رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء للحصول على مساعدات.

لا يُقر البند 69 من قانون الأجانب والحماية الدولية أي ضوابط زمنية لإنهاء التسجيل عن طريق مديرية إدارة اللجوء على الرغم من أن اللائحة التنفيذية (الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية) تنص على أن يتم تسجيل المتقدمين "خلال أقصر فترة ممكنة على نظام برمجيات رئاسة إدارة الهجرة. [169] و تنص الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على أن السلطات المتعلقة بتقديم الطلبات ستقوم بإخطار المتقدم بتاريخ لموعد مقابلة التسجيل خلال التقديم إن أمكن، أو في مرحلة لاحقة. [170]

من الناحية العملية، أدى تولي رئاسة إدارة الهجرة على العملية في أيلول 2018 إلى عقبات أمام الوصول إلى إجراءات اللجوء، واستمرت القضايا في عام 2019 وزاد التعسف بعد تولي تسجيل غير السوريين.[171] ومن الصعب تقييم النظام العام نظراً لعدم وجود تطبيق موحد.[172] ومع ذلك، يبدو أن السياسة العامة الرئيسية هي ترك الأشخاص غير مسجلين وبالتالي دفعهم لمغادرة تركيا، وخاصة الأفغان، باستثناء الحالات العُرضة[173]. وبذلك يتم إبقاء الأفغان كمهاجرين غير مسجلين وغير شرعيين في نظام

---

[161] البند رقم 65(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[162] البند رقم 65(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[163] البند رقم 65(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[164] البند رقم 69(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[165] البند رقم 70(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[166] لمزيد من التفاصـــيل، انظر في قاعدة بيانات اللجوء، بلد التقرير تركيا، تحديث 2017، آذار 2018، و هو متوفر على الموقع https://bit.ly/2I1S9fS 27 – 28.
[167] المفوضية ، "ستنهي المفوضية عملية التسجيل في تركيا في 10 سبتمبر 2018" ، متاح على: https://bit.ly/2HRy2FO.
[168] المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في شباط 2019.
[169] البند رقم 70(4) الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[170] البند رقم 66(2) الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[171] المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.
[172] معلومات قدمها محام من نقابة المحامين في فان، آذار 2020.
[173] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة ومحام من نقابة المحامين في فان، آذار 2020.

الهجرة أو يتم التعامل معهم بموجب الإجراء المعجل عند تلقي طلبهم للحصول على الحماية الدولية.[174] في عام 2020، تفاقمت المشاكل بسبب كوفيد-19.

إن مهمة مقابلة التسجيل هي تجميع معلومات و ملفات من المتقدم للتعريف بهويته، أسباب الهروب، ما مر به بعد تركه لبلاده، طريق السفر، طريقة وصوله إلى تركيا وإن كان هناك أي طلبات مقدمة سابقاً للحماية الدولية في بلد آخر. [175] و يمكن أن تقوم مديرية رئاسة إدارة الهجرة بالقيام بتفتيش جسدي و تفتيش على الممتلكات الشخصية للمتقدم من أجل التأكد أن جميع المستندات مقدمة لديها. [176] عندما يكون المتقدم غير قادرعلى تقديم المستندات لإثبات هويته، تقوم السلطات المتعلقة بالتسجيل بالاعتماد على تحليل البيانات الشخصية و المعلومات الحاصلة عليها من بحث آخر. عندما تكون إجراءات تحديد الهوية هذه غير قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة، يُقبل ما يقوله المتقدم على أنه حقيقي.[177]

عندما يكون هناك أي قلق من أن يكون لدى المتقدم أي حالة صحية تهدد الصحة العامة، يمكن أن يُرسل إلى الفحص الطبي.[178] وستُسجل المعلومات عن أي حالات خاصة. [179] و ليس واضحاً كيف تقوم مديرية رئاسة إدارة الهجرة بالتعامل مع التسجيل منذ إنهاء نشاط التسجيل للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في 2018. ويظهر أنه على الرغم من ذلك يُسمح بالتسجيل بشكل استثنائي لطالبي اللجوء الذين يواجهون حالات طارئة مثل الحمل أو الأمراض الخطيرة ويتم تسجيلهم من أجل التأكد من حصولهم على المساعدة الطبية.[180] قدر أحد أصحاب المصلحة في عام 2021 أنه منذ عام 2018، انخفض معدل التسجيل بنسبة 50٪ في حالة الحماية الدولية.[181]

وفي وقت التقديم، يقوم طالب اللجوء بتقديم رسالة مكتوبة بخط اليد و موقعة و تتضمن معلومات عن طلب الحماية الدولية مكتوبة بلغة يستطيع المتقدم التعبير بها عن نفسه. و تحتوي الرسالة على معلومات تتعلق بأسباب دخول تركيا و أي حاجات خاصة للمتقدم.[182] ويعفى من هذا الطلب المتقدمون الأميون. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم مديرية إدارة الهجرة بالحصول على أي مستندات يمكن أن يملكها المتقدم وتعبئة طلب رسمي للحماية الدولية وسيُقدم لمديرية إدارة الهجرة في مقرها الرئيسي خلال 24 ساعة.

و في نهاية مقابلة التسجيل يقوم المتقدم بقراءة دقيقة لكافة المعلومات التي تم تسجيلها على شاشة النظام الالكتروني وسيكون لديه الفرصة للتصحيح.[183] وسيحصل المتقدم على نسخة مطبوعة من طلب التسجيل التي تم ملؤها الكترونياً.[184]

وينص القانون على أنه بعد انهاء عملية التسجيل،[185] يحصل المتقدم على وثيقة متقدم مسجل للحماية الدولية ويتم تجديد وتمديد البطاقة من قبل الوزارة.[186] واعتباراً من 24 كانون الأول، نص قانون الأجانب والحماية الدولية على إصدار هذه الوثيقة لمقدمي الطلبات الخاضعين للإجراءات المعجلة أو أحكام عدم المقبولية[187] وتم إلغاء الالتزام بتجديد بطاقات الهوية كل ستة أشهر.[188]

وبعد هذا الإصلاح، فإن مديرية رئاسة إدارة الهجرة لا تُصدِر وثيقة تسجيل عندما تحول طالب اللجوء إلى "المدينة المخصصة" بغية تسجيل طلب الحماية الدولية. وإن الوثيقة الوحيدة التي يحصل عليها المتقدم هي بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية تكون

---

[174] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.
[175] البند رقم 69(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[176] البند رقم 69(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية، البند رقم 69(4) الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[177] البند رقم 69(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية، البند رقم 69 (3) الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[178] البند رقم 69(6) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[179] البند رقم 70(5) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[180] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.
[181] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[182] البند رقم 65(5) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[183] البند رقم 70 (6) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[184] البند رقم 70(7) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[185] المادة 76 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية، بصـــيغتها المعدلة بموجب المادة 35 من القانون رقم 7148 بتاريخ 18 تشرين الأول 2018.
[186] المادة 76 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية، بصـــيغتها المعدلة بموجب المادة 81 من القانون رقم 7196 المؤرخ 24 كانون الأول 2019.
[187] المادة 76 (2) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[188] المادة 76 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية، بصـــيغتها المعدلة بموجب المادة 81 من القانون رقم 7196 المؤرخ 24 ديسمبر 2019.

صالحة لمدة 6 أشهر بعد أن يسجل الطلب مع مديرية رئاسة إدارة الهجرة في الولاية المحددة.[189] وهذا معناه أنه يجب على طالبي اللجوء أن يسافروا إلى الولاية المحددة دون الحصول على الوثائق لإثبات نيتهم بالحصول على الحماية الدولية. من الناحية العملية، غالبًا ما يتم القبض على الأشخاص أثناء تفتيش الشرطة في جميع أنحاء البلاد، وبالتالي يتعرضون لخطر نقلهم إلى مركز الترحيل (انظر احتجاز طالبي اللجوء).

تم تعليق التسجيل على الحماية الدولية / المؤقتة من آذار إلى حزيران 2020 في كل مدينة تقريباً في تركيا بسبب كوفيد-19 كان يمكن تقديم طلبات الحماية الدولية والمؤقتة في عدد قليل جداً من المدن ولم يتم مشـــاركة هذه المعلومات علناً. كانت هناك شائعات عن فتح التقديم في يالوفا في يوم واحد، ولكن بعد ذلك تم إغلاقها بعد أسبوعين. واجه كل من اللاجئين غير المسجلين والوافدين الجدد مشاكل في الوصول إلى الإجراءات والتسجيل.

كانت هناك مشاكل إضافية مثل الوصول الشخصي إلى مباني مديرية إدارة الهجرة في الولايات بسبب تدابير كوفيد-19 كما هو الحال مع معظم المؤسسات العامة الأخرى. تم طلب رمز HES، وهو رمز شخصي تنفذه وزارة الصحة من أجل تتبع الحالات الإيجابية لكوفيد-19، وكان يطلب من المحامين لدخول مباني رئاسة إدارة الهجرة في إزمير.[190] لم يتمكن المحامون في اسطنبول من دخول مباني رئاسة إدارة الهجرة على الإطلاق، وخاصة مديرية رئاسة الهجرة في كومكابي. يمكن للمحامين التحدث إلى الأمن عند الباب فقط، ولم يتمكنوا من التحدث إلى أحد الموظفين الإداريين. قام حارس الأمن بتدوين الرســـائل ونقلها إلى المكتب الإداري. كان الاتصال بين الإدارة والمحامين صعباً، مما أثار مخاوف فيما يتعلق بالحق في الحصول على سبيل انتصاف فعال.[191] حتى في مدينة فان، تم استدعاء المتقدمين بطلبات اللجوء من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإخطارهم برفض طلبهم. وكانت المجموعة الأكثر إشكالية هم من تم اعتبار طلباتها مسحوبة من قبل رئاسة إدارة الهجرة.[192] في وسط الأناضول ومنطقة مرمرة، كان الحصول على رمز HES إلزامياً أيضاً للدخول إلى مباني رئاسة إدارة الهجرة، وقد تسبب ذلك في مشاكل للمتقدمين لأول مرة واللاجئين الذين تم رفض طلباتهم نظراً لعدم امتلاكهم رقم هوية ولم يتمكنوا من التقدم للحصول على رمز HES. أولئك الذين لم يكن لديهم هاتف ذكي واجهوا أيضاً صعوبات في الحصول على رمز ودخول المديريات العامة لرئاسة إدارة الهجرة.

خلال كوفيد-19، كانت التزامات التوقيع مرنة لمدة 4-5 أشهربشكل نسيبي. لم تعمل رئاسة إدارة الهجرة بكامل طاقتها وكان بعض الموظفين يعملون من المنزل. بقي العديد من اللاجئين في اسطنبول دون تسجيل. حاول اللاجئين الوصول إلى ولايات التسجيل دون تصريح طريق وفي انتهاك لالتزاماتهم بالتوقيع، لكنهم لم يتمكنوا من التسجيل. أفاد اللاجئون في إزمير وموغلا وآيدن ومرمرة ومنطقة وسط الأناضول بأنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى الموظفين الإداريين (موظفي الهجرة) في مكاتب رئاســـة إدارة الهجرة وقام حراس الأمن "بإبلاغهم" بما يجب عليهم فعله. حتى أن حراس الأمن أحالوا الناس إلى مدن أخرى. أصبح هذا ممارسة شائعة في جميع أنحاء تركيا، وهو أمر يثير القلق نظراً لأن حراس الأمن ليس لديهم معرفة قانونية. في مرمرة، أراد شـــخص كان قد وقع على اســـتمارة العودة الطوعية التقديم مرة أخرى. رغم أنه كان لديه الحق في إعادة التقديم، فقد أخبره أحد الحراس أنه لا يستطيع ذلك.[193]

في عام 2021، بقي نظام التسجيل أكبر عقبة أمام الوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية.[194] تم إغلاق التسجيل على الحماية المؤقت لأكثر من 6 سنوات في المحافظات الكبيرة. لم شمل الأسرة أمرا صعبا. بعد الزيادة الأخيرة في عدد الوافدين من أفغانستان، أصبح الوصول إلى التسجيل للحصول على الحماية الدولية شبه مستحيل. لا يمكن للناس العيش في المحافظة التي تم تسجيلهم فيها لأسباب اقتصادية ولذلك يذهبون إلى المدن الكبرى[195]. ومع ذلك، يمكنهم فقط الوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية في المحافظات المخصصة.

قدر أحد أصحاب المصلحة أنه تم إغلاق 16 محافظة أمام طلبات الحماية الدولية في عام 2021.

---

[189] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.
[190] رمز HESاختصار لـــتعبير ممكن للبيت أن يستوعب الحياة و هو تطبيق التتبع والتعقب التركي لتقييم مخاطر كوفيد-19، راجع موقع الرمز . HES: https://bit.ly/3xN4UXq
[191] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[192] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[193] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[194] معلومات قدمها ستة من أصحاب المصلحة بين نيسان وآيار 2021
[195] معلومات قدمها اثنين من أصحاب المصلحة، آيار 2022.

باستثناء أنقرة، كانت جميع المحافظات الـــ 16 المغلقة على الساحل (آيدن، موغلا، بورصا، كوجايلي، إلخ). تم إغلاق 15 محافظة بما في ذلك أنقرة وأنطاليا وبورصـا وإزمير وهاتاي للتسـجيل على الحماية المؤقتة.[196] صـاحب مصـلحة آخر ضـم شانلي أورفا في قائمة المدن المغلقة للتسجيل. في فان، كان من المستحيل أيضًا الوصول إلى الإجراءات لفترة طويلة. لا يمكن للمواطنين الإيرانيين والعراقيين والأفغان (والمجموعات الأخرى الخاضعة للحماية الدولية) الوصول إلى إجراءات اللجوء في فان، والتي لا تعمل على الإطلاق. لا تقبل مديريات رئاســة إدارة الهجرة الطلبات. عندما يحاول طالبو اللجوء الاقتراب من مديرية رئاســة إدارة الهجرة، يوضــعون على الفور تحت الاحتجاز الإداري؛ حتى أن البعض تم دفعهم للخلف مباشــرة. على سبيل المثال، دخلت شابة إلى تركيا في عام 2021 بجواز سفرها، لكن طلب اللجوء الخاص لم يتم قبوله منذ سبتمبر.

في سـياق الحماية الدولية، تم إغلاق اسـطنبول وأنقرة وإزمير للتسـجيل لمدة ثلاث سـنوات تقريبًا. تم إغلاق بعض المدن مثل أنقرة أمام جميع التسـجيلات في عام 2021، بما في ذلك التسـجيل للفئات العُرضــة. في اسـطنبول، لم يعودوا يقبلون الفئات العُرضـة مثل النسـاء الحوامل كمسـجلين اسـتثنائيين. في شـانلي أورفا، لم يُمنح طفل يبلغ من العمر 1-2 سـنوات بطاقة هوية أجنبية على الرغم من تسجيل عائلته.[197] في وسط الأناضول، انخفض عدد المدن التي تستقبل الحماية الدولية وطلبات الحماية المؤقتة بشكل حاد في عام 2021. ووجد الرجال العازبين من غير الفئات العُرضة صعوبة بشكل خاص في تسجيل طلباتهم. ومع ذلك، أعطت بعض المدن في وسط الأناضول الأولوية الطلبات المقدمة من النساء اللواتي تعرضن للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتمكنن من الحصول على الحماية على الفور.[198]

في إزمير، أفاد أحد أصـحاب المصـلحة أنه من بين 300 طلب حماية دولية تم إرسـالها إلى إدارة الهجرة، تم اسـتدعاء حوالي 70 منهم ومنحهم بطاقة هوية. لم يتم الاتصـال بالباقي على الإطلاق. كما أفادوا أنه لا يمكن التقديم إذا كان مقدم الطلب يتحدث لغة لا يوجد لها مترجم أو بدون مساعدة محام. شابة وعازبة، حامل في شـهرها التاسـع، بدأت حياتها في إزمير،ولكن تم نُقلها إلى أوشاك. تم تسجيل شخص واحد من زوجين إيرانيين مثليين يعمل في إسكي شهير. وكان الآخر قد تعرض لصدمة نفسية وكان لديه تقرير من طبيب نفســي خاص بأنه لا ينبغي تركه بمفرده. على الرغم من ذلك تم إرســالهم إلى ســيواس كمحافظة تابعة. طلب منهم عقد إيجار للتسجيل هناك لكنهم لم يتمكنوا من العثور على منزل.

في المدن الكبرى، يقوم الضباط في مديريات رئاسة إدارة الهجرة بكتابة اسم مدينة على ورقة لاصقة وإرسال المتقدمين إلى مدن أخرى. يحاول الأشخاص الذين لم يعد بإمكانهم التسجيل أو الذين تم إلغاء تسجيلهم التقدم بطلب للحصول تصريح الإقامة الانســانية. لا يمكن تحديد موعد عبر الإنترنت لطلبات الإقامة. هناك دائمًا مجموعة كبيرة تنتظر في الطابور لســاعات. هناك ســوريون موجودون في تركيا منذ أكثر من 10 ســنوات ولم يتم تســجيلهم في أي مدينة. في إحدى الحالات، تمت إحالة طفل مريض مسجل في موغلا إلى مستشفى في اسطنبول، لكن كان لا بد من تسجيله في اسطنبول لمواصلة علاجه. تم تقديم طلب إلى محكمة الأحداث لإجراء تدبير مؤقت، لكن القاضــي لم يتخذ أي إجراء لمدة 3-4 أشــهر، ثم طلب تقييمًا تربويًا قبل رفض القضية لأن مقدم الطلب الطفل مسجل في موغلا.

تعد الممارسـات غير المتسـقة بين مديريات رئاسـة الهجرة واحدة من أكبر التحديات من حيث التسـجيل وتقوض الوصـول إلى التسجيل في تركيا. تم تسجيل 29256 شخص للحصول على الحماية الدولية في عام 2021 بانخفاض طفيف عن 31334 شخص في عام 2020، لذلك تمت بعض عمليات التسجيل.[199]

قد تكون بعض المجموعات تأثرت أكثر من غيرها. عادة ما يتم إثارة الموقف السلبي للسلطات في مديرية رئاسة إدارة الهجرة عندما يعتقدون أن الفرد فر إلى تركيا لأسـباب اقتصـادية أو خدمات طبية.[200] بالإضـافة إلى ذلك، تتغير ممارسـات مديريات رئاســة الهجرة بشــكل متكرر. في بعض الأحيان، يواجه حتى المحامون صــعوبات في الوصــول إلى مباني مديرية رئاســة الهجرة.[201]

[196] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[197] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[198] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[199] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[200] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[201] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.

لأن النظام معقد للغاية، هناك شائعات عن الفساد والرشوة، بما في ذلك في اسطنبول وسامسون.[202] أفاد صاحب مصلحة آخر أن التسجيل أصبح "استثنائيًا" لجميع المجموعات تقريبًا بغض النظر عن نقاط العُرضة عند مقدم الطلب، فإن الطريقة الوحيدة للوصول إلى التسجيل كانت بالحصول على المساعدة أو الدعم من منظمة غير حكومية معروفة أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[203]

نظرًا لأن غالبية الوافدين في عام 2021 لم يتمكنوا من الوصول إلى التسجيل، فإن هذا يعني أنهم لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات الأساسية. الأشخاص في أوضاع محفوفة بالمخاطر يعزلون أنفسهم ولا يغادرون منازلهم حتى لا يواجهوا الشرطة ويتم ترحيلهم. يتم سحب بطاقات الهوية من الأشخاص الذين لديهم قرار ترحيل أو تم استدعاؤهم لمغادرة البلاد. بعد رفع دعوى قضائية، يتم إعادة بطاقات الهوية الخاصة بهم، ولكن تظل أرقام هويتهم الأجنبية غير مفعّلة، مما يعني أنه لا يمكنهم أيضًا الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. هناك أيضًا مشاكل إذا ذهب الأفراد إلى محافظات أخرى دون الحصول على إذن من مديرية رئاسة إدارة الهجرة، وإذا انتهكوا التزامات التوقيع. لذلك، بالإضافة إلى الصعوبات في الوصول إلى التسجيل، هناك أيضًا مشاكل في الوفاء بالتزامات الإبلاغ.[204]

أطلق الاتحاد الأوروبي مشروعًا جديدًا مع تركيا في إطار أداة المساعدة قبل الانضمام (IPA II) في عام 2021 لدعم عمليات طلب اللجوء. تم تخصيص أحد مكونات المشروع لتعزيز عمليات تحديد وضع اللاجئ (بما في ذلك المقابلات والقرارات وما إلى ذلك)، وكذلك لتعزيز عمليات ضمان الجودة ضمن رئاسة إدارة الهجرة. سيدعم المشروع رئاسة إدارة الهجرة في مجال ضمان الجودة لضمان توحيد المعالجة للطلبات في 81 مدينة.[205]

في أوائل عام 2022، في السابق كانت سياسة "المدينة التابعة" غير مؤكدة علنياً ولكن تم تأكيدها عن طريق سياسة إزالة التركز.[206] الأحياء التي يكون فيها 25٪ من اللاجئين تم إغلاقها بالفعل تمامًا أمام التسجيل خلال العامين الماضيين، بما في ذلك الفاتح وإسنيورت في اسطنبول. اعتبارًا من آيار 2022، من المخالف للقانون في أي منطقة في تركيا أن يكون عدد سكانها من الرعايا الأجانب أكثر من ربع إجمالي السكان. وهذا يشمل الأشخاص الذين جعلوا تركيا موطنًا دائمًا لهم وأولئك الذين يزورون البلاد فقط. تم تسمية هذه القاعدة بحد 25 بالمائة أو قاعدة 25 بالمائة. 781 حي في محافظات مختلفة مغلق الآن أمام الرعايا الأجانب الذين يسعون لتسجيل العناوين للحماية المؤقتة والحماية الدولية وتصاريح الإقامة، بالإضافة إلى التغييرات في مدينة إقامتهم إذا كانوا من الرعايا الأجانب المقيمين بتصاريح إقامة أو تحت الحماية المؤقتة أو الدولية، باستثناء الأطفال حديثي الولادة وحالات لم شمل الأسرة المصغرة. لهذا السبب، لن يتمكن أي مواطن غير تركي من اختيار أي من هذه الأحياء البالغ عددها 781 في تركيا كعنوان مسجل للمسائل الرسمية، ولن يتمكنوا من مطالبة السلطات بتغيير عنوانهم إلى أي من هذه الأماكن. تعد أضنة وأنقرة وإسطنبول وإزمير وموغلا وأنطاليا من بعض المدن التي تندرج تحت هذه الفئة، إلى جانب عدد كبير من المدن الأخرى.[207]

تهدف هذه السياسة إلى نقل اللاجئين من المحافظات ذات الكثافة العالية من اللاجئين إلى مناطق ذات كثافة أقل. من منظور قانوني، فإن هذه السياسة تقيد حرية كل من الإقامة والسفر والتي قد لا تكون استجابة متناسبة لمخاوف النظام العام خاصة وأن آثارها ستبقى بالغالب على الحاصلين على الحماية المؤقتة إلى أجل غير مسمى. قد يكون أيضًا نقل الأشخاص إلى مدينة لا يعرفون فيها أي شخص أمرًا غير معقول. يمكن أن يكون لها آثار مدمرة بشكل خاص على الفئات العُرضة والمهمشة مثل LGBTI +. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الأنظمة التي تحد من الحقوق والحريات الأساسية، خاصة للمواطنين السوريين، منصوص عليها في نظام الحماية المؤقتة، وليس بموجب القانون.[208]

الطلبات من مكان الاحتجاز وعلى الحدود

[202] معلومات قدمها ثلاثة من أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[203] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[204] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[205] أداة مساعدة ما قبل الانضمام (IPA II) ، دعم الاتحاد الأوروبي للشؤون الداخلية ، "تعزيز فعالية إجراءات اللجوء الوطنية بما يتوافق مع المعايير الدولية والتشريعات الوطنية" ، متاح على:
[206] Ikamet، Türkiye يغلق 781 حيًا للأجانب ، عناوين ، 22 مايو ، متاح باللغة الإنجليزية على: https://bit.ly/3yjzRT7.
[207] رئاسة إدارة الهجرة، "إعلان إغلاق الحي ، 22 مايو 2022 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3Pb4bG8.
[208] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.

عندما يتم تقديم طلب للحماية الدولية إلى إحدى وكالات إنفاذ القانون[209] على الأرض أو على البوابات الحدودية، يتم إخطار مديرية رئاسة إدارة الهجرة "في الحال" و يتم معالجة الطلب.[210] و يتم أيضاً إخطار مديرية إدارة الهجرة "في الحال" فيما يتعلق بطلبات الحماية الدولية المقدمة من أشخاص في الحجز.[211] وبالإضافة لمراكز الترحيل من أجل الحجر لما قبل الترحيل، هناك منشأة واحدة في منطقة العبور في مطار إيسنبوغا في أنقرة و الذي يستخدم لحجز أشخاص في مرحلة العبور أو خلال محاولتهم الدخول إلى تركيا (انظر في مكان الحجز).

بالنسبة للأشخاص الذين تصدر طلبات الحماية الدولية الخاصة بهم بينما هم محتجزون، يتم إخلاء سبيلهم من مراكز الترحيل أو مخافر الشرطة و يتم إعطاؤهم استمارة قرار مراقبة إدارية ***(İdari Gözetim Kararı Sonlandırma Tebliğ Formu)*** و يُعرف أيضاً باسم "ت 6" والذي يطلب منهم أن يزوروا أحد مراكز مديرية إدارة الهجرة المحددة. و يمكن أن تكون مديرية إدارة الهجرة المحددة هذه في ولايتهم ويمكن أن تكون في مكان آخر (انظر في بدائل الاحتجاز).[212] وأصبحت استمارة "ت 6" أكثر شيوعاً في 2018[213]. في عام 2019 في يالوفا وكارابوك، كان هناك اتجاه لإجبار غير السوريين على الحصول على نموذج T6 ليتم تعيينهم في مدينة معينة.[214] في إسطنبول، مُنحت مراكز الترحيل تصريح سفر بنموذج T6 في عام 2019، لذلك لن يكون هناك خطر احتجاز أو ترحيل أثناء السفر إلى مدينة الإحالة.[215]

وعلى الرغم من الضمانات القانونية التي يقدمها قانون الأجانب والحماية الدولية لضمان الحصول على إجراءات اللجوء، يستمر الناس في مراكز الترحيل بمواجهة العديد من المصاعب الكبيرة في تسجيل طلباتهم للحماية الدولية لدى مديرية إدارة الهجرة.[216] في فان، تلقى طالب لجوء إيراني في مركز الترحيل في عام 2019 موعد مقابلة بعد 1.5 سنة.[217] لم يكن الوضع أسهل في عام 2020 بسبب مشاكل كوفيد-19 .لم يكن أصحاب المصلحة على علم بأي طلب للحماية الدولية من مركز الترحيل أو من الحدود تم قبوله في عام 2020.[218]

لم يتم تزويد الأشخاص في مركز الترحيل في منطقة وسط الأناضول بمعلومات حول التقدم بطلب للحصول على الحماية الدولية إلا إذا تمكنوا من الوصول إلى منظمة غير حكومية. نصحت المنظمات غير الحكومية موكليها بتقديم التماسين إلى إدارة مركز الترحيل، أحدهما لطلب محامي المساعدة القانونية والآخر لتقديم طلب الحماية الدولية. لم تُحال هذه الالتماسات إلى نقابات المحامين ومراكز المساعدة القانونية، لا سيما في قيصري، رغم أنهم كانوا في أرزورم. تم تجاه التماس لشخص في قيصري لطلب محامي المساعدة القانونية 5 مرات قبل أن ينجح في محاولته السادسة.[219]

قد يكون من الصعب أيضاً التقدم بطلب للحصول على الحماية الدولية من مركز الترحيل في منطقة مرمرة. لا يتم تقديم الإخطارات القانونية لمحامي المساعدة القانونية خطياً ولذلك يتعين على المحامين الاتصال بمركز الترحيل قدر المستطاع. الحالات حساسة للوقت، لا سيما في الإجراءات المعجلة، ولكن في عام 2020 لم يكن من الممكن الاتصال بمراكز الترحيل يومياً بسبب الوباء.[220] كان مركز ترحيل مالاطيا إشكالياً أيضاً في موضوع تقديم طلبات الحماية.

و الحصول على الإجراء في الاحتجاز يخص أيضاً الأشخاص الذين سُمِح لهم بالدخول مجدداً إلى تركيا. وبينما تعهد المادة 64 من قانون الأجانب والحماية الدولية لوزارة الداخلية بتأسيس إطار خاص بالإجراءات للأشخاص الذين سُمِح لهم بالدخول إلى تركيا مجدداً بناءً على اتفاقيات إعادة الدخول، لم يكن هناك أي أداة لتشريع دخول الأشخاص الذين تم قبولهم مجدداً في إجراءات الحماية الدولية حتى الآن.

---

[209] في تركيا، بينما تقول الشرطة الوطنية بممارسة واجبات إنفاذ القانون في المناطق السكنية و البوابات الحدودية، يقوم الدرك بممارسة واجبات الشرطة خارج المناطق السكنية.
[210] البند رقم 65(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[211] البند رقم 65(5) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[212] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020..
[213] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2019.
[214] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.
[215] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة في اسطنبول، آذار 2020.
[216] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019، محامٍ في رابطة محامي اسطنبول، في شباط 2019، و محامٍ في رابطة محامي أنطاكية في آذار 2019.
[217] معلومات قدمها محام من نقابة المحامين في فان، آذار 2020.
[218] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[219] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[220] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

وفي سياق تنفيذ بيان تركيا في الاتحاد الأوروبي منذ 4 نيسان 2016 و 31 كانون الثاني، قامت تركيا بإعادة قبول ما مجموعه 2054شخص من اليونان منهم 738 قادمين بالأصل من الباكستان، و 373 من سورية، و204 من الجزائر و 140 من أفغانستان و 127 من العراق و 104 من بنغلاديش.[221] قامت مديرية رئاسة إدارة الهجرة بتأسيس رمز محدد V 89" و يُسمى "اليونان – العودة" ولكن الأطراف المعنية لم تشر إلى استعمال ذلك على أرض الواقع. تمت إعادة قبول 139 شخص من اليونان في عام 2020،[222] وتم إيقاف عمليات إعادة القبول اعتباراً من 16 آذار 2020، وكانت تركيا لا تزال ترفض إعادة القبول اعتباراً من نيسان 2202 بسبب مخاوف الصحة العامة ووباء كوفيد -19.[223] انظر تقرير آيدا القطري: اليونان 2022.

توثق التقارير المتعلقة بحالة حقوق الإنسان للسوريين بعد عودتهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مثل الاحتجاز التعسفي والترحيل دون الحصول على المساعدة القانونية والحماية الدولية (انظر في المساعدة القانونية في مراجعة الاحتجاز).[224]

[221] مديرية إدارة الهجرة، إحصائيات العودة، متوفرة على http://bit.ly/2AMI7g5

[222] وزارة الهجرة واللجوء، التقرير السنوي لوزارة الشؤون الخارجية 2020، كانون الأول 2020، متاح على: https://bit.ly/3uBkAJC ، ص.5

[223] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

[224] جامعة كوتش، نظرة عامة على الصفقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، نيسان 2019: http://bit.ly/33oZLol

C. الاجراءات

1. الإجراءات المعتادة

1.1. عام (النطاق والحدود الزمنية)

مؤشرات: الإجراءات المعتادة: عام

1. الفترة الزمنية المحددة في القانون للسلطات صاحبة القرار لاتخاذ القرار بما يخص طلب اللجوء في المحكمة الابتدائية: 6 أشهر
2. هل يتم مشاركة الأسباب التفصيلية للرفض في المرحلة الابتدائية لطلب اللجوء مع المتقدم كتابياً؟

   نعم لا
3. الأعمال المتأخرة للقضايا المعلقة في المرحلة الابتدائية منذ 31 كانون الأول 2020: غير متوفرة

سيتم دراسة طلبات الحماية الدولية والبت فيها من قِبل مديرية إدارة الهجرة.[225]"خبراء الهجرة" قسم الحماية الدولية هم المسؤولون بشكل خاص عن معالجة الطلبات في المقر الرئيسي و مديرية رئاسة إدارة الهجرة في الولاية.

وسيتم إصدار قانون خلال 6 أشهر من تاريخ التسجيل.[226] ولكن إن هذا الحد الزمني ليس ملزماً لأن القانون يقر أنه في حال لم يتم التوصل إلى قرار بشأن الطلب خلال 6 أشهر، سيتم إعلام المتقدم بذلك. وفعلياً يُلاحظ الكثير من التأخير في إتمام إجراءات الحماية الدولية على خلفية نقص القدرات في مديرية إدارة الهجرة في الولاية. يمكن أن ينتظر المتقدمون لسنوات لاتخاذ قرار بشأن طلباتهم.[227]

و ليس هناك أي إحصائيات عن عدد القرارات التي اتخذتها مديرية إدارة الهجرة في 2017 و 2020. وإن أحدث الإحصائيات المتوفرة تشير إلى 30380 قراراً تم اتخاذهم في 2016 وكان منهم 23886 مقبولين و 6494 مرفوضين.[228] في إزمير 2019، كانت هناك مخاوف من وجود حصة لعدد القرارات الإيجابية في غضون عام بعد إخبار مقدم الطلب بأن طلبه قد تم رفضه لهذا السبب. في مديرية رئاسة إدارة الهجرة في إزمير، لا يتم رفض طلبات الحماية الدولية الخاصة بالأشخاص اللذين تم اعتبارهم لاجئين من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،[229]على الرغم من وجود حكم من المحكمة الإدارية الأولى في بولو حيث تم رفض طلب للحماية الدولية قدمه مواطن إيراني معترف به من قبل المفوضية.[230] في إزمير في عام 2021، تم رفض القضايا المرفوعة ضد رفض طلب الحماية الدولية بشكل عام، بغض النظر عن جنسية مقدم الطلب.[231] في عام 2021 في منطقة وسط الأناضول، بدأت مديريات رئاسة إدارة الهجرة في إصدار قرارات الرفض الآلية دون أسباب. تم بالفعل منح معظم المتقدمين وضع اللاجئ من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولكن تم رفض طلباتهم أيضًا. لم يكن هناك موقف واضح من قبل المفوضية بشأن هذه القضية.

[225] البند رقم 78 قانون الأجانب والحماية الدولية
[226] البند رقم 78(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[227] المعلومات مقدمة من محامٍ في رابطة محامي اسطنبول، في شباط 2019.
[228] مديرية إدارة الهجرة، تقرير الهجرة السنوي 2016 و متوفر باللغة التركية على https://bit.ly/2TQdqU4 74 و 75.
[229] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة في إزمير، شباط 2020.
[230] المحكمة الادارية الأولى في بولو ، قضية 428/2019، القرار 70/2019
[231] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آيار2022.

تم الاحتفاظ بطلبات الحماية الدولية للأشخاص الحاصلين على وضع اللاجئ من المفوضية والذين يعيشون في تركيا لمدة 10 سنوات و 12 سنة على الرفوف ولكن في عام 2021 لاحظنا أن المديرية العامة لإدارة الهجرة رفضت هذه الطلبات بشكل جماعي. نعتقد أن طاقم مديريات رئاسة إدارة الهجرة ليس لديهم القدرة على التعامل مع طلبات الحماية الدولية. على مدار العامين الماضيين، تم رفع طلبات الحماية الدولية عن الرفوف واتخاذ قرارات سلبية.

بشكل عام، الممارسة فيما يخص الامتحان واتخاذ القرار في المحكمة الابتدائية ا ليست موحدة عبر الولايات. فقد تم الإبلاغ عن مخاوف فيما يتعلق بجودة المقابلات، وتقييم الأدلة، والافتقار إلى تحديد الفئات العُرضة، ونقص تدريب خبراء الهجرة وكذلك نقص المترجمين الفوريين المتوفرين. علاوة على ذلك، تم التأكيد أيضاً على فجوات الجودة في المحكمة الابتدائية من قبل المحاكم الإدارية في بعض القضايا. في عام 2020، كانت هناك مخاوف من إصدار قرارات سلبية دون إعطاء مبررات صحيحة.[232] لا يتم عادةً مشاركة نسخ من استمارة المقابلة، ومع ذلك، فإن مكتب المديرية العامة لإدارة الهجرة في وسط الأناضول وقيصري يقومون بإعطاء نسخة من استمارة المقابلة لمقدم الطلب. لقد أعدوا إرشادات جديدة للحماية الدولية ونموذج مقابلة جديد. يذكرون سبب الرفض عن طريق تحديد المربع ذي الصلة في النموذج. إذا كانوا يعتقدون أن مقدم الطلب قد أدلى ببيان كاذب في المقابلة، فإنهم يضعون علامة في هذا المربع في الاستمارة ولكن لا يقدمون المزيد من التفاصيل حول الأسباب القابلة للتطبيق.[233]

1.2. الدراسات ذات الأولوية و التعقب السريع للمعاملات

سيتم إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتعلق بجميع الحقوق والإجراءات المتعلقة بإصدار الأحكام لطلبات الحماية الدولية.[234] وفعلياً وعلى الرغم من كل العقبات المتعلقة بالتسجيل، استفاد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مثل النساء في المراحل المتقدمة من الحمل و الأشخاص ذوي الاحتياجات الصحية الشديدة، أو الأطفال غير المصحوبين قد استفادوا من الأولوية في التسجيل على طلبات الحماية الدولية في مديرية رئاسة إدارة الهجرة.[235] ومع ذلك، لا تتوفر أرقام مفصلة عن عدد الأشخاص المعنيين بترتيب الأولويات المذكور.

1.3. المقابلة الشخصية

[232] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[233] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[234] البند رقم 67 من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[235] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.

مؤشرات: الإجراءات المعتادة: المقابلة الشخصية

1. هل يتم إجراء المقابلة الشخصية لطالب اللجوء في معظم الحالات فعلياً في الاجراءات المعتادة؟

نعم لا

- إذا كان الأمر كذلك، هل يتم توفير المترجمين الفوريين فعلياً في المقابلات؟

نعم لا

2. في الإجراءات المعتادة، هل يتم إجراء المقابلة عن طريق السلطة المسؤولة عن اتخاذ القرار؟

نعم لا

3. هل يتم إجراء المقابلات عبر الانترنت على الفيديو؟

بشكل متكرر احياناً أبداً

4. هل يمكن لطالب اللجوء أن يطلب من الشخص الذي يجري المقابلة والمترجم أن يكونا من جنس معين؟

نعم لا

- **هل يطبق هذا في الممارسة في المقابلات؟**

نعم لا

يجب على مديرية رئاسة إدارة الهجرة المختصة في الإجراءات المعتادة أن تقوم بمقابلة شخصية مع المتقدمين خلال 30 يوماً من التسجيل،[236] ويجب أن تتم عن طريق شخص مختص بهذا المجال مثل قانون اللاجئين و حقوق الإنسان و معلومات عن بلد المنشأ.[237]

ويتم إخطار المتقدمين بمكان وزمان المقابلة الشخصية في نهاية مقابلة التسجيل.[238] وإن لم يكن بالإمكان إجراء المقابلة في الموعد المحدد، يجب إقرار موعد مقابلة جديد.[239] و يجب أن يكون الموعد اللاحق للمقابلة بعد 10 أيام على الأقل من الموعد السابق. ويمكن إجراء مقابلات أخرى مع المتقدم إن كان ذلك ضرورياً.[240] ولكن فعلياً يواجه المتقدمون تأخيراً كبيراً و معظم الأحيان لعدة شهور قبل المقابلة الأولى.

ويمكن أن يصطحب المتقدم إلى المقابلة: (أ) أفراد العائلة، (ب) محاميه كمراقب، (ت) مترجم فوري، (ث) طبيب نفسي، أخصائي تربوي، خبير أطفال أو عامل اجتماعي و (ج) الممثل القانوني إن كان المتقدم طفلاً.[241]

ويمكن تسجيل المقابلة بشكل صوتي أو فيديو على الرغم أنه في الممارسات الحالية لم يتم استخدام أي فيديو أو تسجيل صوتي.

بشكل عام إن الممارسات غير موحدة في الولايات ونوعية الإجراءات تعتمد على الموظف المسؤول الذي يعالج الحالة.[242]

---

236 البند رقم 75(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
237 البند رقم 81(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
238 البند رقم 69(5) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
239 البند رقم 75(4) من قانون الأجانب والحماية الدولية
240 البند رقم 75(5) من قانون الأجانب والحماية الدولية
241 البند رقم 82(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
242 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.

يوجد مركزين تجريبين لاتخاذ القرار في اســـطنبول وأنقرة. ومع ذلك، وبحســـب المجتمع المدني والمحامين، تظل جودة المقابلات منخفضة في معظم مكاتب مديريات رئاسة الهجرة في الولايات.

بشكل عام، أفاد أصحاب المصلحة في عام 2019 أن مقابلات تحديد وضع اللاجئ لم يتم إجراؤها في كثير من الأحيان في ظل ظروف مناسبة، وفي كثير من الأحيان لم يتم النظر في نقاط العُرضة، ويبدو أن طلبات الأفغان للحصول على الحماية الدولية قد تم رفضها بشكل تلقائي.[243] على سبيل المثال، أفاد موظفي الشرطة في كارابوك أنهم قاموا بإجراء مقابلات تحديد وضع اللاجئ وقاموا برفض العديد من الحالات خاصة ضد الأفغان. لم تكن هناك قرارات إيجابية بشأن تحديد وضع اللاجئ بحلول أوائل عام 2020 من منطقة غازي عنتاب. تلقى الأفغان على وجه الخصـــوص تلقائي في إيلازيغ، مالاطيا وأديمان [244]. في إزمير، كان هناك أيضًـــا زيادة مزعومة في رفض طلبات الأفغان في عام 2019. في بعض الحالات، أخطرت رئاســـة إدارة الهجرة بمواعيد مقابلة جديدة لأولئك الذين تم الاعتراف بهم بالفعل كلاجئين من قبل مفوضـــية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - خاصة بالنسبة للأفغان المسجلين في دنيزلي وتشاناكالي. كان عدد حالات الرفض مرتفع في هاتين المدينتين بشكل عام. في فان، انخفضت جودة مقابلات تحديد وضع اللاجئ بشكل كبير بعد تولي رئاسة إدارة الهجرة في الولاية و استمرت المشاكل في عام 2020 مع مشاكل إضافية في الوصول إلى المترجمين بسبب الوباء - ويرجع ذلك إلى قلة عدد الأشخاص العاملين بما في ذلك المترجمين الفوريين، ولكن أيضاً بسبب وجود مشاكل في الوصول إلى مكاتب إدارة الهجرة ومراكز الاعتقال لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المترجمين.

لا تعتمد المقابلات على معلومات ذات مصداقية عن بلد المنشأ أو أنه يوجد ممارسات تمييزية ضد مجموعات معينة مثل الأكراد القادمين من العراق. ليس من الواضح ما إذا كان يتم النظر في نقاط العُرضة عند مجموعات معينة. يبدو أن هناك ميل عام لإيجاد طريقة لرفض الطلبات والأسس القانونية للقرارات المرفوضة سطحية تماماً.[245]

في عام 2020، لم يتم إجراء المقابلات في الغالب من آذار إلى حزيران في سياق كوفيد-19.

في عام 2020، قضت المحكمة الدستورية بأن قرار ترحيل كاراشاي ترك من الاتحاد الروسي يستند إلى بحث غير كاف عن بلد المنشأ لأنه لم يأخذ في الاعتبار مبدأ عدم الإعادة القسرية، وبالتالي ينتهك مبدأ حظر إساءة المعاملة. وقضت المحكمة بمبلغ 3000 ليرة تركية (حوالي 300 يورو في وقت كتابة هذا التقرير) كتعويض غير مالي.[246]

في عام 2021، أفاد جميع أصحاب المصلحة أن أكبر عقبة كانت بالوصول إلى الإجراء في المقام الأول (انظر تسجيل طلب اللجوء).

الترجمة الفورية

يتم تقديم خدمة الترجمة الفورية للمتقدمين إن طلبوا ذلك من أجل المقابلة الشخصية عند تقديم الطلب و التسجيل و مراحل المقابلات الشخصية.[247]

و بالنسبة لجودة الترجمة الفورية خلال المقابلة الشخصية، سيتم تأجيل المقابلة الشخصية لموعد لاحق عندما يكتشف المسؤولون أن المتقدم و المترجم الفوري لديهم صعوبات في فهم بعضهم البعض.[248] ويخبر الشخص الذي يجري المقابلة المترجم الفوري بنطاق المقابلة و القواعد التي يجب الالتزام بها.[249]

في عام 2019 ، كان الافتقار إلى الأعداد الكافية من المترجمين الفوريين يمثل صعوبة كبيرة. في بعض الأحيان، لم تقبل رئاسة إدارة الهجرة المترجمين الذين توفرهم منظمات المجتمع المدني إذا لم يكونوا مترجمين شفويين تحت القسم.[250] في المدن الصغيرة، لا يرغب كتاب العدل في الذهاب إلى مراكز الترحيل ولكن إدارات مراكز الترحيل لا تزال تطلب مترجمين تحت

[243] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.
[244] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.
[245] معلومات قدمها محام من نقابة المحامين في فان، آذار 2020.
[246] المحكمة الدستورية، قضية كمال سيلباغاروف، القرار 12809/2016 ، 16 كانون الثاني .2020
[247] البند رقم 70(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[248] البند رقم 86 (2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[249] البند رقم 83(3) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[250] المعلومات مقدمة من رابطة محامي أضنة في شباط 2019.

القسم.[251] في أنطاكيا. و في الولايات الأصغر، يأتي بعض الأفراد من مجتمع طالبي اللجوء المسجلين كمترجمين فوريين. ويُظهر المتقدمون بشكل عام القلق حيال مراعاة هؤلاء المترجمين المحليين لسرية المعلومات التي يشاركونها وجودة الترجمة. كما كانت هناك مخاوف من قبل السلطات بشأن أشخاص يعملون بصفة غير رسمية كمترجمين.

في معظم الولايات، هناك نقص في المترجمين الفوريين في بعض اللغات النادرة التي يتكلم بها بعض المتقدمين. بالإضافة لذلك، يبقى عدد المترجمات الإناث قليل جداً.[252] وكانت هناك تقارير عن انعدام الحساسية والمسائلة إزاء ما يقوله المتقدم حول مزاعم متعلقة بالميول الجنسية والهوية الجنسية.[253] أعرب المحامون عن مخاوفهم بشأن جودة الترجمة الشفوية في مراكز الترحيل بما في ذلك المقابلات المهمة عند العودة.[254] استمرت المشكلات في عام و 2021و 2020.

في عام 2021، استأنف مقدم الطلب ضد القرار السلبي بشأن طلب الحماية الدولية الخاص به والصادر عن مديرية رئاسة إدارة الهجرة في آيدن. وزُعم أنهم لم يتم إبلاغهم بالغرض ونتائج المقابلة الشخصية التي لم يكن فيها مترجم فوري. رفضت المحكمة القضية التي قضت بأن خوف مقدم الطلب من الاضطهاد ليس له أساس جيد وأن طلب الحماية الذي قدمه كان اقتصاديًا إلى حد كبير.[255]

التقرير

ينبغي للموظف المسؤول عن المقابلة أن يستعمل قالب موحد يدعى "استمارة مقابلة للحماية الدولية" لتسجيل ما يقوله المتقدم خلال المقابلة الشخصية. وهذه الاستمارة هي عبارة عن قالب يتكون من مجموعة من الأسئلة المعرفة سابقاً و التي يجب أن تُعطى للمتقدم و تغطي المعلومات الأساسية والملف الموجز وأسباب الهروب والخوف من العودة بالإضافة لأمور أخرى.[256]

ويُطلب من الموظف المسؤول عن المقابلة أن يقرأ مضمون استمارة مقابلة الحماية الدولية للمتقدم في نهاية المقابلة و أن يسأل المتقدم ما إذا كان هناك أي شيء في هذه الاستمارة يريد تصحيحه و ما إذا كان هناك أي معلومات إضافية يود إظهارها.[257]

و سيتم صياغة مسودة تقرير المقابلة في نهاية المقابلة وسيوقع المتقدم عليها وسيحصل على نسخة منها.[258] وفعلياً، لا يُعطى المتقدمون نسخة من تقرير المقابلة.[259]

1.4. الاستئناف

[251] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.
[252] المعلومات مقدمة من مؤسسة التضامن النسائية في شباط 2019.
[253] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.
[254] معلومات قدمها محام من نقابة المحامين في أنطاكيا، شباط 2020.
[255] المحكمة الإدارية الأولى في آيدن، القرار رقم 172/2021.
[256] البند رقم 81(5) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[257] البند رقم 86(3) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[258] البند رقم 75(6) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[259] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

مؤشرات: الإجراءات المعتادة: الاستئناف

1. هل يتيح القانون الاستئناف ضد قرار المحكمة الابتدائية في الإجراءات المعتادة؟

نعم لا

- إن كانت الإجابة نعم،

قضائي إداري

- إن كان قضائي، فهل هو إيقافي

نعم لا

يجب أن ترسل القرارات كتابياً.[260] يجب أن يوضح إخطار القرار السلبي (الرافض) الأسباب الموضوعية و الأسس القانونية لهذا القرار. يجب أن يعلم المتقدم بالعواقب القانونية للقرار و آلية الطعن في حال لم يكن لديه محامٍ يمثله. بالإضافة لذلك، سيعطي الإخطار بالقرارات ضمن مجال قانون الأجانب و الحماية الدولية الاهتمام الواجب "للأشخاص المعنيين كمواطنين أجانب" و سيصدر تعميم منفصل من قِبل مديرية إدارة الهجرة لتقديم تفاصيل عن أساليب الإخطار الخطي.[261] وفعلياً، فإن القرارات مكتوبة باللغة التركية و لكنها تترجم من قِبل مديرية إدارة الهجرة إلى لغة المتقدمين.[262]

ويقدم قانون الأجانب والحماية الدولية سبيلي انتصاف للتظلم ضد القرار السلبي الصادر عن الإجراء المعتاد؛ أحدهم طعن اختياري إداري، والآخر طعن قضائي. وعندما يواجه المتقدم قرار حالة سلبي من مديرية إدارة الهجرة ضمن الإجراء المعتاد، يمكنه أن:[263]

1. تقديم الطعن الإداري عن طريق هيئة تقييم الحماية الدولية خلال عشرة أيام و يمكن أيضاً أن يقدم الطعن القضائي عن طريق المحكمة الإدارية المختصة فقط إذا كان الطعن الإداري المبدئي غير ناجح، أو
2. يقدم طعن قضائي مباشر للمحكمة الإدارية المختصة خلال 30 يوماً.

وفعلياً، إن سبيل التظلم الأخير هو المعتمد. وكلا أساليب الطعن لها أثر إيقافي تلقائي. ووفقاً لقانون الأجانب والحماية الدولية، يُسمح للمتقدمين بشكل عام أن يبقوا في تركيا حتى استنفاذ جميع أساليب التظلم المقدمة من قانون الأجانب والحماية الدولية للطعن بالقرار السلبي،[264] الخاضعة للاستثناءات التي تمت مناقشتها في الإعادة و الترحيل .

كان هناك مشروع تجريبي في عام 2020 لإجراء جلسات استماع إلكترونية، لكن هذا لم يشمل محاكم الصلح أو المحاكم الإدارية.[265] وتم تأجيل قضايا المحكمة في آذار نيسان 2020 بسبب وباء كوفيد-19 كما تم تعليق الحدود الزمنية القانونية من آذار إلى حزيران 2020.[266] في عام 2021، كانت هناك أيضًا تأخيرات. في إزمير، تم تمديد فترات المحاكمة في قضايا القانون الإداري. في حين تم اتخاذ قرار سابقا في 7-8 أشهر، في عام 2021 / أوائل عام 2022، كان لدى أحد أصحاب المصلحة ملفات معلقة لأكثر من عام واحد، دون موعد جلسة[267].

[260] البند رقم 78(6) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[261] البند رقم 100 من قانون الأجانب والحماية الدولية
[262] المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2018.
[263] البند رقم 80 من قانون الأجانب والحماية الدولية
[264] البند رقم 80(1)(ي) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[265] لمزيد من المعلومات حول جلسات الاستماع الالكتروني ، راجع موروأوغلو أرسفين، العدالة الافتراضية في تركيا :أين نحن وماذا نتوقع من المستقبل؟ 7 كانون الثاني 2021 ، متاح على: https://bit.ly/2TeIXQ8.
[266] مقال قدمه أحد أصحاب المصلحة.
[267] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2021

لا يزال اللاجئون غير المسجلين يواجهون صعوبات في دخول المؤسسات العامة بسبب تطبيق رمز HES في عام 2021. لم يتمكنوا من دخول قاعة المحكمة وكان عليهم انتظارمحاميهم في الخارج.

في عام 2021، نفذت مكاتب المساعدة القانونية عمليات التعيين بسلاسة، دون استثناء أو تمييز بما في ذلك ضد المتقدمين الذين لديهم رموز YTS (المقاتلين الإرهابيين الأجانب). في المحاكم الجنائية، آلية الدفاع الإلزامي لا تعمل كذلك. عندما يُحرم الشخص من هذا الحق، على المحكمة أن تذكره بحقه في توكيل محامي دفاع. تمت تسوية بعض قضايا المواطنين الأجانب دون مساعدة محام على الإطلاق[268].

لقد تغير القضاة الذين يرأسون المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة، ولم يعد القضاة الجدد يقبلون خطابات تكليف محامي المساعدة القانونية - فهم يحتاجون بدلاً من ذلك إلى توكيل رسمي. بدأ هذا التطبيق الجديد في تشرين الأول 2021. قالوا إن خطاب توكيل المساعدة القانونية كان مجرد مراسلات داخلية، لذا فإن قبول خطاب التوكيل كان غير قانوني.

1.4.1. الطعن الإداري أمام هيئة تقييم الحماية الدولية

يمكن نقض القرار السلبي في الإجراءات المعتادة في هيئة تقييم الحماية الدولية خلال عشرة أيام من الإخطار الخطي بالقرار.[269]

ويُنظر إلى هيئة تقييم الحماية الدولية على أنها هيئة للطعن الإداري التخصصي و تخدم بموجب تنسيق مقرات مديريات إدارة الهجرة.[270] ويمكن إنشاء هيئة تقييم للحماية الدولية أو أكثر من واحدة تحت رعاية مقرات رئاسة إدارة الهجرة و / أو مديرية إدارة رئاسة الهجرة.

ويرأس كل لجنة أحد ممثلي رئاسة إدارة الهجرة وسيتضمن موظفاً آخراً من رئاسة إدارة الهجرة و ممثلاً من وزارة العدل و وزارة الخارجية. يمكن أن تُدعى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتعيين ممثل كمراقب.[271] و سيُعين المسؤول من رئاسة إدارة الهجرة المرسل إلى هيئة تقييم الحماية الدولية لمدة سنتين بينما يعين ممثلو وزارة العدل و وزارة الخارجية لسنة واحدة. ويُنظر لهيئة تقييم الحماية الدولية على أنها تعمل كمحكمة لجوء متخصصة متفرغة و لذلك لن يوكل إلى أعضائها أية مهام أخرى.[272]

إن هيئة تقييم الحماية الدولية متخصصة بتقييم و اتخاذ القرار بما يتعلق بالطعن ضد القرارات التالية:[273]

أ. قرارات الوضع السلبي الصادر عن طريق الإجراء المعتاد
ب. قرارات أخرى سلبية متعلقة بالمتقدمين و حاملي وضع الحماية الدولية، والتي لا تمت لأمور وضع الحماية الدولية بصلة مثل:
ت. إيقاف أو سحب القرارات المتعلقة بالوضع

ومن جانب آخر فإن قرارات الاحتجاز الإداري و قرارات عدم القبول و القرارات في الإجراءات المعجلة تقع خارج اختصاص هيئة تقييم الحماية الدولية.

تقوم هيئة تقييم الحماية الدولية بمراجعة مبدئية لقرار مديرية إدارة الهجرة بما يتعلق بالحقائق و القانون.[274] و يمكن أن تطلب الهيئة ملف القضية كاملاً من مديرية إدارة الهجرة إن تطلب الأمر. و لهيئة تقييم الحماية الدولية الحق بمقابلة المتقدمين إن تطلب الأمر أو الطلب من إحدى مديريات إدارة الهجرة المختصة أن تجري مقابلة إضافية مع المتقدم.

وبينما لا يحدد قانون الأجانب والحماية الدولية فترة زمنية محددة لإنهاء الطعون المقدمة لهيئة تقييم الحماية الدولية، ينص البند رقم 100 (3) من قانون الأجانب والحماية الدولية أن الهيئة ستبت بأمر الطعون المقدمة و تخطر المتقدم خلال 15 يوماً من تاريخ استلام الطلب و يمكن التمديد لخمسة أيام أخرى.

---

[268] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022
[269] البند رقم 80(1)(أ) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[270] ا المادة 134 RFIP.
[271] البند 145 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.
[272] البند 146 و 147 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.
[273] البند رقم 149 من قانون الأجانب والحماية الدولية
[274] البند رقم 100(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

لا تملك هيئة تقييم الحماية الدولية السلطة بإلغاء قرارات مديرية إدارة الهجرة. يمكن للهيئة أن ترفض الطعن و بناء عليه تؤيد قرار مديرية إدارة الهجرة المبدئي و يمكن أن للهيئة تطلب من مديرية إدارة الهجرة أن تعيد النظر في قرارها المبدئي بما يتعلق بالحقائق و القانون.[275] وبناء على ذلك، لا يمكن اعتبار قرارات هيئة تقييم الحماية الدولية ملزمة لمديرية إدارة الهجرة. فإن اختارت مديرية إدارة الهجرة أن تلتزم بقرارها المبدئي السلبي، يتوجب على المتقدم أن يتقدم باستئناف قضائي في المحكمة الإدارية المختصة.

و في الماضي، يبدو أن هيئة تقييم الحماية الدولية لا تدرس الطعون ضد القرارات السلبية. و في إحدى الحالات المعروفة لمحامٍ تقدم بطعن لهيئة تقييم الحماية الدولية، لم يتلق المحامي أي معلومات لعدة أشهر.[276] و يبدو من خلال المحامين والخبراء في هذا المجال أن هيئة تقييم الحماية الدولية ليست آلية طعن إدارية فعالة و يفضل المتقدمون أن يتقدموا بطعون قضائية أمام المحكمة الإدارية.[277]

1.4.2. الطعون القضائية في المحكمة الإدارية

ويمكن الطعن بالقرارات السلبية في الإجراءات المعتادة بشكل مباشر عن طريق المحكمة الإدارية المختصة خلال 30 يوماً من الإخطار الخطي بالقرار.[278] لا يشترط للمتقدم أن يستنفذ خطوة اللجوء لهيئة تقييم الحماية الدولية قبل لأن يتقدم للطعن القضائي ضد قرار سلبي. ولكن إن اختار المتقدم أن يتقدم بطعن إداري عن طريق هيئة تقييم الحماية الدولية أولاً، و بناء على نتائج هذا الطعن، يمكنه الطعن بقرار الهيئة السلبي لاحقاً في المحكمة الإدارية.

بموجب القانون التركي، يتوجب تقديم طعون المحكمة الإدارية في نفس المكان حيث صدر القرار.[279]

بينما لم يشكل قانون الأجانب و الحماية الدولية محكمة متخصصة باللجوء و المهاجرين، سيحدد مجلس تركيا الأعلى للقضاة والمدعين العامين إحدى غرف المحكمة الإدارية في الولاية القضائية المحلية المحددة و ستكون مسؤولة عن الطعون في القرارات الإدارية ضمن مجال قانون الأجانب والحماية الدولية.[280] في 2015، أصدر المجلس قراراً يحدد فيه الغرفة الأولى في كل المحاكم الإدارية للطعون ضد القرارات السلبية ضمن مجال قانون الأجانب والحماية الدولية. وبناء على ذلك، تستمر هذه الغرف المختصة بالتعامل مع كافة أنواع القضايا و لا تخدم بشكل حصري كهيئة استئناف للجوء والهجرة. كانت هناك مخاوف في الماضي بشأن جودة القرارات وارتفاع معدل تبدل القضاة في محاكم الصلح مما يعني أنه ليس لديهم دائماً الوقت الكافي للتعرف على هذا النوع من القضايا.[281]

وليست هناك أي حدود زمنية مفروضة على المحاكم الإدارية للبت في الطعون ضد القرارات السلبية في الإجراءات المعتادة.

و يتم الفصل في طلبات المحكمة الإدارية بشكل عام كتابياً. ونظرياً، يمكن للمتقدم أن يطلب جلسة استماع والتي يمكن أن تمنحها المحكمة المختصة في بعض الأحيان.

إن المحاكم الإدارية مكلفة بمراجعة قرارات مديرية إدارة الهجرة بما يتعلق بالحقائق و القانون. فإن نجح الطلب يقوم القضاء بإبطال قرار مديرية إدارة الهجرة، و لكنه لا يلغيه. وبناء على القانون الإداري، يتوجب على السلطة الابتدائية أن تراجع القرار المطعون به أو أن تطعن بقرار المحكمة الإدارية في مجلس الدولة (*Danıştay*) خلال 30 يوماً.[282]

تؤكد الاجتهادات القضائية للمحاكم الإدارية وجود ثغرات مستمرة في جودة قرارات المحاكم الابتدائية وتعتبر المحاكم الإدارية في أنقرة و اسطنبول بشكل خاص المحاكم الأكثر خبرة واختصاصاً في قضايا اللاجئين. تقوم كلا المحكمتين و بجد بدراسة ما إذا كانت القرارات السلبية على طلب الحماية الدولية متوافقة مع مبدأ عدم الترحيل و لقد أبطلت العديد من القرارات الصادرة

[275] البند رقم 100(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[276] المعلومات مقدمة من محامٍ في رابطة محامي إزمير، آذار 2019.
[277] المعلومات مقدمة رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء
[278] البند رقم 80(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[279] لا يوجد محكمة إدارية في كل الولايات في تركيا. ويتم خدمة الولايات الصغيرة التي لا تملك محكمة إدارية من قِبل محاكم تعمل تحت رعاية المحكمة الإدارية الأقرب. وتُقسم المحكمة الإدارية في كل ولاية إلى عدد غرف ذوات أرقام.
[280] البند رقم 101 من قانون الأجانب والحماية الدولية
[281] قاعدة بيانات آيدا، "تركيا: المراجعة القضائية لقرارات الاعتقال الإداري"، 28 آيار 2018، متاح على: https://bit.ly/3exWd8t .
[282] البند رقم 28 من قانون إجراءات المحكمة الإدارية

بعد تقييم خاطئ من مديرية رئاسة إدارة الهجرة. فعلى سبيل المثال، كانت هناك حالة لمتقدم ايراني مسيحي[283] ورفضت المحكمة الإدارية في أنقرة الحجة المقدمة من مديرية إدارة الهجرة و قررت أنه، استناداً إلى البند رقم 93 من قانون الأجانب والحماية الدولية، كان يجب على مديرية إدارة الهجرة أن تجمع المعلومات و تقيّم المزاعم معتمدةً على دلائل موضوعية و غير موضوعية مثل الوضع الراهن للمسيحين في إيران اعتماداً على المفوضية السامية للاجئين و منظمات دولية غير حكومية، بالإضافة إلى ما يقوله المتقدم. وذكّرت المحكمة أنه كان على مديرية إدارة الهجرة أن تقيّم في كل حالة أن المتقدم يمكن أن يكون محمي كلاجئ أو كلجوء مشروط أو تحت حماية فرعية.

ومع ذلك، في عام 2021، لاحظ أحد أصحاب المصلحة نهجًا أكثر "حكومي"، وبدأ في السيطرة على المحكمة الإدارية في أنقرة. وقد أدى ذلك إلى موقف أقل إيجابية تجاه منح "الامتيازات" للمواطنين الأجانب، وربما يكون ذلك مرتبط بتزايد كراهية الأجانب في البلاد. تستشير محاكم المحافظات الأخرى محكمة أنقرة الإدارية فيما يتعلق بقضايا اللاجئين، لذلك يمكن أن ينتشر هذا الموقف السلبي في جميع أنحاء تركيا.[284]

بدأت القرارات في إزمير تصبح غير متسقة في عام 2021 وكانت جودة القرارات رديئة مقارنة بالسنوات السابقة.

في عام 2021، رفضت مديرية رئاسة الهجرة في مانيسا طلب عائلة بهائية مدعية أن البهائيين ليسوا مضطهدين في إيران. هذه القضية ما زالت قيد النظر أمام محكمة أنقرة الإدارية، لكن المحاكم الابتدائية رفضت حالات مماثلة في محافظات أخرى. في أوائل عام 2022، رفضت محكمة أوردو الإدارية استئناف الشخص الذي غير دينه. يمكن استئنافه، لكن مدينة أوردو مرتبطة بمحكمة سامسون الإدارية الإقليمية، وتصدر محكمة سامسون الإدارية الإقليمية عمومًا قرارات سلبية. لا يمكن تقديم شكوى إلى المحكمة الدستورية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حتى صدور قرار الترحيل. من الناحية العملية، أثناء انتظار قرار الترحيل هذا، يتم إلغاء تنشيط رقم الهوية الأجنبية لمقدم الطلب. هذا يعني أن الناس لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. عند الطعن في رفض طلب الحماية الدولية، يتم تفعيله مرة أخرى. ولكن، يتم إلغاء تفعيله بمجرد تلقيك قرار الرفض النهائي بشأن طلب الحماية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، إذا صدر قرار الترحيل، فلن تتم إعادة تفعيل رقم الهوية الأجنبية لمقدم الطلب. هذه إحدى الطرق التي يشعر بها المواطنون الأجانب بالضغط لتقديم طلب للعودة الطوعية ومغادرة تركيا. يتم وضع الحواجز أمام الوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية كأداة للقمع.[285]

القضاة لديهم القليل من المعرفة القانونية / العملية بإجراءات الحماية الدولية. في بعض الأحيان يطلبون إحاطة من مديرية رئاسة إدارة الهجرة بشأن بلد المنشأ لاتخاذ قرار. نظرًا لأن معظم القضاة لا يتحدثون الإنجليزية، فلا يمكنهم الوصول إلى معلومات بلد المنشأ[286].

1.4.3. الطعن اللاحق أمام المحكمة الإدارية الإقليمية وأمام مجلس الدولة

يمكن للمتقدمين أن يتقدموا بالطعون اللاحقة أمام المحكمة الإدارية الإقليمية ومن ثم أمام مجلس الدولة خلال 30 يوماً.[287] وليس هناك أي توقيت محدد لمجلس الدولة ليتخذ قراراً للبت في الطلب. ويشكل قرار مجلس الدولة المتعلق بالطعن اللاحق سيشكل القرار النهائي على الطلب بما أنه لا يمكن الطعن به لاحقاً.

و من الصعب إعطاء رقم محدد للقرارات المرفوضة والمقبولة من مجلس الدولة. ولكن الحالة التالية تقدم أمثلة من السوابق القضائية:

- في حالة كانت المحكمة الإدارية في أنقرة قد رفضتها، وافق مجلس الدولة على قرار المحكمة المتعلق بطلب الحماية الدولية لعائلة أفغانية كانت قد صرحت في المقابلة الشخصية أن سبب دخولهم لتركيا كان "للحصول على خدمات صحية أفضل لطفلتيهما المعاقتين" والذي لا يشكل أساساً قانونياً للحماية الدولية.[288]

[283] المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة، القرار رقم 849/2015، في 22 نيسان 2015
[284] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[285] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[286] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[287] البند رقم 28 من قانون إجراءات المحكمة الإدارية
[288] مجلس الدولة، الغرفة العاشرة، القرار رقم 4288/2017

- وفي حالة أخرى تتعلق بمتقدم إيراني لم يمثل أمام مديرية إدارة الهجرة في المدينة المخصصة، وافق مجلس الدولة على رفض القرار الصادر عن المحكمة الإدارية في قونيا و الذي قرر أن المتقدم لم يقدم أي دليل أو بيان لتأخره في تنفيذ واجباته الإدارية. وزعم المتقدم أنه "كان يعاني من الاكتئاب في ذلك الوقت" في الطعن الذي تقدم به لمجلس الدولة.[289]

1.5. المساعدة القانونية

مؤشرات: الإجراءات الطبيعية: المساعدة القانونية

1. هل المساعدة القانونية متاحة لطالبي اللجوء في المحكمة الابتدائية فعلياً؟

نعم بصعوبة لا

❖ هل تغطي المساعدة القانونية المجانية:

التمثيل في المقابلة

الاستشارة القانونية

2. هل المساعدة القانونية متاحة لطالبي اللجوء في الطعون ضد القرارات السلبية فعلياً؟

نعم بصعوبة لا

❖ هل تغطي المساندة القانونية التمثيل في المحكمة و الاستشارة القانونية؟

التمثيل في المقابلة

الاستشارة القانونية

لدى المتقدمين و المستفيدين من الحماية الدولية الحق بالتمثيل من قِبل محامٍ بما يتعلق بالقرارات القانونية في مجال الحماية الدولية في قانون الأجانب و الحماية الدولية بشرط أن يدفعوا أتعاب المحامي بنفسهم.[290]

ومن حيث المبدأ، يجب توفر توكيل قانوني ليستطيع المحامي تمثيل طالب اللجوء[291] إلا إذا كان المتقدم مستفيداً من خدمة المساعدة القانونية و في هذه الحالة ستكون رسالة الموعد كافية لتمثيل المتقدم. وبناء عليه، كان هناك أخبار عن محامين مقدمين للحماية القانونية كانوا غير قادرين على الدخول إلى مبنى مديرية إدارة الهجرة دون هذا التوكيل القانوني وبالخصوص المحامين الشباب.[292]

في عام 2019، في سيفاس وكيركاليه، كانت هناك أحكام قضت فيها المحكمة ضد توجيه الاتهام إلى المحامين الذين يمثلون طالبي اللجوء دون توكيل رسمي بقيمة 100 ليرة تركية (حوالي 15 يورو).[293]

[289] مجلس الدولة، الغرفة العاشرة، القرار رقم 5137/2017 في 27 تشرين الثاني 2017

[290] البند رقم 81(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية

[291] لهذه النقطة، انظر المحكمة الدستورية القرار رقم 87/2015 في 8 تشرين الأول 2015 و هو متوفر باللغة التركية على الموقع http://bit.ly/2E3xSIn .

[292] المعلومات مقدمة من محامٍ في رابطة محامي اسطنبول في آذار 2019.

[293] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.

بناء على ما ورد في تعميم اتحاد الكتّاب بالعدل 3/2016 في 2 آذار 2016، فإن بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية (و وثيقة التسجيل الصادرة سابقاً) هي من ضمن قائمة الوثائق التي يقبلها الكاتب بالعدل. ولكن تنطوي متطلبات توكيل محامي تكاليف إضافية والتي تختلف حسب الموقع و تفرض عوائق كبيرة للمتقدم في الاحتجاز.

1.5.1. المساعدة القانونية في المحكمة الابتدائية

يمكن للمحامين و الممثلين القانوني الحضور مع المتقدمين خلال المقابلة الشخصية.[294] ويُعطى المحامون الممثلون القانونيون حق الوصول إلى الوثائق المتعلقة بالأمن الوطني، حماية النظام العام ومنع الجريمة.[295] ويمكن للمتقدمين للحماية الدولية والحاصلين على الإقامة أن يطلبوا خدمات استشارية تقدمها منظمات غير حكومية.[296]

و تسجل هذه الضمانات على أنها "حريات" وليست "استحقاقات" يمكنها أن تجبر الحكومة إيجابياً على حماية حق الحصول فعلياً على استشارة ومساعدة و خدمات التمثيل القانوني. ولقد منعت مديرية رئاسة إدارة الهجرة في بعض الحالات، وليست بالضرورة حالات مرتبطة بإجراء الحماية الدولية، منعت المحامين من تقديم استشارة شفهية للموكلين في غياب التوكيل القانوني.

ويبقى التقديم الفعلي للمساعدة القانونية المجانية الجيدة لطالبي اللجوء في تركيا محدوداً بسبب عقبات فعلية. وبناء على ذلك، تم توجيه تمويل الاتحاد الأوروبي المخصص لتسهيلات اللاجئين في تركيا إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واتحاد رابطة المحامين الأتراك بمشروع قيمته 5 ملايين يورو بدأ في كانون الثاني 2018 لتأمين المساعدة القانونية لطالبي اللجوء واللاجئين في 18 ولاية.[297] وقد أدت هذه الجهود إلى تحسينات في هذا المجال، فأصبح هناك المزيد من نقابات المحامين التي انخرطت في مجال الحماية الدولية و الحماية المؤقتة.

و قامت هذه النقابات في الولايات الثمانية عشر التي تعمل ضمن مشروع المساعدة القانونية (في أنقرة، إزمير، اسطنبول، غازي عنتاب، شانلي أورفا، أنطاكية، قيصري، أضنا، آيدن، دينيزلي، بورصا، تشاناكاليه، كلس، ميرسين، طرابزون، إدرنه، فان، إرزورم) قامت بعمل قوائم منفصلة من المحامين المتدربين في قانون اللاجئين للتعامل مع جملة من الأمور المتعلقة بإجراءات الحماية الدولية. و يُسمح للمحامين المتدربين بشكل خاص لتولي قضية.[298] على الرغم من أن العديد من أصحاب المصلحة في عام 2021 أشاروا إلى أنه تم إجراء دورات تدريبية لعدد كبير جدًا من المحامين في وقت واحد. وقد تسبب ذلك في بعض المخاوف بشأن جودة التدريب وتأثير عمل المحامين الأقل تدريبًا في القضايا.[299]

وتهتم بالقضايا التي تتعلق بالترحيل و إجراءات الحماية الدولية و الحماية المؤقتة ونزاعات القانون المدني بينما تستثني القضايا المتعلقة بسوق العمل والإجراءات الجنائية.[300] نظرًا لأن معظم قرارات الترحيل تستند إلى LFIP 54. bd-k، للأمن العام والصحة العامة والصلات بالمنظمات الإرهابية، فإن معظم مهام الترحيل لا تقع ضمن نطاق هذا المشروع.

في عام 2020، تمت إضافة ثلاثة ولايات إلى مشروع تعزيز اتحاد نقابة المحامين في تركيا وهي إيسكيشهير وسكاريا وتشانكيري. سيتم افتتاح عيادة قانونية جديدة في كيلس في عام 2021. وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تلقى 3800 لاجئ وطالب لجوء المشورة القانونية من خلال العيادات القانونية في عام 2020.[301]

وبشكل عام كان المشروع مفيد إلى حد كبير.[302] تضمنت الفوائد زيادة وصول اللاجئين إلى العدالة والمعلومات، كما يتضح من المواد الإعلامية المعروضة في مراكز الترحيل التي يستهدفها المشروع ولكن ليس في مراكز أخرى، والتي ليست مدناً للمشروع.[303] وقد تم الإعراب عن بعض المخاوف من عدم تعيين المحامين بالسرعة الكافية في القضايا الحساسة للوقت مثل

---

[294] البند رقم 75(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[295] البند رقم 94(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[296] البند رقم 81(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[297] Hukuksuz uygulamanın iptalini İzmir Barosu sağladı، Izgazete‘ في 20 كانون الثاني 2018 و هذا متوفر باللغة التركية على http://bit.ly/2DI9UmO . انظر أيضاً في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تركيا: تقوية الحماية القانونية و حق الحصول على العدالة، في أيار 2018 و متوفر على الموقع https://bit.ly/2HTqCAk
[298] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2019.
[299] معلومات مقدمة من ثلاثة من أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[300] نفس المصدر السابق
[301] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا، أبرز الملامح التشغيلية لعام 2020، متاح على: https://bit.ly/3esx9AE .
[302] معلومات مقدمة من محام من نقابة المحامين في إزمير، شباط 2020.
[303] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.

حالات الترحيل. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد ميزانيات المساعدة القانونية وفقاً لعدد المحامين والمواطنين في المحافظة، ولكن لا يتم أخذ غير المواطنين مثل المتقدمين للحصول على الحماية الدولية في الاعتبار عند تخطيط الميزانية.[304] الحصول على المساعدة القانونية بموجب المخطط على الرغم من أن الوضع في هذه النقطة غير واضح.[305]

يمكن لطلبات الحصول على المساعدة القانونية أن تصدر عن طريق طالب اللجوء، طرف ثالث أو مركز الترحيل. منظمات المجتمع المدني هي المصدر الرئيسي للإحالات للحصول على المساعدة القانونية مع الطلبات المباشرة من اللاجئين والمهاجرين ولكن حتى هذه المجموعة لا تزال منخفضة. وقد وفر هذا الزخم لمخطط المساعدة القانونية ليشمل الأشخاص الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية، وفي بعض الحالات، لنقابات المحامين لاتخاذ خطوات إضافية للمساهمة في حماية اللاجئين في تركيا.[306] ولكن فعلياً لا تقبل كل نقابات المحامين الإحالات من منظمات غير دولية أو طرف ثالث.[307]وتخصص نقابات المحامين الحالات من خلال نظام آلي و تقرر ما إذا كانت الحالات تستحق المساعدة القانونية ضمن المشروع أو تحول إلى برنامج المساعدة القانونية العام الخاص بها و الذي سيُناقش أدناه.[308]

بالإضافة إلى ذلك، لا تعتبر جميع القضايا التي يتم إحالتها من قبل المنظمات غير الحكومية مؤهلة للمساعدة القانونية.[309] وتوجد قضية عملية متعلقة بتقديم المساعدة القانونية ضمن المشروع تتعلق بطالبي اللجوء الذين صدر بحقهم رمز أمني مثل 87G أو 89G "الأمن العام" و "مقاتل إرهابي أجنبي" فهؤلاء لا يشملهم مشروع المساعدة القانونية المدعوم مادياً السابق ذكره ويعود الأمر لنقابة المحامين لتغطية التكاليف الإضافية إذا كان باستطاعتهم.[310] من الناحية المالية، كان يُنظر إليه على أنه مفيد للغاية حيث يتلقى المحامون مدفوعاتهم في غضون شهر واحد على الرغم من أن أحد أصحاب المصلحة يعتقد أنه تم طلب الكثير من الوثائق[311].

كان يُنظر إلى المشروع على أنه فعال بشكل خاص في المحافظات التي يتركز فيها اللاجئون ولكنهم لا يستطيعون دفع الرسوم القانونية وتكاليف المحكمة من جيوبهم. بينما يمكن لنقابات المحامين في مناطق المدن الكبرى تقديم هذه الخدمة من خلال ميزانيات المساعدة القانونية الخاصة بهم و لسوء الحظ، لم تتمكن نقابات المحامين في المدن الصغيرة من تقديم مساعدة قانونية تعمل بشكل جيد للاجئين. بفضل مشروع UTBA، يمكنهم الآن.

وبدأ اتحاد نقابات المحامين في تركيا بخدمة الترجمة الهاتفية لموظفي المحكمة والمحامين والتي تقدم المساعدة القانونية للمتقدمين السوريين وغير السوريين في لغتين. ولكن لا يمكن استعمال هذه الخدمة في مراكز الترحيل لأنه لا يُسمح للمحامين بحمل هواتفهم في مراكز الاحتجاز[312] باستثناء إزمير وأنطاكيا وفان وغازي عنتاب وشانل أورفا، حيث يتم توفير خط ثابت للمحامين.[313]

بالإضافة إلى عمل نقابات المحامين، كان هناك العديد من المنظمات غير الحكومية التي تقدم معلومات قانونية متواضعة و خدمات المساعدة و لكنها لا تملك الموارد أو القدرات التشغيلية لتأسيس مستوى جيد لإثبات الوجود في هذا المجال في مختلف أنحاء البلاد. بالأخذ بعين الاعتبار عدد طالبي اللجوء و سياسية التوزيع الجغرافية في تركيا (انظر في حرية التنقل) لا يملك أغلب طالبي اللجوء في معظم الأماكن حق الاستشارة القانونية التخصصية و خدمات المساعدة من منظمات غير حكومية في المحكمة الابتدائية. و تضم هذه المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة القانونية و تمثيل طالبي اللجوء رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء، دعم الحياة، رابطة حقوق اللاجئين الدولية، حقوق اللاجئين في تركيا، Mülteci-Der و مؤسسة بودرم للتضامن مع المرأة، ورابطة المظلة الحمراء لحقوق الإنسان و الصحة الجنسية بالإضافة لمنظمات أخرى. وفي غياب أي دعم مادي مخصص من الدولة لدعم خدمات المساعدة القانونية من قِبل المنظمات غير الحكومية لطالبي اللجوء، وبسبب

[304] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[305] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[306] حقوق اللاجئين في تركيا ، الوصـــول إلى خدمات المســـاعدة القانونية الممولة من الدولة لطالبي اللجوء والمهاجرين في تركيا: التحديات والفرص، كانون الثاني 2019 ، متاح على: http://bit.ly/33m3P
[307] نفس المصدر السابق
[308] المعلومات مقدمة من محامٍ في رابطة محامي إزمير في شباط 2019.
[309] معلومات مقدمة من محام من نقابة المحامين في اسطنبول.
[310] معلومات مقدمة من اتحاد نقابات المحامين في تركيا، شباط 2019.
[311] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[312] المعلومات مقدمة من رابطة حقوق اللاجئين الدولية في شباط 2019
[313] معلومات مقدمة من أصحاب المصلحة في إزمير، أنطاكيا، فان، غازي عنتاب، شانلي أورفا، آذار 2020.

العدد المحدود من المشاريع المدعومة مادياً من الخارج المتوفرة لمزودي المنظمات غير الحكومية، و بسبب عدم تحديد الأولويات بشكل كافٍ لنشاطات الخدمات القانونية المباشرة في برامج المانحين و بسبب المتطلبات البيروقراطية الصارمة لدعم المشاريع مادياً، كل ذلك يجعل الأمر صعباً على المنظمات غير الحكومية المتخصصة بتقديم الخدمات القانونية بالنشوء و الازدهار. تم تقييد الوصول إلى المنظمات غير الحكومية بشكل أكبر خلال كوفيد-19 بسبب تعليق الأنشطة واستحالة تقديم خدمات شخصية (انظر الوصول إلى المنظمات غير الحكومية والمفوضية).

المنظمات غير الحكومية لها دور حيوي للمساعدة في سير العملية بشكل عام. لا تمتلك نقابة المحامين المعرفة اللازمة لتحديد احتياجات اللاجئين، ولكن المنظمات غير الحكومية لديها وهي تفعل ذلك نيابة عن نقابات المحامين. تحدد المنظمات غير الحكومية هذه الاحتياجات بمساعدة المترجمين وخبراء الحماية والأخصائيين الاجتماعيين والمستشارين القانونيين وتنقل هذه المعرفة إلى نقابات المحامين. بالإضافة إلى ذلك، بعد أن تقوم نقابة المحامين بتعيين محامٍ، المنظمات غير الحكومية والمحامين العاملين فيها يقومون بمتابعة القضية ويقدمون المعلومات لمحامي المساعدة القانونية المعين طوال عملية المحاكمة.

يحيلون الشكاوى أو الطلبات إلى مراكز المساعدة القانونية. إذا لم يكن الطلب عاجلاً، فسيستغرق الأمر حوالي عشرة أيام لتحديد موعد مع محامي المساعدة القانونية من خلال مكاتب المساعدة القانونية لأن هناك أيضاً إجراء موافقة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكل موعد.[314]

1.5.2. المساعدة القانونية في الطعون القضائية

يُحال الأشخاص الذين لا يملكون القدرة المادية للدفع لمحامي إلى برنامج الدعم القانوني الذي تدعمه الحكومة مادياً للطعون القضائية في إجراءات الحماية الدولية.[315] ويقوم قانون الأجانب و الحماية الدولية بالإشارة إلى برنامج الدعم القانوني الموجود و هو متاح نظرياً لكل الأفراد المحرومين مادياً في تركيا بمن فيهم المواطنين الأجانب.

يعمل برنامج المساعدة القانونية تحت رعاية نقابات المحامين في كل ولاية وهو خاضع لمعايير "الوسائل والأسس" بناء على تقدير هيئات نقابات المحامين. يختلف تقييم "الوسائل" عبر النقابات ففي مرسين و كهرمان مرعش يُطلب وثيقة تثبت حاجة الشخص المادية بينما لا تطلب هذه الوثيقة في أماكن أخرى مثل غازي عنتاب و شانلي أورفا.[316]

وهناك عقبة عملية تعيق الانخراط الفعال لنقابات المحامين و هي شح الدعم المادي للمساعدة القانونية بشكل عام المقدمة لنقابات المحامين من ميزانية الدولة. وبينما تقع كل أنواع "خدمات المحامين" تقنياً ضمن مجال الدعم القانوني كما ورد في القانون التركي الخاص بالمحامين، ولكن عملياً يقدم برنامج الدعم القانوني تمثيلاً قانونياً للجهات المستفيدة بما يتعلق بالإجراءات القضائية كشيء منفصل عن الاستشارة القانونية و الخدمات الاستشارية التي لا تتوفر في إجراءات المحكمة. وهذا بالفعل مبدأ يؤكده البند رقم 81(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية والذي ينص على أنه يمكن للمتقدمين للحماية الدولية أن يطلبوا المساعدة القانونية المدعومة مادياً من قِبل الحكومة المتعلقة بالطعون القضائية المرتبطة بأي قرارات ضمن إجراءات الحماية الدولية.

وتتضمن التكاليف المرتبطة بتقديم قضية أمام المحكمة الإدارية في تركيا أجور الكاتب بالعدل للحصول على توكيل قانوني، وترجمة معتمدة الوثائق الشخصية و طلب التقديم للمحكمة و أجور أخرى قضائية و بريدية. ورغم أن برنامج الدعم القانوني يغطي أتعاب المحامين بشكل متواضع، يجب على المتقدمين التكفل بهذه الرسوم على نفقتهم على الرغم من أنه يوجد إمكانية طلب اعفاء من هذه الرسوم من المحكمة، لدى القضاة سلطة تقديرية لمنح مثل هذا الاعفاء و في بعض الأحيان رفضه دون إعطاء أي سبب ملموس.[317]

إن مستوى التعويض المادي المقدم للمحامين ضمن برنامج المساعدة القانونية المدعم مادياً من الحكومة متواضع و يهدف لجذب المحامين الشباب في المراحل الأولى من مسيرتهم المهنية. إن الدفع لمحامي الدعم القانوني يأتي على أساس نوع العمل القانوني

---

[314] معلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء، غازي عنتاب، شباط 2020.
[315] البند رقم 81(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[316] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019 من محامٍ في نقابة محامي شانلي أورفا في شباط 2019
[317] قرر مجلس الدولة في واحدة من القضـــايا أن حق طلب اعفاء من هذه الرســـوم يجب أن يُدرس من قِبل المحكمة الإدارية في كل حالة: القرار رقم 1830/2016 في 31 آذار 2016

و ليس على أساس الساعات في العمل على القضية.[318] وبالنتيجة، ليس هناك دافع كافٍ لمحامي المساعدة القانونية لتكريس وقتهم وجهودهم لحالات اللجوء. وبناء عليه، ينص مشروع المساعدة القانونية السابق ذكره الذي أنشأته المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ورابطة نقابات المحامين على إعطاء دعم مادي لثمانية عشر نقابة في الحالات المتعلقة بالحماية الدولية و الحماية المؤقتة.

في قضية مثيرة للاهتمام حول المساعدة القانونية، قضت المحكمة الدستورية في عام 2020 بأن قرار المحكمة الابتدائية بعدم تقديم المساعدة القانونية لمواطن روسي من أصل شيشاني ينتهك حق مقدم الطلب في الحصول على سبيل انتصاف فعال. وقد منحته المحكمة الدستورية حق إعادة المحاكمة.[319] بعد احتجازه في مركز الترحيل وقرار الترحيل الصادر بحقه، رفضت المحكمة الإدارية طلب المساعدة القانونية الذي قدمه. على الرغم من أنه كان معرضاً لخطر التعذيب في حالة ترحيله إلى روسيا، لم يُنظر إلى الاستئناف لأنه لم يتم دفع الرسوم القانونية. س. ب قام بالإستئناف أمام المحكمة الدستورية لانتهاك "الحق في الحياة" ، و "حظر التعذيب"، و "الحق في محاكمة عادلة" ، و "الحق في سبيل انتصاف فعال"و قضت المحكمة بأن هناك انتهاك للحق في الحصول على سبيل انتصاف فعال وعلقت ترحيل المواطن س. ب حتى يتم الاستماع إلى الاستئناف، على الرغم من رفض مطالبته بالتعويض في النهاية.[320]

2. دبلن

بما أن تركيا ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي فإن نظام دبلن غير سارٍ فيها.

3. إجراءات القبول

3.1. عام (النطاق، المعايير والحدود الزمنية)

بناء على البند رقم 72(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية هناك أربع قواعد على أساسها يمكن أن يُعتبر الطلب غير مقبول:

أ طلب لاحق عندما "يتقدم المتقدم بنفس الطلب دون إضافة أي عنصر جديد"

ب طلب تم تقديمه من شخص، و كان قد تم التعامل معه كفرد من أفراد عائلة و وقع إعفاء للتنازل عن حقه بتقديم طلب شخصي، ثم قام لاحقاً بتقديم طلب شخصي: (1) إما بعد رفض الطلب الأصلي دون إبراز أي عنصر إضافي، أو (2) في أي مرحلة خلال إجراء عملية الطلب الأصلي دون إعطاء أي سبب منطقي.

ت طلب تم تقديمه من شخص وصل إلى تركيا من بلد اللجوء الأول

ث طلب تم تقديمه من شخص وصل إلى تركيا من بلد آمن ثالث

ويمكن اتخاذ قرار الرفض "في أي مرحلة من مراحل الإجراءات" عندما تكون معايير الرفض معرفة.[321] ولكن دراسة معايير الرفض ضمن البندر رقم 72 من قانون الأجانب والحماية الدولية يجب أن تتم من خلال مديرية إدارة اللاجئين خلال مرحلة التسجيل.[322]

واعتماداً على نتائج تقييم الرفض من قِبل مديرية رئاسة إدارة الهجرة

❖ إن كان المتقدم يقع ضمن المعايير (أ) و (ب) المذكورة سابقاً، تُصدر مديرية إدارة الهجرة قرار الرفض و تقوم بإخطار المقر العام للمديرية العامة لإدارة الهجرة خلال 24 ساعة ولكن ليس هناك فترة زمنية محددة لإنهاء تقييم قرار الرفض من قِبل مديرية إدارة الهجرة.

---

[318] على سـبيل المثال، في 2018، أعطت نقابة محامي آيدن 933 ليرة تركية للمرافعة أمام محكمة الصـلح و 1980 ليرة تركية للمرافعة أمام المحاكم المدنية: نقابة محامي آيدن Adli Yardım Gִcret Tarifeleri- revlendirmeleri و هو متوفر باللغة التركية على الموقع https://bit.ly/2umZFNk

[319] المحكمة الدستورية، S.B، 19758/2017، 2 كانون الأول 2020.

[320] بيانت، "رفض طلب المساعدة القانونية للاجئين هو انتهاك للحق في الحصول على سبيل انتصاف فعال" (باللغة التركية) ، 10 نيسان 2021، متاح على: https://bit.ly/3fTEQCm.

[321] البند رقم 72(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية و البند رقم 74(3) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

[322] البند رقم 73 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

- ❖ إن كان المتقدم يقع ضمن المعايير (ت) و (ث) المذكورة سابقاً، تقوم مديرية إدارة الهجرة بإرسال الملف إلى المقر العام للمديرية العامة لإدارة الهجرة والتي ستقوم بالبت بقرار الرفض و يمكن أن (لا) تُصدِر قرار الرفض. و ليس هناك فترة زمنية محددة للإحالة للمقر العام للمديرية العامة لإدارة الهجرة وللبت النهائي في قرار الرفض.

و يجب إرسال قرار الرفض إلى المتقدم خطياً.[323] حكمت محكمة إسبرطا الإدارية الأولى في قضية في عام 2020 حيث استأنف مقدم الطلب ضد قرار عدم القبول الصادرعن بوردور فيما يتعلق بطلب الحماية الدولية الخاص به. استند القرار الذي يشير إلى المادة 72 (أ) من قانون الأجانب والحماية الدولية إلى طلب مقدم الطلب المعلق إلى كندا. ألغت المحكمة الإدارية قرار عدم المقبولية وقضت بأن مادة قانون الأجانب والحماية الدولية المشار إليها لا يمكن تطبيقها على مقدم الطلب. وخلصت إلى أن قرار عدم المقبولية لا أساس له، ويفتقر إلى البحث الكافي، وكان ينبغي أن ينظر في انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال.[324]

3.2. المقابلة الشخصية

مؤشرات: إجراءات القبول: المقابلة الشخصية

مثل مقابلة الإجراءات المعتادة X

1. هل تجري المقابلات الشخصية لطالبي اللجوء في معظم الحالات فعلياً عن طريق إجراءات القبول؟

نعم لا

- ❖ إن كان الأمر كذلك، هل تنحصر الأسئلة بالهوية و الجنسية و طريق السفر؟

نعم لا

- ❖ إن كان الأمر كذلك، هل يتوفر المترجمون الفوريون فعلياً للمقابلات؟

نعم لا

2. هل يتم إجراء المقابلات من خلال الفيديو على الانترنت؟

بشكل متكرر احياناً ابداً

ينص البند رقم 74(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على أن تقوم مديرية إدارة الهجرة بإجراء المقابلات للمتقدمين قبل اتخاذ قرار الرفض.

3.3. الطعن

[323] البند رقم 72(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[324] المحكمة الإدارية الأولى بإسبرطا، القرار رقم 241/2020.

مؤشرات: إجراءات القبول: الطعن

مثل الإجراءات المعتادة

1. هل ينص القانون على الطعن ضد قرار الرفض؟

نعم لا

- إن كان الأمر كذلك، يكون الطعن

قضائياً إدارياً

- أن كان الأمر كذلك، هل يكون الطعن إيقافي؟

نعم لا

يمكن الطعن بقرارات الرفض من قِبل المحكمة الإدارية المختصة.[325] يجب الطعن في هذه القرارات خلال 15 يوماً من الإخطار الخطي للقرار على عكس الثلاثين يوماً في الإجراءات المعتادة: الطعن[326]. يحمل الطلب للمحكمة الإدارية أثر إيقافي تلقائي.

تم الاعتراض على المدة الزمنية (15 يوماً) للطعن بقرارات الرفض أمام المحكمة الإدارية لأنها غير دستورية على أساس أنها غير مناسبة بسبب عدم قدرة المتقدم على الحصول على المساعدة القانونية في هذه الحالات (إجراءات الرفض: المساعدة القانونية). ووجدت المحكمة أن البند رقم 80(1)(ث) من قانون الأجانب والحماية الدولية متناسباً مع الدستور التركي، معتبراً أن قوانين الرفض ليس معقدة لدرجة أنها تمنع المتقدم من الطعن في القرار السلبي بشكل شخصي خلال المدة الزمنية المحددة بخمسة عشر يوماً.[327]

في عام 2020، بدا أن هناك اتجاه مفاده أن طالبي الحماية الدولية الذين نُقلوا إلى مراكز الترحيل بعد صدور قرار ترحيلهم، صدر قرار بعدم قبول طلبات الحماية الدولية الخاصة بهم أثناء احتجازهم. يبدو أنه بينما كان مقدم الطلب محتجزاً في مركز ترحيل في مدينة واحدة، صدر قرار بشأن طلب الحماية الدولية من قبل إدارة الهجرة في مدينة مختلفة. بدت القرارات سلبية في الغالب.[328]

3.4. المساعدة القانونية

وتعد القوانين و الممارسات في الإجراءات المعتادة: المساعدة القانونية سارية.

ومع ذلك ، فإن المتقدمين الذين تم رفض ادعائاتهم باعتبارها غير مقبولة يواجهون عقبات في الوصـــول إلى التمثيل القانوني لغرض تقديم اسـتئناف نظرًا لعدم إصـدار بطاقة تعريف طلب الحماية الدولية والتي يمكن على أساسـها منح التوكيل الرسـمي. يتفاقم الوصـول إلى المسـاعدة القانونية بسـبب الموعد النهائي الأقصـر وهو 15 يومًا لتقديم استئناف ضد قرار عدم المقبولية، مقارنة بـ 30 يومًا في الإجراء العادي.

[325] البند رقم 80(1)(أ) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[326] البند رقم 80(1)(ث) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[327] المحكمة الدستورية، القرار رقم 134/2016 في 14 تموز 2016 متوفر باللغة التركية على الموقع http://bit.ly/2rU0GOE.
[328] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

مؤشرات: إجراءات الرفض: المساعدة القانونية

مثل الإجراءات المعتادة

1. هل لدى طالبي اللجوء الحق بالحصول على المساعدة القانونية في المحكمة الابتدائية فعلياً؟

نعم لا بصعوبة

- هل تغطي المساعدة القانونية المجانية التمثيل في المقابلة و النصيحة القانونية؟

نعم لا

2. .هل لدى طالبي اللجوء الحق بالمساعدة القانونية المجانية في الطعن ضد قرارا الرفض فعلياً؟

نعم بصعوبة لا

- هل تغطي المساعدة القانونية المجانية:

التمثيل في المحكمة
والإستشارة القانونية

الإجراءات الحدودية (الحدود و مناطق العبور)

لا يستوجب قانون الأجانب و الحماية الدولية إجراءات حدودية معينة على الرغم من أن الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية تذكر أنه يجب إخطار مديرية إدارة الهجرة فوراً بأي طلب تم تقديمه على الحدود.[329]

تخضع الطلبات المقدمة بعد عبور الحدود للقوانين العامة التي وضعها قانون الأجانب والحماية الدولية. ولكن بما يتعلق بالطلبات المقدمة قبل عبور الحدود، في المناطق العبور في المطارات أو بعد أن لم يُسمح للشخص بالعبور على الحدود، تقوم السلطات الحدودية بإخطار مديرية إدارة الهجرة المختصة التي تقوم بالتعامل مع الطلب. ويقوم موظفون معينون من مديرية رئاسة إدارة الهجرة "بتحديد" ما إذا كان يجب على الطلب أن يكون خاضعاً للإجراءات المعجلة "بما أنها مسألة ذات أولوية".[330]

وتوجد المرافق التي يوضع فيها الأشخاص الذين يتم إلقاء القبض عليهم لعدم وجود وثائق صالحة في مطار اسطنبول في اسطنبول ومطار صبيحة كوكتشن في اسطنبول و مطار ايسنبوغا في أنقرة و مطار عدنان مندريس في إزمير. المطار الرئيسي في اسطنبول الآن هو مطار اسطنبول وكانت قد تحسنت اجراءات التقديم ولكن أصبحت أصعب في 2020-2021 (انظر إلى الوصول إلى المطار).

4. الإجراءات المعجلة

4.1. عام (النطاق والأسس للإجراءات المعجلة و الحدود الزمنية)

يضع البند رقم 79(1) من قانون الأجانب و الحماية الدولية 7 أُسس تقر شروط إحالة متقدم إلى الإجراءات المعجلة إن كان المتقدم:

أ. لم يثير أي قضية متعلقة بالحماية الدولية عند تقديم الطلب.

[329] البند رقم 67(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[330] نفس المصدر السابق.

ب. أضل الحكومة بتقديم وثائق كاذبة أو معلومة ووثائق مضللة أو بعدم تقديم معلومات او وثائق يمكن أن يكون لها أثر سلبي على القرار.
ت. تخلص من هويته أو وثيقة سفره عن سوء نية في محاولة لمنع معرفة هويته وجنسيته.
ث. قام بتقديم طلب للحماية الدولية بعد أن تم حجزه بغية ترحيله.
ج. كان قدم تقدم للحماية الدولية فقد من اجل منع أو تأجيل تنفيذ قرار الترحيل.
ح. يشكل خطراً على النظام العام أو الأمن أو كان قد تم ترحيله من تركيا بسبب واحدة من هذه الأسباب.
خ. قام بتقديم طلب لاحق بعد أن تم اعتبار طلبه السابق ضمنياً مسحوب.

يجب أن تتم دراسة معايير الإجراءات المعجلة تحت البند رقم 79 من قانون الأجانب و الحماية الدولية من قِبل مديرية إدارة الهجرة خلال مرحلة التسجيل.[331]

سيتم إجراء المقابلة الشخصية خلال 3 أيام من تاريخ تقديم الطلب أثناء التعامل مع الطلبات المقدمة تحت الإجراءات المعجلة، وسيتم إصدار القرار خلال 5 أيام من المقابلة الشخصية.[332] وبما أنه لا يمكن الالتزام بهذه المدة الزمنية يمكن سحب المتقدم من الإجراءات المعجلة و إحالته إلى الإجراءات المعتادة.[333]

وكما ورد في احتجاز طالبي اللجوء يسمح البند رقم 68 من قانون الأجانب والحماية الدولية بالحجز الإداري للمتقدمين للحماية الدولية خلال معالجة طلبهم لمدة 30 يوماً. وتقنياً فإن المتقدم الذي يخضع للإجراءات المعجلة يمكن أن (لا) يُحتجز بناء على تقييم مديرية إدارة الهجرة المختصة لظروف المتقدم على خلفية سبب الاحتجاز.

ويتم تنفيذ الإجراءات المعجلة فعلياً مثلاً في حالات الأشخاص المحتجزين في مراكز الترحيل على الرغم من أن الإحصائيات غير متوفرة علنياً.[334] ووفقاً لمنظمات غير حكومية و محامين في هذا المجال، تخضع الطلبات للإجراءات المعجلة ويلتزم مسؤولو مراكز الترحيل بالمدة الزمنية المحددة في القانون. و لكن تم اتخاذ القرارات دون احترام المدة الزمنية (8 أيام).[335] وفي إزمير، في حالة واحدة من الإجراءات المعجلة، تلقى مقدم الطلب القرار في عام 2019 بعد 5 سنوات.[336] تختلف الإجراءات أيضاً بين مديرية هجرة و أخرى. على سبيل المثال، تتبع مديرية الهجرة في أضنا أجراءات معجلة للأشخاص في مركز الترحيل في أضنة. ومع ذلك، فإن مركز الترحيل في أنقرة أكيورت يتبع الإجراء المعتاد.[337] أعرب المحامون عن مخاوفهم من عدم إبلاغ المتقدمين بحقهم في الحصول على المساعدة القانونية.[338]

فيما يتعلق بتطبيق الإجراءات المعجلة في منطقة مرمرة ، تبدأ فترة الـــ 15 يوم من تاريخ الإخطار الكتابي لمقدمي الطلبات. ومع ذلك، لا يتم إبلاغ محامي المساعدة القانونية بشكل قانوني ولا يتم إخطار المتقدمين أيضاً. غالباً ما يتم إخطارهم "بشكل شفهي". تم استئناف ممارسة الإخطار غير القانوني في مراكز الترحيل، ولكن من الناحية العملية، يتم رفض معظم طلبات الاستئناف عادةً بسبب عدم احترام المهلة الزمنية .[339]

في عام 2020 في إسطنبول، تم إصدار إجراءات معجلة وقرارات رفض لمقدمي طلبات الحماية الدولية في المطار.[340] كما تم منح قرارات الرفض من خلال الإجراءات المعجلة من قبل رئاسة إدارة الهجرة حيث ظلت الطلبات معلقة لفترة طويلة تصل إلى 6 أشهر أو سنة واحدة في بعض الحالات.[341]

في إزمير في عام 2021، تم رفض طلب مقدم من شخص محتجز في منطقة العبور من خلال إجراء معجل. لم يتم استيفاء الشروط اللازمة للتقييم المعجل، لكن لم تنظر المحكمة في الاعتراضات على ذلك.[342]

---

[331] البند رقم 73 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[332] البند رقم 79(2) من قانون الأجانب و الحماية الدولية
[333] البند رقم 79(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية و البند رقم 80(3) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[334] المعلومات مقدمة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في شباط 2019
[335] المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء في شباط 2018
[336] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في إزمير، آذار 2020.
[337] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[338] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[339] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[340] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[341] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[342] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.

4.2.المقابلة الشخصية

مؤشرات: الإجراءات السريعة: المقابلة الشخصية

مثل الإجراءات المعتادة

1. هل تتم المقابلة الشخصية لطالبي اللجوء فعلياً في معظم الحالات في الإجراءات المعجلة؟

نعم لا

- إن كان الأمر كذلك، هل الأسئلة محدودة بالهوية و الجنسية و طريق السفر؟

نعم لا

- إن كان الأمر كذلك، هل يتوفر المترجمون فعلياً في المقابلات؟

نعم لا

ينص البند رقم 80(2) على أن الإجراءات المعجلة "سوف تمنع تقييم الطلب بالتفصيل". و لكن التقييم ليس شاملاً و تفصيلياً بالفعل. تتم المقابلات الشخصية لمتقدمي الحماية الدولية في مراكز الترحيل من قِبل مسؤولي مراكز الترحيل و تتطلب من 5 إلى 10 دقائق عموماً.[343] و أفادت التقارير عن ملاحظات شبيهة لمقابلات في المطار: تم الإبلاغ عن حالات قام فيها الأشخاص الذي يجرون المقابلات بإمكانية "التلاعب" بما يقوله المتقدم ومحاولة الوصول إلى نتيجة أن الحاجة الاقتصادية هي السبب في دخولهم تركيا.

4.3. الطعن

مؤشرات: الإجراءات المعجلة: الطعن

مثل الإجراءات المعتادة

1. هل ينص القانون على الطعن ضد القرار في الإجراءات المعجلة؟

نعم لا

- إن كان الأمر كذلك، هل هو قضائي أم إداري؟

قضائي إداري

- إن كان الأمر كذلك، هل هو إيقافي؟

نعم لا

هناك العديد من الاختلافات المهمة بين الطعن في الإجراءات المعتادة و الطعن في الإجراءات المعجلة. يجب الطعن في القرارات السلبية في الإجراءات المعجلة مباشرة أمام المحكمة الإدارية المختصة. ولدى الطلب للمحكمة الإدارية أثر إيقافي تلقائي.

[343] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2018.

و على عكس الطعن في الإجراءات المعتادة، يجب أن تقرر المحكمة فيما يخص الطعن خلال 15 يوماً في الطعون التي تأتي من الإجراءات المعجلة. إن قرار المحكمة الإدارية نهائي. و لا يمكن الطعن به أمام محكمة أعلى.

درست المحكمة الإدارية حالات في الإجراءات المعجلة و في بعض الحالات أبطلت القرار الابتدائي. فعلى سبيل المثال، في حكمها في حالة امرأة عراقية كانت قد تقدمت بطلبها للحماية الدولية بعد 3 سنوات من دخول تركيا. قيمت المحكمة الإدارية في تركيا أن المزاعم المتعلقة بالعنف حسب الجنس للمتقدمة لم يتم تقييمها ودرستها بشكل كافٍ من قِبل السلطات العامة و أبطلت القرار السلبي.[344] و في حكم حديث، أبطلت المحكمة الإدارية قراراً ابتدائياً تم اتخاذه في الإجراءات المعجلة يتعلق برجل يواجه الاضطهاد الديني في إيران.[345]

مؤشرات: الإجراءات المعجلة: المساعدة القانونية

مثل الإجراءات المعتادة

1. هل لدى طالبي اللجوء الحق بالمساعدة القانونية المجانية في المحكمة الابتدائية فعلياً؟

نعم بصعوبة لا

- هل تغطي المساعدة القانونية:

النصيحة القانونية

المجانية التمثيل في المقابلة

2. هل يملك طالب اللجوء الحق بالحصول على المساعدة القانونية المجانية في الطعن ضد قرار سلبي فعلياً؟

نعم بصعوبة لا

4.4. المساعدة القانونية

تنطبق نفس القوانين كما في الإجراءات المعتادة: المساعدة القانونية. أما بما يتعلق بمراجعة المصاعب التي تواجه المتقدم في الإجراءات المعجلة في الاحتجاز عندم محاولة الحصول على حق خدمات المساعدة القانونية، انظر في قسم المساعدة القانونية لمراجعة الاحتجاز. وبما أن المتقدمين في الإجراءات المعجلة لا يحصلون على بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية، فإن قدرتهم على الحصول على توكيل قانوني محدودة جداً. و لكن فعلياً، تطلب المحكمة الإدارية تسليم توكيل قانوني لمحامٍ خلال 10 أيام و إلا سيُعتبر الطعن مرفوضاً.[346]

[344] المحكمة الإدارية الأولى في أنقرة، القرار رقم 3192/2017 في 29 كانون الأول 2017
[345] المحكمة الإدارية الأولى في إزمير، القرار رقم 894/2018 في 22 تشرين الأول في 2018
[346] المعلومات مقدمة من محامٍ في نقابة محامي اسطنبول، في شباط 2019

D. ضمانات الفئات العُرضة للخطر

1. التعريف:

مؤشرات: التعريف

1. هل هناك آلية تعريف منهجية محددة عملياً لتعريف طالبي اللجوء العُرضة؟

   نعم لبعض الحالات لا X

   ❖ إذا كان ذلك لمجموعات معينة، حدد ما هي.
2. هل ينص القانون على آلية تعريف للأطفال غير المصحوبين؟

   نعم لا

وفقاً للقانون، تتضمن فئة "الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة" "القاصرين غير المصحوبين و الأشخاص المعاقين والمسنين والنساء الحوامل و العائل الوحيد الذي لديه أطفال صغار و ضحايا التعذيب و الاغتصاب و ضحايا العنف النفسي و الجسدي و الجنسي.[347]

ولكن لا يتضمن أي من قانون الأجانب و الحماية الدولية و لا الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية أي من الفئات الجنسية المثلية في قائمة "الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة". كان هناك العديد من الصعوبات فعلياً المتعلقة بالطريقة التي تتم بها مقابلة المتقدمين بما يتعلق بالاتجاهات الجنسية و الهوية الجنسية و تتراوح ما بين المصطلحات المسيئة أو الأسئلة الهجومية إلى الإساءة اللفظية خلال مقابلات التسجيل.[348] في إحدى حالات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، طلبت مديرية الهجرة في كاستامانو تقرير طبي لإثبات أن مقدم الطلب شخص من مجتمع الميم.[349]

1.1. الكشف عن العُرضة للخطر

تنص الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على أنه "سيتم تحديد بشكل مبدئي" ما إذا كان المتقدم شخص من ذوي الاختصاصات الخاصة.[350] ويجب على مديرية إدارة الهجرة أن يقوموا بعمل تقييم خلال التسجيل ما إذا كان المتقدم ينتمي لأحد مجموعات "الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة" و يجب إضافة ملاحظة في ملف التسجيل الخاص بالمتقدم إذا تم تحديد أنه ينتمي لإحدى هذه المجموعات. ويمكن أن يتم تحديد ما إذا كان المتقدم "من ذوي الاحتياجات الخاصة" لاحقاً في الإجراءات.[351]

ووفقاً لما جاء في القانون، يمكن أن تتعاون مديرية إدارة الهجرة مع المؤسسات العامة المعنية و المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية من أجل التعامل مع الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب أو العنف الخطير.[352]

لم يتم تأسيس أي آلية رسمية لتحديد العرضة للخطر في إجراءات اللجوء حتى الآن. مكنت مقابلة التسجيل المشتركة من قِبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء في نظام التسجيل السابق مكنت من

[347] البند رقم 3(1)(أ) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[348] كاوس ج ل. "بانتظار أن نصبح بأمان": تركيا محطة اللاجئين من الفئات الجنسية المثلية في تموز 2016 متوفر على http://bit.ly/2ynEqdO من 33 إلى 37
[349] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.
[350] البند رقم 113(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[351] البند رقم 113(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[352] البند رقم 113(3) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

اكتشاف الاحتياجات الخاصة للمتقدمين و التي تم أخذها بعين الاعتبار لاحقاً ضمن جملة أمور في تحديد المدينة المخصصة بالتنسيق مع مقرات رئاسة إدارة الهجرة (انظر في حرية التنقل). وبعد أن انتقلت عملية التسجيل بشكل حصري من قِبل رئاسة إدارة الهجرة فإنه من غير الواضح كيف تقيم مديرية إدارة الهجرة الاحتياجات الخاصة بشكل فعلي.[353] ولكن ما تزال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقوم بتحويل الحالات الخاصة إلى مديرية إدارة الهجرة لإعطائهم الأولوية في التسجيل.

في عام 2019، كانت تقييمات نقاط العُرضة عند المتقدمين وكان تسجيلهم بطيئ للغاية.[354] تضاعفت الصعوبات في الوصول إلى جميع الإجراءات في عام 2020 بسبب كوفيد-19. كان هناك إغلاق كامل من منتصف آذار ومن نيسان إلى حزيران. أولئك الذين لم يكونوا يعملون في المهن المسموح لهم بالعمل بها، لم يتمكنوا من مغادرة منازلهم إلا خلال ساعات محدودة لممارسة الرياضة. كان الأشخاص الذين يعانون من حالة صحية سيئة في عزلة خلال معظم عام 2020. وغالباً ما كان اللاجئون والأشخاص الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية يفتقرون إلى الكمامات ومعدات النظافة التي كانت تقدمها لهم بشكل متقطع المنظمات غير الحكومية والمفوضية وغيرها.

1.2. تقييم العمر للأطفال غير المصحوبين

بينما لا يحتوي قانون الأجانب و الحماية الدولية أي أحكام تتعلق بتقييم العمر فإن الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية تنص على توجيه يتعلق بدور تقييم العمر بتحديد المتقدمين من الأطفال غير المصحوبين. ينص القانون على أنه إن كان المتقدم يزعم أنه قاصر و لكنه لا يملك أي وثائق للتعريف بعمره، تقوم المحافظات "بتحديد عمر شامل" يتألف من تقييم جسدي و نفسي.[355] ويجب إخطار المتقدم بالسبب المتعلق بالإحالة و إجراءات تقييم العمر التي ستُتخذ.[356]

إذا كان إجراء تقييم العمر يدل من دون شك على عمر المتقدم أنه في عمر الثمانية عشر أو أكبر، سيتم التعامل معه على أنه راشد. أم إذا فشل تقييم العمر بتحديد ما إذا كان المتقدم فوق الثامنة عشرة أم لا بشكل قطعي، سيتم الأخذ بالعمر الذي قاله المتقدم على أنه صحيح.

لا يحتوي أي من قانون الأجانب والحماية الدولية و لا الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية أية أحكام تتعلق بطرق فحص تحديد العمر للمتقدمين للحماية الدولية فإنه بناء على الخطوط الأساسية المحددة من قبل وكالة الدولة للطلب الشرعي و من أجل فحص تحديد العمر فإن الفحص الجسدي و التصوير الشعاعي للشخص (بما في ذلك الأكواع و الأرسغ و الأيدي و الأكتاف و الحوض و الأسنان) كلها مدرجة كمصدر أساسي للتقييم. ولا يوجد أي إشارة للتقييم العقلي-الاجتماعي للشخص. ووفقاً لتعليمات وزارة والسياسات الاجتماعية سابقاً في 2015 المتعلقة بالأطفال غير المصحوبين فإن مديرية إدارة الهجرة تُصدر تقريراً طبياً على الحالة الجسدية للأطفال قبل وضعهم في مباني الوزارة.[357]

وعملياً، تستعمل فحوصات العظام لتقييم عمر الأطفال غير المصحوبين المحالين إلى وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية ليتم العناية بهم.[358] يمكن أن تتراوح دقة الاختبارات على عظم الفك بين +2 / -2 سنة أكبر أو أصغر. إذا كانت

[353] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019
[354] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.
[355] البند رقم 123(2)(ب) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[356] البند رقم 123(2)(ت) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[357] البند رقم 6 من تعليمات وزارة العائلة والسياسات الاجتماعية رقم 152065 المتعلق بالأطفال غير المصحوبين
[358] المعلومات مقدمة من محامٍ في نقابة محامي أنقرة في آذار 2019

نتيجة الاختبار تشير إلى أن الطفل يبلغ من العمر 16 عامًا أكثر أو أقل من عامين ، فإن السلطات لا تزال تميل إلى تفسير التقييم عند الحد الأعلى.[359]

ولإيقاف هذه الممارسة قامت إجراءات قانونية من نقابة محامي أنقرة و رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء بالحصول على أوامر حماية للأطفال من أجل حماية مكانهم في المؤسسات العامة للأطفال.[360] إذا حدد فحص العظام أن الطفل أصغر من 17، تقوم الوزارة بإجراء فحص نفسي أيضاً.

عندما يتم القبض على الأطفال وهم يحاولون مغادرة البلاد بشكل غير قانوني، يتم استخدام بطاقة الهوية من بلدهم الأصلي أو بطاقة الهوية التي حصلوا عليها أثناء وجودهم في تركيا لتحديد أعمارهم. إذا لم يكن لدى الطفل أي وثائق، يقوم المسؤولون بتعيين عمر للطفل وفقاً لمظهره وسلوكه. إذا لم يكن الطفل متأكداً من عمره أو قال إنه يبلغ من العمر 17 عام، فسيتم توثيقه على أنه 18. و في كثير من الأحيان يتم تسجيل الأطفال الأفارقة على أنهم 18 عام حتى عندما يكونون في سن 16 حيث يبدو أنهم أكثر نضجاً. في هذه الحالات، يتم نقلهم بشكل خاطئ إلى الاعتقال الإداري. في إزمير، يوجد وحدتين للقبول الأولي في بورنوفا وبوكا: واحدة للأولاد والآخرة للفتيات. يتم نقل الأطفال الذين تم توثيقهم كأطفال مباشرة إلى وحدات القبول الأولى هذه. بالنسبة للأولاد، يوجد نظام الباب المفتوح حيث يمكنهم المغادرة متى أرادوا. بالنسبة للفتيات، يحتاج أحد الأقارب إلى مرافقتهن. بشكل عام، يحاول موظفي الوحدة الاتصال بأقاربهم من خلال هوياتهم. عادة ما يغادر الأولاد المؤسسة في نفس اليوم. كانت هناك حالة حديثة ل 7-8 فتيات صوماليات حيث سلمت السلطات في وحدة القبول الأولي الفتيات إلى 3 رجال بالغين قالوا إنهم أقارب دون تقديم وثائق. تم العثور على الفتيات الصوماليات فيما بعد يعملن في قطاع النسيج. عادة لا يتم متابعة حالة هؤلاء الأطفال. وحدة القبول ذات سعة محدودة والأطفال أنفسهم لا يريدون البقاء في هذه الوحدات بسبب الظروف المعيشية السيئة.[361]

قد يكون من الصعب جداً معرفة ما إذا كان الطفل موجود في مركز ترحيل أم لا. لا يتم مشاركة هذه المعلومات مع المنظمات غير الحكومية بسبب قانون حماية البيانات الشخصية. غالبًا ما ادعى مركز الترحيل في أرزورم أنهم ليسوا أطفالاً بل بالغين. يطلب مركز الترحيل وثيقة من البلد الأصلي للطفل يثبت أن الطفل ليس بالغ ولكن هذه العملية تستغرق أكثر من شهر واحد. حتى عندما تقوم العائلات بتقديم الوثائق، يمكن أن يرفضها مركز الترحيل بسبب عدم وجود ختم كاتب العدل أو عدم وجود ختم من القنصلية. يميل مركز الترحيل في أرزورم إلى تسجيل جميع الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 18 عام.[362]

[359] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2020.
[360] انظر على سبيل المثال في المحكمة الثالثة في أنقرة، القرار رقم 712/2017 في 29 كانون الأول 2017 و المعتمد على البند رقم 9 من القانون رقم 4395 المتعلق بحماية الأطفال
[361] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[362] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

2. ضمانات إجرائية خاصة

مؤشرات: ضمانات إجرائية خاصة

1. هل هناك أي ترتيبات إجرائية خاصة/ضمانات للأشخاص المعرّضة للخطر؟

نعم لا

- ❖ إن كان لفئات معينة، حدد ما هي:

2.1. دعم كاف خلال المقابلة

لدى قانون الأجانب والحماية الدولية عدد من الأحكام "للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة" المتعلقة بالأطفال غير المصحوبين. و لكن مع استثناء الأطفال غير المصحوبين، لا يرقى القانون لمستوى تقديم ضمانات إجرائية إضافية شاملة للفئات المعرضة للخطر من متقدمي الحماية الدولية.

سيتم خلال المقابلة الشخصية أخذ الوضع الحساس للمتقدم بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة.[363] ولكن لم يكن هناك توجيهات في قانون الأجانب والحماية الدولة و لا في الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية فيما إذا كان ما يفضله المتقدم من جنس المترجم سيُؤخذ بعين الاعتبار أم لا. وعملياً فإن سرية المقابلات ليست مكفولة بشكل مناسب في معظم الحالات حيث يتم إجراء المقابلات في أماكن مفتوحة في مختلف مديريات إدارة الهجرة. وهذا يشكل عوائق للمتقدمين ذوي الحالات الحساسة مثل الأشخاص ذوي الفئات الجنسية المثلية.[364] ذكر لاجئون من مجتمع الميم أيضاً أنهم تعرضوا للإساءة اللفظية من قبل بعض الموظفين وغيرهم من اللاجئين في منطقة إدارة الهجرة، وأنهم تعرضوا للسخرية بسبب ميولهم الجنسية وهوياتهم الجنسية.[365]

تنص الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على أن المقابلات مع الأطفال ستجري من قِبل موظفين مدربين ولديهم معرفة كافية بتطور الطفل النفسي و الشعوري و الجسدي.[366] وسيقوم الموظف المسؤول عن اتخاذ القرار بإعطاء المراعاة المطلوبة لإمكانية أن الطفل كان غير قادراً على طلب الحماية الدولية بشكل كامل. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان هناك طبيب نفس أو تربوي أو مسؤول اجتماعي يحضر المقابلة فيؤخذ تقرير الخبير المكتوب عن الطفل بعين الاعتبار.

2.2. إعطاء الأولوية و الإعفاء من الإجراءات الخاصة

يتطلب القانون إعطاء "الأولوية" "للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة" في كل الإجراءات و الحقوق و الفوائد المعطاة للمتقدمين للحماية الدولية.[367] بالنسبة للقاصرين غير المصحوبين و الأشخاص الغير قادرين على الحضور إلى مراكز التسجيل

[363] البند رقم 75(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[364] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019
[365] تقرير Kaos GL ، تحدي تركيا مع لاجئي مجتمع الميم ، 4 كانون الأول 2019، على الرابط: http://bit.ly/2TXasf4.
[366] البند رقم 123(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية و البند رقم 113(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[367] البند رقم 67 من قانون الأجانب والحماية الدولية و البند رقم 113(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

المحددة في الولاية يمكن أن تجري مقابلات التسجيل في مكان إقامتهم.[368] و يُفهم من الممارسات الحالية أن مديرية إدارة الهجرة تعطي الأولوية للأطفال غير المصحوبين في عملية التسجيل و المقابلات الشخصية.

إن الأطفال غير المصحوبين معفيين من الإجراءات المعجلة و يمكن أن لا يتم احتجازهم خلال عملية الطلب بما أن البند رقم 66 من قانون الأجانب و الحماية الدولية ينص بشكل غامض على أنه سيتم تحويل المتقدمين القصّر غير المصحوبين إلى مرافق سكنية مناسبة تحت سلطة وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية.

وليست هناك أحكام مشابهة بالنسبة لبقية الفئات من المتقدمين العرضة للخطر. إن الفرق العرضة للخطر باستثناء الأطفال غير المصحوبين قد تكون خاضعة للإجراءات المعجلة.

3. استعمال التقارير الطبية

مؤشرات: استعمال التقارير الطبية

1. هل ينص القانون على إمكانية تقديم تقرير طبي داعم لبيان المتقدم بتعرضه السابق للاضطهاد و الأذى الكبير؟

   نعم لا

2. هل تؤخذ التقارير الطبية بعين الاعتبار عند تقييم مصداقية تصريحات المتقدم؟

   نعم لا

ينص البند رقم 69(4) على أنه في وقت التسجيل ستقوم السلطات المسؤولة بالطلب من المتقدمين للحماية الدولية أن يقدموا معلومات و وثائق تتعلق بأسباب تركهم بلادهم و الأحداث التي أدت إلى تقديمهم للطلب. ويمكن أن يُفسر هذا الطلب كإمكانية للمتقدم ليقوم بتقديم تقرير طبي لدعم الطلب. بالإضافة إلى ذلك، ليس هناك أي حكم في قانون الأجانب والحماية الدولية يمنع الأفراد من إظهار الوثائق والمعلومات لدعم طلب الحماية الدولية في أي مرحلة من إجراءات اتخاذ القرار.

لا تقترح الممارسات الحالية أن المتقدمين يعتمدون على التقارير الطبية في إجراءات الحماية الدولية. ولكن تعتبر التقارير الطبية دليلاً قوياً يدعم طلب الحماية الدولية و يزيد من امكانية الحصول على قرار إيجابي من رئاسة إدارة الهجرة.[369]

4. التمثيل القانوني للأطفال غير المصحوبين

مؤشرات: الأطفال غير المصحوبين

1. هل ينص القانون على تعيين ممثل عن الأطفال غير المصحوبين؟

   نعم لا

[368] البند رقم 65(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[369] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2019.

وفقاً للبند رقم 66 من قانون الأجانب والحماية الدولية فمنذ اللحظة التي يتم تحديد فيها الطفل غير المصحوب كمتقدم للحماية الدولية يجب مراعاة مبدأ المصلحة العليا للطفل و يجب تطبيق الأحكام المرتبطة بقانون حماية الطفل في تركيا[370]. ويجب إحالة الطفل المتقدم إلى مرافق إقامة مناسبة تحت سلطة وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية. لايوجد حتى الآن معلومات عن عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم في تركيا وهناك اتجاه يفيد بعدم أخذهم إلى رعاية مؤسسات الدولة على الرغم من التعديل الأخير.[371]

وبناء على ما جاء في القانون المدني التركي[372] يجب تحديد وصي لكل طفل يوضع تحت رعاية الدولة. وخاصة الأطفال الذين لا يتمتعون بوصاية الأهل فيجب تقديم الوصاية لهم.[373] إن تعيين وصاة يتم عن طريق محاكم الصلح في الاختصاص المدني و بالنسبة لأمور الوصاية تتم متابعتها لاحقاً من قِبل المحاكم المدنية ذات الاختصاص العام. وتحت القانون المدني التركي يجب أن يكون الوصي "راشداً مؤهلاً ليؤدي متطلبات المهام" وليس منخرطاً في "نمط حياة غير أخلاقي" أو لديه "تضارب مصالح كبيرة أو عداء مع الطفل المعني". ويُعطى الأقارب الأولوية لتعينهم كوصاة.[374] وبناء على ذلك فبما يتعلق بالمتطلبات القانونية، إن موظفي المنظمات غير الحكومية المؤهلين و موظفي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و موظفي وزارة العائلة و العمل والخدمات الاجتماعية مؤهلون ليتم تعيينهم كوصاة على طالبي اللجوء القاصرين غير المصحوبين.

يكون الوصاة مسؤولين عن حماية مصلحة القاصرين الشخصية و المادية من خلال مسؤوليتهم و لتمثيل مصالحهم في الإجراءات القانونية.[375] تقع إجراءات اللجوء ضمن ولاية الوصي رغم أن هذا لم يرد في الأحكام. وكقاعدة يتم تعيين الوصي لمدة سنتين و بعد ذلك يمكن أن يُعين مجدداً لفترتين إضافيتين.[376]

تتم عملية تعيين الوصاة على الأطفال غير المصحوبين دون صعوبة.[377] على الرغم من أن المحامين في أنقرة شهدوا صعوبات في بعض الحالات، تم منح مسؤولية الأطفال لأشخاص كبار بدون مؤهل أو ليسوا من أقاربهم من الدرجة الأولى. تم إجبار الأطفال أيضاً على التسول في الشوارع و / أو العمل.[378]

يستفيد المثليون والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وغيرهم من القاصرين السابقين من صندوق المفوضية ويحصلون على مصروف جيب يبلغ حوالي 200 ليرة تركية (30 يورو) شهريًا.[379] العنف القائم على النوع الاجتماعي ؛ ويتم توفيره عند مغادرتهم مباني الدولة.

إن الغالبية العظمى من الأطفال الغير مصحوبين المتقدمين للحماية الدولية في تركيا يأتون من أفغانستان.[380] ما تزال الإجراءات الجنائية معلقة منذ 2014 ضد رجال الشرطة في حالة لطفالله تاسيك، طفل أفغاني مريض غير مصحوب والذي يُشك بأنه قُتل في فان. تتابع منظمات حقوق الإنسان الحالة عن قرب وذلك بسبب حالة العرضة للخطر المتعلقة بالطفل. لم يتم تطبيق الانخراط والتمثيل القانوني لأهل الطفل في الوقت لأنهم يعيشون في منطقة ريفية من أفغانستان و بسبب غياب التوكيل الرسمي الصادر باسم المحامي.[381] بعد ثماني سنوات و 25 جلسة استماع، صدر حكم أخيرًا في أوائل عام 2022. لم تثبت إدانة أحد ضباط الشرطة بالإهمال. وحُكم على الشرطي الآخر بالسجن خمسة أشهر بتهمة الإصابة السطحية.[382]

---

[370] القانون رقم 4395 المتعلق بحماية الطفل

[371] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020. لمزيد من المعلومات حول التعديل، انظر القانون رقم 7196 الذي يعدل عدة قوانين، 6 كانون الأول 2019، متاح باللغة التركية على: http://bit.ly/2TSm0zU.

[372] القانون رقم 4721 من القانون المدني

[373] البند رقم 404 من القانون المدني

[374] القانون رقم 413 و 414 و 418 من القانون المدني

[375] البند رقم 445-448 من القانون المدني

[376] البند رقم 456 من القانون المدني

[377] معلومات قدمها محام من نقابة محامي أنقرة، آذار 2019.

[378] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.

[379] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.

[380] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، شباط 2018.

[381] منظمة العفو الدولية Uluslararası Af rgütü Olarak Lütfillah Tacik Davasının Takipçisiyiz في 19 كانون الثاني في 2016 و متوفر باللغة التركية على الموقع https://bit.ly/2IcnIDB

[382] بيانت ، "حُكم بالسجن لمدة 5 أشهر على وفاة الطفل اللاجئ لطف الله بقبضة الشرطة" ، 17 فبراير 2022. متاح على: https://bit.ly/3y0k2BO.

هناك أيضاً حالات لأطفال الأويغور الذين وصلوا إلى تركيا مع والديهم في الأصل لكن والديهم اختفوا بعد عودتهم إلى الصين للزيارة.[383]

في 2019-20، كانت هناك حالة لطفل غير مصحوب بذويه في مركز ترحيل هارماندالي. قال إنه كان يبلغ من العمر 17 عاماً، لكن تم تسجيله على أنه أكبر سناً بناءً على وثائق رسمية. تم طلب بطاقة هويته من بلده الأصلي وصححت رئاسة إدارة الهجرة أوراق تسجيله. انتهى اعتقاله الإداري، وتم إلغاء قرار الترحيل. تم قبوله في مسكن للنوم تابع لوزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية، وبهذا اتخذت رئاسة إدارة الهجرة مبادرة إيجابية. لم يتم تعيين وصي للطفل. وعندما تواصل أحد أقارب الطفل مع الوزارة أفرج عن الطفل ليعيش مع قريبه.[384]

في عام 2021، اتخذت المفوضية والمنظمات غير الحكومية الشريكة إجراءات المصلحة الفضلى لـ 661 طفلاً وقدمت المفوضية التدريب على إجراءات المصلحة الفضلى بعد إصدار مبادئها التوجيهية الجديدة.[385]

E. الطلبات اللاحقة

مؤشرات :الطلبات اللاحقة

1. هل ينص القانون على إجراء محدد للطلبات اللاحقة؟

نعم لا

2. هل يتم إيقاف أمر الترحيل خلال دراسة الطلب اللاحق الأول؟
   - ❖ في المحكمة الابتدائية؟

نعم لا

   - ❖ في مرحلة الطعن؟

نعم لا

3. هل يتم إيقاف أمر الترحيل خلال دراسة الطلب الثاني و الثالث والتالي؟
   - ❖ في المرحلة الأولى؟

نعم لا

بينما لا ينص قانون الأجانب و الحماية الدولية على إجراء خاص محدد لمعالجة الطلب اللاحق يتم الإشارة إلى طلبات لاحقة في التوجيهات التشريعية المتعلقة بتقييم القبول واعتبارات المعاملة المعجلة.

---

[383] انظر: وكالة فرانس برس، "الصين أخذت والديهم: أطفال الأويغور اللاجئون في تركيا"، متاح على: http://bit.ly/38UPv8 Hand the Taipei Times ، "آباء الأطفال اللاجئين المفقودين في الصين"، 1 كانون الثاني 2020 ، متاح على: http://bit.ly/2QjlhG3

[384] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

[385] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أبرز الملامح التشغيلية لعام 2021، متاح على: https://bit.ly/3yuZMIK.

وبناء على البند رقم 72(1)(أ) من قانون الأجانب و الحماية الدولية، يتم رفض الطلب اللاحق في حال "تقدم المتقدم بنفس الطلب دون إضافة أي عناصر جديدة". و في هذه الحالة، ستصدر مديرية رئاسة إدارة الهجرة قرار الرفض وتقوم بإخطار مقر رئاسة إدارة الهجرة خلال 24 ساعة و لكن ليس هناك أي وقت زمني محدد لاتخاذ قرار الرفض.

وفي الوقت نفسه يتوقع البند رقم 79(1)(ف) طلبات الإجراءات المعجلة حيث يقوم المتقدم "بتقديم طلب لاحق بعد أن تم اعتبار طلبه السابق ضمنياً مسحوب." وبناء على ذلك، إن نجح طلب لاحق بتخطي فحص الرفض، سيتم التعامل معه على أنه تحت الإجراءات المعجلة.

إن مديرية رئاسة إدارة الهجرة مسؤولة عن تقييم القبول المبدئي للطلبات اللاحقة والاختبارات اللاحقة للطلبات في الإجراءات المعجلة. وعلى الرغم من أن مديرية إدارة الهجرة هي من تبت في قرارات الرفض فإن قرارات الحالة في الإجراءات المعجلة ستُحال إلى مقرات رئاسة إدارة الهجرة للبت في القرارات استناداً إلى المقابلة الشخصية التي أجرتها مديرية إدارة الهجرة.

وعلى الرغم من أن القانون لا ينص على تعريف معين "للطلب اللاحق" فإنه يشير إلى أن المتقدمين "الذين يتقدمون بنفس الطلب دون إبراز أي عناصر جديدة" سيعتبرون مرفوضين. وفي غياب أي توجيه تشريعي إضافي يعود الأمر تقدير مديرية إدارة الهجرة المسؤولة عن تسجيل الطلبات لتقرر ما إذا كان المتقدم "تقدم بأي عناصر جديدة أم لا" وهذا أمر إشكالي للغاية.

لا يحدد القانون أي حدود زمنية لتقديم الطلب اللاحق أو أي حدود لعدد المرات التي يمكن للأشخاص التقدم بطلب لاحق.

ليس هناك أي معلومات كافية من الممارسة الفعلية لتشير إلى كيف يتم التعامل مع الطلبات اللاحقة في الوقت الحالي. وفي تقرير في آذار 2018، أبلغت الجمعية الوطنية الكبرى عن 15 طلباً لاحقاً في تركيا.[386]

F. مفاهيم البلد الآمن

مؤشرات :مفهوم البلد الآمن

1. هل يسمح التشريع الوطني باستعمال مفهوم" بلد المنشأ الآمن"؟

   نعم لا

   - ❖ هل هناك قائمة وطنية لبلدان المنشأ الآمنة؟

     نعم لا

   - ❖ هل يستعمل مبدأ بلد المنشأ الآمن فعلياً؟

     نعم لا

2. هل يسمح التشريع الوطني باستعمال مبدأ" البلد الآمن الثالث"؟

   نعم لا

   - ❖ هل مبدأ البلد الآمن الثالث مستعمل فعلياً؟

     نعم لا

[386] الجمعية الوطنية الكبرى في آذار 2018 و متوفر باللغة التركية على https://bit.ly/2Yjfi6y

تظهر مفاهيم البلد الآمن في إجراءات القبول في إجراءات الحماية الدولية في تركيا. ينص قانون الأجانب والحماية الدولية على مبدأ "بلد اللجوء الأول" ومبدأ "البلد الآمن الثالث" ولكنه لا ينص على مبدأ "بلد المنشأ الآمن". سيتم إصدار قرار بالرفض تحت البند رقم 72 من قانون الأجانب والحماية الدولية إن تم تحديد أن المتقدم قد وصل إلى تركيا من "بلد اللجوء الأول" أو "البلد الآمن الثالث".

1. بلد اللجوء الأول

يعرف البند رقم 73 من قانون الأجانب والحماية الدولية "بلد اللجوء الأول" على أنه (1) البلد "الذي تم التعريف بالمتقدم سابقاً على أنه لاجئ و أنه ما زال قادراً على الاستفادة من تلك الحماية" أو أنه (2) "المكان الذي يستطيع أن يستمتع حماية كافية و فعالة بما في ذلك الحماية ضد الترحيل."[387]

ينص البند رقم 76 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على توجيه تعريفي إضافي فيما يتعلق بماهية ما يعتبر "حماية كافية و فعالة". ويجب أن يكون الشرط التالي محققاً عند المتقدم ليتم اعتباره مستفيداً من "الحماية الكافية والفعالة" في البلد الثالث:

1. ليس هناك خطر من مخاوف حقيقية من الاضطهاد و الأذى الكبير للمتقدم في البلد الثالث المعني.
2. ليس هناك خطر ترحيل مستقبلي للمتقدم من البلد الثالث المعني إلى بلد آخر حيث يكون فيه المتقدم غير قادراً على التمتع بالحماية الكافية و الفعالة.
3. إن البلد الثالث المعني هو طرف يمثل دولة بالنسبة لاتفاقية اللاجئين في 1951 و بروتوكول 1967 و يعمل بالممارسات بما يتوافق مع القوانين الواردة في اتفاقية 1951.
4. إن الحماية الكافية و الفعالة المقدمة من الدولة الثالثة المعنية للمتقدم ستستمر حتى إيجاد حل دائم للمتقدم.

2. البلد الآمن الثالث

ليتم اعتبار بلد ما "بلداً ثالثاً آمناً"، يجب أن تنطبق عليه الشروط التالية:[388]

أ حياة الأشخاص و حرياتهم ليست في خطر على أساس عرقي أو ديني أو على أساس الجنسية أو على أساس الانتساب إلى مجموعة اجتماعية محددة أو رأي سياسي معين.

ب مبدأ عدم الترحيل للأشخاص إلى بلدان حيث يتعرضون للتعذيب و المعاملة الغير إنسانية أو المهينة أو العقاب

ت لدى المتقدم الفرصة بالتقدم لحالة اللاجئ في البلد و في حال حصل على حالة اللاجئ من قبل السلطات في البلاد سيكون لديه إمكانية الحصول على الحماية وفقاً لاتفاقية اللاجئين في 1951.

ث لا يتكبد المتقدم أي مخاطرة للتعرض لأي أذى كبير

حتى يتم اعتبار بلد ما "بلد آمن ثالث" للمتقدم يجب إجراء تقييم فردي و يجب إعطاء الاعتبار الكافي "فيما إذا كانت الروابط الحالية بين المتقدم والبلد الثالث ذات طبيعة يمكن أن تجعل عودة المتقدم لذلك البلد منطقية."[389]

ينص البند رقم 77(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على توجيه تعريفي إضافي لتعريف معايير "الرابط المنطقي" وذلك إن انطبق واحد من الشروط التالية على الأقل:

أ لدى المتقدم أفراد عائلة موجودين مستقرين في البلد الثالث المعني.

ب كان المتقدم قد عاش سابقاً في البلد الثالث المعني بسبب العمل أو الدراسة أو الاستقرار لفترة طويلة الأمد.

---

[387] البند رقم 73 من قانون الأجانب والحماية الدولية، و البند رقم 75 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية. و تشبه صياغة الجمل تعريف الاتحاد الأوروبي في البند رقم 35 من التوجيه المتعلق بإجراءات اللجوء المعاد صياغته.

[388] البند رقم 74 من قانون الأجانب والحماية الدولية. و تشبه عملية الصياغة تعريف الاتحاد الأوروبي للبند رقم 38 من تعليمات إجراءات اللجوء المعادة صياغتها

[389] البند رقم 74(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية

ت لدى المتقدم روابط ثقافية قوية مع البلد المعني و يظهر ذلك بأن المتقدم لديه القدرة على التكلم بلغة ذلك البلد بمستوى جيد.

ث كان المتقدم سابقاً في البلد المعني لفترة طويلة بغية الاستقرار هناك وليس بغرض المرور في ذلك البلد فقط.

وليس هناك أي معلومات متوفرة للعلن في الوقت الحالي تتعلق بما إذا كانت رئاسة إدارة الهجرة في حالياً مشتركة أو ستشترك في المستقبل في "نهج القائمة" المبوبة لتقرير ما إذا كان البلد آمناً أم لا لمتقدمي الحماية الدولية. ولكن يشترط كل من قانون الأجانب والحماية الدولية و الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية تقييم فردي فيما إذا كان يمكن اعتبار بلد ثالث معين "بلداً ثالثاً آمناً" لمتقدم معين.

هناك قضـــايا في المحاكم التركية تطبق مفهوم الدولة الثالثة الآمنة على الرغم من عدم وجود قائمة بالدول الثالثة الآمنة في تركيا. يتم تقييم هذه القضية بشكل رئيسي من قبل المحاكم الإدارية. الخطر عند تطبيق مفهوم الدولة الثالثة الآمنة هو أن مقدم الطلب لا يعرف البلد الذي تعتبره تركيا آمنًا ولا تحدد المحكمة في الحكم البلد الذي يمكن إرســـال مقدم الطلب إليه. يتم إجراء هذا التقييم من قبل رئاسة إدارة الهجرة.[390] في إزمير، على سبيل المثال، لا تنص قرارات الترحيل على دولة ثالثة آمنة لغير الســـوريين.[391] في عام 2019 في أنطاكيا، تم تطبيق مفهوم الدولة الثالثة الآمنة على غير الســـوريين بحيث اعتبرت دولة المغرب دولة ثالثة آمنة لهم.[392] في إحدى حالات الترحيل التي تم فحصـــها في أنطاكيا، تم قبول طلب الحماية لإمرأة بســـبب عدم وجود تقييم لأي دولة ثالثة آمنة.[393] دخلت إمرأة أوزبكية إلى تركيا بشـــكل غير نظامي قادمة من ســـوريا مدعيةً أنها أجبرت على الذهاب إلى ســـوريا من قبل زوجها ولكنه كان عليها مغادرة إدلب مع طفليها. في حالة إعادتهم، كان هناك خطر التعرض للاضطهاد. ولاحظت المحكمة أن قرار الترحيل لم يحدد "دولة ثالثة آمنة". وبما أنه لا يمكن إعادتها إلى سوريا، فلا يمكن ترحيلها.[394]

في عام 2020، كان هناك تغيير كبير في قرارات الترحيل المتعلقة بالسوريين في إزمير، حيث أصدرت رئاسة إدارة الهجرة قرارات الترحيل إلى دولة ثالثة آمنة. لا يمكن الترحيل إلى بلد المنشـأ إلا إذا طلب اللاجئ ذلك. اعتباراً من نهاية عام 2019، لم يتم تنفيذ عمليات الترحيل إلى بلد المنشأ ولكن تم النظر فيها إلى دول ثالثة. لم يتم اعتبار البلدان التي يوجد فيها صراع نشط مثل اليمن وفلسطين ومصر آمنة. وتسببت هذه الممارسة في مشاكل. لا يمكن ترحيل السوريين إلا إلى دولة ثالثة آمنة. ومع ذلك، يتم احتجازهم في مراكز الترحيل بسـبب عدم وجود دولة ثالثة غير آمنة على اسـتعداد لقبولهم. بالإضـافة إلى ذلك، في قرار الترحيل نفســـه، يتم ذكر مصـــطلح دولة ثالثة آمنة، ولكن لا يتم تحديد بلد معين عادة. في 2020، ألغت محكمة إزمير الإدارية قرارات الترحيل في حالة عدم ظهور الدولة الآمنة الثالثة في أمر الترحيل لأن المحكمة لا تسـتطيع تقييم الدولة الثالثة الآمنة إذا لم يتم الإشارة إليها.[395]

في إزمير، في قضية إدارية معلقة بعد نهاية 2020، حيث استخدمت رئاسة إدارة الهجرة شكلاً جديدًا لتقييم بلد ثالث آمن لإمكانية ترحيل السوريين. بناءً على هذا النموذج، تم تحديد أربع دول على أنها دول آمنة للسوريين: إيران والسودان وهاييتي وميكرونيزيا. يتم توقيع هذا النموذج من قبل اللاجئين. اعتبارًا من نيسان 2021، لم تكن هناك معلومات عن سوريين تم ترحيلهم إلى إيران أو دولة أخرى بناءً على هذه الوثيقة.[396] اعتبارًا من نهاية عام 2021، كان هذا النموذج لا يزال ساريًا، لكن تم تغيير أسماء البلدان في النموذج، على سبيل المثال، أضيفت روسيا. من الممكن أن تشمل القائمة البلدان التي يمكن للسوريين زيارتها بدون تأشيرة، بدلاً من أن تكون قائمة محددة لدول ثالثة آمنة.[397]

في عام 2021، استأنف مقدم طلب أفغاني ضد القرار السلبي لمديرية رئاسة إدارة الهجرة بشأن طلب الحماية الدولية الخاص به ورفض مجلس الدولة، مستشهداً بالمادة 49 من قانون إجراءات المحكمة الإدارية، الاستئناف على أساس الوقائع ووافق على قرار المحكمة الابتدائية الذي رفض مطالبة مقدم الطلب على أساس "دولة ثالثة آمنة"[398].

[390] معلومات مقدمة من محام من نقابة المحامين في أنقرة، شباط 2020.
[391] معلومات مقدمة من محام من نقابة المحامين في إزمير، آذار 2020.
[392] معلومات مقدمة من محام من نقابة المحامين في أنطاكيا، شباط 2020.
[393] معلومات مقدمة من محام من نقابة المحامين في أنطاكيا، شباط 2020.
[394] محكمة هاتاي الإدارية الابتدائية 480/2019 ، القرار رقم 129/2019
[395] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[396] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[397] معلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[398] مجلس الدولة ، الغرفة العاشرة، القرار رقم 245/2019.

G. معلومات لطالبي اللجوء و الوصـــول إلى المفوضـــية الســـامية لشـــؤون اللاجئين و المنظمات غير الحكومية

1. تقديم المعلومات بما يتعلق بالإجراءات

مؤشرات :معلومات تتعلق بالإجراءات

1. هل يتم تقديم المعلومات الكافية لطالبي اللجوء عن الإجراءات و حقوقهم و واجباتهم فعلياً؟

نعم بصعوبة لا

- ❖ هل يتم تقديم المعلومات المعدلة للأطفال غير المصحوبين؟

نعم لا

بناء على البند رقم 70 من قانون الأجانب والحماية الدولية، خلال التسجيل، يجب على المتقدمين أن يحصلوا على المعلومات المتعلقة بإجراءات الحماية الدولية وآلية الطعن والحدود الزمنية والحقوق والواجبات وعواقب الفشل في الالتزام بالواجبات أو التعاون مع السلطات. يجب تقديم الشرح للمتقدمين إن قاموا بطلبه بهدف التفاعل مع المتقدمين في مرحلة التسجيل ومرحلة مقابلة تحديد الحالة.

في عام 2019، تم إنتاج وتوزيع أكثر من 280.000 منشورات إعلامية و 10.000 ملصق في 81 ولاية حول المساعدة القانونية و توضح هذه المنشورات والملصقات إجراءات التسجيل الوطني والحماية الدولية. تم تطوير المواد بشكل مشترك من قبل رئاسة إدارة الهجرة ومشروع تعزيز نقابة المحامين في تركيا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتمت طباعتها وترجمتها إلى سبع لغات: التركية والإنجليزية والعربية والفارسية والباشتو والفرنسية والروسية.[399]

كما تدير رئاسة إدارة الهجرة خدمة خط ساخن يسمى مركز اتصالات الأجانب ومن الممكن الوصول إلى المركز باللغات التركية والإنجليزية والروسية والعربية والباشتو والفارسية والألمانية في أي وقت من اليوم. وبحسب موقع المركز على الإنترنت، بحلول حزيران 2022، تلقى الخط الساخن ما يقرب من 15 مليون مكالمة منذ أن بدأ العمل في عام 2015.[400]

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت المفوضية منصة ("مساعدة") توفر معلومات باللغات الإنجليزية والتركية والعربية والفارسية. تقدم المنظمات غير الحكومية الرئيسية مثل رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء ومنظمة دعم الحياة ومنظمة ووقف تطوير الموارد الإنسانية ومنظمة يوفا المساعدة والمشورة.

في اسطنبول عام 2020، كانت هناك نسخ إنجليزية وفرنسية وعربية وفارسية للنماذج. كانت هناك مشكلات تتعلق بلغات أقل شيوعاً مثل الباشتو، عندما كان الشخص يوقع على الوثيقة ويكتب "لقد قرأت وفهمت" باللغة التركية، أو يمتنع عن التوقيع.[401]

[399] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، تركيا 2019: أبرز الأحداث التشغيلية، 6 آذار 2020، متاح على: http://bit.ly/3d0MsyY

[400] YIMERموقع متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2Vb4OXk.

[401] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

2. الوصول إلى المنظمات غير الحكومية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين

مؤشرات :الوصول إلى المنظمات غير الحكومية و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

1. هل لدى طالبي اللجوء الموجودين على الحدود وصول فعال للمنظمات الغير حكومية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين إن أرادوا ذلك فعلياً؟

   نعم بصعوبة لا

2. هل لدى طالبي اللجوء الموجودين في مراكز الاحتجاز وصول فعال للمنظمات الغير حكومية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين إن أرادوا ذلك فعلياً؟

   نعم بصعوبة لا

3. هل لدى طالبي اللجوء المقيمين في أماكن بعيدة على الحدود) ماعدا الحدود نفسها (وصول فعال للمنظمات الغير حكومية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين إن أرادوا ذلك فعلياً؟

   نعم بصعوبة لا

ينص البند رقم 81(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية أنه لدى المتقدمين للحماية الدولية والحاصلين على الوضع الحرية بطلب خدمات الاستشارة المقدمة من المنظمات غير الحكومية.

يقدم خط الاستشارة التابع للمفوضية المشورة بشأن إجراءات التسجيل والإحالات وآليات الدعم الحالية، وعلى وجه التحديد إعادة التوطين والمساعدة المالية والمساعدة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.[402] في أيلول عام 2020، خصصت المفوضية خط محدد للعنف القائم على النوع الاجتماعي للأفراد المعرضين لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الناجين منه. ويوفر الخط رسالة مسجلة حول آليات الإبلاغ والدعم وقنوات الدعم والخدمات المتاحة بالإضافة إلى الاستشارة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال مشغلين متخصصين.[403] في كانون الأول 2021 فقط، تم الرد على 46700 مكالمة على خط الاستشارة التابع للمفوضية. وكان معظم المتصلين سوريين (50٪) يليهم أفغان (23٪). استفسر معظم المتصلين عن فرص إعادة التوطين تليها المساعدة المالية. من إجمالي عدد المكالمات، ورد ما يقرب من 7000 مكالمة عبر الخط المخصص للعنف القائم على النوع الاجتماعي التابع للمفوضية.[404]

نشرت المفوضية بانتظام منشورات إعلامية محدثة باللغات العربية والفارسية والتركية والإنجليزية على مجلس المعلومات التابع للمفوضية في تركيا فيسبوك باستخدام الملصقات والإعلانات ومقاطع الفيديو والأسئلة والأجوبة. وتم نشر وتوزيع أيضاً المواد ذات الصلة بكوفيد-19، والتي أنتجتها وزارة الصحة التركية، ووزعت على المكاتب الميدانية للمفوضية، والشركاء ، وإدارة الهجرة ووزارة الصحة في جميع أنحاء البلاد . كما دعمت المفوضية رئاسة إدارة الهجرة بالمواد المطبوعة ومقاطع الفيديو بلغات متعددة حول تدابير التخفيف من حدة الوباء، كما أعدت المفوضية شجرة اتصالات على الوتس أب في آذار 2020

[402] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، تركيا 2020: أبرز الأحداث التشغيلية، 6 آذار 2020، متاح على: https://bit.ly/3esx9AE.

[403] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، أبرز الملامح التشغيلية لعام 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3esx9AE.

[404] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا ، التحديث التشغيلي ، نوفمبر - ديسمبر 2021 ، متاح على: https://bit.ly/3O74lyd.

لتسهيل تبادل المعلومات بسرعة بين المفوضية واللاجئين. وصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا أيضًا إلى اللاجئين من خلال مبادرات الرسائل القصيرة الجماعية.[405]

تملك رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء وهي واحدة من أكبر المنظمات غير الحكومية والشريك المنفذ للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لديها مكاتب في أكثر من 40 ولاية تركية وتقدم معلومات وخدمات الاستشارات.

ولدى بقية المنظمات مثل حقوق اللاجئين في تركيا ورابطة حقوق اللاجئين الدولية في اسطنبول و"ملتجي-در" في إزمير لديها خطوط للمساعدة ويمكن الوصول لها عن طريق الهاتف. ولدى مركز دعم اللاجئين وجود في العديد من الولايات بينما تملك IKGV عدة مكاتب في تركيا وتعطي المعلومات والدعم النفسي والاجتماعي. إن "دعم الحياة" و "YUVA" هي أيضاً منظمات أساسية فعالة في هذا المجال ولدى الأولى وجود في 8 مدن.

إن المنظمات الدينية هي أي منظمات فعالة جداً في مساعدة المتقدمين، Türk Diyanet Vakfı هي وكالة دينية مدعومة مالياً من الحكومة و مكانها في أنقرة و تستهدف السوريين الشباب المتعلمين و تقدم المساعدات الإنسانية والدعم المالي و دروس لغات. أما Insani Yardim Vakfı فهي منظمة دينية فعالة في جميع ولايات تركية.

وهناك أيضاً منظمات غير حكومية تساعد الضعفاء مثل KADAV ومؤسسة التضامن مع المرأة للنساء في اسطنبول وأنقرة بالتتابع، و Kaos GL ومقرها في أنقرة وتساعد الأشخاص ذوي الهوية الجنسية المثلية مثلما تفعل رابطة المظلة الحمراء للصحة الجنسية وحقوق الإنسان. تساعد Pozitif Yasam ومقرها اسطنبول الأشخاص الذين يعيشون مع الإيدز بينما أنشأت رابطة المظلة الحمراء للصحة الجنسية وحقوق الإنسان 7 وحدات خدمة في 5 ولايات للأشخاص ذوي الهوية الجنسية المثلية والعاملين بالجنس والأشخاص الذين يعيشون مع الإيدز في تركيا.

بالإضافة إلى ذلك يمكن لمتقدمي الحماية الدولية الوصول إلى المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية التي تنفذ نشاطات تتعلق بإعادة التوطين مثل هيئة الهجرة الكاثوليكية الدولية في اسطنبول.

في عام 2020، توقفت العديد من المنظمات غير الحكومية عن العمل أو خفضت خدماتها إلى الخدمات عبر الإنترنت فقط بسبب الوباء وتقدم الناس إلى المنظمات للحصول على الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدات الإنسانية، لكن الكثير منهم كان يقبل الوثائق بشكل الكتروني فقط. ولكن كان هناك صعوبة في الوصول للمساعدة للأشخاص الأميين والأشخاص اللذين لايستطيعون الوصو إلى الإنترنت. وبسبب إغلاق المكاتب، كان من الصعب أيضاً تحديد الأطفال غير المصحوبين بذويهم والوصول إليهم. وقد أثر هذا على العلاقات والثقة حيث كانت المنظمات غير الحكومية اتصال مجهول على الهاتف ولم يكن هناك رد اتصال دائمًا.[406] تحسن ذلك في 2021 على الرغم من بعض التعطيلات في الخدمات.

[405] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، أبرز الملامح التشغيلية لعام 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3esx9AE.

[406] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

H. المعاملة الخاصة لجنسيات معينة في الإجراءات

المؤشرات :معاملة جنسيات معينة

1. هل تعتبر الطلبات من جنسيات معينة مبررة بشكل جيد؟

نعم لا

❖ إن كان الأمر كذلك، حدد ما هي:

2. هل تعتبر الطلبات من جنسيات معينة غير مبررة بشكل كبيرة؟

نعم لا

❖ إن كان الأمر كذلك، حدد ما هي:

1. سوريا

يخضع اللاجئون القادمون من سوريا بشكل مباشر إلى نظام الحماية المؤقتة في تركيا بشكل جماعي بناء على الأدلة الظاهرة. ويغطي نظام الحماية المؤقتة الحالي المواطنين السوريين واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية.

يستثنى من نظام الحماية المؤقتة أولئك القادمون من خلال بلد ثالث. وعلى الرغم من أنه يُسمح لهم بتقديم طلب للحماية الدولية من خلال قانون الأجانب والحماية الدولية إلا أنه فعلياً لا يُسمح لهم بالتقدم للحماية الدولية ويتم منحهم تأشيرة دخول قصيرة المدى وتصريح إقامة قصير المدى. وهذا يتضمن المواطنين السوريين الذين يمكن أن يأتوا من بلد آخر حتى ولو كان أفراد عائلاتهم الموجودون في تركيا متمتعين من الحماية المؤقتة.[407] تم الإبلاغ عن ممارسات مثيرة للقلق مؤخراً فيما يتعلق بإصدار أوامر الترحيل في بعض الولايات مثل إزمير، كما هو موضح في نهاية قسم البلد الآمن الثالث.

2. العراق

بشكل عام يتم إعطاء العراقيين تصريح إقامة مؤقت عندما يأتون إلى تركيا. وحتى عندما يتقدمون للحماية الدولية يتم تشجيعهم على اختيار تصريح الإقامة القصير المدى.[408]

وسابقاً قامت رئاسة إدارة الهجرة بتحويل العراقيين التركمانيين إلى Turkemenli Dernegi في أنقرة بغية التأكد من أصولهم. ويحصل هؤلاء الأشخاص على الحماية الدولية مثل الأويغوريين القادمين من الصين.[409] في عام 2020، أشار إحدى الجهات المعنية إلى أن طلبات الحماية الدولية التي لم يتم فحصها لسنوات عديدة تم تقييمها فجأة وكانت معظم القرارات سلبية. وكان معظم المتقدمين العراقيين المعنيين موجودين في سامسون، وتشوروم و أنقرة. تم استئناف قرارات الترحيل فيما بعد ونجحت عدة قرارات. حصلت إحدى هذه العائلات على وضع لاجئ من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[410]

[407] المعلومات مقدمة من المنظمات غير الحكومية في آذار 2019
[408] المعلومات مقدمة من منظمات غير حكومية في آذار 2019
[409] المعلومات مقدمة من منظمات غير حكومية في آذار 2019
[410] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

3. أفغانستان

لقد كان لعوائق الوصول إلى الإجراءات بعد أن تم نقل تسجيل المتقدمين على الحماية الدولية إلى رئاسة إدارة الهجرة في أيلول 2018(انظر التسجيل) أثر سلبي على بعض الجنسيات. يواجه طالبو اللجوء الأفغان الذكور عوائق خاصة في التسجيل بالمقارنة مع بقية الجنسيات حيث أن العديد من مديريات إدارة الهجرة لا يحبذون تسجيل طلباتهم.[411]

خلص رأي خبير بتكليف من PRO ASYL في عام 2020 إلى أن الأفغان الذين يلتمسون الحماية في تركيا لم يتلقوا الحماية الكافية لسنوات عديدة. وكانت المشاكل الرئيسية التي تم تحديدها كما يلي:

- ثغرات منهجية في الوصـــول إلى نظام الحماية تقوض الإطار القانوني. يؤدي عدم وجود بطاقة هوية إلى استبعاد العديد من الأفغان تلقائياً من الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية وحرية السفر ويزيد من خطر الترحيل والاعتقال.
- تشير حقيقة وجود عدد قليل جداً من طلبات الحماية الدولية والأشخاص الحاصلين على وضع إنساني إلى وجود فجوات مهمة في الممارسة. حتى عندما يتمكن المتقدمون الأفغان من التسجيل والحصول على بطاقة الهوية، فإنهم يواجهون مشـاكل خطيرة. في عام 2020، كانت هناك فترات انتظار طويلة للحصـول على مقابلة تحديد وضـع اللاجئ، وتقييم غير كافٍ لطلبات تحديد وضـع اللاجئ، والرفض التلقائي للطلبات دون الوصول إلى الدعم الاجتماعي.
- اســـتمرت عمليات الترحيل والعودة الطوعية والاعتقال. هناك نقص في المترجمين الفوريين ونقص في التواصل والخصوصية بين العميل والمحامي في مراكز الترحيل، ونقص المستندات القانونية المترجمة إلى لغتي الداري أو البشتون.
- وكانت البيانات الكمية المتاحة للجمهور حول حماية اللاجئين الأفغان وظروف الاســتقبال منخفضـــة مما يحد من المراقبة جهود مراقبة المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. يعكس العدد المنخفض للمنظمات غير الحكومية التي تعمل بشـكل خاص على اللاجئين الأفغان ومن أجلهم حقيقة أن الأموال والمشـاريع في تركيا تركز في الغالب على السوريين.[412]

في عام 2020، في قضـية أمام المحكمة الإدارية الأولى في إزمير، قيم القاضـي أن أفغانسـتان بلد أمن ثالث ولم تتم الموافقة على استئناف مقدم الطلب لتعليق الترحيل.[413]

ظل هذا الوضع بالنسبة للاجئين الأفغان في تركيا صعبًا للغاية في عام 2021. كان تدفق الهجرة من أفغانستان إلى تركيا أحد أكبر قضـايا هذه العام، خاصـة بعد سـيطرة طالبان على السـلطة في آب. تحدثت وسـائل الإعلام عن "ملايين" الأفغان الذين ينتظرون عبور الحدود إلى تركيا.[414] كان هناك احتجاج شـعبي هائل ضـد عمليات العبور غير النظامية على الحدود الإيرانية وتصـــور عام بأن الرجال الأفغان غير المتزوجين "لا يحتاجون إلى حماية دولية"[415]. أفاد أصـــحاب المصـــلحة العاملون في الميدان أن الهجرة الأفغانية إلى تركيا لم تكن كبيرة كما يتم التحدث عنه وســـائل الإعلام. ومع ذلك، كان عدد الوافدين أكبر بكثير من العدد الرسمي.[416]

وفي هذا السياق، وصف أحد أصحاب المصلحة تسجيل الأفغان بأنه "شبه مستحيل". وذكر صاحب مصلحة آخر أن التسجيل لا يمكن إلا في المحافظات الشـرقية[417]. قد يكون لدى الأفغان أنفسـهم وعي أقل بالإجراءات من غيرهم من اللاجئين في تركيا بعدة طرق. الأفغان أقل وعياً بمؤسـسـات الدولة الحديثة، والحفاظ على العلاقات البيروقراطية أمر صـعب. خاصـة في سـياق

---

411 معلومات مقدمة من أصحاب المصلحة في أنقرة وفان وأنطاكيا وإزمير، من شباط إلى آذار 2020. انظر أيضاً، منظمة اللاجئين الدولية ، "ليس لدينا مســـاحة لكم جميعًا": الكفاح الذي يواجهه اللاجئون الأفغان في تركيا، 12 حزيران 2019، متاح على: https://bit.ly/2wBnPbI ؛ و Refugees International ، "" لا يمكنك أن تكون موجودًا في هذا المكان "عدم التســـجيل يحرم اللاجئين الأفغان من حماية تركيا، 13 كانون الأول 2018، متاح على: https://bit.ly/2RE8Epv .

412 رأي الخبراء، وضع اللاجئين الأفغان في تركيا، بتكليف من Stiftung PRO ASYL، آذار 2021.

413 محكمة إزمير الإدارية الأولى، ملف رقم: 231/2020، تاريخ الحكم: 16.10.20

414 انظر على ســـبيل المثال ، أنســـاميد ، "مليوني أفغاني جاهزون لدخول تركيا من إيران" ، 22 أكتوبر 2021. متاح على: https://bit.ly/3zZUMx2.

415 المعلومات التي قدمها أصحاب المصلحة ، مايو 2021.

416 المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.

417 المعلومات التي قدمها اثنين من أصحاب المصلحة ، مايو 2022.

الشباب الذين يأتون بمفردهم (بما في ذلك القاصرون غير المصحوبين)، قد يكون من الصعب للغاية التعرف عليهم وإضفاء الشرعية على إقامتهم في تركيا. هناك أعداد كبيرة نسبيًا من الأطفال الأفغان غير المصحوبين بذويهم الذين ليس لديهم وثيقة أو بطاقة هوية معهم. ممكن لعشرة أطفال أفغان البقاء معًا في نفس المنزل والعمل بشكل غير رسمي. نظرًا لأنهم غير مسجلين، لا يمكنهم أيضًا الوصول إلى التعليم[418]. قد يتجنب الأشخاص من أفغانستان على وجه التحديد الاتصال بالمؤسسات العامة، وهو سبب إضافي لانخفاض معدلات التسجيل. بما أن الأفغان غير مسجلين، فمن الصعب على المحامين الحصول على توكيل رسمي. بعد ذلك، تبحث المحاكم التركية عن الوثائق للبت في القضايا، لكن هذا يكاد يكون مستحيلًا بالنسبة للأفغان الذين تعتبر بلادهم أقل مؤسسية من حيث إصدار الوثائق المعتمدة. منذ آب 2021، لم تتمكن أي سفارة أفغانية من إصدار جوازات سفر. يبدو أنهم لا يملكون المواد اللازمة لإصدار جواز سفر. يمكنهم فقط تمديد صلاحية جواز السفر. تلقى بعض الأفراد وثائق سفر مشابهة لجواز المرور، لكن الصلاحية الدولية لتلك الوثائق غير واضحة.

بحلول 14 آب 2021، صرحت الحكومة التركية أنها ستعلق عمليات الترحيل إلى أفغانستان بسبب نقص المعلومات الخاصة ببلد المنشأ.[419] ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذا بشكل موحد. فمثلاً طلبت مديرية رئاسة إدارة الهجرة في فان ترحيل 227 مواطن أفغاني إلى أفغانستان في كانون الثاني 2022.

لم تكن الأحكام القضائية الخاصة بأفغانستان متسقة على الرغم من الإعلان عن عمليات الترحيل

معلق. طعن أحد المتقدمين الأفغان في القرار السلبي لمديرية رئاسة إدارة الهجرة بشأن طلب الحماية الدولية الخاص به، وفي تشرين الأول 2021، ألغت المحكمة الإدارية الأولى في إيلازيغ الرفض مفيدة أن هناك خطر التعرض للاضطهاد بالنسبة لمقدم الطلب[420]. مرة أخرى في تشرين الأول 2021، استأنف مقدم الطلب الأفغاني ضد قرار الترحيل وادعى أيضًا أنه لم يتلق أي رد من إدارة رئاسة الهجرة بشأن طلب الحماية الدولية. حكمت المحكمة الابتدائية في اسطنبول أن قرار الترحيل استند إلى بحث غير كاف عن بلد المنشأ وألغت قرار الترحيل.[421] لكن في تشرين الثاني 2021، استأنف مقدم طلب أفغاني ضد القرار السلبي بشأن طلب الحماية الدولية الصادر عن مديرية رئاسة الهجرة في آيدن. وجد تقييم العمر أن مقدم الطلب يبلغ من العمر 17 عامًا. فروا من أفغانستان عندما كان عمره 2-3 سنوات، وفقدوا والديهم في عام 2017 أثناء محاولتهم الوصول إلى اليونان ويعيشون بدون مرافق منذ ذلك الحين. وقضت المحكمة بأن قضية المدعي كانت اقتصادية إلى حد كبير ولم يكن هناك خطر التعرض للاضطهاد قائم على أسس متينة أو الأذى الجسيم في حالة العودة إلى أفغانستان.[422]

توقفت عمليات العودة الطوعية بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة إلى أفغانستان بعد آب 2021. ومع ذلك، أسست رئاسة إدارة الهجرة آليتها الخاصة بالعودة الطوعية في عام 2021 (بمساعدة المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة وبتمويل من الميزانية الوطنية)، لذلك إذا أراد أفغاني العودة إلى أفغانستان طواعية، فقد يتم ذلك من خلال آلية العودة الطوعية الخاصة برئاسة إدارة الهجرة ولكن ليس من خلال المنظمة الدولية للهجرة. هذه الآلية أقل شفافية؛ وعدد العائدين عبرها غير واضح. توقفت عمليات العودة هذه لمدة شهرين بعد سقوط كابول، ولكن في أوائل 2022 بدأت الدولة مرة أخرى بإعادة الأفغان إلى أفغانستان في إطار "العودة الطوعية"[423]. انظر القسم الخاص بالوصول إلى الأراضي لمزيد من المعلومات.

4. الجنسيات الأخرى

في عام 2019، بدأت رئاسة إدارة الهجرة في منح تصاريح إقامة طويلة الأمد وإقامة إنسانية للمتقدمين على أساس التعميم الإنساني الجديد.[424] يُمنح تصريح الإقامة الإنسانية بشكل أساسي للمصريين والشيشان والداغستان والطاجيك. تقيم السلطات كل طلب على أساس كل حالة على حدة حسب احتمالية الملاحقة في بلد المنشأ. وعموماً لا يتم ترحيل هذه المجموعات إلى بلدانهم الأصلية، حتى لو صدر قرار ترحيل بحقهم.[425]

---

[418] المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[419] المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة ، مايو 2022.
[420] المحكمة الإدارية الأولى في إيلازيغ ، القرار رقم 1248/2021.
[421] المحكمة الإدارية الأولى في اسطنبول ، القرار رقم 2020/2766.
[422] المحكمة الإدارية الأولى في آيدن، القرار رقم 290/2021.
[423] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.
[424] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة من اسطنبول، شباط 2019.
[425] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2020.

في عام 2020 ، كانت هناك تقارير عن تمييز منهجي ضد الإيرانيين في اسطنبول، الذين وُصِموا باللصوص.[426] كما يواجه طالبو اللجوء من أصـــل أفريقي التمييز في التســـجيل. قبل أيلول 2018، تمت إحالة هؤلاء المتقدمين، وخاصـــة العائلات الصـــومالية، إلى إســبرطا وبوردور حيث تســتقر هذه المجتمعات. لم يكن هذا هو الحال منذ تولي رئاســة إدارة الهجرة على التسجيل.[427]

في عام 2021، كانت هناك تقارير تفيد بأنه تم اسـتدعاء الإيرانيين الذين قدموا طلباتهم منذ سـنوات لإجراء مقابلة، وسـرعان ما تم رفض طلباتهم. شك أحد أصـحاب المصـلحة في وجود خطاب داخلي من رئاسـة إدارة الهجرة يسـتهدف الطلبات المقدمة من الإيرانيين، أو تعليمات أو طلب من الدولة الإيرانية. تسبب هذه الممارسة صعوبات حتى بالنسبة للمواطنين الإيرانيين الذين دخلوا تركيا بشكل قانوني، بما في ذلك أولئك الذين لديهم تصاريح إقامة قصيرة الأمد أو يمتلكون عقارات في تركيا. وشبه أحد أصحاب المصلحة ذلك بـ "سياسة الإعادة المنهجية ".[428]

[426] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[427] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2019.
[428] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.

شروط الاستقبال

في عام 2019، أصدرت رئاسة إدارة الهجرة استراتيجية جديدة، وهي استراتيجية التماسك وخطة العمل الوطنية[429] ، وفيها تتناول رئاسة إدارة الهجرة ستة مجالات مواضيعية: التماسك الاجتماعي، والمعلومات، والتعليم، والصحة، وسوق العمل، والدعم الاجتماعي. وبدأت السلطات العمل مع رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء ومع مركز دعم اللاجئين والمنظمات المجتمعية بخصوص هذه المجالات في عام 2019. تم تعليق معظم المبادرات في عام 2020 بسبب جائحة كورونا و أصبحت وحدة الأسرة صعبة للغاية بسبب الوباء ، ولم يكن هناك سوى القليل من المعلومات حول ما تم تحقيقه بشكل ملموس في عام 2020 في إطار استراتيجية التماسك وخطة العمل الوطنية، ولكن تم إعادة إطلاق مشروع جديد في كانون الأول 2020 لتعزيز إدارة الهجرة الشاملة بتمويل من الاتحاد الأوروبي (وتتم إدارته بشكل مشترك من قبل المنظمة الدولية للهجرة والمديرية العامة التركية لإدارة الهجرة. يسعى المشروع إلى بناء التماسك الاجتماعي وإدماج المهاجرين واللاجئين في المجتمع التركي ويتضمن أهدافًا للتوظيف والصحة والتعليم والسياسات الاجتماعية والتوجيه والمساعدة الاجتماعية.[430]

بشكل عام، ومع ذلك، لم تكن الخطة واضحة أو معروفة. في عام 2021، كانت الاستراتيجية لا تزال سارية المفعول واستخدمت لتخطيط أنشطة التماسك. ومع ذلك، ربما لأنها فترة صعبة على تركيا اقتصاديًا، فإن محاولات التماسك أقل انفتاحًا[431]. أحد الأمثلة الملموسة التي تم تقديمها لتنفيذ الخطة هو التعاون مع المخاتير (قادة الأحياء) لتعزيز الاندماج الاجتماعي على المستوى المحلي. عنصر آخر هو تقديم استشارات الهجرة. تم إنشاء 16 مركزًا للاستشارات الخاصة بالهجرة[432]. بما أن الخطة الخمسية ستنتهي في عام 2023، يجري التخطيط لتمديدها[433].

بدأت رئاسة إدارة الهجرة برنامجًا تدريبيًا يسمى التماسك الاجتماعي والتدريب على الحياة (SUYE). إنه تدريب مدته 8 ساعات يغطي البنية الثقافية والأعراف والعادات والتقاليد والحقوق والالتزامات في تركيا ومعلومات عن الحياة الاجتماعية.[434] وهي تستهدف اللاجئين والمهاجرين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 65 عامًا. وهي ليست إلزامية حتى الآن، ولكن هناك خطط لجعلها إلزامية في المستقبل. هناك أيضًا خطط لزيادة التدريب إلى 120 ساعة تدريب ولكنها حاليًا ثماني ساعات مع تخصيص ساعة واحدة لكل موضوع. يتم تقديم التدريب في مراكز التعليم العام (Halk egitim Merkezi). لم يتم تضمين استشارات التماسك الاجتماعي في هذا المشروع ، فقط التدريب. أفاد أحد مقدمي الدورة أنه سيتم منح الرعايا الأجانب المشاركين في التدريب شهادة من إدارة الهجرة الإقليمية تسهل على المواطنين الأجانب التقدم للحصول على الإقامة والمواطنة.[435]

بشكل عام، يعد التماسك الاجتماعي وأنشطة الاستقبال المستهدفة أمرًا صعبًا لأن اللاجئين لا يزالون يواجهون مشاكل خطيرة فيما يتعلق بوضعهم القانوني[436]. وتفاقم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية للاجئين وطالبي اللجوء في تركيا في عام 2021 بسبب الاجراءات المتخذة في نطاق وباء كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية.

بينما ازداد فقدان الوظائف والدخل، والعمل في ظروف محفوفة بالمخاطر وسيئة، ومشاكل في الوصول إلى الصحة والتعليم، وازدادت حدة خطاب الكراهية والاعتداءات العنصرية ضد اللاجئين / طالبي اللجوء. في عام 2021، وحتى السياسيين عكسوا خطاب الكراهية والقيود المفروضة على اللاجئين. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هي القرارات التي اتخذتها بلديتي بولو

---

[429] انظر المديرية العامة لإدارة الهجرة، وثيقة إستراتيجية التكيف وخطة العمل الوطنية 2018-2023، متوفرة باللغة التركية على: https://bit.ly/2VIssZY.

[430] شبكة الإغاثة، "مبادرة التماسك الاجتماعي الجديدة لتعزيز إدارة الهجرة الشاملة في تركيا"، 4 كانون الأول 2020، متاح على: https://bit.ly/3boQeTt

[431] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.

[432] موقع رئاسة إدارة الهجرة، "تم عقد برنامج تدريب تحضيري لموظفي مراكز استشارات الهجرة" ، 29 يونيو 2021. متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3yC918L.

[433] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.

[434] للحصول على معلومات حول هيكل الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية ، راجع صحيفة وقائع رئاسة إدارة الهجرة، التي توفرها جامعة İstanbul Gelisim على: https://bit.ly/3bE3k2v.

[435] انظر الموقع الإلكتروني لجامعة اسطنبول Istanbul Gelisim، "التماسك الاجتماعي والتدريب على الحياة" ، متاح على: https://bit.ly/3I6abhm.

[436] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.

وإسطنبول الفاتح. تم منع البلديات المعنية من تأجير منازل للمواطنين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين لديهم تصريح إقامة، وتم الإعلان أنه سيكون هناك زيادة قدرها 10 أضعاف في فاتورة المياه ورسوم ضريبة النفايات الصلبة للمواطنين الأجانب.[437] 437 تم رفع دعوى إدارية لإلغاء اللائحة في بولو التي كانت معلقة وقت كتابة هذا التقرير[438]. قال رئيس غرفة كوجايلي لأصحاب المتاجرالصغيرى أنه لن يتم السماح بكتابة اللوحات الإعلانية باللغة العربية[439]. في فان، الدعم المقدم من السكان المحليين محدود للغاية. الأشخاص الذين يقدمون المساعدة للاجئين يتعرضون أيضًا للترهيب من قبل السلطات العامة. فمثلا إذا تم الإمساك بك وأنت تأخذ مجموعة من اللاجئين يسيرون على الطريق في سيارتك، فستتم مقاضاتك بتهمة التهريب.[440]

فيما يتعلق بجرائم الكراهية، انتهى عام 2007 أخيرًا في عام 2021. في عام 2007، تم إطلاق النار على شاب نيجيري يدعى فيستوس أوكي أثناء احتجازه لدى الشرطة في اسطنبول وتوفي لاحقًا في المستشفى. اختفى الدليل الرئيسي. و أُدين ضابط شرطة في عام 2011 بارتكاب جريمة قتل غير متعمد، لكنه لم يقضِ أي وقت في السجن. تم استئناف القضية ولكن تم قضاء سنوات في التعرف على الضحية أكثر من التحقيق في الوفاة نفسها. أصبحت القضية رمزًا للوصول إلى العدالة للمهاجرين في تركيا.[441] تم حل القضية أخيرًا في آذار 2021 عندما حُكم على ضابط شرطة بالسجن 16 عامًا و 8 أشهر[442]. ذكرت المحكمة الدستورية أن الحق في الحياة لمقدم الطلب قد تم انتهاكهن من قبل موظفي الدولة لكنها رفضت أي دافع عنصري في القتل. قضت المحكمة بمبلغ 80000 ليرة تركية (حوالي 8000 يورو) كتعويضات عن الأضرار غير المادية.[443]

في عام 2020، أوقفت الشرطة عامل النسيج السوري البالغ من العمر 18 عامًا ويدعى علي الحمدان عند تفتيش الهوية في أضنا. لم يُظهر حمدان بطاقة هويته وواصل السير في نفس الاتجاه. على الرغم من أن حمدان أطاع تحذير الشرطة واستدار، أطلقت الشرطة النار عليه.[444] وكان القاتل ضابط شرطة و حُكم عليه بالسجن 25 عامًا في كانون الأول 2021[445].

العنصرية والتمييز منتشران في تركيا واستمروا في عام 2021 عندما وردت تقارير عن عصابات في اسطنبول وخطف لاجئين وطلب فدية[446]، وتعرض المواطنون السوريين وأفغانيين للعنف. ينتشر خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي ولا يزال دون رقابة أو عقاب. حادثة ألتيندغ في أنقرة عام 2021 هي تجسيد واقعي للسلبية على الإنترنت. في ألتيندغ، دخل مواطن سوري وتركي في عراك و أثناء العراك، تعرض اثنان من السكان المحليين للطعن مما أدى إلى وفاة أحدهما. ثم هاجم الغوغاء المباني والمركبات التي اعتقدوا أنها للاجئين السوريين إلى أن أوقفت الشرطة الهجوم[447].

وفقًا لما توصلت إليه مؤسسة حقوق الإنسان التابعة لمركز التوثيق التركي من نتائج، في أول 11 شهرمن عام 2021:

---

[437] TIHV، IHD.Verilerle 2021 Yılında Türkiye'de İnsan Hakları İhlalleri. Türkiye Insan Haklari Vakfi و Insan Haklari Dernegi. ديسمبر 2021 ، الصفحة 20 ، متاح على: https://tihv.org.tr/ozel-raporlar-ve-degerlendirmeler/verilerle-2021-yilinda-turkiyede-insan-haklari-ihlalleri/ .

[438] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.

[439] Özgür Kocaeli، Kütük":" لن يتم استخدام اللافتات العربية "، 7 فبراير 2022. متوفر باللغة التركية ، على: https://bit.ly/3xmMhcq.

[440] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.

[441] انظر التقرير الإخباري على: http://bit.ly/33mNpxb وصفحة حملة Facebook ، المتاحة على: http://bit.ly/2QmJhb9.

[442] اسطنبول - مكتب أخبار BIA ، حكم على ضابط شرطة بالسجن لقتله Festus Okey، 18 مارس 2021 ، https://bit.ly/2QKgII1.

[443] قضية Tochukwu Ganaliag Ogu ، المحكمة الدستورية ، 6183/2018 ، 13.01.2021.

[444] قضية علي الحمدان ، 1 يوليو / تموز 2020 ، انظر: منظمة العفو الدولية على الرابط: https://bit.ly/3wHedX7 ؛ و T24، "Ali Hemdan cinayetine dair iddianame kabul edildi: Polis sendelemiş ihtarına uymuş"، 21 مايو 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3uFuji8.

[445] روداو ، "ضابط شرطة تركي حكم عليه بالسجن 25 عامًا لقتل لاجئ سوري" ، 21 ديسمبر 2021 ، متاح على: https://bit.ly/3cf9Z39.

[446] BirGun ، "عصابات في اسطنبول تخطف اللاجئين وتطلب فدية" ، 24 يناير 2022. متوفر باللغة التركية ، على: https://bit.ly/3QhOqyr.

[447] DW ، "هجوم على منازل وشركات السوريين في ألتيندغ" ، 12 أغسطس 2021 ، متاح باللغة التركية ، على: https://bit.ly/3HNXkA4.

فقد ستة لاجئين / طالبي لجوء / مهاجرين حياتهم وأصيب 15 شخص في ما مجموعه خمسة حوادث (حريق في مركز إزمير هارمانداللي للإزالة، غرق قوارب في موغلا، ثلاث حوادث مختلفة في فان).

في سبع حوادث منفصلة، أصيب خمسة أشخاص بجروح نتيجة اعتداءات عنصرية وبغيضة

نتيجة إطلاق النار من قبل قوات الأمن ، استشهد شخصان و 12 شخصاً بينهم أربعة من الأطفال.

تعرض 12 شخصًا للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة.

بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لبيانات مجلس الصحة والسلامة المهنية (ISIG)، فقد ما لا يقل عن 71 لاجئًا / طالب لجوء / مهاجر حياتهم نتيجة حوادث العمل في الأشهر العشرة الأولى من عام 448.2021

A. الدخول ونماذج شروط الاستقبال

1. المعايير والقيود لدخول شروط الاستقبال

مؤشرات :المعايير والقيود لدخول شروط الاستقبال

1. هل يضع القانون شروط استقبال مادية لطالبي اللجوء في المراحل القادمة من إجراءات اللجوء؟

❖ الإجراء المعتاد	نعم	شروط مادية محدودة	لا
❖ إجراء القبول	نعم	شروط مادية محدودة	لا
❖ الإجـــــــراء المعجل	نعم	شروط مادية محدودة	لا
❖ الطعن الأول	نعم	شروط مادية محدودة	لا
❖ الاستئناف	نعم	شروط مادية محدودة	لا
❖ الطلب اللاحق	نعم	شروط مادية محدودة	لا

يحق للمتقدمين للحماية الدولية الحصول على شروط الاستقبال من اللحظة التي يقدمون فيها طلب الحماية الدولية ويستمرون بالحصول عليها حتى صدور قرار سلبي.

بناء على البنود رقم 65 و 69 من قانون الأجانب والحماية الدولية هناك فرق بين "طلب الحماية الدولية" والذي يمكن أن يُقدم لأي سلطة في الدولة و بين "التسجيل على طلب الحماية الدولية" من قِبل رئاسة إدارة الهجرة. وبناء عليه يُعتبر الأشخاص كمتقدمين للحماية الدولية منذ اللحظة التي يأتون فيها لسلطات الدولة ويقدمون فيها طلب للحماية الدولية. و يمكن أن يأتي طلب التسجيل للمتقدم من قِبل المديرية العامة لرئاسة إدارة الهجرة لاحقاً.

[448] TIHV، IHD.Verilerle 2021 Yılında Türkiye'de İnsan Hakları İhlalleri. Türkiye Insan Haklari Vakfi و Insan Haklari Dernegi. ديسمبر 2021 ، متاح على: https://bit.ly/3Pw8XOV، 20-21.

وبناء على ذلك، يُعد حمل رقم تعريفي للأجانب كشرط رئيسي لجميع المواطنين الأجانب في الإجراءات والعمليات بما يتعلق بالحصول على الحقوق الأساسية والخدمات. لا يحصل المتقدمين للحماية الدولية على رقم تعريفي للأجانب حتى يحصلوا بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية بعد أن يسافروا إلى "المدينة المخصصة" ويقومون بتسجيل طلبهم لدى مديرية إدارة الهجرة المختصة. إن الوقت الزمني بين نية طالب اللجوء بالتقدم للحماية الدولية وإصدار رقم تعريفي للأجانب قد يكون طويلاً جداً وذلك بسبب العقبات الكبيرة والتأخير الطبيعي في الحصول على إجراءات الحماية الدولية (انظر في التسجيل). يمكن أن يكون الفاصل الزمني بين نية طالب اللجوء في تقديم طلب للحصول على الحماية الدولية وإصدار YKN طويلًا بشكل خاص. وهذا يتسبب بأن يبقى طالبوا اللجوء دون الحصول على حقوقهم الأساسية.

1.1قيود على شروط الاستقبال من حيث نوع الإجراءات

يخضع متقدمو الإجراءات المعتادة و متقدمو الإجراءات المعجلة إلى نفس مستوى الحقوق والفوائد بما يتعلق (1) بالمعلومات (2) والترتيبات اللازمة للعائلة و(3) الترتيبات للأشخاص العرضة للخطر.

بما يتعلق (1) بالوثائق و (2) حرية التنقل والسكن و(3) شروط الاستقبال المادي بما في ذلك السكن و المساعدة الاجتماعية و الفوائد و التعويض المادي (4) والعناية الصحية (5) و التدريب المهني (6) و التعليم للقاصرين (7) و العمل فهناك اختلافات في مستوى و طريقة شروط الاستقبال المفروضة للمتقدم الخاضع للإجراءات المعتادة و أولئك الخاضعين للإجراءات المعجلة.

بالإضافة إلى ذلك إن المتقدمين الذين تم احتجازهم خلال عملية معالجة طلبهم و معالجته من خلال الإجراءات المعجلة– بما في ذلك المحتجزين على الحدود- خاضعين لطرق استقبال خاصة. أما بالنسبة للمتقدمين الذين تم اتخاذ قرار الرفض بحقهم – سواء كان طلبهم يُعالج عن طريق الإجراءات المعتادة أو الإجراءات المعجلة – فسيستمرون كونهم خاضعين لنفس نظام الاستقبال كما في السابق حتى يصبح قرار الرفض نهائياً.

1.1. تقييم سبل العيش

يتضمن قانون الأجانب والحماية الدولية على اختبار "سبل العيش" لبعض حقوق و فوائد الاستقبال و ليس للآخرين. أما بما يتعلق بالدخول للتعليم الابتدائي و الثانوي و الدخول إلى سوق العمل، فليس هناك أي معايير للسبل. أما بالنسبة للرعاية الصحية و المساعدة و الفوائد الاجتماعية و البدل المادي، فيخضع المتقدمون لمعايير السبل. و تقوم مديرية رئاسة إدارة الهجرة بالقيام بتقييم على أساس الاعتبارات التالية:[449]

1. ما إذا كان المتقدم قادراً على الدفع للحصول على ملجأ
2. مستوى الدخل الشهري
3. عدد أفراد العائلة الذين يعيلهم
4. أي عقار يملكه في تركيا أو بلد المنشأ
5. إذا ما كانوا قد تلقوا دعم مادي من أفراد العائلة في تركيا أو بلد المنشأ
6. إذا ما كانوا قد تلقوا دعم مادي من أي هيئة رسمية في تركيا أو أي منظمة غير حكومية
7. إذا ما كانوا يملكون تأمين صحي
8. أي اعتبار آخر يمكن اعتباره مناسباً

فيما إذا تم التأكد أن المتقدم قد استفاد من الخدمات أو المساعدات أو أي من الفوائد دونما حاجة لذلك سيكون عليه إعادة المال كاملاً أو جزئياً.[450]

[449] البند رقم 106(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية
[450] البند رقم 90(1)(ث) من قانون الأجانب والحماية الدولية

بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمتقدمين الذين فشلوا في الالتزام بالواجبات المدرجة في البند رقم 89 من قانون الأجانب و الحماية الدولية أو أولئك الذين حصلوا على قرار حالة سلبي، يمكن للمديرية العامة لإدارة الهجرة أن تقوم بتخفيض حقوقهم و فوائدهم باستثناء حق التعليم للأطفال و الرعاية الصحية الأساسية.[451]

2. أشكال ومستويات شروط الاستقبال المادي

مؤشرات :أشكال و مستويات شروط الاستقبال المادي

1. مبلغ البدل المادي الشهر المعطى لطالبي اللجوء من 31 كانون الأول 2020 (بالعملة الأصلية أو باليورو):
غير متوفر

رغم أن قانون الأجانب والحماية الدولية لا يستعمل مصطلح "شروط الاستقبال"، ينص البند رقم 88 و البند رقم 89 من قانون الأجانب والحماية الدولية إلى الالتزام ببعض الحقوق و الاستحقاقات و الفوائد لمتقدمي الحماية الدولية، الأمر الذي يقع ضمن مجال توجيه شروط الاستقبال التي أقرها الاتحاد الأوروبي.

ويحكم البند رقم 88 و البند رقم 89 مستوى المخصصات الذي ستُعطى لمتقدمي الحماية الدولية (و الحاصلين على وضع) في مجال التعليم والعناية الصحية و المساعدة والخدمات الاجتماعية و الدخول إلى سوق العمل و البدل المادي. ولا تلتزم تركيا بتقديم المأوى في الحماية الدولية عند التقديم[452] ولكنها تمنح رئاسة إدارة الهجرة الإذن أن تعطي – بناء على أسس تقديرية- سكن مدفوع من الدولة لمتقدمي الحماية الدولية التي تخضع لإشراف مراكز السكن و الاستقبال. وحالياً هناك مركز فقط للسكن والاستقبال قيد العمل في يوزغات.[453]

إن الحقوق والفوائد المقدمة لمتقدمي الحماية الدولية و الحاصلين على الوضع يمكن أن لا تتعدى مستوى الحقوق والواجبات المعطاة للمواطنين.[454]

2.1. البدل المادي

يمكن تخصيص بدل مادي من قِبل رئاسة إدارة الهجرة للمتقدمين للحماية الدولية الذين تبين أنهم "بحاجة".[455] وتضع رئاسة إدارة الهجرة المعايير و الوسائل لهذا البدل المادي وسيتم طلب مساهمة وزارة المالية لتحديد هذه المبالغ. ويتم استثناء المتقدمين الذين تبين أن طلباتهم قد رُفضت و الذين تمت معالجة طلباتهم في الإجراءات المعجلة من هذا البدل المادي.

ويجب التأكيد على أن هذا لا يُعد حقاً و لكنه فائدة "يمكن" أن تخصص للمتقدمين "المحتاجين" من قِبل رئاسة إدارة الهجرة بناء على أُسس تقديرية. ويُتوقع أن تضع رئاسة إدارة الهجرة التعليمات النافذة و التي يمكن أن تتضمن توجيهات تتعلق بالمعايير الأساسية و الإجراءات التي يمكن التبين من خلالها أن المتقدم "بحاجة" للحصول على هذا البدل المادي. وبهذا الخصوص يجب على المتقدمين أن يبقوا مديرية إدارة الهجرة المختصة على اطلاع بآخر تحديث بما يتعلق بوضعهم في العمل ودخلهم و أي عقار أو أي ممتلكات حصلوا عليها.[456] وهذا يدل على أن هذه المعلومات تشكل عاملاً في تقييم "الحاجة" للبدل المادي.

وحالياً لا يوجد أي تنفيذ للبند رقم 89(5) من قانون الأجانب والحماية الدولية و بناء على ذلك فإن إمكانية الحصول على البدل المادي لمتقدمي الحماية الدولية من الدولة ستبقى نظرية حتى تاريخه.

2.2. المساعدة الاجتماعية والفوائد

[451] البند رقم 90(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[452] البند رقم 95 من قانون الأجانب و الحماية الدولية
[453] المديرية العامة لإدارة الهجرة، مراكز الترحيل، متوفر على: http://bit.ly/2osejRh .
[454] البند رقم 88(2) من قانون الأجانب و الحماية الدولية
[455] البند رقم 89(5) من قانون الأجانب و الحماية الدولية
[456] البند رقم 90(1) من قانون الأجانب و الحماية الدولية

يمكن للمتقدمين للحماية الدولية الذين تم التبين من أنهم "بحاجة" طلب الحصول على المساعدة الاجتماعية و الفوائد.[457] يقوم قانون الأجانب والحماية الدولية فقط بتحويل المتقدمين للحماية الدولية إلى "المساعدة اجتماعية والفوائد" الموجودة و المدعومة من الدولة بواسطة المحافظات بالولايات كما ورد في قانون تركيا المتعلق بالمساعدة الاجتماعية و التضامن. توزع المحافظات المساعدة الاجتماعية و الفوائد من خلال هذا النظام و بواسطة مؤسسة الدعم والتضامن الاجتماعي، وهي عبارة عن وكالات حكومية ضمن المحافظات في كل ولاية.

وفقاً للقانون المتعلق بالدعم الاجتماعي و الضمان، توزع المحافظات كل من المساعدات العينية مثل الفحم والحطب للتدفئة والطعام ومواد التنظيف والدعم المادي "للمقيمين الفقراء و المحتاجين" في الولاية بما في ذلك المواطنين الأجانب. وبذلك يكون الأمر عائداً لمؤسسة المساعدة الاجتماعية و التضامن لتقرر ما إذا كانوا ينتمون لمجموعة "الفقراء و المحتاجين".

بناء على القائمة منذ 2018 إذا كان الشخص المحتاج راشداً، تتراوح المساعدة الاجتماعية بين 410 إلى 760 ليرة تركية (82 – 152 يورو) و إن كان المتقدم طالباً في الجامعة ترتفع المساعدة إلى 928 ليرة تركية (186 يورو). وليس هناك أي مساعدات مادية ربعية من المحافظات التي تتراوح بين 80 إلى 100 ليرة تركية (20-15 يورو).[458]

تقدم مؤسسة الدعم الاجتماعي والضمان مساعدة في العناية المنزلية خاصة بالمعاقين للعائلات التي لديها فرد من الأسرة من ذوي الإعاقات والغير قادر على تأمين حاجاته اليومية دون العناية أو المساعدة من فرد آخر من العائلة. يُقدم في هذه الحالة مساعدة مالية منتظمة للشخص إلى مقدم الرعاية.

يوجد أيضاً فوائد و مساعدة اجتماعية ممنوحة من وزارة العائلة والعمل والخدمات الاجتماعية. يقوم الموظفون الاجتماعيون في وزارة العائلة والعمل والخدمات الاجتماعية في وحدات الخدمات الاجتماعية باتخاذ القرار النهائي فعلياً. يعتمد التقييم على معايير مثل وجود فرد من أفراد حاصل على عمل، الحصول على المساعدة الاجتماعية من هيئات أخرى، وجود حالة طارئة أو عدد الأطفال في المنزل. هناك فترات تقييمية سنوية ونصف سنوية يمكن من خلالها للموظفين الاجتماعين بإيقاف المساعدات إن ارتأوا أن الوضع المادي للعائلة قد تغير. بالإضافة لذلك يوجد لدى وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية برنامج مساعدة لرفع عدد اللاجئين الذين يتكلمون اللغة التركية بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

يمكن للبلديات أن تقدم مساعدات للمتقدمين للحماية الدولية و المتمتعين بها. يختلف نوع المساعدة التي تقدمها البلديات لأنها تعتمد على المصادر الخاصة بكل بلدية. يمكن أن تحتوي المساعدات على الفحم وسلة غذائية والملابس وأنواع أخرى من المواد الغير غذائية. تختلف معايير استحقاق هذه المساعدات بين البلديات.[459]

يلعب الهلال الأحمر التركي دوراً هاماً في هذا المجال و هو فعال في كل مدينة في تركيا كمؤسسة تعمل للمصلحة العامة. وفي معظم الحالات إن المساعدة الاجتماعية ليست مادية و لكنها عينية فهي تتضمن توزيع كراسي متحركة للمعاقين و توزيع الطعام و الملابس والحساء في الشتاء للناس المحتاجة. يوجد لديهم أيضاً صندوق خاص بالأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة والطارئة. وبمساعدة هذا الصندوق يمكنهم إعطاء المساعدة الطبية خاصة مثل شراء الأطراف الصناعية وسماعات الأذن للأطفال.[460]

بالإضافي إلى المساعدة الاجتماعية من الدولة، دعم الاتحاد الأوروبي مادياً برامج المساعدات مثل شبكة السلامة الاجتماعية و الطوارئ و النقل المشروط للمال للتعليم. و جاء وصف هؤلاء في الحماية المؤقتة: الرعاية الاجتماعية بما أنهم بشكل رئيسي -وليس محصوراً في- موجهين للسوريين من حملة الحماية المؤقتة.

يعد مخطط شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ أكبر مشروع إنساني منفرد في تاريخ الاتحاد الأوروبي، واعتبارًا من أوائل عام 2022، كان يساعد حوالي 1.8 مليون شخص وهو مصمم لمساعدة أكثر الفئات العُرضة من اللاجئين لدفع تكاليف احتياجاتهم الأساسية. حاليا، ستقوم المفوضية الأوروبية بتمويل البرنامج حتى أوائل 2023.[461] تتلقى عائلات اللاجئين حاليًا 155 ليرة تركية (حوالي 10.5 يورو) شهريًا لكل فرد من أفراد الأسرة، مما يمكنهم من اتخاذ قرار بأنفسهم حول كيفية تغطية

[457] البند رقم 79(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[458] المعلومات مقدمة من وزارة العائلة والسياسات الاجتماعية في شباط 2018
[459] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: الدعم المادي و الاجتماعي و متوفر على الموقع: https://bit.ly/2GjSOJ1
[460] المعلومات مقدمة من الهلال الأحمر التركي في كانون الثاني 2018
[461] موقع المفوضية الأوروبية ، "شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ (ESSN): تقدم شريان حياة للاجئين المعرضين للخطر في تركيا" ، متاح على: https://bit.ly/3yeDL0z.

الاحتياجات الأساسية مثل الإيجار والنقل والفواتير والطعام والدواء. يقدم البرنامج عمليات إعادة شحن إضافية ربع سنوية بناءً على حجم الأسرة.[462]

كانت هناك مشاكل في الوصول إلى المخطط في عام 2020 في وسط الأناضول. بسبب الوباء، وأدت الانقطاعات في عمليات تحديث البيانات أيضاً إلى عدم إمكانية الحاصلين على الحماية من تقديم طلباتهم إلى ESSN.[463]

كما ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ 104 ملايين يورو في التحويلات النقدية نصف الشهرية لعائلات اللاجئين العُرضة التي يذهب أطفالها إلى المدرسة بانتظام في إطار "التحويلات النقدية المشروطة للتعليم" وهو المشروع الانساني الأكبر للاتحاد الأوروبي في التعليم في حالات الطوارئ. وبحلول منتصف-2022، يساعد البرنامج حوالي 795.000 طفل.[464] موّل الاتحاد الأوروبي حوالي 20،000 طفل وشاب لاجئ سوري للتسجيل في برامج التعلم السريع لمساعدتهم على تعويض سنوات الدراسة الضائعة، حيث تلقوا أيضًا دروسًا أساسية في محو الأمية والحساب، ودورات اللغة التركية. منذ عام 2017، قدم الاتحاد الأوروبي أيضًا وسائل النقل لما متوسطه 6000 طفل شهريًا لمساعدتهم على حضور أنشطة التعليم الرسمي وغير الرسمي.[465] تمت إحالة أكثر من 62000 طفل لاجئ إلى برامج تعليمية ومن خلال تنفيذ برنامج دعم الالتحاق بالمدارس (SSE)، تم تسجيل أكثر من 37000 طفل لاجئ في فرص التعليم الرسمي وغير الرسمي. كما تم تزويد الأطفال والأسر بالمواصلات والترجمة والدعم الإضافي لضمان التحاق الأطفال بالفرص التعليمية.[466] قدم الاتحاد الأوروبي أيضًا أجهزة لوحية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة للأطفال اللاجئين خلال كوفيد-19 لمساعدتهم في الوصول إلى التعليم أثناء عمليات الإغلاق.[467]

ساءت الظروف المادية للاجئين إلى حد كبير بسبب تأثير جائحة كوفيد-19. وقامت رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء بنشر تقرير تحليل قطاعي بعد إجراء 960 مقابلة مع مستشاريهم عبر الهاتف. واجه 63٪ من المشاركين صعوبات في الحصول على المنتجات الغذائية الأساسية و 53٪ كافحوا لتلبية احتياجات النظافة الأساسية. كما واجه العديد منهم تحديات تتعلق بالنفقات الشهرية مثل الإيجار والمرافق والفواتير.[468] في عام 2020، عملت المفوضية مع رئاسة إدارة الهجرة لتقديم دفعة لمرة واحدة قدرها 1،000 ليرة تركية (حوالي 100 يورو في وقت كتابة هذا التقرير) للاجئين الأكثر تضرراً من الوباء. تم تطبيق معايير العُرضة على الرغم من عدم وضوح ماهية هذه المعايير. تلقت حوالي 79400 أسرة الدفع. عملت المفوضية مع الشركاء لتوفير مجموعات معدات الوقاية الشخصية للأسر ومراكز الإقامة المؤقتة في جنوب شرق تركيا. كما دعمت المفوضية 12 مبادرة مجتمعية اجتمع فيها المواطنون الأتراك والأشخاص الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية لصنع الصابون والكمامات لتوزيعها على اللاجئين والمجتمعات المضيفة.[469]

في عام 2021، كان الوضع الاقتصادي في تركيا صعبًا للغاية على الجميع و كان التضخم مشكلة خطيرة بشكل خاص ووصل إلى معدل رسمي بنسبة 70% بحلول نيسان 2022[470]. ولم يؤثر ذلك على اللاجئين فقط من حيث القدرة الشرائية للمخصصات المتلقاة، ولكن أيضًا على الوضع العام في البلاد والمشاعر المعادية للاجئين.[471]

---

[462] موقع المفوضية الأوروبية ، "شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ (ESSN): تقدم شريان حياة للاجئين المعرضين للخطر في تركيا" ، متاح على: https://bit.ly/3yeDL0z.

[463] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

[464] المفوضية الأوروبية ، متاح على: http://bit.ly/3d0Bgm9

[465] المفوضية الأوروبية، متاح على: http://bit.ly/3d0Bgm

[466] المفوضية الأوروبية ، متاح على: http://bit.ly/3d0Bgm9

[467] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آذار 2021.

[468] رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء،" التحليل القطاعي لتأثيرات تفشي كوفيد-19 على اللاجئين في تركيا، 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3scBehq، 13.

[469] أبرز الملامح التشغيلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا لعام 2020، متاح على: https://bit.ly/3esx9AE.

[470] فاينانشيال تايمز ، "التوتر بشأن 4 ملايين لاجئ في تركيا يقترب من نقطة الغليان" ، 9 مايو 2022 ، متاح على: https://on.ft.com/3HL01lQ.

[471] فاينانشيال تايمز ، "التوتر بشأن 4 ملايين لاجئ في تركيا يقترب من نقطة الغليان" ، 9 مايو 2022 ، متاح على: https://on.ft.com/3HL01lQ.

3. تخفيض أو سحب شروط الاستقبال

مؤشرات :تخفيض أو سحب شروط الاستقبال

1. هل ينص القانون على إمكانية تقليل شروط الاستقبال المادي؟

   نعم لا

2. هل ينص القانون على إمكانية سحب شروط الاستقبال المادي؟

   نعم لا

بالنسبة للمتقدمين الذين "يفشلون بالالتزام بالواجبات الواردة في البند رقم 90(1)" أو "أولئك الذين صدر بحقهم قرار حالة سلبي"، فإن لدى رئاسة إدارة الهجرة السلطة التقديرية بتقليل الحقوق و الفوائد ما عدا حقوق التعليم للقاصرين و الرعاية الصحية الأساسية.[472]

يضع البند 90(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية قائمة بالواجبات المتعلقة بالمتقدمين للحماية الدولية كما يلي:

1. الإبلاغ عن أي تغيرات في وضعهم الوظيفي إلى رئاسة إدارة الهجرة في المديرية المختصة خلال 30 يوماً
2. الإبلاغ عن أي تغيرات تتعلق بدخلهم و عقاراتهم وممتلكاتهم خلال 30 يوماً
3. الإبلاغ عن أي تغيرات في سكنهم و بيناتهم التعريفية و حالتهم المدنية خلال 20 يوماً
4. إعادة دفع التكاليف المتكبدة بشكل جزئي أو كامل لأي خدمة أو مساعدة أو فائدة على الرغم من أن المتقدم لم تتوفر لديه المعايير اللازمة للاستفادة منها
5. الالتزام بأي طلب آخر للمديرية العامة لرئاسة إدارة الهجرة ضمن إطار الالتزامات الإجرائية المتعددة الواردة في قانون الأجانب والحماية الدولية للمتقدمين

إن عدم الالتزام بالإبلاغ للمدينة المخصصة (انظر في حرية التنقل) يمكن أن يؤدي إلى قيود على الحقوق و الفوائد و يستثنى من ذلك حقوق التعليم والعناية الصحية.[473] و لكن إن تم اعتبار الطلب مسحوباً (ملغياً) سيتم إيقاف الضمان الصحي العام.

حدثت تغييرات على قانون الأجانب والحماية الدولية في كانون الأول 2019، حيث توفر المادة 89 (3) (أ) الأن من القانون الوصول إلى الرعاية الصحية بموجب التأمين الصحي العام في تركيا. ويتم توفير التأمين لمقدمي الطلبات للحصول على الحماية الدولية بعد عام واحد من تسجيلهم. ويستثنى من ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، وينتهي الحق في الرعاية الصحية بصدور القرار السلبي.[474]

إن مديريات إدارة الهجرة مسؤولة و لديها كامل السلطة لتقوم بتقييم حاجة المتقدم لتغطية نظام الضمان الصحي. ويجب أن يتم التوصل إلى القرار أن المتقدم يجب أن يعيد دفع تكاليف العناية الصحية التي قُدمت له بشكل جزئي أو كلي بما يتناسب مع نفس معايير القدرة المادية.

وفقاً للبند رقم 90(2) من قانون الأجانب و الحماية الدولية فإن القرار لتقليل أو سحب الحقوق و الفوائد يجب أن تكون مبينة على "تقييم لكل حالة" من قِبل مديرية إدارة الهجرة المختصة. ويجب إخطار المتقدم كتابياً. وإن كان المتقدم لا يتم تمثيله عن طريق محامٍ أو ممثل قانوني، يجب أن يتم شرح العواقب القانونية للقرار له بالإضافة إلى آلية الطعن المتوفرة.

---

[472] البند رقم 90(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية

[473] البند رقم 91(6) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية

[474] القانون رقم 7196 المعدل لعدة قوانين، 6 كانون الأول 2019، متوفر باللغة التركية على الرابط: http://bit.ly/2TSm0zU.

يمكن للمتقدمين أن يتقدموا بطعن إداري ضد قرار تقليل أو سحب حقوق الاستقبال عن طريق هيئة تقييم الحماية الدولية خلال 10 أيام من الإخطار الخطي أو يمكنهم أن يتقدموا بالطعن القضائي مباشرة للمحكمة الإدارية المختصة خلال 30 يوماً.[475]

4. حرية التنقل

مؤشرات :حرية التنقل

1. هل يوجد آلية لتوزيع التقدمين على مختلف أنحاء البلاد؟

   نعم لا

2. هل ينص القانون على قيود لحرية التنقل؟

   نعم لا

4.1. نظام "المدن المخصصة"

يتم تعيين كل متقدم بولاية معينة حيث يقوم بالتسجيل مع مديرية إدارة الهجرة و يقوم بتأمين سكن خاص على نفقته الشخصية ويجب أن يبقى هناك طالما أنه يخضع للحماية الدولية بما في ذلك الحصول على الحالة. ويعتمد نظام التوزيع على البند رقم 71 من قانون الأجانب و الحماية الدولية وبناء على ذلك تقوم رئاسة إدارة الهجرة بشكل نادر بتحويل متقدم إلى مركز الإقامة والاستقبال و لكن بشكل عام تطلب منه أن يؤمن سكن خاص في الولاية المحددة.

وتشرح الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية سياسة التوزيع. تقوم بتعريف مبدأ "المدينة المخصصة" كولايات حددتها رئاسة إدارة الهجرة حيث يُطلب من متقدمي الحماية الدولية أن يسكنوا.[476] و على الرغم من أن المتقدم للحماية الدولية يمكن أن يبدأ طلبه في ولاية ليس مدرجة على القائمة فإنه من الممكن له أن يبقى هناك حتى يتم تعيين مدينة مخصصة وتحويله إليها.[477]

ووفقاً للائحة الأحدث، فإن 62 ولاية في تركيا قد تم تعينهم من قِبل رئاسة إدارة الهجرة "كمدن مخصصة" من أجل تحويل المتقدمين للحماية الدولية:[478]

المدن المخصصة للمتقدمين للحماية الدولية			
أضنا	تشوروم	كارامان	ساكارايا
أديامان	دينيزيلي	كارس	سامسون
أفيون	دوزجه	كاستامونو	سيرت
آغري	إيلازي	قيصري	سينوب
أكساراي	إرزينجان	كيركاليه	شانلي أورفا

[475] البند رقم 80 من قانون الأجانب والحماية الدولية
[476] البند رقم 2(هه) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[477] البند رقم 66(3) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية
[478] للاطلاع على القائمة السابقة منذ آب 2017، انظر في حقوق اللاجئين في تركيا، *Avukatlar için mülteci hukuku el kitabı* آب 2017 و متوفر باللغة التركية على 409 https://bit.ly/2G9X5Ti

أماسيا	إرزوروم	كير شهير	سيفاس
آرداهان	إسكي شهير	كلس	شيرناق
آرتفين	غازي عنتاب	قونيا	توكات
بالك أسير	غيرسون	قوتاهيا	طرابزون
باتمان	كوموش هانه	مالاطيا	أوشاك
بايبورت	هاكاري	مانسيا	فان
بيليجيك	هاتاي	ماردين	يالوفا
بولو	إغدر	ميرسين	يوزكات
بوردور	إسبارتا	نيف شهير	زونكول داك
تشاناكاليه	كهرمان مرعش	نيغده	
تشانكيري	كارابوك	اوردو	

ولكن فعلياً ليست كل الولايات متوفرة لكل المتقدمين. فالأمر يعود لمديريات إدارة الهجرة بتحديد "فتح" و "إغلاق" كل من "المدن المخصصة" و عمليات التحويل إليها اعتماداً على سعتها. عندما يتم إغلاق إحدى مديريات إدارة الهجرة تقوم عادة بمعالجة الطلبات الموجودة لإصدار بطاقات تعريف متقدم للحماية الدولية وبطاقات تعريف للحماية المؤقتة. لا يتم الإعلان عن عملية "فتح" و "إغلاق" إحدى مديريات رئاسة إدارة الهجرة بشكل علني.

إن عملية تنظيم "المدن المخصصة" لا تعتمد على معايير متوفرة للعلن ولا يوجد قرار رسمي بما يتعلق بكل متقدم. و بشكل عام يمكن القول أن المدن الكبيرة والمدن الحدودية ليست من بين المدن المخصصة.

وبما أنه يوجد فقط مركز للإقامة و الاستقبال قيد العمل وبقدرة استيعابية لمئة مكان، إن أغلب المتقدمين للحماية الدولية يعيشون في سكن خاص على حسابهم الشخصي في الولايات المحددة لهم.

منذ أن تولت رئاسة إدارة الهجرة عملية التسجيل، لا توجد قائمة رسمية للمدن المفتوحة والمغلقة لتسجيل السوريين وغير السوريين، لكن يمكن لأصحاب المصلحة تلقي المعلومات عند الطلب من رئاسة إدارة الهجرة. يتغير الوضع أيضًا وفقًا للقدرة.

كان الوضع في عام 2020 معقدًا بسبب الوباء و غالبًا ما كان من غير الواضح ما إذا كانت وحدات إدارة الهجرة تقبل الطلبات أو إلى متى كان الوصول بشكل شخصي صعبًا لكل من المحامين ومقدمي طلبات الحماية الدولية. أدى هذا أيضًا إلى تأخير عملية التسجيل (انظر تسجيل طلب اللجوء). في عام 2021 تغير هذا في بعض مديريات رئاسة الهجرة. على سبيل المثال، أدخل حراس الأمن رمز HES الخاص بهم للسماح للأشخاص بدخول المباني. ومع ذلك، لم تكن هذه ممارسة موحدة وفي بعض المديريات ماتزال القيود المفروضة على الدخول برمز HES مطبقة.

منذ آيار 2022، من المخالف للقانون في أي منطقة أو إقليم في تركيا أن يكون عدد سكان الرعايا الأجانب فيها أكثر من ربع إجمالي السكان. وهذا يشمل الأشخاص الذين جعلوا من تركيا موطنًا دائمًا لهم وأولئك الذين يزورون البلاد فقط. تم تسمية هذه القاعدة بحد 25 بالمائة أو قاعدة 25 بالمائة. 781 حيًا في مقاطعات مختلفة مغلق الآن أمام الرعايا الأجانب الذين يسعون لتسجيل العناوين للحماية المؤقتة، والحماية الدولية، وتصاريح الإقامة، بالإضافة إلى التغييرات في مدينة إقامتهم إذا كانوا من الرعايا الأجانب الحاصلين على تصاريح إقامة أو تحت الحماية المؤقتة أو الدولية، باستثناء الأطفال حديثي الولادة وحالات لم شمل الأسرة المصغرة. لهذا السبب، لن يتمكن أي مواطن غير تركي من اختيار أي من هذه الأحياء البالغ عددها 781 في تركيا كعنوان مسجل للمسائل الرسمية، ولن يتمكنوا من مطالبة السلطات بتغييرعنوانهم إلى أي من هذه الأماكن. تعد أضنا

وأنقرة وإســـطنبول وإزمير وموغلا وأنطاليا من بعض المدن التي تندرج تحت هذه الفئة، إلى جانب عدد كبير من المدن الأخرى.[479]

بعد التغييرات التي أدخلت على قانون الأجانب والحماية الدولية في تشرين الأول 2019، ينص القانون الآن على غرامة إدارية لأولئك الذين يوفرون السكن للأجانب غير المسجلين حتى دون علمهم. لا يحدث التسجيل على الحماية الدولية والمؤقتة في محافظات عديدة ولا يستطيع المواطنون الأجانب إكمال عملية التسجيل حتى لو كانوا يريدون ذلك.[480]

4.2. السفر خارج "المدن المخصصة" و العقوبات

تملك مديرية إدارة الهجرة السلطة بفرض التزامات على المتقدمين بالسكن في عنوان محدد بالإضافة إلى الالتزام بتقديم التقارير.[481] وفعلياً إن المتقدمين ليسوا خاضعين لمتطلبات صارمة بتقديم التقارير ولكن سكنهم الفعلي في المكان المعلن لدى مديرية إدارة الهجرة مراقب إن لم يمثلوا أمام مديرية إدارة الهجرة لفترات طويلة. في هذه الحالة يمكن لمديرية إدارة الهجرة أن تقوم بعمليات تفقد غير معلنة.

وأي سفر خارج الولاية المحددة يجب أن يكون بعد إذن خطي من مديرية إدارة الهجرة و يمكن أن يتم السماح بأكثر من 30 يوماً و يمكن التمديد لمرة واحدة فقط لمدة أقصاها 30 يوماً إضافياً.[482]

اعتبارًا من تشرين الثاني 2019، صار بالإمكان الحصول على تصاريح السفر من خلال النظام الإلكتروني E-Devlet من خلال الحسابات الإلكترونية للاجئين. من المتوقع أن يحصل اللاجئون على كلمة مرور من الخدمات البريدية الوطنية. لا يزال بعض الأشخاص يواجهون حواجز لغوية ويواجهون صعوبات في الوصول إلى النظام عبر الإنترنت.[483] في عام 2020 أثناء الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19، لم يتم إصدار تصاريح سفر والعديد من اللاجئين والأشخاص الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية لم يتمكنوا من السفر إلى الخدمات الصحية التي تمت إحالتهم إليها، خاصة في الحالات العاجلة.[484] في عام 2021، لم يكن بإمكان الأجانب غير المسجلين السفر داخل البلاد، خاصة في إغدير وفان وأغري (المدن الحدودية). هذا يعني أنهم لا يستطيعون شراء تذكرة حافلة حتى لو تم تعيينهم في مدينة أخرى أو مكثوا في فندق[485].

إن عدم الالتزام بالبقاء في نفس الولاية له عواقب خطيرة للمتقدم. إن المتقدمين للحماية الدولية الذين لا يأتون إلى الولاية المخصصة في الوقت المحدد أو الذين لم يكونوا موجودين في عنوانهم المسجل لثلاثة زيارات تفتيش متتابعة من قبل السلطات يتم اعتبار أنهم قد قاموا ضمنياً بسحب طلبهم للتقدم للحماية الدولية.[486] و فعلياً إن لم يتم إيجاد الشخص في العنوان المعلن ستقوم رئاسة إدارة الهجرة بإصدار رمز V71 معلنة بذلك أن المتقدم موجود في "موقع غير معروف" بعد القيام بزيارة تفقدية.

بالإضافة إلى ذلك إن حصول المتقدم على الحقوق و الفوائد التي يقدمها قانون الأجانب والحماية الدولية مشروط بشكل أساسي بالاستمرار بالسكن في الولاية المحددة. و تُعتبر بطاقة تعريف التقدم للحماية الدولية وثيقة صالحة فقط ضمن حدود الولاية حيث تم إصدار الوثيقة. ويمكن أن يكونوا خاضعين لتقليل أو سحب شروط الاستقبال إن لم يلتزموا بالبقاء في المدينة المخصصة المحددة.

ولكن فعلياً يمكن أن يكون المتقدم خاضعاً لعقوبات أصعب و عقوبات اعتباطية مثل الاحتجاز الإداري في مراكز الترحيل[487] بغية نقلهم إلى الولاية المحددة (انظر في أسس الاحتجاز). و لكن يبدو أن دقة هذه العقوبات بسبب عدم الالتزام بقانون البقاء في الولاية المحددة يختلف بناء على الجنسية و الاتجاهات الجنسية أو الهوية الجنسية أو الحالة المدنية للمتقدم (مثلاً النساء العازبات) أو بسبب علاقة العمل بين المتقدم و العاملين في مديرية إدارة الهجرة. فعلى سبيل المثال يواجه المتقدمون الأفغان معاملة أقسى من بقية الجنسيات. وحتى عندما يتم الإفراج عن طالب اللجوء من مراكز الاحتجاز بعد أن تم احتجازه بسبب عدم الالتزام بالبقاء

---

[479] رئاسة إدارة الهجرة، "إعلان إغلاق الحي ، 22 مايو 2022 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3Pb4bG8.
[480] Mülteci-Der، التقييم المشـترك: التعديلات المقترحة في قانون الأجانب والحماية الدولية لتركيا، 4 كانون الأول 2019، متاح على: http://bit.ly/2IRYoVQ
[481] البند رقم 71(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[482] البند رقم 91(1)-(2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية
[483] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصحلة، أنقرة، شباط 2020.
[484] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[485] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.
[486] البند رقم 77 (1) (ث) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[487] هيومن رايتس ووتش ، تركيا توقف تسجيل طالبي اللجوء السوريين، تموز 2018، متاح على: https://bit.ly/2XM5t2V

في الولاية المحددة، يُطلب من طالبي اللجوء أن يقوموا بتبليغ مركز الترحيل أو إحدى مديريات إدارة الهجرة في ولاية أخرى مختلفة عن التي يسكنون فيها. في عام 2019، زاد عدد استمارات T6 الصادرة بسبب افتتاح مراكز اعتقال جديدة. يقال أن مديرية الهجرة في أنقرة لا تقوم بتسجيل الأشخاص الذين لديهم نماذج T6 أو أولئك الذين يدخلون تركيا بشكل غير قانوني.[488]

ويمكن للمتقدمين الطلب من رئاسة إدارة الهجرة نقلهم إلى ولاية أخرى بسبب العائلة و الصحة وأسباب أخرى.[489]

ويمكن لطلبات تغيير الولاية المطلوبة بسبب أسباب أخرى أن تعطى من قِبل رئاسة إدارة الهجرة على أسس استثنائية. وعندما يكون المتقدم غير سعيد بسبب الولاية التي تم إرساله إليها و تم رفض طلبه بتغيير الولاية، يمكنه الطعن بهذا الرفض عن طريق تقديم طلب طعن إداري عن طريق هيئة تقييم الحماية الدولية خلال 10 أيام أو عن طريق تقديم طلب طعن قضائي من خلال المحكمة الإدارية المختصة خلال 30 يوماً.

B. السكن

1. أنواع الإقامة

مؤشرات: أنواع الإقامة

1. عدد مراكز الاستقبال[1]: 1
2. العدد الكلي لأماكن مراكز الاستقبال: 100
3. العدد الكلي لأماكن الإقامة الخاصة: (لا يوجد جواب)
4. نوع الإقامة الأكثر استعمالاً في الإجراءات الاعتيادية:

مركز استقبال اوتل او هوستل المأوى في حالات الطوارئ منزل خاص أخرى

5. نوع الإقامة الأكثر استعمالاً في الإجراءات المعجلة:

مركز استقبال اوتل او هوستل المأوى في حالات الطوارئ منزل خاص زجحلا

عدد مراكز الاستقبال [490]

إن واحدة من أبرز مشاكل الإطار القانوني للاجئين في تركيا هو عدم القدرة على الالتزام بتوفير مكان إقامة تموله الدولة للمتقدمين للجوء. وينص البند رقم 95(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية بشكل واضح أنه سيقوم المتقدمون للحماية الدولية والحاصلين على الحالة بتأمين سكن خاص بهم على نفقتهم الشخصية. ولا ينص قانون الأجانب والحماية الدولية ولا الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على أي خطط لتقديم الدعم المالي للمتقدمين للحماية الدولية لتغطية تكاليف السكن.

وعلى الرغم من ذلك فإن لدى رئاسة إدارة الهجرة السلطة لإنشاء مراكز استقبال و سكن ليتم استعمالها من أجل "السكن و التغذية و العناية الصحية و الحاجات الأخرى" للمتقدمين للحماية الدولية و الحاصلين على الحالة.[491] لا يجب الخلط بين مراكز الاستقبال والسكن المشار إليها في البند رقم 95 من قانون الأجانب والحماية الدولية و "مراكز الإقامة المؤقتة" وهي عبارة عن مخيمات كبيرة في جنوب تركيا و تأمين السكن للاجئين السوريين القادمين من سوريا و الخاضعين لنظام الحماية المؤقتة (انظر في الحماية المؤقتة: السكن).

[488] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2020.
[489] البند رقم 110(5) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية
[490] كلاهما للمقيمين بشكل دائم والوافدين الجدد.
[491] البند رقم 95(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية

بحلول حزيران 2022، لم يكن هناك سوى مركز استقبال وإقامة واحد يعمل في ولاية يوزغات بسعة متواضعة تبلغ 100 مكان.[492] ويعتبر المركز منشأة للسكن قصير الأمد حيث تتم استضافة الأشخاص الموقوفين الذين يرغبون في التقديم على الحماية الدولية لبضعة أيام قبل أن يتم توجيههم لتسجيل طلباتهم. في الممارسة العملية، هذه المراكز متاحة بشكل أساسي للمتقدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة مثل ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التعذيب أو العنف الجسدي والنساء غير المتزوجات والمسنين والمعوقين.

وفي السنوات الماضية كان هناك استثناء حيث كان هناك 6 مراكز استقبال وإقامة ستصبح قيد العمل ذات سعة استيعابية لألفان و مئتان و خمسون سريراً. و تم بناء هذه المراكز من خلال إطار برنامج الاتحاد الأوروبي الرابط وقد تم دفع 80% من ميزانية البناء من قِبل الهيئة الأوروبية. وتم اختيار إزمير وكيركلاريلي وغازي عنتاب وإرزوروم وقيصري وفان[493] كمواقع لبناء هذه المراكز. وعلى الرغم من ذلك تم تغيير هدف هذه المراكز الستة لتصبح مراكز ترحيل بعد قرار الاتحاد الأوروبي التركي المتعلق بالهجرة في 29 تشرين الثاني 2015 وقرار الاتحاد الأوروبي التركي في 18 آذار 2016 (تم إعادة وضع الهدف من المراكز الستة ليصبحوا مراكز ترحيل (انظر في مكان الاحتجاز). يظهر هذا التحول أيضًا أن إجراءات اللجوء في تركيا

تم إعادة توجيهها نحو العودة.[494]

وفي حالات الأزمات بما في ذلك الحالات المستعجلة، يمكن أن تكون المنظمات الغير حكومية قادرة على إيجاد سكن في فندق للمتقدمين الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن قدراتهم المادية.

2. شروط مرافق الاستقبال

مؤشرات :شروط مرافق الاستقبال

1. هل هناك أمثلة لطالبي لجوء ليس لديهم الحق بالإقامة و السكن بسبب العد المحدود للأماكن؟

   نعم لا

2. ما هو الوقت الوسطي لإقامة طالب اللجوء في مراكز الاستقبال؟ غير متوفر
3. هل يتم إعطاء السكن للأطفال غير المصحوبين مع الراشدين فعلياً؟

   نعم لا

وكما تم التوضيح في فقرة أنواع الإقامة فإن مركز السكن والاستقبال الوحيد يوجد في يوزكات ولديه قدرة استيعابية متواضعة تتألف من 100 مكان والمعلومات الموجودة لدى المجتمع المدني المتعلقة بوضع هذا المركز الفعلي قليلة جداً.

وعلى الرغم من أن القدرة الاستيعابية لمركز الإقامة و الاستقبال محدودة جداً إذا ما تم مقارنتها بعدد الأشخاص الذين يحاولون الحصول على الحماية الدولية في تركيا، يضع البند رقم 95 من قانون الأجانب والحماية الدولية و القانون الناظمة لتأسيس مراكز الاستقبال و الإقامة و مراكز الترحيل (قانون مراكز الترحيل) في 22 نيسان 2014 أسس العمل والهيكلية التنظيمية لهذه المرافق ومراكز الترحيل.

ويملك الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة الأولوية للحصول على الإقامة المجانية وخدمات الاستقبال الأخرى المقدمة في هذه المرافق.[495]

---

[492] المديرية العامة لإدارة الهجرة، مراكز الترحيل، متاح على: https: //bit.ly/2PThCl9.
[493] المفوضية الأوروبية ، Fiche: IPA البرامج الوطنية اللامركزية ، Project TR 07 12 17 ، متاح على: http: //bit.ly/1Jujtxl.
[494] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[495] البند رقم 95(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية

يمكن أن تمتد خدمات الاستقبال المقدمة في مراكز الإقامة والاستقبال إلى طالبي الحماية الدولية و الحاصلين على الوضع المقيمين خارج هذه المراكز[496] على الرغم من أنه فعلياً وبسبب سياسة التوزيع يمكن للمتقدمين المسجلين والمقيمين في نفس ولاية المركز أن يحصلوا على هذه الخدمات.

ولكن ينص البند رقم 4 من القانون الناظم لمراكز الترحيل أنه يجب مراعاة 9 مبادئ أساسية في هذه المراكز قيد العمل بما في ذلك إعطاء الأولوية للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ومصلحة الأطفال وسرية البيانات الشخصية و إخطار المقيمين و المحتجزين بشكل كافٍ عن طبيعة و نتائج العمليات التي يقومون بها واحترام المعتقدات الدينية والعبادة وعدم التمييز.

وفي الوقت الحالي إن أغلب المتقدمين للحماية الدولية خاضعين للسكن الخاص في الولايات المحددة لهم على حسابهم الخاص. إن الحصول على سكن يبقى تحدياً كبيراً و ذلك لعدة أسباب منها ارتفاع أسعار الإيجار و الدفعة المقدمة الكبيرة التي يطلبها أصحاب البيوت. إن إيجارات المنازل مرتفعة جداً و كانت النتيجة أن عائلتين أو ثلاثة يعيشون في نفس المكان ليتمكنوا من دفع الإيجار. ولا يتم إعادة الدفعة التأمينية عندما يتم ينتهي العقد. وبناء على ذلك فإن عدداً كبيراً من المتقدمين ومنهم المستفيدين من الحماية المؤقتة (انظر في الحماية المؤقتة: السكن) يبقون معرضين للتشرد والحرمان أو السكن في المخيمات الفقيرة المؤقتة.

وتأتي العقبة الأخرى التي تؤثر في سكن المتقدمين من التهميش من المجتمعات المحلية و مجموعات اللاجئين الآخرين و بسبب ذلك يضطر الناس إلى السكن في ضواحي بعيدة عن مركز المدينة والمشافي ومراكز التعليم والمباني العامة. وعلى الرغم من أن أنواع التحديات تختلف حسب الولاية وملف المتقدم فإن المشكلة الأكثر شيوعاً هي إيجاد مكان مناسب للعيش في المدن المتوسطة و الشرقية الأناضولية المحافظة جداً. فعلى سبيل المثال بالنسبة للمتقدمين من أصول افريقية فإن هذا الأمر يتطلب جهوداً أكبر وذلك بسبب العنصرية السائدة. وفي ولايات أخرى مثل هاتاي، يعيش طالبو اللجوء الأفغان في مجتمع منعزل بعيداً عن مركز أنطاكية وذلك بسبب التمييز من قِبل السكان المحليين و السوريين. و لكن في أنقرة يعيشون بشكل عام في منطقة آلتنداغ مع اللاجئين السوريين. و في اسطنبول يزداد عدد الأفغان المستقرين في كوتشوك سو ويني مهلة[497] وزيتين بورنو.[498] وفي أضنا ومرسين يعيشون في المناطق الريفية في ظل ظروف غير مستقرة مع السوريين.[499]

[496] البند رقم 95(4) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[497] بيغيد سيهان "تطور الهجرة الأفغانية في اسطنبول" في 17 كانون الأول 2017 و هو متوفر على http://bit.ly/2tkCRjH
[498] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في نيسان 2022.
[499] المعلومات مقدمة من نقابة محامي أضنا في شباط 2018 و نقابة محامي مرسين في شباط 2018

C. العمل والتعليم

1. الدخول إلى سوق العمل

مؤشرات :الدخول إلى سوق العمل

1. هل يسمح القانون بدخول طالبي اللجوء إلى سوق العمل؟

   نعم لا

   ❖ إن كان الأمر كذلك، متى يدخل طالبو اللجوء إلى سوق العمل؟ 6 أشهر

2. هل يسمح القانون بالحصول على عمل بعد اختبار سوق العمل؟

   نعم لا

3. هل يسمح القانون لطالبي اللجوء بالعمل في قطاعات معينة؟

   نعم لا

   ❖ إن كان الأمر كذلك، حدد اية قطاعات:

4. هل يحد القانون عمل طالبي اللجوء بحد أقصى للعمل؟

   نعم لا

يمكن لطالبي اللجوء التقدم للحصول على تصريح عمل بعد 6 أشهر من تقديم طلب الحماية الدولية.[500]

سيتم تحديد المبادئ و الإجراءات التي تحكم عمالة المتقدمين للحماية الدولية و المستفيدين منها من قِبل وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية بالتشاور مع وزارة الداخلية.[501] وعلى هذا الأساس فإن القانون المعدل في 26 نيسان 2016 لتصريح العمل للمتقدمين للحماية الدولية و أولئك الذين قد تم منحهم الحماية الدولية يؤكد أنه يمكن للمتقدمين التقدم لوزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية للحصول على تصريح عمل من خلال نظام إلكتروني بعد 6 أشهر من تقديم طلب اللجوء.[502]

يجب على المتقدمين أن يحملوا وثيقة تعريف صالحة بغية التقدم[503] وهذا معناه أن أولئك المتقدمين الذين لا يملكون بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية بسبب القبول أو بسبب انطباق الإجراءات المعجلة- لا يحق لهم التقدم لتصريح العمل. وفي جميع الأحوال سيكون من الصعب على هذه الفئات أن من المتقدمين أن يحصلوا على الحق بالدخول إلى سوق العمل نظراً لفترة الانتظار العامة لستة أشهر قبل التقديم على تصريح العمل.

ويُتوقع أن يتم الحصول على إعفاء من واجب الحصول تصريح عمل للعمل في قطاع الزراعة و المواشي. و لكن في هذه الحالات يجب على المتقدم التقدم لطلب استثناء أمام المديرية المختصة للعائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية في كل ولاية.[504] يمكن لوزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية أن تضع بعض الحدود في كل ولاية أو عدد محدد لكل قطاع.[505]

---

[500] البند رقم 89(4)(أ) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[501] البند رقم 89(4)(ث) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[502] البند رقم 6 – 7 من قانون تصريح العمل للمتقدمين و المتمتعين بالحماية الدولية
[503] البند رقم 6(1) –(2) من قانون تصريح العمل للمتقدمين و المتمتعين بالحماية الدولية
[504] البند رقم 9(1) من قانون تصريح العمل للمتقدمين و المتمتعين بالحماية الدولية و لكن مؤقتاً تم تقديم هذه الطلبات لوزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية، المادة المؤقتة البند رقم 1 من قانون تصريح العمل للمتقدمين و المتمتعين بالحماية الدولية.
[505] البند رقم 9(2) من قانون تصريح العمل للمتقدمين و المتمتعين بالحماية الدولية

وبشكل عام، يخول القانون الوزارة بأن تضع ضوابط قطاعية و جغرافية على حق المتقدم في العمل دون تقديم أي تفاصيل إضافية بما يتعلق بالأسس القابلة للتطبيق لهذه الضوابط.[506] بالإضافة إلى ذلك لا يمكن أن يحصل المتقدمون على أجر أقل من الحد الأدنى للأجور.[507]

يوجد في استراتيجية التماسك وخطة العمل الوطنية (2018-2023)[508] أولويات لسوق العمل و تشمل:

- توفير معلومات موثوقة وموحدة عن سوق العمل.
- البحث عن المؤهلات المهنية للمهاجرين والوصول إلى سوق العمل.
- حماية الحق في العمل بالإضافة إلى معلومات عن الحقوق وظروف العمل.

تتضمن خطة العمل ما يلي:

- موقع إلكتروني يحتوي على معلومات حول شروط الوصول إلى سوق العمل حسب الحالة.
- زيادة الوعي بالحقوق وظروف العمل.
- تعزيز الاعتراف بمؤهلات المهاجرين.

كما ذكر أعلاه، تم تعليق معظم المبادرات في عام 2020 بسبب وباء كوفيد-19. وكذلك التنفيذ في 2021 غير واضح.

في قضية مثيرة للاهتمام، نظرت محكمة الصلح في اسطنبول في حالة شخص صدر بحقه قرار ترحيل وتبين أنه يعمل بدون تصريح عمل. تم فرض غرامة إدارية قدرها 249 ليرة تركية. أشارت المحكمة في حكمها إلى أن الشخص كان عليه أن يبقى على قيد الحياة ولفعل ذلك كان عليه أن يعمل. على الرغم من وجود انتهاك لقانون محدد من المنظور الدستوري، لم يكن هناك انتهاك حيث كان على الشخص البقاء على قيد الحياة، وتم إلغاء الغرامة.[509]

في عام 2020، تم إصدار ما مجموعه 123،574 تصريح عمل، بما في ذلك 62،368 للمهاجرين من سوريا، و 4015 لمواطني إيران، و 1794 لمواطني العراق، و 1921 لمواطني أفغانستان.. الإحصائيات ليست متاحة حتى الآن لعام 2021.[510] لايزال يواجه المتقدمون للحصول على الحماية الدولية العمالة غير المصرح بها واستغلال العمالة على نطاق واسع في تركيا، على غرار المستفيدين من الحماية المؤقتة (انظر الحماية المؤقتة: الوصول إلى سوق العمل).

تنص اللائحة أيضاً على إمكانية وصول المتقدمين إلى برامج التدريب المهني التي تنظمها وكالة التوظيف التركية (İŞKUR)[511]. من الناحية العملية، تقدم مراكز التعليم العامة التابعة للمحافظات و İŞKUR دورات مهنية لطالبي اللجوء في العديد من المناطق.

تم إطلاق مشروع جديد في أوائل عام 2020 من قبل وزارة الخارجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول إنشاء مسرعات لرواد الأعمال من اللاجئين في تركيا.[512] وفقًا للبحث، في السنوات التسع منذ الأزمة السورية، تم تأسيس أكثر من 10,000 شركة من مواطنين سوريين في تركيا وخلقوا حوالي 100,000 فرصة عمل واستثمر رجال الأعمال السوريون أكثر من 1.5 مليار ليرة تركية في تركيا.[513]

في عام 2020، أصدرت جمعية عمال الجلود والمنسوجات والأحذية تقريرًا يوثق انتهاك حقوق اللاجئين الذين يعملون في صناعات إزمير في الجلود والمنسوجات والأحذية. قاموا بإجراء مسح مع 100 موظف وكانت المشكلة الأكثر شيوعًا التي واجهوها هي الدفع الناقص بسبب ممارسات العمالة غير الرسمية. صرح 60٪ من المشاركين أنهم حصلوا على أجور أقل

---

[506] البند رقم 18(1) من قانون تصريح العمل للمتقدمين و المتمتعين بالحماية الدولية
[507] البند رقم 17 من قانون تصريح العمل للمتقدمين و المتمتعين بالحماية الدولية
[508] انظر المديرية العامة لإدارة الهجرة، وثيقة إستراتيجية التكيف وخطة العمل الوطنية 2018-2023، متوفرة باللغة التركية على: https://bit.ly/2VIssZY .
[509] قرار محكمة الصلح في اسطنبول مرمرة 8/2018، تاريخ 2 شباط 2018.
[510] انظر التقرير: تصاريح العمل للأجانب ، 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3P3fkcz.
[511] المادة 22 - لائحة تصريح العمل للمتقدمين والمستفيدين من الحماية الدولية.
[512] يتوفر مزيد من المعلومات على: http://bit.ly/3aZ4CiF
[513] انظر ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تركيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجلب الأعمال التركية والسورية معًا في مرسين، 16 كانون الثاني 2020، متاح على: http://bit.ly/33q1Ikp .

من الحد الأدنى للأجور وأن العمال الأتراك يتقاضون 200-250 ليرة تركية أكثر في الشهر[514] ، وذكر 65٪ من اللاجئين أنهم يعملون 11-12 ساعة يوميًا دون الحصول على أجر إضافي.

كما أضاف عامل نسيج أن أرباب العمل يهددون بطردهم من العمل عندما يشتكون من ساعات العمل الطويلة،[515] وقال أن 77٪ من اللاجئين يعملون لساعات أطول مقارنة بالمواطنين الأتراك.[516] وختم بأن اللاجئين العاملين في هذه الصناعات يتعرضون بشكل أكبر لسوء المعاملة والتمييز وخطاب الكراهية. أوضح عامل سوري في صناعة الجلود أن اللاجئين يتعرضون لمعاملة مهينة من قبل أرباب العمل، الأمر الذي يجعل التحيز القائم تجاه العمال الأتراك أسوأ.[517]

كان للوباء تأثير كبير على إمكانيات العمل في تركيا، بما في ذلك للاجئين وطالبي اللجوء. نظرًا لنوع العمل الذي يقوم به اللاجئون عادةً، و وضعهم الاقتصادي السيئ ونقص الوصول إلى الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية، أثر الوباء عليهم بشكل كبير، مما أدى إلى تعميق عدم المساواة القائم في الدخل.[518] نظرًا لأن الاقتصاد التركي يعتمد على قدر كبير من العمال المؤقتين، كان لانخفاض مشاركة اللاجئين في القوى العاملة أثناء الوباء تأثير سلبي على الاقتصاد. شهدت 64٪ من الأسر المهاجرة في تركيا انخفاضًا حادًا في دخل الأسرة الشهري خلال الوباء، في 56٪ من هذه الأسر زادت ديونهم وانخفض وصولهم إلى الغذاء والنظافة.[519] في بحث أجرته رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء مع 1162 شخص من حاملي الحماية المؤقتة والدولية، أظهرت البيانات أنه بعد كوفيد-19، ارتفعت معدلات البطالة المفاجئة بين اللاجئين بشكل كبير من 18٪ إلى 89٪.[520]

أجريت مقابلات في اسطنبول خلال فترة كوفيد-19، وتبين أن السوريين والأفغان يعملون في قطاع النسيج أكثر من الأتراك. كانت رواتب العمال الذين ليس لديهم تصريح عمل أعلى من رواتب العمال الرسميين؛ لذلك ، يميل الناس إلى عدم الحصول على تصريح عمل. من ناحية أخرى، فإن الحصول على تصاريح العمل للموظفين المؤهلين طويل جدًا ومرهق ويتم رفض الطلبات في الغالب.[521]

وفقًا لتقرير من عام 2021، لا يمكن لطالبي اللجوء، الذين هم في وضع هجرة "غير نظامي" العمل في وظيفة رسمية بسبب انتهاء فترة إقامتهم القانونية أو لأنهم دخلوا بالفعل بشكل غير قانوني. اللاجئون الذين يتعين عليهم تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية والاحتياجات الأخرى للعيش يعملون في وظائف مختلفة دون أي حقوق أو ضمانات. نظرًا لأنهم يقبلون رواتب أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور، يتعين عليهم العمل أكثر. وتعتبر ممارسات مثل ساعات العمل الطويلة، والأجور المنخفضة، والطرد من العمل في أي وقت، والإذلال، والإهانات، وعدم الحصول على أجر شائعة للغاية. يعمل الأطفال أيضًا كمتدربين في المواقع الصناعية بأجور منخفضة للغاية، تقريبًا مثل حالة استعباد.[522]

---

[514] جمعية عمال الجلود والنسيج والأحذية، تقرير عن انتهاكات حقوق العمال اللاجئين في قطاع الجلود والنسيج والأحذية، آذار 2020، متاح على: https://bit.ly/3fXrULy، 13.

[515] نفس المصدر، 17.

[516] نفس المصدر، 14.

[517] نفس المصدر، 19.

[518] العالم في اندلاع كوفيد-19 في مرآة المهاجرين، 12 تشرين الأول 2020، متاح على: https://bit.ly/39V2Wcb .

[519] تقرير TEPAV حول العدالة الاجتماعية للاجئين: دور الإدارة والمنظمات غير الحكومية أثناء الوباء، 9 شباط 2021، متاح على: https://bit.ly/2QX2jrK .

[520] رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء، "التحليل القطاعي لتأثيرات تفشي كوفيد-19 على اللاجئين في تركيا، 2020، متاح على: https://bit.ly/3scBehq، 14.

[521] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.

[522] Kosar، M.A، Refugees Human Rights Violations in Van. جمعية دراسات الأسهم (ECD) ، سبتمبر 2021. متاح باللغة الإنجليزية على: - https://esitlikcalismalari.org/wp-content/uploads/2021/09/Report English1-1.pdf

2. حق التعليم

مؤشرات :حق التعليم

1. هل ينص القانون على حق التعليم لطالبي اللجوء من الأطفال؟

نعم لا

2. هل يستطيع الأطفال الحصول على التعليم فعلياً؟

نعم لا

إن المتقدمين للحماية الدولية وأفراد عائلاتهم سيكون لهم حق الحصول على خدمات التعليم في المدارس الابتدائية والإعدادية في تركيا.[523]

إن تركيا هي طرف من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأطفال منذ 1995. و يعترف الدستور التركي في المادة 42 بحق التعليم و الذي ينص على أنه "لا يجب أن يُحرم أي شخص من حق التعليم و التعلم". وينص القانون التركي في التعليم الأساسي والتدريب أن التعليم الأساسي إجباري لجميع البنات والبنين بين عمر 6 إلى 13 سنة و يجب أن يكون متوفراً بدون مقابل في المدارس العامة.[524] و حالياً يُقسم التعليم الأساسي الإجباري الممتد لثماني سنوات إلى مرحلتين لمدة أربع سنوات لكل مرحلة. و يبقى الأهل والوصاة مسؤولين عن تسجيل أطفالهم الذي بلغوا عمر المدرسة في المدارس في الوقت المناسب. بالإضافة لذلك فإن القانون الأساسي في التعليم الوطني يضمن بوضوح عدم التمييز في تقديم خدمات التعليم للأطفال "بغض النظر عن لغتهم أو عرقهم أو جنسهم ودينهم."[525]

ويجب على العائلة أن تكون حاصلة على بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية إن أرادوا تسجيل أطفالهم في المدارس العامة و هذه البطاقة تحتوي على الرقم التعريفي للأجانب الذي خصصته المديرية العامة لشؤون السكان لكل فرد من أفراد العائلة. و يُعد التسجيل على الرقم التعريفي للأجانب ضرورياً جداً للسلطات المدرسية ليكونوا قادرين على معالجة تسجيل الطفل.[526] وعلى الرغم من ذلك تقوم وزارة التعليم الوطني بإعطاء التعليمات للمدارس العامة بتسهيل دخول الطفل إلى المدرسة حتى عندما تكون العائلة لم تستكمل عملية التسجيل على الحماية الدولية من خلال مديرية إدارة الهجرة. ويجب على الأطفال الحضور إلى المدرسة في "المدينة المخصصة" التي تم تخصيصها للعائلة (انظر في حرية التنقل).

وبما أن لغة التعليم هي اللغة التركية فإن عامل اللغة يشكل عائقاً فعلياً للأطفال من طالبي اللجوء. وليس هناك أي تحضير مقدم على المستوى الوطني أو دروس تدارك للأطفال من طالبي اللجوء لكي يبدأوا بتعليمهم في تركيا أو أولئك الذين لم يأتوا إلى المدرسة لبعض الوقت لعدة أسباب. و فعلياً يتم إعطاء الأطفال غير المصحوبين الذين يقطنون في مأوى تابع للدولة دروس في اللغة التركية في المأوى نفسه قبل التسجيل في المدرسة. أما بالنسبة للأطفال من طالبي اللجوء فلديهم حق الحصول على دورات في اللغة التركية نظرياً و التي تقدمها مراكز التعليم العام أو البلديات في الولاية المخصصة و لكن فعلياً إن دورات اللغة هذه المخصصة لهم ليست متوفرة في جميع أنحاء تركية. ولا يقدم نظام التعليم التركي أي صفوف تدارك أو حصص للتكيف للأطفال الأجانب الذين تلقوا تعليماً سابقاً بمناهج مختلفة. و لكن تقدم المراكز المجتمعية التي تعمل في تورك كيزلاي (الهلال الأحمر التركي) عبر البلاد دورات في اللغة التركية و خدمات أخرى للمتقدمين (انظر في محتوى الحماية المؤقتة).

---

[523] البند رقم 89(1) من قانون الحماية الدولية

[524] قانون التعليم الأساسي والتدريب رقم 222

[525] القانون الأساسي في التعليم الوطني رقم 1738

[526] وينظم تعميم وزارة التعليم الوطني تفاصيل إجراءات التسجيل العائد بتاريخ 23 أيلول 2014 المتعلق بتقديم التعليم و خدمات التدريب للمواطنين الأجانب.

إن كان الطفل ذو خبرة تعليمية سابقة قبل الوصول إلى تركيا فسيتم القيام بتقييم تعادلي من قِبل مديرية التعليم في الولاية لتحديد أي صف أو مرحلة ستكون مناسبة لهم للتسجيل فيها. و بشكل خاص عندما لا تملك العائلة أية وثائق عن دراسة الطفل السابقة فإن عملية التقييم التعادلية ستكون معقدة.

وأخيراً على الرغم من أن التعليم مجاني فإن التكاليف الإضافية مثل الكتب و القرطاسية و اللباس المدرسي سيشكل عبئاً مادياً على الأهل الذين هم بالأصل غير قادرين على تدبير أمور المعيشة في الولايات المخصصة.

وبما يتعلق بطالبي اللجوء من الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة فتوعز وزارة التعليم الوطني أنه عندما يكون هناك طالب أجنبي تبين أنه بحاجة لتعليم خاص لذوي الاحتياجات الخاصة فسيتم اتخاذ الإجراءات الضرورية بما يتناسب مع قانون خدمات التعليم الخاص الذي ينظم تقديم خدمات التعليم للأطفال من ذوي الإعاقة الجسدية أو العقلي.

كجزء من استراتيجية التماسك الجديدة والخطة الوطنية، والتي تتوقع القضايا الرئيسية التي ستتناولها رئاسة إدارة الهجرة، تم إدراج التعليم كأحد مجالات التركيز الستة.

تشمل أولويات التعليم ما يلي:

- البحث عن سبب تغيب بعض الأطفال المهاجرين عن المدرسة أو التوقف عن الحضور.
- تحسين استمرارية التعليم بما في ذلك التعليم الرسمي.
- دعم الوصول إلى التعليم العالي.
- خلق المزيد من برامج التعليم غير الرسمية بما يتماشى مع احتياجات المهاجرين.

تشمل الخطط:

- مراجعة القاعدة التشريعية.
- زيادة قدرة مؤسسات التعليم الرسمي.
- أنشطة المعلومات.
- تدريب المعلمين بما في ذلك على الاحتياجات النفسية للأطفال الذين قد يكونون قد تعرضوا لصدمة.
- عملية الانتقال من مراكز التعليم المؤقتة إلى المدارس.
- الموارد والمساعدات في المكتبات.
- مهارات اللغة ودورات أخرى لسد الثغرات.
- الدراسة بعد المدرسة والتعليم من الأقران بما في ذلك مع زملاء الدراسة الأتراك.
- توعية أسر الأطفال المهاجرين.
- تعزيز الوصول إلى التعليم قبل المدرسي.
- مساعدة أولئك الذين توقفوا عن الدراسة.
- المزيد من فرص التعليم العالي.
- برامج بين الثقافات في الجامعات.
- مناهج اللغة التركية لمختلف الأعمار والمستويات التعليمية.
- فرص التعليم غير الرسمي بما في ذلك في المكتبات والمراكز المجتمعية والبلدية، إلخ.
- مكتبات متنقلة في مراكز الإيواء المؤقت.
- دورات التدريب المهني.

في عام 2019، بدأت دروس التماسك الاجتماعي في المدارس و بدأ الطلاب الأجانب والأتراك في حضور الدروس لفهم ثقافاتهم بشكل أفضل.[527] تم إغلاق جميع مراكز التعليم المؤقتة في 2020 و تعليق معظم مبادرات التماسك الاجتماعي في عام 2020 بسبب الوباء، لا سيما في مجال التعليم حيث درس معظم الطلاب (بمن فيهم الأتراك) في المنزل معظم العاما.

قدمت الحكومة التركية تلفزيون أيبا الذي يقدم خدمات تعليمية لأولئك الذين لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة. يتم توفير التعليم للطلاب في مقاطع فيديو مدتها عشرين دقيقة على ثلاث قنوات بواسطة راديو التلفزيون التركي. أظهرت الأبحاث أن

[527] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في شباط 2020.

القيود الناجمة عن الفيروس أثرت على عمليات التعلم للأطفال المهاجرين قسراً حيث كانت هناك مشاكل في الوصول إلى الإنترنت أو الأجهزة مثل أجهزة التلفزيون والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر.[528] أظهرت أبحاث أخرى أجرتها رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء غير الحكومية مع 2 لاجئين ومستفيدين من الحماية المؤقتة أن 47٪ من المشاركين لم يتمكنوا من الاستفادة من تطبيقات التعليم عن بعد. كان السبب الرئيسي لهذا التحدي هو الافتقار إلى الأجهزة المناسبة مثل التلفزيون أو الهاتف المحمول أو الكمبيوتر أو الوصول إلى الإنترنت.[529] في قونيا، تمكن 20-25 ٪ فقط من الأطفال من الوصول إلى أيبا .كانت المشاكل الرئيسية هي نقص الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة. كما تم الإبلاغ عن ارتفاع مخاطر عمالة الأطفال وزواج الأطفال المبكر. كما اشتكت العائلات من أن أطفالهم يفقدون مهاراتهم اللغوية.[530] زادت التوقعات من الأطفال للمساهمة في العمل المنزلي أو ميزانية الأسرة في العائلات التي فقدت العمل والدخل بعد الوباء، مما مهد الطريق لزيادة معدلات عمالة الأطفال بين الأطفال اللاجئين[531]. في بحث أُجري في كوناك وبوكا وكاراباغلار و تتميز بورنوفا في إزمير، بوجود 100 لاجئ (61 فتى و 39 فتاة) ، ما يقرب من نصف الأطفال الذين واصلوا تعليمهم قبل الوباء لم يتمكنوا من مواصلة التعليم عن بعد أثناء الوباء.

انخفض معدل الحضور في المدرسة من 63٪ إلى 35٪. وكان النقص في المعدات التقنية، ونقص المعلومات، والحواجز اللغوية من الأسباب الرئيسية لعدم مواصلة التعليم عن بعد.[532] 43 من أصل 100 أسرة لاجئة قالت إن طفلها كان يعمل أثناء الوباء، وتضاعف العدد تقريبًا.[533] وشملت أسباب تشغيل الأطفال: البطالة طويلة الأمد في الأسرة؛ سهولة حصول الطفل على عمل؛ أرباب العمل يقدمون أجوراً أسبوعية أقل للأطفال العاملين؛ الحرمان من التعليم فكرة أن الأطفال لا يتأثرون بالوباء.[534] الغالبية من الأطفال يعملون لساعات طويلة. جميع الأطفال الذين عملوا 11-12 ساعة في اليوم كانوا يعملون في مصانع المنسوجات والأحذية أو في المطاعم والأكشاك. تكشف هذه البيانات أن عمالة الأطفال اللاجئين، التي زادت أثناء الوباء، قد تصبح دائمة وقد تظل معدلات العودة إلى المدرسة منخفضة.[535]

يمكن للمسجلين الاستفادة على الأقل من الحق في التعليم إلى حد معين. لا يمكن لأطفال طالبي اللجوء الذين تلقوا قرارات الترحيل، والذين رُفضت طلباتهم الخاصة بالحماية الدولية، والذين تم إلغاء تنشيط أرقام هوياتهم الأجنبية، الحصول على التعليم. على سبيل المثال، صدر قرار بترحيل عائلة أفغانية في فان، ثم تم نقضه وعلى الرغم من حكم المحكمة، لم يكن من الممكن تسجيل الطفل في المدرسة.

تم تقديم طلب لمحكمة الأحداث بخصوص إجراء استباقي، ولكن لا يمكن للطفل بدء العام الدراسي حتى نهاية الفصل الدراسي الأول. حتى عندما تم تقديم قرار المحكمة، استغرق تنفيذه بعض الوقت لأن المؤسسات تقاوم تطبيقه. يجب بشكل عام إصدار الإجراءات الاستباقية وتنفيذها على الفور، لكن هذا لا يحدث دائمًا.[536]

كانت هناك مشاكل في تسجيل أطفال العائلات العراقية في المدارس الابتدائية في أنقرة. تعلق مديريات الهجرة توفير بعض الخدمات الأساسية عند رفض طلبات الحماية الدولية. وفقًا للقانون، يجب استبعاد الحق في التعليم والخدمات الصحية الأساسية من هذا التعليق. تختلف الممارسات اختلافًا كبيرًا من محافظة إلى أخرى، ومع ذلك في بعض المحافظات مثل أنقرة، تتم مصادرة حتى وثائق هوية الأشخاص. لا توجد مشكلة للأطفال الذين كانوا مسجلين لفترة طويلة - لا يتم طردهم عادة من المدرسة إذا تم رفض طلب الأسرة. ومع ذلك، لا يمكن للأطفال التسجيل مرة أخرى بعد رفض طلب الأسرة. عندما يتم إدخال رقم هوية أجنبي في النظام الإلكتروني ، فهذا يشير إلى أنه غير مسجل. في إحدى القضايا في أنقرة، لم يتم تنفيذ قرار المحكمة لمدة شهرين على الأقل و لم تتمكن الفتاة من الذهاب إلى المدرسة حتى بدأ الفصل الدراسي الثاني. الأطفال الذين لا يستطيعون

---

[528] تقرير TEPAV حول العدالة الاجتماعية للاجئين: دور الإدارة والمنظمات غير الحكومية أثناء الوباء، 9 شباط 2021، متاح على: https://bit.ly/2QX2jrK

[529] رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء، "التحليل القطاعي لتأثيرات تفشي كوفيد-19 على اللاجئين في تركيا، 2020، متاح على: https://bit.ly/3scBehq، 16.

[530] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

[531] رابطة عمال الجلود والنسيج والأحذية ، تقرير عن "استغلال عمالة الأطفال أثناء الوباء" ، مايو 2021 ، متاح على: https://bit.ly/3bq9d30.

[532] نفس المصدر: صفحة 13-14.

[533] نفس المصدر الصفحة 15.

[534] نفس المصدر الصفحة 15.

[535] نفس المصدر الصفحة 16.

[536] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في نيسان 2022.

الحصول على مساعدة محام يواجهون صعوبات أكبر بكثير. في هذه الحالة، شعرت أسرة الطفل بالخوف عندما اضطرت إدارة المدرسة إلى تنفيذ قرار المحكمة لأنهم اعتقدوا أن رئاسة إدارة الهجرة سيكون له موقف عدائي تجاههم بعد ذلك.[537]

بدا الأمر أكثر صعوبة في إزمير حيث تقدم خمسة أطفال من مختلف الفئات العمرية ومستويات التعليم في إزمير بطلب إلى المحاكم للحصول على التعليم لكنهم لم يحصلوا على قرار إيجابي من المحكمة.[538] في اسطنبول، يتم توفير التعليم المفتوح للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا، بغض النظر عن مكان إقامة والديهم.

كثيرا ما تذكر العائلات التي تعيش في تركيا والتي يذهب أطفالها إلى المدرسة المشاكل المتعلقة بالمدرسة. يتعرض بعض الأطفال للعنف الجسدي في المدرسة ويتم التمييز ضدهم من قبل المعلم. توجد مدارس يتم فيها إنشاء فصول منفصلة للأطفال المهاجرين. تواجه العائلات أيضًا التمييز والضغط من جيرانهم.[539]

في المجموع في العام الدراسي 2020-2021، التحق 47482 طالب سوري (29400 ذكر و 18082 أنثى) في مؤسسات التعليم العالي التركية[540]. وعملت المفوضية مع رئاسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة لتقديم منح جامعية للطلاب اللاجئين بالإضافة إلى دعم القدرات المؤسسية. للعام الدراسي 2020-2021، ساهمت المفوضية في التعليم العالي لـ 70 طالب من خلال برامج منح التعليم العالي.[541] كما دعمت المفوضية 475 طالب جامعي من خلال المنح النقدية للفصل الدراسي، حيث لا يمكنهم الاستفادة من الإعفاء من الرسوم الذي كان متاحًا للمواطنين السوريين حتى وقت قريب[542]. في عام 2021، ساهمت المفوضية في التعليم العالي لـ 102 طالب من جنسيات أخرى من خلال منحة دافي DAFI (مبادرة ألبرت أينشتاين الألمانية الأكاديمية للاجئين) ومنح التعليم العالي. بالإضافة إلى ذلك، دعمت المفوضية 1،323 طالب من جنسيات غير سورية من خلال المنح النقدية للفصل الدراسي في عام 2021. كما دعمت المفوضية مستشارًا للتعليم العالي يعملون كمستشارين أكاديميين لطلاب المنح الدراسية والذين قدموا أكثر من 12000 جلسة استشارية لكل من الطلاب اللاجئين والأتراك المحتاجين.[543] وفي غضون ذلك، واصلت المفوضية الدعوة لإعفاء طلاب الحماية الدولية من رسوم التعليم العالي.

تم تقديم لائحة جديدة في عام 2022 حيث يتعين على الطلاب الأجانب دفع رسوم مساهمة للتعليم العالي، بما في ذلك الطلاب السوريون وحاملو البطاقات الزرقاء.[544] ستنظم الجامعات التركية امتحانات محددة للطلاب الأجانب مع دورات محددة لمساعدة اللاجئين على الاستعداد لاختبارات القبول.[545]

---

[537] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[538] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[539] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[540] الحكومة التركية، إحصاءات التعليم العالي الرسمية، متوفرة على: https://bit.ly/3AR7HBT
[541] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أبرز الأحداث التشغيلية لعام 2020، متاح على: https://bit.ly/3esx9AE. تم إلغاء هذا الإعفاء عن المستفيدين السوريين من الحماية المؤقتة في عام 2021. انظر صندوق الأمم المتحدة للسكان، الخطة الإقليمية للاجئين والصمود، الفصل 2021-2022 في تركيا، 2 فبراير 2022، الصفحة 7. متاح على https://bit.ly/3a2TUgB.
[542] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا: أبرز الأحداث التشغيلية لعام 2021، متاح على: https://bit.ly/3yuZMIK.
[544] على سبيل المثال، جامعة باموكالي، "الطلاب من الجنسية السورية وحاملي البطاقة الزرقاء، الذين بدأوا للتو جامعتنا في العام الدراسي 2021-2022 ، سيدفعون الرسوم الدراسية" ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3axE8u7.
[545] القائمة الحالية للجامعات متاحة هنا باللغة التركية: https://metropolkurslari.com/2022-yilinda-yos-duzenleyecek-olan-universiteler /

D. الرعاية الصحية

مؤشرات :الرعاية الصحية

1. هل يضمن التشريع الوطني حق الحصول على العناية الصحية الطارئة لطالبي اللجوء؟

   نعم لا

2. هل يحصل طالبو اللجوء على عناية صحية مناسبة فعلياً؟

   نعم محدودة لا

3. هل تتوفر فعلياً العناية الخاصة لضحايا التعذيب أو لأولئك الذين تعرضوا لصدمة؟

   نعم محدودة لا

إن نظام الضمان الصحي العام في تركيا ينص على إلزامية تقديم بعض تغطية التأمين الصحي لسكان تركيا سواء كان عام أو خاص. أما بالنسبة للأشخاص الذين يحصلون على دخل قليل لا يتجاوز عتبة معينة و بذلك لا يكونوا قادرين على تغطية تأمينهم الصحي بأنفسهم فإن النظام يقدم تغطية من العناية الصحية المجانية.[546]

ويُتوقع أن يصدر قانون يتعلق بتقييم الوضع المادي في سبيل قرارات تغطية العناية الصحية للمتقدمين (انظر في معايير وقيود الحصول على شروط الاستقبال). ويقر القانون بأنه عندما تتبين رئاسة إدارة الهجرة لاحقاً ان المتقدم قادر بشكل جزئي أو كلي على دفع أقساط التأمين الصحي الخاص بهم فيمكن أن يُطلب منهم أن يقوموا بإعادة دفع الأقساط بشكل كلي أو جزئي التي قامت بدفعها رئاسة إدارة الهجرة لنظام التأمين الصحي العام.

ينص البند رقم 89(3) من قانون الأجانب و الحماية الدولية أنه سيتم تغطية "المتقدمين للحماية الدولية و الحاصلين على الحالة الذين لا يغطيهم أي نظام تأمين صحي والذين لا يملكون المال للحصول على الخدمات الصحية" سيتم تغطيتهم من قِبل نظام التأمين الصحي العام في تركيا و على ذلك لديهم الحق بالحصول على خدمات العناية الصحية المجانية من قبل مقدمي خدمات الرعاية الصحية العامة. وبالنسبة لهؤلاء الأشخاص فتدفع رئاسة إدارة الهجرة الدفعات الأساسية المتعلقة بالتأمين الصحي.

وفي المقابل وعلى الرغم من أن البند رقم 89(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية ينص على أن رئاسة إدارة الهجرة ستدفع الدفعات الأساسية بالنيابة عن المتقدمين للحماية الدولية و الحاصلين على الحالة، فإنه فعلياً، تقوم وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية بالدفع في إطار التنسيق بين الوكالتين. إن عملية تقييم الوضع المادي تقوم على أساس "تقييم الدخل" والذي يصنف المستفيد بناء على مستوى دخله. يتم تغطية أقساط العناية الصحية بشكل كامل للأشخاص الذين يصنفون في الفئة (ج صفر) أما بالنسبة للأشخاص الذين يصنفون بالفئات (ج واحد) و (ج اثنان) و (ج ثلاثة) فتتم تغطية تكاليف الرعاية الصحية الخاصة بهم بشكل جزئي.[547]وفقًا للقانون الجديد، لم يعد مخطط التأمين الصحي العام ساريًا على طالبي الحماية الدولية بعد مرور عام على تسجيلهم، باستثناء ذوي الاحتياجات الخاصة أو الذين تمت الموافقة عليهم من قبل المديرية العامة.

لذلك، لم تعد معايير التقييم مطبقة على غير السوريين باستثناء الفئات العُرضة. بالنسبة للحالات العُرض ، تتطلب رئاسة إدارة الهجرة أدلة مثل التقارير الصحية والطبية الصادرة عن المستشفيات الحكومية والتي توضح الحالة الصحية للشخص الضعيف. يصعب الحصول على هذه التقارير الطبية لمن ليس لديهم تغطية رعاية صحية.[548]

[546] يضع قانون التأمين الصحي العام و الأمن الاجتماعي رقم 2210 نطاق و طرائق نظام التأمين الصحي العام في تركيا.
[547] تورك كيزلاي "المستفيدون السوريون من مركز أنقرة المجتمعي" في أيلول 2018 و متوفر على https://bit.ly/2Yx50zB
[548] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2020.

بالإضافة إلى ذلك، لا يعرف أصحاب وضع الحماية الدولية في كثير من الأحيان أن الفئات العُرضة مستثناة من التقييد لمدة عام واحد. لا يتم فرض الاستثناءات إلى حد كبير. هناك أيضًا مشكلة في المواعيد لجميع المواطنين في تركيا، بما في ذلك المواطنين الأجانب.[549]

في عام 2020، واجه بعض المتقدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية. بعد تعديل قانون الأجانب والحماية الدولية في كانون الأول 2019 ، تم إنهاء التأمين الصحي لمقدم طلب الحماية الدولية من ذوي الاحتياجات الخاصة بعد عام واحد على الرغم من أن القانون ينص على أن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة يجب أن يستمروا في الوصول. بالنسبة للمرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المصابين بأمراض مزمنة ، كان من الضروري تقديم شهادة طبية لإثبات مرض معين، ولكن الحصول عليها مكلف للغاية بدون تأمين صحي. يمكن في بعض الأحيان تقديم الوثائق بدعم مالي من المنظمات غير الحكومية[550]. في فان لم يكن هناك وصول مجاني للرعاية الصحية باستثناء حالات الطوارئ خلال كوفيد-19 في عام 2020.[551] لا يكشف الأشخاص في وسط الأناضول عن حالة فيروس نقص المناعة البشرية لديهم أثناء التقديم الأولي للتأمين الصحي لأنهم إذا قدموا طلباتهم للحصول على التأمين الصحي، فلن يتم قبولهم. ومع ذلك، إذا أبلغوا عن إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية بعد التسجيل، فسيتم تفعيل تأمينهم. هناك ممارسات مختلفة في مدن مختلفة ضد أفراد مجتمع الميم، لكن في قيصري، على سبيل المثال، تلقى جميع أفراد مجتمع الميم رفضًا لطلبهم للحصول على تأمين صحي حتى الآن. كان هناك مقدم طلب مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية في قونية وكان قد تلقى قرار الترحيل ولم يتم تنشيط تأمينه الصحي من قبل إدارة الهجرة. طعن محاميه في قرار تعطيل التأمين الصحي. قضت المحكمة الإدارية في قيصري بأن التعطيل غير قانوني وأنه يجب إعادة تفعيل التأمين. ومع ذلك، لم تقم إدارة الهجرة بتفعيل التأمين ، ولا يقوم العاملون في مجال الجنس بإبلاغ رئاسة إدارة الهجرة عن نقاط ضعفهم واحتياجاتهم لأن رئاسة إدارة الهجرة كثيرًا ما تحاول ترحيلهم[552].

في اسطنبول عام 2021، غالبًا ما يكون الحق في الصحة لغير السوريين متاحًا فقط في حالات الطوارئ. عادة، يكون لدى المريض وأولئك الذين يحتاجون إلى العلاج في عائلة الشخص الذي يتمتع بوضع الحماية الدولية بطاقة هوية أثناء عملية تقديم الطلب إلى المحكمة. ولكن بمجرد رفض القضية، يتم إنهاء الخدمة الصحية، ويقع الناس ضحية هذا الطلب. لذلك، هؤلاء الأشخاص يحصلون على الخدمات الصحية في القطاع الخاص[553].

عندما يتقدم شخص ما للحصول على الحماية الدولية في إزمير، فمن المتوقع أن يثبت أن لديه حاجة طبية للاستفادة من الخدمات الصحية. وباستمرار الوباء، كان التأمين الصحي ضروريًا حتى للتطعيم فقط. يجب تفعيله تلقائيً وفقًا للوائح، لكنه لا يُفعل. بالإضافة إلى ذلك، إذا تم تشخيص الشخص قبل مجيئه إلى تركيا، فلن يتم تزويده بالخدمات الصحية وفقًا للقانون. هذه ممارسة على مستوى تركيا. بعد عام واحد الحماية الدولية لا يمكن للمتقدمين الاستفادة من الخدمات الصحية. تسبب هذا في تعطيل العلاج الهرموني للأشخاص المتحولين. إنهم يخشون من إلغاء توطينهم في الدول الثالثة إذا فازوا بقضاياهم في تركيا. ينطبق الاستثناء الخاص بالفئات العُرضة على بعض النساء الحوامل. كان هناك طفل مريض يعاني من ضمور العضلات الشوكي (SMA). بعد نقاش طويل في تركيا، تقرر أن يغطي الضمان الاجتماعي هذا الدواء ولكن في هذه الحالة لم يتم تغطيته[554].

في وسط الأناضول، في عام 2021، أثر شرط العام الواحد للوصول إلى الخدمات الصحية سلبًا أيضًا على المواطنين الأجانب. لا يوجد تطبيق موحد بين مديريات الهجرة و يطلب البعض تقرير إعاقة يثبت أن مقدم الطلب لديه إعاقة بنسبة 50٪ لاعتباره عُرضة بينما يتطلب البعض الآخر 40٪ أو 60٪. بعض مديريات الهجرة تقبل تقارير الإعاقة، والبعض الآخرلايقبلها. لا يمكن للمستفيدين الوصول إلى الخدمات الصحية إذا تم رفض قضية الحماية الدولية الخاصة بهم. في هذه الحالة، يُنصح المواطنون الأجانب بفتح دعوى قضائية إدارية جديدة ضد رئاسة إدارة الهجرة. هناك قراران إيجابيان من حكم محكمة قيصري الإدارية يقضي بإعادة تفعيل التأمين الصحي لمقدم الطلب حتى تنتهي الإجراءات القانونية (لمدة ستة أشهر

[549] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، نيسان 2020.
[550] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[551] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[552] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[553] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، نيسان 2022.
[554] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، نيسان 2022.

تقريبًا). في قرار آخر، قبل القاضـي الحكم المؤقت وألغى الطلب الإداري، لكن في هاتين الحالتين، كان لدى المتقدمين ظروف صحية خطيرة (مثل السرطان). مشكلة أخرى هي ديون التأمين للمواطنين الأجانب الذين يعانون من ظروف صحية خطيرة والذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب الديون المرتفعة.[555]

1. مجال تغطية الرعاية الصحية

من خلال النظام الصحي التركي يتم تبيين الفروقات بين مراكز العناية الصحية العامة الأساسية والثانوية والدرجة الثالثة:

- يصنف ما يلي على أنه مراكز عناية صحية أساسية: المحطات الصحية والمراكز الصحية ومراكز تنظيم الأسرة والعناية بالطفل والأم مستوصفات معالجة السل الموجودة في كل منطقة من كل ولاية.
- تصنف مشافي الدولة على أنها مراكز عناية صحية ثانوية.
- تصنف مشافي البحث والتدريب و مشافي الجامعة على أنها مراكز عناية صحية درجة ثالثة.

يحق للأشخاص الذين يغطيهم نظام التأمين الصحي العام أن يأتوا بشكل تلقائي من أجل التشخيص و العلاج و خدمات إعادة التأهيل في أي من مراكز العناية الصحية الأساسية. و تقوم هذه المراكز بالتصوير الشعاعي و إعطاء اللقاحات ضد الأمراض المعدية و خدمات خاصة للرضع والأطفال والمراهقين بالإضافة إلى رعاية الأمومة والخدمات الصحية الإنجابية. دعم مشروع SIHHAT الممول من الاتحاد الأوروبي وطور خدمات الرعاية الصحية الأولية بين عامي 2016 و 2019 في 28 محافظة ذات كثافة سكانية سورية عالية لزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية.

بحق للمستفيدين من نظام التأمين الصحي العام القدوم بشكل تلقائي إلى المشافي العامة و المشافي البحثية والتدريبية في ولايتهم. ولكن يأتي حصولهم على العناية الصحية و الطبابة من مشافي الجامعة بناء على تحولية من المشافي الحكومية. وفي بعض الحالات يمكن للمشافي الحكومية أن تحول أحد المستفيدين إلى مشفى خاص حيث لا تتوفر العناية الصحية المناسبة في أي من مراكز العناية الصحية العامة في الولاية. وفي هذه الحالة يتم تعويض المشفى الخاص من قِبل نظام التأمين الصحي العام ولا يتم تكليف المستفيد بالدفع.

ومن حيث المبدأ تتم عملية التحويل من مشفى جامعي إلى مشفى خاص في الحالات الطارئة فقط و خدمات العناية المشددة بالإضافة إلى حالات الحروق و معالجة السرطان. وبناء على ذلك في حالات الطوارئ الصحية يمكن للأشخاص المعنيين القدوم بشكل تلقائي إلى مشافي الجامعة و المشافي الخاصة دون إحالة.

إن دخول مستفيدي نظام التأمين الصحي العام إلى خدمات الرعاية الصحية الثانوية والدرجة الثالثة مشروط بما إذا كانت الحالة الصحية تقع ضمن مجال توجيه التطبيق الصحي لعام 2013.[556]

أما بالنسبة لمعالجة الحالات التي لا تقع ضمن مجال توجيه التطبيق الصحي أو بالنسبة لدفعات العلاج المرتبطة بالحالات الصحية التي يغطيها توجيه التطبيق الصحي و التي تتجاوز قيمة التعويض المادي الأعظم الذين يسمح به توجيه التطبيق الصحي، يمكن أن يُطلب من المستفيدين أن يقوموا بتسديد دفعات إضافية.

ووفقاً لتوجيه التطبيق الصحي فيجب على الأشخاص الذين يغطيهم نظام التأمين الصحي العام أن يشاركوا بعشرين بالمئة من المبلغ الكامل لقيمة العلاج المطلوب. بالإضافة كلفة بسيطة بحسب عدد المواد.

أما بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من مرض عضال يتطلب أخذ أدوية بشكل مستمر مثل داء السكري و ارتفاع ضغط الدم أو الربو ففي هذه الحالة يمكنهم الحضور إلى أحد مشافي الدولة وطلب الحصول على تقرير طبي. و بإعطاء التقرير الطبي لأي صيدلية يمكنهم الحصول على إعفاء من رسوم المشاركة.

ويمكن للأشخاص الحضور إلى مراكز طبية عامة في المدن المخصصة للاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية المجانية.

ووفقاً للبند رقم 67(2) من قانون الأجانب و الحماية الدولية سيتم تقديم العلاج المناسب لأولئك الذين تبين أنهم "ضحايا للتعذيب و الاغتصاب و أشكال أخرى للعنف الجنسي و الجسدي و النفسي" بغية إصلاح الضرر الذي سببته تلك التجارب السابقة. ولكن

[555] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.
[556] التوجيه رقم 28597 في 24 آذار 2013

بالنسبة للتنفيذ الفعلي لهذا الإجراء فإن التوجيه يذكر فقط أن سلطات رئاسة إدارة الهجرة يمكن أن تتعاون مع المؤسسات العامة المعنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لهذه الغاية.[557] وبناء على ذلك فإن تغطية العناية الصحية المجانية للمتقدمين تمتد أيضاً لأي حاجات علاج صحية عقلية للمتقدمين ناجمة عن الاضطهاد الذين تعرضوا له سابقاً. وفي كل الحالات تمتد تغطية العناية الصحية المجانية تحت نظام التأمين الصحي العام لخدمات الصحية العقلية من قِبل مراكز العناية الصحية العامة. تقدم مديريات المحافظات للسياسات الاجتماعية والعائلة مساعدة نفسية على الرغم من أن المترجمين الفوريين غير متوفرين في معظم هذه المديريات.

تقدم عدد من المنظمات غير الحكومية مجموعة من الخدمات الاجتماعية النفسية في بعض المناطق حول تركيا و لكن بقدرات محدودة. تمثل رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء ومؤسسة تطوير الموارد البشرية وتورك كيزلاي ودعم الحياة بعض من المنظمات الغير حكومية التي تقدم الدعم النفسي والاجتماعي في مدن مختلفة عبر تركيا. يقدم مركز الهلال الأحمر الاجتماعي في أورفا مشروع جديد بالتعاون مع اليونيسف ورئاسة إدارة الهجرة ووزارة الصحة حول تمكين الصحة النفسية للاجئين. سيتم إنشاء مراكز للصحة النفسية في أورفا وأنقرة (مدن تجريبية) ثم توسعت إلى 18 مدينة.[558] اعتبارًا من نيسان 2021، كان هناك 12 مركز اجتماعي في بورصة وإزمير وأضنة وأنقرة وقيصري وقونية وغازي عنتاب وكهرمان مرعش ومرسين وشانلي أورفا واثنان في اسطنبول. تتكون الفرق من أطباء نفسيين وأخصائيين نفسيين سريريين واختصاصيين في تنمية الطفل وممرضات نفسيين ومترجمين.[559]

وفقًا لإستراتيجية التماسك وخطة العمل الوطنية (2018-2023)، شملت أولويات التحسينات في مجال الصحة:

- التقييمات الصحية للمهاجرين عند الوصول
- التطعيمات
- الحصول على الرعاية الأولية
- زيادة القدرة على الوصول إلى الرعاية الثانوية والثالثية
- التنسيق
- توعية العاملين بالقطاع الصحي باحتياجات المهاجرين

تتضمن خطة العمل:

- ضمان تنسيق أفضل للخدمات.
- التقييمات الصحية عند الوصول وبرامج التطعيم.
- المراكز الصحية للمهاجرين حيث توجد تجمعات عالية من الأشخاص من حاملين الحماية المؤقتة.
- تطوير الخدمات الصحية في مراكز العودة.
- الخدمات الصحية المتنقلة للفئات المحرومة مثل كبار السن والمعوقين وكذلك للعمال الزراعيين.
- الوصول إلى الصحة الإنجابية
- مراكز صحة المهاجرين القادرة على تقديم خدمات صحة الفم والأسنان
- زيادة الوصول إلى المراكز الصحية المجتمعية.
- نظام المواعيد الصحية المركزية بلغات أخرى غير التركية
- أدوات المعلومات بلغات مختلفة.
- موظفو توجيه ثنائي اللغة للمرضى في المستشفيات حيث يتركز عدد كبير من المهاجرين.

تم تعليق العديد من المبادرات في عام 2020 بسبب الوباء، ولكن تم توفير مواد إعلامية بلغات مختلفة حول الوباء والتدابير المختلفة التي يجب على الأفراد اتخاذها. كما تمت مناقشته سابقًا، لم يتم الترويج لأنشطة التماسك الاجتماعي بشكل علني خلال عام 2021، ربما بسبب الحساسيات بشأن الاقتصاد.

---

[557] البند رقم 113(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية

[558] معلومات مقدمة من المركز الاجتماعي للهلال الأحمر التركي في أورفا، شباط 2020.

[559] ديلي صباح، "مشروع تركي ألماني مشترك لمساعدة السوريين المصابين بصدمات نفسية"، 16 آذار 2021، متاح على: https://bit.ly/3bidd2w

2. العقبات الفعلية للحصول على الرعاية الصحية

للاستفادة من نظام التأمين الصحي العام يجب على المتقدمين أن يكونوا قد تم تسجيلهم من قِبل مديرية رئاسة إدارة الهجرة وحصلوا على بطاقة تعريف متقدم للحماية الدولية و التي تدرج أيضاً الرقم التعريفي للأجانب المعطى من قبل المديرية العامة لشؤون السكان لكل متقدم. إن هذا الرقم التعريفي للأجانب هو ضرورة لكي تستطيع المشافي و مراكز تقديم الخدمات الصحية استقبال و معالجة طالب اللجوء. و إن العقبات الحالية لعملية التسجيل ذات انعكاسات على حصول طالبي اللجوء على الرعاية الصحية.

إن عائق اللغة يبقى العقبة الأكثر بروزاً الذي يواجهه طالبي اللجوء الذين يريدون الحصول على خدمات العناية الصحية.[560] تعطي المشافي في تركيا مواعيد للمرضى على الهاتف. وبما أن خط إعطاء المواعيد في المشافي لا يخدم أي مريض مستقبلي بأي لغة غير اللغة التركية فإن المواطنين الأجانب بحاجة للمساعدة من متكلم باللغة التركية في مرحلة الحصول على موعد في المشفى. و ليس هناك أي نظام على مستوى الدولة لتقديم المساعدة في الترجمة للمتقدمين للحماية الدولية و المستفيدين على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قام بتمويل مشروع "صحة" ف الذي يشمل المترجمين الفوريين للمستفيدين من الحماية المؤقتة من السوريين (انظر في الحماية المؤقتة: الرعاية الصحية). و تقدم المنظمات غير الدولية أيضاً في بعض الأماكن خدمات محدودة لمرافقة طالبي اللجوء العُرضة في المشافي. وفي بعض الولايات مثل هاتاي لا يقبل الأطباء إلا المترجمين المحلفين بينما في أنقرة لدى المشافي مترجمين خاصين بها.[561]

عندما يكون لدى المتقدم للحماية الدولية مشكلة صحية وعلاجها غير متوفر في الولاية المخصصة حيث يقطن فيمكنه أن يطلب النقل إلى ولاية أخرى ليستطيع الحصول على العلاج (انظر في حرية التنقل). يسمح البند رقم 110(5) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية أن يطلبوا النقل إلى ولاية أخرى لأسباب صحية.

وتنص المادة رقم 90(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية على أن المتقدمين الذين لا يلتزمون بالواجبات الواردة في البند رقم 90 (1) أو الذين صدر بحقهم قرار حالة سلبي فيمكن للمديرية العامة لإدارة الهجرة الشروع في تخفيض الحقوق و الفوائد باستثناء حقوق التعليم للقاصرين و العناية الصحية الأساسية. و لكن فعلياً بدأت مديرية إدارة الهجرة بعملية إلغاء التأمين الصحي العام للأشخاص الذين تم اعتبار طلبهم للحماية الدولية مسحوب (ملغي) بسبب عدم الالتزام بواجبات البقاء في المدينة المخصصة أو تم رفضهم حتى لو لم يكن القرار نهائياً. و تم الطعن بهذه القرارات من قبل المحامين و لكن لم تحقق نتائج ناجحة حتى الآن.[562]

بالإضافة إلى ذلك في ولايات مثل أفيون وكيركاليه حيث يمكن للأشخاص أن يعيدوا تفعيل التأمين الصحي العام و لكن لا يمكنهم الاستفادة من الرعاية الصحية قبل دفع ديون الأقساط المستحقة للفترة التي كان فيها التأمين الصحي العام الخاص بهم غير مفعل.[563]

بعد التعديلات القانونية الأخيرة، تم إلغاء التأمين الصحي للأفغان على الفور في أديمان وعنتاب. في فان، تم إلغاء التأمين الصحي لكل من الإيرانيين والأفغان فور دخول القانون حيز التنفيذ.[564]

استمرت العقبات في الوصول إلى الرعاية الصحية في عام 2020 خلال جائحة كورونا، على الرغم من أن القرار الرئاسي رقم 2399 الصادر في 13 نيسان 2020 يضمن أنه يمكن للجميع، بغض النظر عما إذا كان لديهم ضمان اجتماعي أو تأمين، الوصول إلى مواد الحماية الشخصية والاختبارات التشخيصية والأدوية مجانًا. كانت هناك بعض المشاكل بسبب عدم وجود لائحة مكتوبة حول كيفية تسجيل المهاجرين غير المسجلين / غير المسجلين الذين لا يستفيدون من التأمين الصحي العام في النظام وليس من الواضح وقت كتابة هذا التقرير ما إذا كان يتم تغطية العلاج في المستشفى.[565]

---

560 المعلومات مقدمة من دراسات الهجرة في البوسفور في كانون الثاني 2019
561 المعلومات مقدمة من دراسات الهجرة في البوسفور في كانون الثاني 2019
562 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019
563 المصدر السابق نفسه
564 معلومات مقدمة من محام في نقابة المحامين في فان، آذار 2020.
565 جمعية مهنيي الصحة العامة، حالة المهاجرين واللاجئين خلال الوباء، 15نيسان 2020، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/34MbXjI.

في تقرير نشـرته رابطة التضـامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء غير الحكومية، والذي شـمل 1،162 لاجئًا وحاملاً للحماية المؤقتة، ذكر 15٪ من جميع المشـاركين أنهم شـعروا بالحاجة إلى الذهاب إلى المسـتشـفى خلال الوباء لكنهم لم يتمكنوا من الوصـول إلى الخدمات الصـحية لأسـباب عديدة. يعتقد 25 ٪ أن مراكز الرعاية الصـحية مغلقة، مما يدل على أن جزءًا كبيرًا من اللاجئين لم يتم إبلاغهم بشكل كافٍ بتدابير كوفيد-19.[566]

في المنطقة الجنوبية الشرقية، إذا تم إلغاء تفعيل التأمين الصحي لشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة وقامت رئاسة إدارة الهجرة على بالتعرف على الحاجة، فعندئذٍ يعيدون تفعيل التأمين الصحي لمقدم الطلب مؤقتًا لمدة شهر ويطلبون تقريرًا صحيًا. ثم يتم استخدام التقرير الصحي لتحديد ما إذا كان ينبغي تمديد التأمين أم لا. تتلقى المستشفيات الخاصة في منطقة الجنوب الشرقي رسوم مساهمة من المرضى السوريين. إذا لم يتمكن المرضى من المشاركة في رسوم المساهمة عليهم التوقيع على الفاتورة. في حالة عدم الدفع، يتم إلغاء تأمينهم، وعلى عكس المواطنين الأتراك، يجب على المتقدمين للحصول على الحماية الدولية دفع رسوم مساهمة لعلاج السرطان وعلاج العيون والرعاية الطبية للأطفال والتهاب الكبد.[567]

في عام 2021، لم يتمكن اللاجئين غير المسجلين في فان من الاستفادة من الخدمات الصحية. لا يمكنهم تلقي العلاج إلا عندما يتقدمون بطلب إلى وحدات الرعاية الصحية في حالة الطوارئ أو الحالة الإلزامية. ومع ذلك، عندما يتقدمون بطلب إلى أي مؤسسة عامة بما في ذلك المستشفيات، فإن تلك المؤسسة العامة ملزمة بإبلاغ سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة بذلك. لهذا السبب، على الرغم من أن معظم اللاجئين يعانون من مشاكل صحية، إلا أنهم لا يذهبون إلى المستشفيات بسبب مخاوف الترحيل، كما أن حقهم في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان، منتهك[568]. والخيار الآخر للاجئين غير المسجلين هو الدفع لقاء العلاج في المستشفيات الخاصة. كما يُطلب من المستشفيات الخاصة إبلاغ سلطات إنفاذ القانون عن المهاجرين غير المسجلين.

ومع ذلك، نظرًا لأنها خدمة مدفوعة، فمن المعروف أنه يتم تجاهل الالتزام بإبلاغ السلطات في بعض الأحيان[569]. اللاجئون الذين تقدموا بطلب للحصول على اللجوء والذين يخضع طلبهم لعملية التقييم يحق لهم قانونًا الحصول على الخدمات الطبية مجانًا لمدة عام واحد، لكن إجراء تحديد وضع اللاجئ قد يستغرق سنوات. وبهذه الطريقة، لم تعد الرعاية الصحية حق، بل يتم تحويلها إلى "خدمة" يتم تقديمها مقابل رسوم.[570]

كافح الأشخاص الذين ليس لديهم بطاقات هوية للوصول إلى الخدمات الصحية الخاصة بفيروس كوفيد-19 ولم يتمكنوا من أخذ اللقاح. حتى عندما تم تحديد موعد من قبل محام لفرد واحد، لم يحضروا بسبب مخاوف من الترحيل.[571] لم يكن الحصول على اللقاحات مجانيًا للمهاجرين الذين دفعوا 400 ليرة تركية في بعض الحالات (لم تكن هناك رسوم طلب للمواطنين الأتراك).[572]

نظام التحقق من العناوين مستمر في المنطقة الجنوبية الشرقية منذ نهاية عام 2021، في البدء كان التحقق لحاملي الحماية المؤقتة ومن ثم لحاملي الحماية الدولية. يتم إصدار غرامات إدارية. بشكل عام ، تُعلم مديرية رئاسة الهجرة أولئك الذين لا يعيشون في عناوينهم المعلنة أنه سيتم أولاً إلغاء تنشيط GSS الخاص بهم ثم سيتم إلغاء هويتهم. كان هذا هو الحال في إسبرطا، ولا توجد مواعيد عبر الإنترنت لإعادة تفعيل هوياتهم. تم إخبار الأفراد أن جميع المواعيد قد تم إجراؤها لعام 2022 مما يعني أنه سيتعين عليهم العيش بدون وثائق. تشير التقديرات إلى أنه في إزمير سيتم إلغاء تفعيل ما لا يقل عن ربع هويات المهاجرين إذا لم يعودوا إلى مدنهم التي سجلوا فيها. في أفيون، قالت المديرية العامة لرئاسة إدارة الهجرة أنها لن تقبل أي تقرير إعاقة لإعادة تنشيط GSS لحاملي الحماية الدولية باستثناء الحوامل بسبب زيادة التقارير الصحية المزيفة. بعد إغلاق كوفيد-19، كان اللاجئون يميلون إلى عدم الذهاب إلى مديريات الهجرة لأداء التزام التوقيع، خاصة الصوماليين مما أدى إلى زيادة حالات إلغاء تفعيل الهوية المبلغ عنها. في منطقة بحر إيجة، من المستحيل تسليم التماس مكتوب إلى المديرية العامة لإدارة الهجرة مما يجعل من الصعب على المحامين فتح دعاوى قضائية إدارية فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية. هناك أيضًا مشكلة في

---

[566] رابطة التضـــامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء، " التحليل القطاعي لتأثيرات كوفيد-19 على اللاجئين في تركيا، 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3scBehq، 18.

[567] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

[568] كوسار ، ماجستير ، انتهاكات حقوق الإنسان للاجئين في فان. جمعية دراسات الحقوق (ECD)، سبتمبر 2021 ، ص. 27 ، متاح على: https://bit.ly/3PpFLc3.

[569] نفس المصدر الصفحة 28.

[570] نفس المصدر الصفحة 28.

[571] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.

[572] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022

ديون التأمين الصحي. في دنيزلي، يذهب حاملو الحماية الدولية إلى خدمات الطوارئ ويحصلون على الخدمة ولكن بعد ذلك تفرض عليهم مديرية رئاسة الهجرة رسومًا على أسمائهم. نظرًا لأنه لا يمكن دفع الرسوم في كثير من الأحيان من قبل حاملي الحماية الدولية، فإن هذا يخلق مبلغًا ضخمًا من الديون مع الوقت.[573]

E. حاجات استقبال خاصة للمجموعات العرضة للخطر

مؤشرات :حاجات استقبال خاصة

1. هل يوجد تقييم لحالات الاستقبال الخاصة للأشخاص الضعفاء فعلياً؟

نعم لا

وتتضمن الفئة المسماة "الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة" "القاصرين غير المصحوبين والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن و النساء الحوامل والعائل الوحيد الذي معه أطفال صغار وضحايا التعذيب والاغتصاب وأشكال أخرى للعنف الجنسي والجسدي والنفسي."[574]

بالإضافة إلى المعايير المستخدمة في تحديد الهوية، يقوم قانون الأجانب والحماية الدولية بعدد من الاحترازات الخاصة المتعلقة بخدمات الاستقبال ليتم منحها "لذوي الاحتياجات الخاصة" بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين. ولكن معايير الاستقبال الإضافية التي يصفها القانون ليست كافية.

3. استقبال الأطفال غير المصحوبين

ينص البند رقم 66 من قانون الأجانب والحماية الدولية بما يتعلق بالأطفال غير المصحوبين على أنه يجب الانتباه إلى مبدأ "مصلحة الطفل" في أي قرار يتعلق بالمتقدمين غير المصحوبين القاصرين. سيتم وضع المتقدمين الذين لم يتجاوزوا الثامنة عشر من عمرهم في مأوى للأطفال أو مكان آخر تحت سلطة وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية[575].

هناك إجراءات مختلفة مطبقة على الأطفال المنفصلين عن ذويهم. في كيلس و مرسين، إذا كان أحد الوالدين على قيد الحياة ، تلغي المحاكم حضانة الأطفال أولاً ثم تعين وصيًا. في عنتاب، تعين المحاكم وصيًا بشكل مباشر.[576] في أنطاكيا، هناك بروتوكول بين مديرية إدارة الهجرة ووزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية فيما يتعلق بتسجيل الأطفال المنفصلين عن ذويهم وتشكيل علاقاتهم القانونية مع عائلاتهم. في أنطاكيا 2019، كانت هناك مخاوف بشأن حضانة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والتقييمات القانونية للأوصياء الجدد التي لم يتم إجراؤها بعناية..[577]

قد يواجه الأطفال الذكور غير المصحوبين بذويهم صعوبات في الحصول على الحماية. إذا لم يكن لدى الطفل بطاقة هوية، فسوف تساعد مراكز إعالة الطفل في الحصول عليها. إذا ذهب الطفل مباشرة إلى رئاسة إدارة الهجرة، فلن يحصل على بطاقة الهوية لأنه يجب أن يتلقى قرار الوصاية من المحكمة أولاً. ومع ذلك، عندما يذهب الأطفال إلى المحكمة لتعيين وصي، يقول القضاة إنهم لا يستطيعون تعيين وصي لأن الطفل غير مسجل وبالتالي لا وجود له قانونيًا. وهذا يخلق حلقة مفرغة حيث يظل الأطفال في حالة من النسيان لفترات طويلة ويعيق ذلك وصولهم إلى إجراءات الحماية الدولية. يحصل الأطفال الذين يقيمون في مهاجع على رقم هوية أجنبي، وليس بطاقة هوية للوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم. عندما يغادرون المهجع ويصلون إلى سن 18، يمكنهم التقدم للحصول على بطاقة هوية. هذه ممارسة شائعة، خاصة في تشاناكالي.

---

573 معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022

574 البند رقم 3(1)(ل) من قانون الأجانب والحماية الدولية

575 للمناقشة انظر في سابين ستراسر و إدا إليف تيبيت "الحدث الفاصل في كل يوم: الأمل و القيود في حياة طالبي اللجوء الصغار الغير مصحوبين في تركيا" مجلة دراسات العرق و الهجرة في 20 آذار 2019 و متوفر على https://bit.ly/2Cxhga8

576 معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.

577 معلومات مقدمة من محام من نقابة المحامين في أنطاكيا.

أطفال سوريون في مستشفى كلس الحكومي ومستشفى أضنة بالكالي يأتون من المخيمات في المنطقة العازلة بسبب ضعف البنية التحتية الطبية في المخيمات. يأتون بمفردهم في سيارة إسعاف، بدون مرافق بالغ لرعايتهم، ثم يعودون إلى مخيماتهم في سيارة إسعاف مرة أخرى. لا يتم تعيين وصي. لم يتم استلام موافقة ممثلهم القانوني (والديهم) ومن الممكن أن يخضعوا لعمليات دون موافقتهم.[578]

لا يوجد وضوح في قانون ولائحة حماية الطفل. القانون المتعلق بإجراءات خروج الأطفال اللاجئين المقيمين في المهاجع غير واضح. كما يمثل استقرار الأطفال إشكالية، وهو أمر يصدم نفسياً لأن شرطة الأحداث وضعتهم في مهاجع. غالبًا ما لا يعرف ضباط الشرطة ماذا يفعلون وكيف يتعاملون مع الأطفال. تتغير الممارسات من منطقة إلى أخرى. لوحظ موقف أكثر استبدادية في بعض وحدات الشرطة مثل الفاتح. في قسم شرطة بيبيك، يكون موقف الشرطة أكثر حساسية تجاه الأطفال[579]. في تركيا، يتم اتخاذ تدابير الحماية عندما يوضع الطفل في دار للأيتام، ولكن لا يتم تعيين وصي بشكل مباشر، وهو أمر إشكالي. وبما أن الطفل ليس لديه ممثل قانوني، لا يمكن الحصول على إذن بالمغادرة، حتى لو تم استكمال جميع الخطوات الأخرى للم شمل الأسرة. تتطلب رئاسة إدارة الهجرة ممثل قانوني للطفل لمغادرة دار الأيتام، ولكن ليس من الواضح من سيتعامل مع عملية خروج الطفل نظرًا لعدم تعيين وصي. في بعض المؤسسات، يتم حل هذه المشكلة عن طريق تعيين مسؤول داخلي للتوقيع. ومع ذلك، في دور الأيتام في اسطنبول، لا يرغب موظفو الخدمة المدنية تحمل هذه المسؤولية وحتى عندما تحل جميع القضايا البيروقراطية الأخرى لمسألة لم شمل الأسرة[580].

لا يمكن للمواطنين الأجانب غير المسجلين السفر داخل البلاد، خاصة في إغدير وفان وأغري (المدن الحدودية). لا يمكنهم شراء تذكرة حافلة حتى لو تم تعيينهم في مدينة أخرى أو كانوا يقيمون في فندق. عندما يتم القبض عليهم يتم إرسالهم إلى مراكز الترحيل ثم يتم صدهم باتجاه الحدود الإيرانية. في فان، يتم إرسال أولئك الذين لديهم عُرضة إلى مدن أخرى في تركيا بدلاً من ذلك، وخاصة الأطفال غير المصحوبين بذويهم. وغالبًا ما يتم إرسالهم مع بالغين من غير الأقارب حتى لا تضطر السلطات إلى التعامل مع العبء الإداري الناجم عن الأطفال غير المصحوبين. في أنقرة، فان، وأروزروم، أشار أصحاب المصلحة إلى أن الأطفال غير المصحوبين بذويهم الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 16 عامًا قد تم تحديدهم على أنهم 18 على الورق وأن الأطفال غير المصحوبين الآخرين الذين تقل أعمارهم عن 12-13 عامًا تم تحديدهم كأقارب لهؤلاء الأطفال الأكبر سنًا وتم إطلاق سراحهم من مرافق رعاية الأطفال.

تم إيجاد هذه التطلبقات فقط لتجنب العبء الإداري للأطفال غير المصحوبين بذويهم. كانت هناك أيضًا حالات تم فيها كتابة الاسم الخطأ للأطفال غير المصحوبين وتم تقديم المساعدة القانونية بناءً على هذا الاسم الخطأ. عندما يصل المحامي إلى دار رعاية الأطفال، لا يستطيع المحامي رؤية الأطفال لأن الاسم المكتوب في خطاب تعيين المحامي يختلف عن الاسم الحقيقي للطفل. لا تزال اختبارات تحديد العمر تعتمد على اختبارات العظام ولا يتم تطبيق الاختبارات النفسية على الإطلاق.[581]

4. استقبال الناجين من التعذيب والعنف

ووفقاً للبند رقم 67(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية فسيتم تقديم العلاج المناسب للمتقدمين الذين تبين أنهم "ضحايا التعذيب و الاغتصاب و الأشكال الأخرى من العنف الجنسي والجسدي و النفسي" بغية إصلاح الأذى الذي سببته التجارب السابقة. ولكن بالنسبة للتنفيذ الفعلي لهذا الالتزام فإن التوجيه يذكر فقط أن سلطات الإدارة العامة لمديرية الهجرة يمكن أن تتعاون مع المراكز العامة المختصة و المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية لهذا الهدف. (انظر في الرعاية الصحية) من المهم أيضاً ملاحظة أن التسجيل هو شرط مسبق للوصول إلى المأوى. عندما تذهب النساء غير المسجلات، أو أي متقدم آخر غير مسجل في هذا الشأن، إلى مركز الشرطة لتقديم شكوى، فيمكنهن الحضور إلى مراكز الترحيل وقد يواجهن الترحيل. ومن الأمثلة على الممارسات الجيدة التي تم الإبلاغ عنها في اسطنبول في عام 2020، حالة امرأة سورية وامرأتان أفغانيتان

[578] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[579] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022
[580] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022
[581] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022

لم يكونوا من المتقدمين للحصول على الحماية الدولية وكانوا يعيشون في اسطنبول دون تسجيل لفترة طويلة. أصدر القاضي على الفور أمرًا لمديرية الهجرة لإصدار بطاقة هوية للنساء المعنيات لمنحهن حق الوصول إلى مأوى للنساء.[582]

لا يزال العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد اللاجئات يشكل خطراً. في أوائل عام 2019، تم اغتصاب امرأة أوزبكية من قبل ضابط شرطة في اسطنبول، حيث كانت الإجراءات الجنائية معلقة أمام المحكمة الجنائية الثامنة في اسطنبول، و أفاد المحامون أن المرأة تم ترحيلها بسبب انتهاك التزامات التأشيرة ولم يعد من الممكن الوصول إليها في أوزبكستان لتقوم بمنح التوكيل.[583] شمل بحث من عام 2020 حول الرعاية الصحية للاجئين امرأتين أبلغتا عن حالات عنف جسدي وجنسي. في إحدى الحالات، قالت امرأة سورية إنها تعرضت لاعتداء جنسي من قبل بواب مستشفى في مستشفى عام في غازي عنتاب. في الحالة الثانية، قالت امرأة أفغانية إنها تعرضت للضرب على أيدي أطباء في مستشفى عام.[584]

وفي بعض الحالات يمكن استعمال تاريخ العنف حسب الجنس للمتقدمات الإناث ضدهن من قبل السلطات العامة التي تملك بياناتهم الخاصة من خلال المقابلات الشخصية. بالإضافة إلى ذلك وبناء على حوادث في إسكي شيهر وديزيلي فإن بعض المترجمين الغير المحلفين يمكن أن يسربوا مثل هذه المعلومات من خلال شبكات صغيرة في المدن المخصصة. ومن المعروف بشكل عام للمنظمات الغير حكومية التي تعمل مع النساء أن هناك مثل هذه الحوادث من الاغتصاب و التحرش الجنسي يقوم بها موظفون حكوميون أو طرف ثالث ضد النساء العازبات و ضحايا العنف القائم على أساس الجنس.

تتم إحالة ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى مراكز القضاء على العنف ومراقبته (مركز منع العنف ومراقبته، ويحيلهم المركز بدوره إلى ملاجئ النساء، التي تديرها في الغالب وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية أو المؤسسات أو المنظمات غير الحكومية.[585] في عام 2019 أفادت تقارير عن وجود 145 مأوى بسعة 3482 مكان.[586]

يوجد الآن أربع منشآت مخصصة لضحايا الاتجار بالبشر: واحدة تديرها المديرية العامة للهجرة للنساء في كيرك كالي بسعة 12 مكان، ومأوى آخر للنساء تديره بلدية أنقرة بسعة 30 مكان.[587] يوجد أيضاً مأوى للرجال بسعة 40 مكان في كيرك كالي ومأوى للعائلات بسعة 40 مكان في آيدن. ومع ذلك، تختلف الظروف في هذه المراكز.

وتقدم بعض المنظمات غير الحكومية والبلديات مناطق للإقامة المؤقتة في الحالات الطارئة (انظر في الحماية المؤقتة: المجموعات العرضة للخطر)

في معظم الحالات، يمكن لمعايير تجديد تصاريح الإقامة والدعم المالي، وفترات الانتظار الطويلة، ونقص المترجمين الفوريين ترك النساء والأطفال من دون تسجيل. النساء والفتيات اللاجئات والعائدات لهن الحق في الوثائق الرسمية، بما في ذلك أوراق الهوية ووثائق السفر الصادرة بأسمائهن الخاصة، ولكن هذا ليس هو الحال في كثير من الأحيان لأن رئاسة إدارة الهجرة تطلب من النساء تقديم شهادة تثبت وضعهن كمتزوجات / مطلقات أو أرامل. نهج آخر غير حساس للنوع الاجتماعي هو أنه يجب على المطلقات أو الأرامل إثبات أنهن مطلقات أو أرامل للحصول على بطاقة الهلال الأحمر. وبما أنهم لا يستطيعون الحصول على وثائقهم من سوريا، فلا يمكنهم الاستفادة من بطاقة مساعدات الهلال الأحمر.[588] كما وردت تقارير عن نقص في الحساسية تجاه النوع الاجتماعي في مقابلات رئاسة إدارة الهجرة[589].

يمكن أن يكون الوصول إلى العدالة تحدي للنساء بسبب الحواجز اللغوية. تستلم النساء إخطارات من المحاكم باللغة التركية وليس باللغة العربية. يمكن رفض قضايا المرأة السورية بسبب نقص المترجمين في المحاكم. كما يمكن أن تخاف النساء من

---

[582] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

[583] بيرغون، "اغتصبت الشرطة الامرأة التي أنزلوها من سيارة الأجرة في اسطنبول"، 20 كانون الثاني 2019، متوفر باللغة التركية على: https://bit.ly/2U2HuMb ؛ معلومات قدمها محام من نقابة المحامين في أنطاليا، آذار 2019.

[584] العوائق أمام وصول مجتمعات المهاجرين إلى الرعاية الصحية في اسطنبول، جمعية أبحاث الهجرة، أيلول 2020، متاح على: https://bit.ly/3wk4nu6 .

[585] وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية، مركز منع العنف ورصده، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2HLo6fm

[586] انظر بي بي سي تركيا، يوم 25 تشرين الثاني للقضاء على العنف ضد المرأة - ملاجئ النساء: `` يتصرفون كما لو أننا ارتكبنا جريمة " ، 25 تشرين الثاني 2019 ، متاح باللغة التركية على : https://bbc.in/33S3g7j ؛ انظر أيضًا، NPR ، "نحن لا نريد الموت": النساء في تركيا يشجبن الارتفاع في العنف والقتل، 15 أيلول 2019، على: https://n.pr/2WZtP8T.

[587] المديرية العامة لإدارة الهجرة، ضحايا الإتجار بالبشر، متاح على: https://bit.ly/2uFKMpT.

[588] جوشكون، ب. ، أجندة المرأة والسلام والأمن وسياسات اللاجئين واللجوء التركية، أبريل 2021، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3z5ZVCw.

[589] نفس المصدر، الصفحة 5.

نظام العدالة ومن فقدان وضعهن القانوني وحقوقهن[590]. أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم العُرضة عند النساء والفتيات اللاجئات. خلال الوباء، فقدت العديد من العائلات اللاجئة سبل عيشها. تسبب إلغاء الدعم الاجتماعي وبرامج التماسك الاجتماعي في مزيد من العزلة الاجتماعية للاجئات وعرّضهن للعنف الأسري.[591]

تواجه اللاجئات من الفئات العُرضة مثل عاملات الجنس تحديات أكثر حدة في الوصول إلى الخدمات الصحية. لا يمكنهن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية ومرافق الرعاية الصحية ومراكز اختبار فيروس نقص المناعة البشرية ومراكز الاستشارة.[592]

أدت الهجرة الجماعية للاجئين السوريين إلى المحافظات المجاورة للحدود السورية إلى زيادة زواج القاصرات وتعدد الزوجات في تركيا. للتغلب على التهديدات التي تشكلها الدعارة والاعتداء الجنسي، يعتبر الزواج المبكر والزوجة الشريكة (كوما باللغة التركية) وسيلة للحماية الاجتماعية للاجئات. معدلات الزواج المبكر و / أو القسري، والعنف الجنسي، وتعدد الزوجات، والحمل غير المرغوب فيه، والولادات غير الآمنة، ووفيات الأمهات بين اللاجئين السوريين أعلى بكثير منها بين النساء التركيات.[593] نظرًا لأن وضع الزوجة الثانية غير معترف به في القانون المدني التركي، في حالة الإساءة والعنف، تواجه الزوجات الثانيات صعوبات في الحصول على حقوقهن القانونية[594].

في جنوب شرق الأناضول، هناك حاجة ماسة لمراكز إيواء النساء. بسبب مشاكل في سعة المركز، يعطي بعضهم الأولوية للنساء اللواتي لديهن تقرير اعتداء أو تحقيق جنائي، وهو أمر صعب للغاية بالنسبة للاجئات / طالبات اللجوء. كقاعدة عامة، يمكن للنساء الذين تم وضعهم في مراكز الإيواء البقاء في المنشأة لمدة تصل إلى ستة أشهر. إذا كانوا محظوظين بما يكفي للعثور على مكان في مأوى للنساء، فإنهم يعودون إلى المنزل الذي تعرضن فيه لأعمال عنف في نهاية الستة أشهر. آليات الحماية والوقاية في حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد اللاجئات في تركيا لا تعمل بشكل فعال[595].

قد تتعرض طالبات اللجوء للتمييز على أساس النوع الاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بالاستفادة من الخدمات. تواجه اللاجئات العازبات صعوبات في العثور على منزل للاستئجار والمشاركة في الحياة الاجتماعية. في الوقت نفسه، قد تتعرض اللاجئات للتمييز في الحصول على الخدمات والاستفادة على قدم المساواة. ذكرت بعض اللاجئات أنه بسبب قدومهن من جمهورية إيران الإسلامية، فقد تم اعتبارهن معاديات للإسلام، ولا يمكنهن الاستفادة من مؤسسات المساعدة الاجتماعية والتضامن وتعرضن لضغوط من قبل السكان المحليين.[596]

3. استقبال الأشخاص من أصحاب الهويات الجنسية المختلفة (LGBTI)

لا يصنف قانون الأجانب و الحماية الدولية الأشخاص أصحاب الهويات الجنسية المختلفة (المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوي الجنسانية وحاملي صفات الجنسين) على أنهم "ذوي احتياجات خاصة". ولكن على الرغم من ذلك تم أخذ هذه الحالات بعين الاعتبار في عملية الإرسال إلى "المدن المخصصة" في الماضي.[597] وقبل إنهاء نظام عملية التسجيل المشتركة في أيلول 2018 كانت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء تقوم بتحويل الأشخاص أصحاب الهويات الجنسية المختلفة إلى ولايات محددة تُعرف مجتمعاتها بكونها أكثر انفتاحاً و حساسية لهذا النوع من الأشخاص.

---

590 نفس المصدر، الصفحة 5.
591 نفس المصدر، الصفحة 6.
592 نفس المصدر، الصفحة 7.
593 نفس المصدر، الصفحة 7.
594 نفس المصدر، الصفحة 8.
595 نفس المصدر، الصفحة 8.
596 شـــبكة ديار بكر لمكافحة العنف (تشـــرين الثاني 2021). 25 Kasim Uluslararasi Kadina Yönelik Şiddetle Mücadele Günü Kapsaminda Diyarbakir Şiddetle Mücadele Ağı 2021 Yili Raporumuz. https://bit.ly/3KtWOKK ، الصفحة 11.
597 المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء

وبسبب مشكلة نقص القدرات في هذه الولايات في 2018، تم تحويل المتقدمين إلى ولايات محافظة حيث أصبحوا يواجهون خطر التمييز بشكل أكبر.[598] ومع ذلك، في عام 2019، كانت ما تزال تتم إحالة اللاجئين من مجتمع الميم إلى إسكيشهير ودنيزلي ويالوفا من أنقرة على الأقل. كما تتم إحالة القاصرين السابقين من مجتمع الميم إلى هذه المدن.[599]

ليس هناك ملاجئ للأشخاص من مجتمع الميم. في إحدى الحالات التي تم الإبلاغ عنها في عام 2020، لم تتمكن اللاجئات العابرات جنسياً غير المسجلات في اسطنبول من الوصول إلى المأوى، لذلك تم إيواؤهن من قبل ممثل حزب سياسي لمدة يومين.[600] و في العديد من الولايات يواجه المتقدمون من أصحاب الهويات الجنسية المختلفة تحديات إضافية في الاستقبال و ذلك بسبب النقص في السكن الذي تقدمه الدولة ومتطلبات حماية سكنهم. و بالنسبة للأشخاص الذين لا ينتمون إلى التقسيمات الجنسية الأساسية خاصة تصبح مسألة إيجاد السكن أكثر صعوبة و غير مستقرة و ذلك بسبب خوف معظمهم من الطرد إن اكتشف المؤجر اتجاهاتهم أو هويتهم.[601] قامت رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء بتحويل المتقدمين المتحولين جنسياً إلى "مركز المتحولين جنسياً" في اسطنبول للإقامة المؤقتة لأن المتقدم لديه حاجات خاصة.[602] ومع ذلك، لم يعد مفتوح حيث انتهى المشروع في عام 2019. الآن يمكن للمنظمات غير الحكومية في بعض الأحيان العثور على مساكن مؤقتة، ولكن فقط في الحالات شديدة العُرضة.

يُمنح اللاجئون من مجتمع الميم الفرصة لإعادة التوطين في بلد ثالث ويُطلب منهم المغادرة. ومع ذلك، يتم إرسالهم من المدن التابعة لهم إلى المقاطعات التي لا يتم فيها عادةً إرسال اللاجئين المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى وحيث يصعب عليهم البقاء.[603]

في عام 2021، تمت إحالة المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى الذين يعيشون في إسكي شهير وإسطنبول بشكل غير طوعي إلى مدن الأناضول الصغيرة حيث لا يستطيع الشخص العابر العيش بحرية ويتعرضون للتحرش. تعني سياسة "إزالة التمركز" التي تتبعها وزارة الشؤون الداخلية أنه تمت إحالتهم من اسطنبول إلى مدن أصغر مثل أوردو وطرابزون وتشوروم. تم إخطارهم بضرورة الذهاب إلى المدن الجديدة وإلا سيتم إلغاء تفعيل هوياتهم.[604]

بالإضافة لذلك يمكن أن يواجه الأشخاص المتحولون جنسياً الذين بدأوا بعملية التحول الجنسي العقبات بحماية العلاج بسبب معرفة المشافي المحدودة بهذا المجال بالإضافة إلى الموارد المادية المحدودة لتقديم الهرمونات التي لا يغطيها الضمان الاجتماعي.[605] وبشكل عام يتم استشارة المركز الأقرب و المشافي التدريبية العامة التي لديها مجالس طبية المسؤولة عن تحديد العملية القانونية و الطبية. كان الحكم الأول للاعتراف القانوني لطلب امرأة إيرانية متحولة جنسياً في 2016 و تم النشر في 25 كانون الثاني 2018 و سُمح لها بعملية التغيير الجنسي.[606] و في قرار آخر إيجابي أقرت المحكمة المدنية السابعة في إزمير بعملية التحول الجنسي للاجئة إيرانية.[607] و لكن حالياً شهد المحامون قرارات من المحكمة رافضة إجراءات التحول الجنسي للاجئين في إزمير و يالوفا.

في عام 2021، لا يزال اللاجئون ولا سيما اللاجئون LGBTI + يعانون من مشاكل في الوصول إلى الخدمات الصحية

بما في ذلك:

- حواجز اللغة ونقص المترجمين

---

[598] انظر في دويتش ويل Suriyelilerin İstanbul'a kaydı durduruldu في 6 شباط 2018 و متوفر باللغة التركية على http://bit.ly/2sjHtWS

[599] معلومات من أحد أصحاب المصلحة في أنقرة، شباط 2020.

[600] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

[601] كاووس ج ل "بانتظار أن نصبح بأمان: تركيا كمحطة للاجئين من أصحاب الهويات الجنسية المختلفة في تموز 2016، 37 - 39

[602] المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء في آذار 2018

[603] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.

[604] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.

[605] كاووس ج ل "بانتظار أن نصبح بأمان: تركيا كمحطة للاجئين من أصحاب الهويات الجنسية المختلفة في تموز 2016، 39

[606] المحكمة المدنية الثانية في دينيزلي القرار رقم 19/2018 في 25 كانون الثاني في 2018

[607] المحكمة المدنية السابعة في إزمير القرار 370/2018 في 9 تشرين الأول 2018

- البيروقراطية ونظام الرعاية الصحية المعقدة وتصاميم المستشفيات؛
- سلوك المتخصصين في الرعاية الصحية، رهاب المثلية، التمييز، والعنصرية؛
- التعليم غير الكافي حول قضايا LGBTI + ، جهل المتخصصين في الرعاية الصحية في المؤسسات التي يتم فيها تقديم الخدمات؛
- المخالفات في متابعة حالات الحمل وتطعيم الأطفال والمرضى المصابين بأمراض مزمنة؛
- مشاكل في الوصول إلى العلاج؛
- ارتفاع الرسوم المطلوبة من اللاجئات قبل الولادة وبعدها؛
- اشتراط رسوم ما قبل التدخل، وعدم بدء العلاج، وتأخير العلاج؛
- الصعوبات في تحديد موعد أثناء الوباء؛
- رهاب فيروس نقص المناعة البشرية والوصم الذي يعاني منه اللاجئون المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية؛
- رفض من مراكز صحة الأسرة (عدم قبول المرضى غير المسجلين في الرعاية الأولية).[608]

يتمتع اللاجئون الذين يعيشون في تركيا بالحق في جراحة تغيير الجنس، تمامًا مثل أي مواطن يعيش في جمهورية تركيا ولكن يجب أن يكون مقيمًا بشكل قانوني بموجب الحماية المؤقتة أو الدولية.

في حالة عدم وجود ذلك، يمكن للشخص بدء العملية بجواز سفر، وإذا لم يكن هناك دليل على الإقامة القانونية في تركيا، فيمكن للشخص بدء العملية بجواز سفر ووثيقة رسمية تثبت أنه يقيم في تركيا بشكل قانوني. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون الشخص بعمر 18 عامًا وغير متزوج، سواء كان أعزبًا أو مطلقًا.[609] ويتعرض اللاجئون لمشاكل في الوصول لهذه الخدمة بسبب حواجز عدة مثل الحاجز اللغوي إذا كان لا بد من رفع دعوى قضائية للوصول. في حالة عدم وجود مترجم، تستغرق العملية وقتًا أطول وتظهر الصعوبات. ثانيًا، مع تقدم العملية، يتم نقل الشخص إلى مستشفيات التدريب والبحث في المدن الكبرى. هناك نفقات سفر وإقامة بسبب السفر من وإلى هذه المدن الكبرى، ولا يتم تغطية هذه النفقات. خلال فترة المراقبة النفسية التي تستمر من ستة أشهر إلى سنتين، هناك حواجز لغوية وصعوبات في الترجمة. عندما يبدأ العلاج بالهرمونات، للأسف، لا يتم تغطية تكاليف الأدوية. يمكن أن يتعرض الشخص لسوء المعاملة بسبب قلة خبرة موظفي المحكمة ولسوء الحظ قرار المحكمة يكون غير إيجابي في العديد من المحاكم. لسوء الحظ، العمليات الجراحية مكلفة للغاية. تكلف العمليات ما يقارب 15000 ليرة تركية في المستشفيات العامة، وما بين 40.000 و 60.000 ليرة تركية في المستشفيات الخاصة. يقدم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مساعدة مالية شهرية بقيمة 750 ليرة تركية للاجئين المتحولين جنسياً وثنائيي الجنس.[610]

يمكن للاجئين من مجتمع الميم الوصول إلى الدعم النفسي من الأطباء النفسيين المتعاقد معهم والعيادات من خلال المفوضية أو المستشفيات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية في المدن المخصصة. و نظراً لعدم وجود مترجمين فوريين في المستشفيات، تحصل هذه المجموعة عادةً على الدعم النفسي من مكاتب رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء ومؤسسة تنمية الموارد البشرية في المدن المخصصة. ذكر لاجئين من مجتمع الميم أنهم يجدون صعوبة في التعبير عن أنفسهم بسهولة في الجلسات بسبب واقع أنهم يحصلون على الدعم النفسي من خلال المترجمين الفوريين، وفي بعض الأحيان لا يكون لدى الخبراء وعي كاف بالنوع الاجتماعي والتوجه الجنسي والهوية الجنسية والأحكام المسبقة.[611]

4. استقبال الأشخاص من المتعايشين مع الإيدز

لا يصنف قانون الأجانب و الحماية الدولية بشكل واضح الأشخاص المتعايشين مع مرض الإيدز على أنهم من ذوي الاحتياجات الخاصة. هناك القليل من المنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع الحاجات الأساسية لهذه المجموعات مثل الحياة الإيجابية في اسطنبول و رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء في أنقرة. وللأسف فإن المعلومات عن هذه الحالات ليست معلنة

---

[608] Kirikci ،A. ،Aydın ،E. ،Celik ،S. ،Sayar ،S. ،Arac ،M from Hevi LGBTI "الحق في صحة LGBTI + Refugees and Specialty" ، أبريل 2021 ، https://bit.ly/3CsgvOI ، الصفحات 4-5.

[609] المرجع نفسه، الصفحة 20.

[610] المرجع نفسه، الصفحة 20-21.

[611] تقرير Kaos GL، تحدي تركيا مع اللاجئين من مجتمع الميم، 4 كانون الأول 2019، متاح على: http://bit.ly/2TXasf4.

حتى الآن. إن التدريب المحدود و الضلوع بحالاتهم من قَبل مراكز العناية الصحية تشكل عقبة في طريق الحصول على الرعاية الصحية الفعالة.[612]

F. معلومات لطالبي اللجوء و الوصول إلى مراكز الاستقبال

1. تقديم المعلومات عند الاستقبال

و بعد التغييرات في نظام التسجيل في 2018 عندما تكون مديرية إدارة الهجرة غير قادرة على تسجيل طلبهم يتم إخطار المتقدمين للحماية الدولية في بعض الأحيان بالولاية (المدينة المخصصة) و يجب عليهم تبليغ مديرية إدارة الهجرة لتسجيل طلبهم و المكان الذي سيُطلب منهم السكن فيه. و لكن لا يتم العمل بهذا الأسلوب بشكل ثابت في جميع الولايات.

بالإضافة إلى ذلك تقدم منصة المساعدة التي أسستها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين معلومات عن الحقوق مثل التعليم والعمل والرعاية الصحية باللغة الانكليزية والتركية والعربية والفارسية.

2. الدخول إلى الاستقبال من قبل طرف ثالث

مؤشرات :الوصول إلى مراكز الاستقبال

1. هل يملك أفراد العائلة والمستشارون القانونيون والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الغير حكومية حق الدخول إلى مراكز الاستقبال؟

نعم مع بعض القيود لا

كما ورد في أنواع الإقامة فإن مركز الإقامة والاستقبال الذي تعمل حالياً لإيواء المتقدمين للحماية الدولية هي في ولاياة يوزغات و لديها سعة متواضعة تتألف من 100 مكان. وبما أن مراكز الاستقبال و الإقامة تُعرّف بأنها مراكز مفتوحة فلا يقدم البند رقم 95 من قانون الأجانب والحماية الدولية ولا قوانين مراكز الترحيل أي أحكام تتعلق بحق القاطنين باستقبال أفراد العائلة والمستشارين القانونيين ومفوضية اللاجئين. وبما يتعلق بدخول المنظمات الغير حكومية إلى مراكز الإقامة والاستقبال خاصة فبناء على ما ورد في البند رقم 95(8) ستكون زيارات المنظمات غير الحكومية لهذه المرافق خاضعة لإذن من رئاسة إدارة الهجرة (انظر معلومات لطالبي اللجوء والوصول إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية).

وأخيراً تضمن المادة رقم 92 (3) من قانون الأجانب والحماية الدولية حق دخول المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى جميع المتقدمين للحماية الدولية. وإن حق الدخول هذا يجب أن يمتد إلى المتقدمين المقيمين في مراكز الاستقبال والإقامة.

G. المعاملة الخاصة لبعض الجنسيات في الاستقبال

بسبب النظام الثنائي القائم في تركيا و الذي يفرّق بين الحماية الدولية و الحماية المؤقتة، توضع ترتيبات استقبال مختلفة للمتقدمين للحماية الدولية و الأشخاص الخاضعين للحماية المؤقتة. إن قسم صغير من المتمتعين بالحماية المؤقتة من سوريا يستمرون بالسكن في مراكز الإقامة المؤقتة و لكن الغالبية العظمى يتوجب عليهم تأمين السكن تماماً مثل المتقدمين للحماية الدولية. و بناء على ذلك إن حصول السوريين على حقوقهم الأساسية يوصف بأنه سهل و مباشر أكثر من بقية المتقدمين للحماية الدولية من غير السوريين.

[612] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

إن الوضع الاقتصادي للسوريين الذين يأتون بتأشيرة يكون أفضل بشكل عام، في حين أن أولئك الذين يصلون بشكل غير نظامي غالبًا ما لا يكونون على دراية كافية بإمكانية الوصول إلى الاستقبال. بصرف النظر عن فترة وجيزة خلال الصيف، لم يواجه السوريون صعوبات في الحصول على جوازات السفر في عام 2021. لكن الوثائق التي تم الحصول عليها من القنصليات مكلفة بالنسبة للسوريين، حيث تتراوح تكلفة جواز السفر بين 300 و 500 دولار.[613]

بدأت الأزمة الاقتصادية في تركيا في إثارة مواقف سلبية تجاه اللاجئين بشكل عام وتجاه الأفغان بشكل خاص. واجهت النساء الأفغانيات العازبات والنساء ذوات الأطفال صعوبات في الحصول على الحقوق الأساسية. في الوقت نفسه، بسبب سوء التغذية، أصبحت بعض الأمراض مثل مرض السكري منتشرة بين الأفغان.[614]

[613] المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[614] المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في نيسان 2022.

A. عام

مؤشرات: معلومات عامة تتعلق بالاحتجاز

1. العدد الكامل لطالبي اللجوء المحتجزين في 2020 [1]: (غير متوفر)
2. عدد طالبي اللجوء في الاحتجاز في نهاية 2020 (غير متوفر)
3. عدد مراكز الترحيل (26)
4. سعة مراكز الترحيل (16,108)

العدد الكامل لطالبي اللجوء المحتجزين في 2020:[615]

إن الإحصائيات عن طالبي اللجوء المحتجزين في ما قبل الترحيل و المهاجرين الآخرين غير متوفرة. و ليس هناك أي إحصائيات عن عدد الأشخاص المتقدمين من الاحتجاز عبر البلاد أيضاً.

وعلى الرغم من أن المتقدمين للحماية الدولية ليسوا محتجزين بشكل منظم، فإن المجموعات من متقدمي الحماية الدولية المحتجزين تتضمن بشكل عام:

- الأشخاص الذين تقدموا بطلب الحماية الدولية على الحدود
- الأشخاص الذين تقدموا بطلب الحماية الدولية بعد أن تم اعتراضهم بسبب وجودهم الغير النظامي و تواجدهم في مراكز الترحيل بما في ذلك الأشخاص الذين تم إدخالهم إلى تركيا من بلد آخر.
- الأشخاص الذين تقدموا بطلب للحماية الدولية و تم احتجازهم بدون وثائق أو خارج ولايتهم المحددة (المدينة المخصصة) دون إذن
- الأشخاص الذين صدرت بحقهم قيود مفروضة مثلاً بسبب الاشتباه بكونهم مقاتلين إرهابيين أجانب

و على الرغم من أن مراكز الترحيل تُعرّف بشكل أساسي على أنها مرافق مخصصة للاحتجاز الإدارية من أجل الترحيل، فإنها فعلياً تستخدم لحجز المتقدمين للحماية الدولية (انظر في قسم مكان الاحتجاز). و بحلول حزيران 2022 و وفقاً للمديرية العامة لإدارة الهجرة ، يوجد 30 مركز فعال للترحيل في تركيا ويشمل العدد مركزين للترحيل المؤقت.[616] يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لإدارة الهجرة في إطار مساعدت الاتحاد لتركيا لفترة ما قبل الانضمام للاتحاد. ويشمل ذلك إنشاء أربعة عشر مركزًا للترحيل (تم انتهاء ثمانية منها) وتجديد وصيانة أحد عشر مركزًا إضافيًا. يبلغ إجمالي هذا الدعم 84 مليون يورو مقدم بموجب أداة المساعدة قبل الانضمام.[617]

ينص قانون الأجانب والحماية الدولية أن طلبات متقدمي الحماية الدولية المحتجزين يجب أن يتم إنهاؤها "بالسرعة الممكنة"[618] و تقع ضمن نطاق الإجراءات المعجلة.[619]

هناك القليل من المعلومات المتاحة عن الاحتجاز خلال فترة وباء الكوفيد-19. ومع ذلك تم إطلاق سراح الأشخاص من مراكز الترحيل في أوائل عام 2020 بسبب إلغاء الرحلات الجوية نتيجة قيود السفر ولضمان تفعيل إجراءات التباعد الاجتماعي

[615] بما في ذلك كل من المتقدمين المحتجزين في سياق إجراءات اللجوء والأشخاص الذين يقدمون طلبًا وهم في الاحتجاز.
[616] انظر رئاسة إدارة الهجرة، مراكز الإزالة، متاح على: https://bit.ly/2PThCl9.
[617] الرد على مرجع السؤال البرلماني الأوروبي P-002884/2019 نيابة عن المفوضية الأوروبية، متاح على: http://bit.ly/2TWAO0o
[618] البند رقم 68(5) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[619] البند رقم 79(1)(ث) من قانون الأجانب والحماية الدولية

/ضمان أن مراكز الاحتجاز ليست مزدحمة. يخضع الأشخاص المفرج عنهم لواجبات إبلاغ لاحقة والتي تعد بديلاً للاحتجاز وقد تم استخدام هذا الإسلوب بشكل متزايد على مدار العام كما هو موضح في بدائل الاحتجاز.

B. الإطار القانوني للاحتجاز

1. أُسس الاحتجاز

مؤشرات :أسس الاحتجاز

1. هل يتم احتجاز معظم طالبي اللجوء فعلياً:
   - ❖ على الأراضي

     نعم لا

   - ❖ على الحدود

     نعم لا

2. هل يتم احتجاز طالبي اللجوء خلال الإجراءات الاعتيادية فعلياً؟
   تتنوع الإجابة

ينص قانون الأجانب والحماية الدولية على نوعين من الاحتجاز الإداري:

- ❖ الاحتجاز الإداري للمتقدمين للحماية الدولية خلال عملية معالجة طلباتهم[620] و
- ❖ الاحتجاز الإداري بهدف الترحيل.[621]

1.1. احتجاز المتقدمين للحماية الدولية

إن قرار احتجاز متقدم للحماية الدولية يصدر من قبل المحافظات في "المدن المخصصة" حيث يقطن المتقدم. وبناء على ذلك يجب أن يكون الاحتجاز الإداري لمتقدم الحماية الدولية قراراً استثنائياً.[622] "لا ويمكن احتجاز أشخاص بسبب أنهم قد قاموا فقط بالتقدم بطلب الحماية الدولية".[623]

يُعرف البند رقم 68(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية 4 أسس يمكن أن تبرر احتجاز المتقدمين للحماية الدولية:

1. إن كان هناك أي شك حقيقي بما يتعلق بحقيقة هوية و معلومات جنسية المتقدم التي قدمها من أجل التحقق من هويته وجنسيته.
2. عند البوابات الحدودية من أجل منع الدخول غير النظامي
3. حيث لا يمكن أن التبين من حقيقة عناصر مزاعم المتقدم للحماية الدولية إلا إذا تم الاحتجاز الإداري.

---

[620] البند رقم 68 من قانون الأجانب والحماية الدولية
[621] البند رقم 57 من قانون الأجانب والحماية الدولية
[622] البند رقم 68(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية و البند رقم 96(1) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولي
[623] البند رقم 68 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية

4. عندما يشكل المتقدم خطراً حقيقياً على النظام العام او الأمن العام

وفعلياً ليس هناك أي معلومات حقيقية عن كون الاحتجاز يتم عبر البند 68 من قانون الأجانب والحماية الدولية. يتم تجريد معظم طالبي اللجوء من حريتهم على أساس الاحتجاز بغية الترحيل.

1.2. الاحتجاز قبل الترحيل

وفقاً للمادة 57(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية فإن الاحتجاز بغية الترحيل يمكن أن يتم لأشخاص صدر بحقهم قرار الترحيل الذين:

- ❖ يشكلون تهديداً بالهروب
- ❖ كانوا قد خرقوا قوانين الدخول من و إلى تركيا
- ❖ استعملوا وثائق كاذبة أو مزورة
- ❖ لم يغادروا تركيا بعد فترة المغادرة الطوعية دون عذر منطقي
- ❖ يشكلون تهديد للنظام العام و الأمن العام و الصحة العامة

ينص القانون أيضاً أن الاحتجاز سيتوقف حالاً إن لم يعد ضرورياً.[624] و قضت الأحكام من محاكم الصلح في أنطاليا و هاتاي في 2018 أنه ليس هناك أي أساس للاستمرار في الاحتجاز بناء على البند رقم 57 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية إذا كان من غير الممكن الترحيل بسبب إجراءات مؤقتة من المحكمة الدستورية و المحكمة الإدارية.[625] و بالعكس فقد وصلت محكمة الصلح في فان إلى نتيجة مغايرة في حالات مشابهة.[626]

تنص الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية أنه إن قدم شخص طلباً للحماية الدولية بينما هو محتجز في مركز الترحيل فسيبقى في الاحتجاز دون أن يكون قيد أمر احتجاز آخر من أجل إجراءات الحماية الدولية.[627] وهذا يجرى على عكس ما ينص عليه قانون الأجانب والحماية الدولية الذي ينص على حماية المتقدمين للحماية الدولية من الترحيل و هو أيضاً يطرح خطورة أنه لن يتم تقييم أسس الاحتجاز وفقاً للبند رقم 68 من قانون الأجانب و الحماية الدولية بشكل كافٍ بغية الاحتفاظ بالمتقدم أو إطلاق سراحه من مراكز الاحتجاز. و فعلياً يبقى طالبوا اللجوء تحت أمر الاحتجاز السابق للترحيل على الرغم من أن بعض الأشخاص تم إطلاق سراحهم بعد أن تم تسجيل طلبهم للحماية الدولية.[628] ولكن حتى هذا يمكن أن يترتب عليه فترة احتجاز طويلة لما قبل الترحيل بسبب العقبات الكبيرة لتسجيل الطلبات من مراكز الترحيل. هناك معلومات محدودة حول كيفية تنفيذ الحكم الجديد المتعلق ببدائل الاحتجاز اعتبارًا من كانون الأول 2019 ولكن يبدو أن الممارسة في عام 2020-2021 تشير إلى زيادة استخدام واجبات الإبلاغ ووضع المحجوزين في عنوان سكني. انظر قسم بدائل الاحتجاز.

1.3. الاحتجاز دون أسس قانونية

بعد الاحتجاز في إجراءات الحماية الدولية و الاحتجاز قبل الترحيل فإن هناك عدد من المهاجرين و طالبي اللجوء الذين تم احتجازهم بشكل اعتباطي دون أي أسس قانونية. أولاً هناك الأشخاص الذين تم احتجازهم خارج ولايتهم المحددة "المدينة المخصصة" و يمكن احتجازهم من أجل أن يتم إعادتهم إلى هناك. وبحسب هيومان رايتس ووتش، إن حظر التسجيل في بعض المحافظات وحظر السفر يجبر السوريين إما على البقاء بشكل غير قانوني في محافظة واحدة أو السفر بشكل غير قانوني إلى محافظات أخرى مما يعرضهم لخطر الاعتقال والترحيل[629]. ويبدو أن الاحتجاز مفروض على المتقدمين الذين ينتهكون قيود

---

[624] البند رقم 57(4) من قانون الأجانب والحماية الدولية

[625] محكمة الصلح الثانية في أنطاليا القرار رقم 1761/2018 في 2 نيسان 2018 و محكمة الصلح الثانية في هاتاي القرار رقم 4659/2018 في 26 كانون الأول في 2018

[626] محكمة الصلح الثانية في فان القرار رقم 6023/2018 في 27 تشرين الثاني 2018 والقرار رقم 6166/2018 في 7 كانون الثاني في 2018

[627] البند رقم 96(7) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية

[628] المعلومات مقدمة من قبل أحد أصحاب المصلحة في شباط 2018.

[629] هيومن رايتس ووتش، تركيا توقف تسجيل طالبي اللجوء السوريين، أيلول 2018 ، متاح على: https://bit.ly/2XM5t2V.

السكن بدرجات متفاوتة و عادة ما يعتمد الأمر على عدة عوامل مثل جنسية الشخص، ففي 2018 و2019[630] قامت السلطات بتكثيف عمليات التفتيش على الأشخاص المسافرين خارج ولايتهم المحددة مما أدى إلى ارتفاع عدد المتقدمين للحماية الدولية في الاحتجاز في مراكز الترحيل (انظر في حرية التنقل). كان الاعتقال الإداري على أساس عدم وجود تصريح سفر شائعاً في العام 2019.[631] وفي 2020 كانت لا تزال قيود السفر سارية المفعول وكانت هناك قيود جديدة بسبب جائحة كوفيد-19. تم حظر السفر بين المدن لعدة أسابيع اعتبارًا من نيسان 2020 ولم يتم تقديم أي معلومات من قبل أصحاب المصلحة حول كيفية تأثير ذلك على ممارسات الاحتجاز.

بالإضافة إلى ذلك يتم احتجاز الأشخاص الذين يصلون إلى المطارات الدولية و لا يُسمح لهم بالدخول إلى تركيا تحت نظام الاحتجاز "كأشخاص غير مقبولين" على الرغم من أن ذلك يحدث بشكل فعلي. لا تنظر تركيا إلى البقاء في أماكن العبور كنوع من أنواع الاحتجاز بسبب أنه "في أي وقت يمكن للمسافرين المرفوضين أن يغادروا مكان الاحتجاز إلى أي بلد يرغبون بالذهاب إليه."[632] ويُطلب من هؤلاء أن يوقعوا "وثيقة مسافر مرفوض".[633]

وفعلياً تفيد التقارير بشكل واسع أنه يتم احتجاز المتقدمين للحماية الدولية في مرافق في المطارات. ومع ذلك، أفادت التقارير أن الأشخاص الذين يصلون بشكل غير نظامي "ركاب غير مسموح بهم" لا يتم احتجازهم لفترة طويلة في المطار الجديد في اسطنبول في 2019.[634] وفي عام 2020 بسبب قيود الكوفيد-19، تم الإفراج عن الأشخاص المحتجزين للسماح بإجراءات التباعد الاجتماعي أثناء الاحتجاز وطلب منهم الإبلاغ بانتظام أو البقاء في عنوان معين. تغير هذا مرة أخرى في عام 2021، واحتُجز المزيد من الأشخاص، بما في ذلك في مطار إسطنبول. (انظر الوصول إلى الأراضي).

وفقاً للقانون إن فترة تقييم الطلبات في الإجراءات المعجلة لا تتجاوز 2 – 3 أيام.[635] وعلى الرغم من ذلك فإن ذلك لا يُعتبر نوع من أنواع الاحتجاز الرسمي كما ورد في حكم المحكمة الدستورية أن أي احتجاز لأكثر من 48 ساعة قبل التحويل إلى مراكز الترحيل ليس قانونياً و يشكل خرقاً لحق الحرية.[636]

في عام 2019، تم تعديل قانون الأجانب والحماية الدولية فيما يتعلق "بالركاب غير المصرح بدخولهم" بالقول إن "الأجانب المشمولين بهذه المادة يجب أن يبقوا في المناطق المحددة على البوابات الحدودية حتى يتم الانتهاء من العملية المتعلقة بهم." أعربت المنظمات غير الحكومية عن قلقها من أن يؤدي ذلك إلى مشاكل وانتهاكات للضمانات الإجرائية، وبشأن فترة الاحتجاز والظروف وإمكانية الاستئناف[637]. كان من الصعب معرفة كيف تم تنفيذ ذلك عمليًا في عام 2020 بسبب قيود الوباء على الركاب المصرح بدخولهم وغير المصرح بدخولهم والحجر الصحي، والذي كان له الأسبقية. في عام 2021، كانت هناك مخاوف بشأن فترات الاحتجاز الطويلة في المطارات. (انظر الوصول إلى الأراضي).

---

[630] بالنسبة لوضع السوريين في اسطنبول، انظر: منظمة العفو الدولية، "تركيا: السوريون الذين تم ترحيلهم بشكل غير قانوني إلى الحرب قبل" المنطقة الآمنة "المتوقعة ، 25 تشرين الأول 2019 ، متاح على: https://bit.ly/2XTTa4V؛ وهيومن رايتس ووتش، "تركيا: سوريون يتم ترحيلهم إلى الخطر" ، 24 تشرين الأول 2019 ، متاح على: https://bit.ly/2VFjCw7.

[631] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2020.

[632] المجلس الأوروبي، رداً على الحكومة التركية على تقرير السي بي تي في زيارته إلى تركيا من 16 إلى 23 تموز 2015، سي بي تي (2017)33، في 17 تشرين الأول 2017 و متوفر على http://bit.ly/2G8tjL7، 3.

[633] المديرية العامة لإدارة الهجرة و متوفر على https://bit.ly/2Fz961

[634] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في اسطنبول ، نيسان 2020.

[635] المعلومات مقدمة من منظمات غير حكومية في آذار 2018

[636] المحكمة الدستورية القرار رقم 15769/2014 في 30 تشرين الثاني 2017 و متوفر على https://bit.ly/2Fz961. كان المتقدم مواطناً أوزباكستاني و حاول الخروج من تركيا و الدخول إلى اليونان عن طريق جواز سفر مزور و لكن تم اعتقاله في مطار صبيحة كوكتشن في اسطنبول لمدة 6 أيام قبل أن يتم نقله إلى مركز كوم كابي للترحيل. قام بالتقدم للحماية الدولية هناك وبعد 44 تم إطلاق سراحه و تم إرساله إلى سينوب. انظر أيضاً في الوكالة الأناضولية في 16 شباط 2018 و متوفر باللغة التركية على https://bit.ly/2pIzGhq

[637] Mülteci-Der ، تقييم مشترك: التعديلات المقترحة في قانون الأجانب والحماية الدولية لتركيا، 4 ديسمبر 2019، متاح على: http://bit.ly/2IRYoVQ.

2. بدائل الاحتجاز

مؤشرات :بدائل الاحتجاز

1. ما هي بدائل الاحتجاز التي وضعها القانون؟

واجبات الإبلاغ

تسليم اوراق

ضمنات مالية

قيود السكن

اخر

2. هي تستعمل بدائل الاحتجاز فعلياً؟

نعم لا

يتطلب البند رقم 68(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية تقييم مخصص لضرورة الاحتجاز و الاعتبارات للخيارات الأقل قسرية قبل الاحتجاز في إجراءات الحماية الدولية. وتعطي التعليمات للسلطات لاعتبار ما إذا كان السكن الحر في الولاية المحددة وواجب التبليغ المنتظم كما ورد في البند رقم 71 من قانون الأجانب والحماية الدولية لن يشكل إجراءً كافياً". إن السكن و الالتزام بالتبليغ كما ورد في البند رقم 71 من قانون الأجانب والحماية الدولية يتضمن السكن في مراكز الإقامة والاستقبال المحددة في مكان محدد أو ولاية محددة و يجب التبليغ للسلطات في فترات زمنية محددة.[638] وعلى العكس لا تشير المادة 57 من قانون الأجانب والحماية الدولية إلى خيارات أقل قسرية في سياق الاحتجاز ما قبل الترحيل. ولا يتم تطبيق الخيارات البديلة للاحتجاز بشكل فعلي.[639]

بالإضافة لذلك ينص قانون الأجانب والحماية الدولية أنه يمكن للسلطة المختصة أن تنهي الاحتجاز في وقت لاحق بعد صدور أمر الاحتجاز و يمكن أو يوضع الشخص في مكان ذو إجراءات بديلة أقل قسرية.[640] ويتكرر ذلك من خلال الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية الذين ينص على أن المتقدم الذي يتم إطلاق سراحه من الاحتجاز الإداري يمكن أن يُطلب منه أن يقوم بالتزامات أخرى بالإضافة إلى السكن الإجباري والالتزام بالتبليغ.[641] وينطوي الحكمان على مشاكل لأنهما يشيران إلى هذه الالتزامات بعد رفع الاحتجاز وليس قبل أن يصدر.

منذ 2019، تم ملاحظة أنه يتم إصدار قرار مراقبة إداري للمتقدمين الذين تم اطلاق سراحهم بعد انتهاء المدة القصوى لاحتجاز ما قبل الترحيل ويتم إجبارهم على تقديم التقارير المنتظمة إلى مديرية إدارة الهجرة (انظر في التسجيل).[642] وهذا بما يتعلق بالممارسة، أما بما يتعلق بفرض التزام التبليغ لمديرة إدارة الهجرة فهو يعمل كقيد إضافي عندما لا يتم تطبيق الاحتجاز وليس كبديل عن الاحتجاز. ويُطلب من المتقدمين أن يقدموا التقارير إلى مديرية إدارة الهجرة في مراكز الاحتجاز التي تم إطلاق سراحهم منها أو من الولايات الواقعة بعيداً عن "المدينة المخصصة" خلال فترات زمنية محددة دون الأخذ بالاعتبار ما إذا كانوا

[638] البند رقم 71(1) من قانون الأجانب والحماية الدولية

[639] المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي أنقرة في كانون الثاني 2018: محام في نقابة محامي أنطاليا في شـــباط 2018 و محام في نقابة محامي أضنة في شباط 2018 و محام في نقابة محامي مرسين في شباط 2018

[640] البند رقم 68(6) من قانون الأجانب والحماية الدولية

[641] البند رقم 96(5) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب و الحماية الدولية. البند رقم 68(6) من قانون الأجانب والحماية الدولية يشير فقط إلى الالتزامات بالمادة رقم 71 من قانون الأجانب والحماية الدولية عند رفع الاحتجاز

[642] المعلومات مقدمة من ملتجي-دير في كانون الأول في 2017

بالضرورة يملكون المال للقدوم إلى هناك. إن المنظمات الغير حكومية واعية لهذه الحالات حيث كان على بعض الموكلين أن يقوموا بتنفيذ مهمات التقرير في مدن بعيدة لمدة يومين و ثلاث و حتى خمسة أيام في الأسبوع وهذا يؤدي إلى تكاليف نقل وإقامة غير مناسبة للمتقدمين.[643] على سبيل المثال، ألزم مركز ترحيل أيدن شخصاً غير سوري مسجل في أفيون بإعطاء توقيعه كل أسبوع في أيدن.[644] بالإضافة إلى ذلك هناك أشخاص لم يتم إعلامهم بشكل جيد عن هذا الالتزام عند إطلاق سراحهم من مراكز الترحيل.[645]

قام المحامون بالطعن في هذه حالات الالتزام بالتقرير بعد انتهاء الاحتجاز و لكن كانت النتائج متفاوتة حتى الآن. وكان هناك واحدة من الحالات أمام المحكمة الإدارية في غازي عنتاب المتعلقة بمواطن يمني صدر بحقه قرار إداري يتعلق بالتزام التبليغ خمسة أيام كل أسبوع في مدينة غير المدينة المخصصة التي يسكن فيها. قامت المحكمة بإبطال هذا القرار على أساس أن "تطبيق هذا الالتزام سيسبب أذى لا يمكن لا رجعة فيه للمتقدم الذي يقطن في اسطنبول بما يتعلق بوحدة أسرته و العبء المادي".[646]

تضمنت التعديلات الجديدة على القانون في كانون الأول 2019 المادة 57 (أ) في قانون الأجانب والحماية الدولية التي تحدد بدائل للإزالة المسبقة. التدابير التالية:

أ الإقامة في عنوان محدد
ب الإخطار
ت العودة على أساس الرابط الأسري
ث استشارات العودة
ج العمل التطوعي في خدمات النفع العام
ح الضمان
خ المراقبة الالكترونية

لا يجوز تطبيق هذه التدابير لأكثر من 24 شهراً ويجب أن يكون عدم الامتثال سبباً لفرض الحجز قبل الترحيل. تُدرج المادة 57 (8) في قانون الأجانب والحماية الدولية أنه يجوز للسلطات فحص جهاز الشخص الإلكتروني لإثبات هوية الشخص.

في العام 2019، تم الإعراب عن مخاوف بشأن تقديم المشورة بشأن العودة بسبب ما ورد من ضغوط على اللاجئين المحتجزين ليعودوا طوعياً .[647] في اسطنبول طلب المحامون المشورة بشأن العودة كبديل لاحتجاز امرأة من قيرغيزستان ولكن المحكمة رفضت الطلب. تم إصدار استمارة T6 للمرأة مع التزام بالحضور في مدينة محددة.[648]

بدأ استخدام بديلين للاحتجاز بشكل متكرر في 2020 - هما تسجيل/الإبلاغ عن الواجبات ووضع المحتجزون في عنوان سكني. لم تكن هناك لوائح أو توجيهات حول كيفية تنفيذ تدابير بديلة للاحتجاز وعمليًا كان المحامون على علم بشكل أساسي بمطالبة موكليهم بالاضطلاع بواجبات الإبلاغ.[649] الأشخاص في مراكز الترحيل في إزمير وموغلا وأيدن تم الإفراج عنهم مع التزام توقيع وال T6. نظراً لالتزامهم بتسجيل الدخول لم يتمكنوا من البقاء في المحافظات الثلاث وتوجب عليهم الذهاب إلى مدينة أخرى حيث كانت التسجيلات مفتوحة خلال جائحة الكوفيد-19. وهذا يعني أنه تعين عليهم السفر باستمرار على نفقتهم الخاصة بين مدينة التسجيل الخاصة بهم ومدينة "التوقيع" .[650] في أضنا، صدر قرار لشخص "بعدم مغادرة المنزل" كبديل للاحتجاز.[651] خلال جائحة كوفيد-19 تم إطلاق سراح أشخاص من مراكز الترحيل في أوائل عام 2020 بسبب إلغاء الرحلات الجوية وفي العديد من المدن توجب على المحتجزين التقيد بواجبات الإبلاغ. على سبيل المثال تم إطلاق سراح الأشخاص في فان من مراكز

[643] المعلومات مقدمة من منظمات غير حكومية في شباط 2018
[644] المعلومات مقدمة من صاحب مصلحة في أنقرة، شباط 2020.
[645] المعلومات مقدمة من منظمات غير حكومية في شباط 2019
[646] المحكمة الإدارية الاولى في غازي عنتاب القرار رقم 1302/2017 في 9 تشرين الأول 2017
[647] المعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة ، شباط 2020.
[648] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة في اسطنبول ، آذار 2020.
[649] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة ، آذار 2021.
[650] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة ، آذار 2021.
[651] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة في غازي عنتاب ، شباط 2020.

الترحيل لتقليل عدد المحتجزين هناك وإجبارهم على إعطاء توقيعهم. تم إطلاق سراح أشخاص أيضًا من المطار بسبب كوفيد-19. في اسطنبول بدت واجبات الإبلاغ مرتبطة بالتدابير الأمنية بموجب القانون الجنائي.[652]

في أوائل عام 2020 بدأ مشروع استشاري حول بدائل الاحتجاز بين المديرية العامة للهجرة والمنظمة الدولية للهجرة. مشروع "دعم رئاسة إدارة الهجرة لتطوير بدائل نظام الاحتجاز للمهاجرين (ATDs) في تركيا" ممول من قبل سفارة مملكة هولندا وسيدعم رئاسة إدارة الهجرة في إنشاء وتنفيذ برنامج بدائل لاحتجاز المهاجرين فعال في تركيا وانتهى المشروع في أوائل العام 2021. وعُقدت اجتماعات استشارية في إطار المشروع بمشاركة ممثلين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء العديد من التقارير التقييمية بما في ذلك تحليل القانوني وتحليل التكلفة وتحليل الجدوى وتم إعداد إرشادات لتنفيذ إجراءات.[653] بدأ مشروع جديد للاتحاد الأوروبي في آذار 2021.[654] لتعزيز بناء قدرات مراكز الترحيل (إدارة أفضل لعمليات التعامل مع الشكاوى أو التحقيقات التأديبية والتنسيق مع الوزارات الأخرى) وبدائل للاحتجاز الإداري (دعم القدرات في إطار المعايير الدولية - هناك بديلان هما: إعطاء التوقيع والوضع في مكان سكني ويتم اعتمادهم من قبل مراكز الترحيل) والوصول إلى الخدمات الأساسية (تنفيذ معايير الرعاية الصحية القائمة على الحقوق مثل معايير مانديلا والحصول على المساعدة القانونية الحماية).

3. احتجاز المتقدمين العرضة للخطر

مؤشرات :احتجاز المتقدمين العرضة للخطر

1. هل يتم احتجاز الأطفال الغير مصحوبين من طالبي اللجوء فعلياً؟

بشكل متكرر نادراً أبداً

- إن كان الجواب للسؤال (1) هو بشكل متكرر او بشكل نادر، فهل يتم احتجازهم على الحدود أو في مناطق العبور؟

نعم لا

2. هل يتم احتجاز الأطفال من طالبي اللجوء الذين لديهم عائلة فعلياً؟

بشكل متكرر نادراً أبداً

يجب أن يُستثنى متقدمو الحماية الدولية من الأولاد الغير مصحوبين من الاحتجاز بما أنه يجب أن يوضعوا في مرافق إقامة مناسبة تحت سلطة وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية.[655] إن مثل هؤلاء الأولاد لا يتم احتجازهم في مراكز الترحيل و لكن يتم نقلهم إلى مرافق في وزارة العائلة و العمل و الخدمات الاجتماعية.[656] ولكن فعلياً غالباً ما يعلن الأولاد الغير مصحوبين أن عمرهم تجاوز الثامنة عشرة وذلك لكي يتجنبوا الانفصال عن مجموعاتهم.[657] لا يزال يتم احتجاز الأولاد غير

[652] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة ، آذار 2021.
[653] انظر المنظمة الدولية للهجرة ، أول مشروع مستقل في تركيا حول بدائل احتجاز المهاجرين ، تم الانتهاء منه ، 12 أيار 2021. متاح على: https://bit.ly/3ocw1pk.
[654] انظر DGMM، "İdari Gözetime Alternatifler" Konulu İstişare Toplantısı Gerçekleştirildi "، (عقد الاجتماع التشاوري حول" بدائل الاحتجاز الإداري ") ، 9 آذار 2021 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/326TlL6.
[655] البند رقم 66(1)(ب) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[656] المعلومات مقدمة من مولتجي-دير في كانون الأول 2017
[657] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019

المصحوبين بذويهم في مراكز الترحيل في المدن الحدودية وخاصة في فان.[658] في غازي عنتاب، يتم الاحتفاظ بأفراد االعائلات مع بعضهم البعض على الرغم من وجود بعض الحالات التي تم فيها ترحيل الأولاد غير المصحوبين بمفردهم.[659]

وفقاً للقانون فإن الأولاد المعرضين للخطر أو الأولاد الذين تمت إدانتهم بجنحة فيجب تحويلهم إلى مراكز دعم الأولاد.[660] ولكن القلق يبقى موجوداً بما يتعلق بعدد الأطفال – عادة المتسولين في الشوارع و البائعين- الذين تقوم مراكز الشرطة باحتجازهم اعتباطياً.[661]

بشكل عام، يتم احتجاز الأطفال مع عائلاتهم.[662] وهناك حالات لأطفال وكبار السن تم إصدار قرارات YTS المقاتلين الإرهابيين الأجانب بحقهم في محافظات مختلفة.[663] في اسطنبول 2021، كانت معظم الحالات ملفات مقاتلين ارهابيين وتشير رئاسة إدارة الهجرة الى معظم الحالات كملفات YTS حتى لغير المقاتلين أي لا توجد قضية جنائية لديهم . هناك قرارات إيجابية بشكل عام في قضايا الاستئناف المرفوع ضد تقييم الأشخاص كمقاتلين أجانب في اسطنبول[664] وفي حالة شخص كان لديه رمز مقاتل ارهابي اجنبي في إزمير وكان لديه زوجة أتت إلى تركيا من سوريا وتم القبض عليها على الحدود. عندما علم أن زوجها لديه رمز المقاتل الاجنب، تم صدها إلى الحدود السورية[665].

في العام 2019 في أنطاكيا، تمكن الأولاد المحتجزين في مراكز الترحيل مع أسرهم الوصول إلى الخدمات الصحية ولكن ليس إلى التعليم. كانت هناك قضية واحدة لعائلة من العراق لديها أربعة أطفال محتجزين في مركز الترحيل ورفضت محكمة يوزغات الإدارية الأولى استئنافها ضد الترحيل وتم تحويلهم إلى مركز الترحيل في هاتاي. لم يوقعوا على استمارة العودة الطوعية. لم يتمكن الأولاد من الوصول إلى التعليم من مركز الترحيل. احتاجت إحدى الأولاد للحصول على رعاية صحية بسبب إعاقتها لكنها لم تتمكن من الوصول إليها.[666]

في إزمير في العام 2019، لم تكن الممارسة تجاه الفئات العُرضة حساسة على الإطلاق في مركز الترحيل. بشكل عام، يتم احتجاز الشباب في مركز الترحيل ولكن قد تكون هناك أيضًا حالات استثنائية. على سبيل المثال، تم احتجاز أولاد مع أمهاتهم واحتجاز نساء حوامل في مركز الترحيل وكانت هناك حالة ضحية للاتجار بالبشر محتجز في مركز الترحيل ثم تم ترحيله.[667] يمكن لقوات الدرك وخفر السواحل تسجيل الأولاد على أنهم أكبر من 18 عامًا دون إجراء تحديد شامل للعمر. بعض اللاجئين الذين يبدو أنهم فوق 18 عامًا في الوثائق الرسمية هم في الغالب أولاد دون سن 18 عامًا.[668] في أنطاكيا، تم ترحيل شخصين من المغرب هما ضحايا الاتجار بالبشر إلى المغرب.[669]

إن الأشخاص أصحاب الهويات الجنسية المختلفة هم بشكل خاص عرضة أكثر لخطر الاحتجاز عند تواجدهم خارج الولاية المحددة لهم. بالإضافة إلى ذلك يشكل العاملون في الجنس و ضحايا الإتجار (المحتملين) أيضاً مجموعة من الأشخاص الذين يتم احتجازهم في مراكز الترحيل بسبب النظام العام و الصحة العامة تحت البند 57 من قانون الأجانب و الحماية الدولية على الرغم من أنهم ليسوا بالضرورة منخرطين في إجراءات الحماية الدولية. إن النساء من بلدان مثل روسيا و أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان غالباً ما يتم حجزهم في مراكز الترحيل في أدرنه وإزمير (هرماندالي) وآيدن. و في أحد الأحكام دعمت محكمة الصلح الثانية قراراً بالاحتجاز بسبب "الأمن العام" الصادر بحق 8 نساء كن يعملن بشكل غير رسمي في نادي ليلي.[670] بشكل عام، لا يتم احتجاز الأشخاص من مجتمع الميم في مراكز الترحيل في غازي عنتاب.[671]

---

658 معلومات من أحد أصحاب المصلحة في أنقرة، شباط 2019.
659 معلومات من أحد أصحاب المصلحة في غازي عنتاب، شباط 2020.
660 القانون رقم 29310 في 29 آذار 2015 مراكز دعم الطفل و متوفر باللغة التركية على https://bit.ly/19lwjfo
661 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019
662 في واحدة من الحالات المتعلقة بطفل يبلغ الرابعة من العمر صاحب جنسية أمريكية محتجز و لكن محكمة الصلح الثانية في هاتاي قررت أن الاحتجاز له تأثيرات سلبية على الطفل: محكمة الصلح الثانية في هاتاي القرار رقم 2686/2018 في 13 تموز 2018
663 المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في أنطاكيا، مارس 2020.
664 المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في إزمير، مارس 2020.
665 المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة ، آذار 2021.
666 المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في أنطاكيا ، آذار 2020.
667 المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في إزمير ، آذار 2020.
668 المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة ، آذار 2021.
669 المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في أنطاكيا ، آذار 2020.
670 محكمة الصلح الثانية في آيدن القرار الصادر في 6 نيسان 2017
671 المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة في غازي عنتاب، آذار 2021.

يتم احتجاز الأشخاص من ذوي الحالات الصحية أيضاً في مراكز الترحيل. و في حالة رجل مسن طالب للجوء كان قد عانى من ذبحة قلبية، قامت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية برفض طلبه للتدابير المؤقتة تحت القانون رقم 39 من قوانين المحكمة لتؤكد على تسريحه من الاحتجاز بسبب عدم وجود خطر انتهاك حق الحياة.[672] ما تزال القضية معلقة أمام المحكمة الدستورية للتدابير المؤقتة.[673] وفي حالة أخرى رفضت المحكمة الدستورية أن تمنح التدابير المؤقتة بسبب أنه من الممكن للشخص أن يحصل على الرعاية الصحية في مراكز الترحيل و أن الاحتجاز لم يكن بحد ذاته يشكل خطراً على حياته.[674] كانت هناك تقارير حديثة عن شخص معاق محتجز في مركز هارماندالي للترحيل على الرغم من حقيقة وجود حكم قضائي يفيد بعدم جواز السفر بمفرده والترحيل.[675] كانت امرأة من أنغولا في وضع الولادة وتم إرسلها إلى مركز الاحتجاز في سيليفري بإسطنبول بسبب عدم دفع الرسوم.[676] احتُجز بعض الأشخاص في مراكز الترحيل على الرغم من إصابتهم بالسرطان أو المرض المزمن وكذلك الأشخاص الذين يخضعون لعلاج مكثف.[677]

في عام 2020 في اسطنبول، واجهت الفئات العُرضة من الأشخاص والعاملين في مجال الجنس مزيداً من التمييز. نظمت الشرطة مداهمات خلال جائحة كوفيد-19 في منتصف الليل وتم احتجاز المعتقلين في مراكز الشرطة. أصدرت رئاسة إدارة الهجرة قرارات الترحيل بناءً على قانون حماية المدنيين رقم 1/54 لأسباب تتعلق بالنظام العام والصحة العامة. كما كان الوصول إلى محام صعب للغاية بالنسبة لهؤلاء الأشخاص. عدد المحامين العاملين في هذه المجالات واللذين لديهم خبرة في قانون الهجرة محدود للغاية. انخفض عدد المحامين العاملين في هذا المجال بشكل أكبر بسبب جائحة كوفيد-19 في عام 2020. وبالتالي واجه مقدمو طلبات الحماية الدولية المحتجزين مشاكل في ممارسة حقهم في الدفاع.[678]

في عام 2020، كانت هناك حالة اعتداء جنسي على امرأة في مركز الترحيل في فان. على الرغم من الاعتداء، تم احتجازها في نفس مركز الترحيل وكانت ترى الجاني كل يوم. لم يتم النظر في طلب الحماية الدولية الخاص بها وصدر قرار بالترحيل. بعد تدخل المحامين تم نقلها إلى ملجأ في مدينة أخرى. في مركز الترحيل في فان لم يتمكن المحامون من عقد لقاء معها وجهاً لوجه وواجهوا صعوبات في الحصول على توكيل رسمي. كان عليهم تقديم شكوى رسمية ضد إدارة مركز الترحيل. الآن، اثنان من حراس الأمن في السجن.[679] وحكم عليهما بالسجن 15 عام. ووافقت المحكمة الإقليمية على الحكم الابتدائي، إلا أن النيابة العامة طلبت تبرئة أحد المتهمين. ننتظر الحكم النهائي لمحكمة النقض.[680]

4. مدة الاحتجاز

مؤشرات :مدة الاحتجاز

1. هي فترة الاحتجاز الأقصى المنصوص عليها في القانون:
   - ❖ احتجاز اللجوء شهر واحد
   - ❖ احتجاز ما قبل الترحيل 12 شهراً
2. ما هي الفترة الوسطية لاحتجاز طالبي اللجوء بشكل فعلي؟ غير موجودة

يُسمح بالاحتجاز الإداري لإجراءات الحماية الدولية لمدة أقصاها 30 يوماً.[681]

---

672 محكمة حقوق الإنسان الأوروبية يابكان ضد تركيا، التطبيق رقم 18/160
673 المعلومات مقدمة من رابطة حقوق اللاجئين الدولية في آذار 2019
674 المحكمة الدستورية، القرار رقم 35518/2018 في 25 كانون الأول 2018
675 Evrencel، "Engelli mülteci mahkeme kararına rağmen geri gönderme merkezinde tutuluyor" ، 10 كانون الثاني 2020، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2Jlo1P1
676 EgazeteEtik، 'Doğum yapan göçmen kadın faturayı ödeyemediği için polise teslim edildi'، 14 كانون الأول 2019، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2Uv3f6h.
677 معلومات من أحد أصحاب المصلحة ، آذار 2021.
678 معلومات من أحد أصحاب المصلحة ، آذار 2021.
679 المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة آذار 2021.
680 محكمة الصلح الثانية في أدرنة، القرار 2746/2018، 3 يوليو 2018.
681 البند رقم 68(5) من قانون الأجانب والحماية الدولية

وعلى الجانب الآخر يمكن الحكم بالاحتجاز ما قبل الترحيل لمدة 6 أشهر و يمكن أن يكون قابلاً للتمديد لمدة 6 أشهر أخرى.[682] و يتم تطبيق هذا التمديد فعلياً بصورة منهجية و خاصة للأشخاص الخاضعين لقانون " مقاتل إرهابي أجنبي".[683] ولكن في إحدى الحالات أسقطت محكمة الصلح الثانية أدرنه قراراً بالاحتجاز وذلك بسبب أن الاحتجاز لأكثر من 6 أشهر يتجاوز الحدود الزمنية المنطقية.[684]

و في الممارسات الحالية و بما أن القانون يسمح للأشخاص الذين يسجلون طلباً للحماية الدولية بالبقاء في الاحتجاز لما قبل الترحيل دون قرار احتجاز منفصل وفقاً للبند رقم 68 من قانون الأجانب والحماية الدولية (انظر في أسس الاحتجاز)،[685] فإن المحامين و خبراء آخرين على علم بهذه الحالات حيث أنه لم يتم تبيين المادة رقم 68 لقرارات الاحتجاز للأشخاص المعنيين الذين تم احتجازهم لأكثر من 30 يوماً بينما كانت طلباتهم للجوء قيد المعالجة من قبل مديرية إدارة الهجرة في انتهاك واضح للقانون.

يجب أن يتم نقل الأشخاص الذين يواجهون الترحيل إلى مراكز الترحيل خلال 48 ساعة من إصدار قرار الاحتجاز.[686] و كما وضحت المحكمة الدستورية في حكمها في قضية ب. ت. في 2017 فهذا معناه أنه يمكن احتجاز الأشخاص فقط في مركز الشرطة لمدة أقصاها 48 ساعة قبل أن يتم نقلهم إلى مركز الترحيل.[687] و لكن يُعد الاحتجاز الذي يتجاوز 48 ساعة إجراءً عادياً في ولايات مثل اسطنبول وهاتاي.[688] يوجد مركز ما قبل الترحيل في بندك في اسطنبول حيث يمكن أن تكون فترة الاحتجاز في الكثير من الأحيان أطول من 48 ساعة وأحياناً تصل إلى 20 أو حتى 25 يوم.[689]

C. شروط الاحتجاز

1. مكان الاحتجاز

مؤشرات :مكان الاحتجاز

1. هل يسمح القانون بأن يتم احتجاز طالبي اللجوء في السجن من أجل إجراءات اللجوء (ليس بسبب تهمة جنائية)؟
   نعم لا

2. إن كان الأمر كذلك، هل يتم احتجاز طالبي اللجوء فعلياً في السجن من أجل إجراءات اللجوء؟
   نعم لا

يوضح قانون الأجانب و الحماية الدولية الفرق بين الاحتجاز الإداري بهدف الترحيل و الاحتجاز بسبب إجراءات الحماية الدولية التي ينظمها البند رقم 57 و 68. ولكن فعلياً يتم احتجاز المتقدمين للحماية الدولية في مراكز الترحيل.

1.1. مراكز الترحيل

اعتبارًا من آذار 2021، كان هناك 26 مركز ترحيل نشط في تركيا بسعة إجمالية قدرها 16008 مكان. تم إنشاء مركز إزمير (هرماندالي) وكيركلاريلي وغازي عنتاب وأرزورم وقيصري وفان (كوروباش) في البداية كمراكز استقبال وإقامة للمتقدمين

682 البند رقم 57(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية
683 المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي اسطنبول في شباط 2019
684 محكمة الصلح الثانية في إدرنه القرار رقم 2746/2018 في 3 تموز 2018
685 البند رقم 96(7) من الأنظمة المتعلقة بقانون الأجانب والحماية الدولية
686 البند رقم 57(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية
687 المحكمة الدستورية، ب.ت. القرار رقم 15768/2014 في تشرين الثاني 2017 و متوفر على الموقع https://bit.ly/2IWjuS0
688 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019
689 المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2020.

للحصول على الحماية الدولية بتمويل من الاتحاد الأوروبي قبل استخدامها كمراكز ترحيل (انظر أنواع أماكن الإقامة). كان من المفترض أن يتم إغلاق مركز الترحيل في أضنة بافتتاح مركز جديد في أورفا.[690] تم افتتاح مركز ترحيل أكيورت في أنقرة في العام 2019 وبدأ العمل في عام 2020.[691] تم إدراج المرافق الموجودة في إغدير ومالاطيا كمراكز ترحيل مؤقتة. تم إغلاق مركز ترحيل عثمانية دوزيتشي لكن المخيم لا يزال مفتوحاً. تم نقل الأشخاص المحتجزين في مركز الترحيل هذا إلى مركز الترحيل في غازي عنتاب. في العام 2020، تمت إزالة أحد مراكز الترحيل المدرجة في فان من القائمة. وبذلك انخفض إجمالي سعة الاحتجاز في مراكز الترحيل من 20 ألف في عام 2019 إلى 16108 مكانً اعتباراً من آذار 2021. اعتبارًا من حزيران 2022، كان هناك 30 مركزًا نشطًا للترحيل في تركيا (انظر أدناه)، مما يعني على الأرجح زيادة في السعة ولكن لم تعد هناك إحصاءات على الموقع[692].

وفي ما يلي أماكن و قدرة مراكز الترحيل الاستيعابية:

سعة مراكز الاحتجاز الذي يسبق الترحيل في تركيا	
مركز الاحتجاز الذي يسبق الترحيل	
أضنا	اسطنبول (بينكيليتش)
أضنا (جديد)	اسطنبول (توزلا-كونتينر)
آغري	إزمير (هاماندالي)
أنقرة	قيصري
انطاليا	كيريكالي
آيدن	كيريكالي (بهليفان كوي)
بورصا	كوجايلي
تشانكاليه	كوتاهيا (جديد)
تشانكيري	مالاطيا
أدرنه	موغلا
أرزورم 1	نغده (جديد)
إغدر (مؤقت)	غازي عنتب (أوزلي)
أرزورم 2	شانلي أورفا (جديد)
هاتاي	فان (كورو باش)

[690] المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في غازي عنتاب، شباط 2020.
[691] المعلومات مقدمة من محامي من نقابة المحامي في أنقرة آذار 2020.
[692] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آذار 2022.

غازي عنتاب (أوغوزيلي)	إغدر (مؤقت)
اسطنبول (سيليفري)	مالاطيا

المصدر: رئاسة إدارة الهجرة، مراكز الترحيل: https://bit.ly/2PThCl9

يعمل الاتحاد الأوروبي بالتعاون الوثيق مع رئاسة إدارة الهجرة بشأن الاحتجاز كجزء من أداة المساعدة قبل الانضمام.[693] كما ذكرنا سابقاً بدأ مشروع في آذار 2021، جديد بدعم من الاتحاد الأوروبي لتعزيز بناء قدرات مركز الترحيل وتعزيز بدائل الاحتجاز الإداري وكذلك الوصول إلى الخدمات الأساسية.[694]

وبحسب المحامين، يبدو أن بعض مراكز الترحيل تستوعب فئات مختلفة من الأشخاص. على سبيل المثال، في هاتاي وغازي عنتاب يتم بشكل أساسي احتجاز السوريين الذين لم يوقعوا على استمارة العودة الطوعية. في السابق كان هناك مركز الترحيل واحد في فان ولكن تم بناء مركز استقبال في منطقة كورورباش بسعة 750 شخص وتم تحويله إلى مركز الترحيل. كان هذا الأخير للإيرانيين والأولى كانت لجميع المجموعات الأخرى ولكن تم إغلاق الأخير وأصبح الآن نوع من الفرع الإداري لمركز الترحيل حيث لا يحتجز أي شخص. مركز الترحيل في كورورباش مشغول للغاية لأن المهاجرين المراد ترحيلهم يتم نقلهم إلى مركز الترحيل هذا من مدن أخرى بما في ذلك المهاجرين الذين تم القبض عليهم في بدليس وهكاري وموش وشرناق. وصولهم إلى المنظمات غير الحكومية و / أو المساعدة القانونية محدود وأفاد المحامون أنهم واجهوا صعوبات في مقابلة هؤلاء العملاء.[695]

في اسطنبول مركز ترحيل سليم باشا للنساء وبينكيليتش للرجال. تستوعب مراكز الترحيل هذه في الغالب المدانين السابقين أو اللاجئين المتورطين في قضية جنائية. تم إنشاء مركز ترحيل للرجال في توزلا. المشكلة الرئيسية للمحامين هي تحديد مركز الترحيل حيث يتم احتجاز الوكيل. لا تشارك مديرية إدارة الهجرة معلومات حول مكان احتجاز الشخص. يجب على المحامين أن يبحثوا بشكل استباقي عن عملائهم في كل مراكز الترحيل الأمر الذي قد يستغرق يومين.

لا يتم إبلاغ اللاجئين في إسطنبول عموماً بحقوقهم في مراكز الترحيل باستثناء مركز سليم باشا - مركز الترحيل حيث يتم الاحتفاظ بالنساء وحيث يحاول المسؤولون تنفيذ ممارسات أفضل. وافق المسؤولون على وضع بعض الملصقات على جدران مركز ترحيل سليم باشا بلغات مختلفة تشرح إجراءات الحماية الدولية / المؤقتة وطرق الوصول إليها جنباً إلى جنب مع أرقام هواتف العديد من المنظمات غير الحكومية.[696] تم نقل العديد من اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون في اسطنبول من. اسطنبول إلى مراكز ترحيل أخرى في مدن مختلفة. يمكن أن ينتهك هذا الموقف حقهم في الوصول إلى التمثيل القانوني (لأن المحامين لا يعرفون دائماً مكان وجودهم).[697]

1.2. مرافق الاحتجاز في المطار ومحطات الشرطة

هناك مرفق واحد على الحدود للأشخاص الذين لم يُسمح لهم بدخول تركيا (المسافرين غير المسموح لهم بالدخول) في المطارات الدولية. وتتضمن مطار أتاتورك في اسطنبول ومطار صبيحة غوكتشن في اسطنبول ومطار إيزنبوغا في أنقرة و مطار عدنان مينديرس في إزمير (انظر قسم الوصول إلى المطار).

و بشكل عام لا تعتبر السلطات أن الاحتجاز في مناطق العبور هو سلب للحرية على الرغم من أن تقرير 2016 الذي أعده المجلس الأوروبي يشير إليهم ويقر أن الأشخاص المحتجزين في هذه المرافق هم أشخاص مجردون من حريتهم.[698]

[693] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[694] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آذار 2022.
[695] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[696] الممثل الخاص لمجلس أوروبا المعني بالهجرة واللاجئين، تقرير زيارة تقصي الحقائق إلى تركيا، 10 آب 2016 ، الفقرة IX.1 (أ).
[697] البند 57 (2) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[698] المندوب الخاص لمجلس أوروبا للهجرة و اللاجئين، تقرير لبعثة تقصي الحقائق في تركيا في 10 آب 2016 الفقرة 9. 1 (أ)

يمكن استعمال مراكز الشرطة كمراكز احتجاز لفترة قصيرة لا تتجاوز 48 ساعة قبل النقل إلى مراكز الترحيل.[699] ويتم استعمال هذه الأماكن فعلياً في ولايات مثل اسطنبول و مرسين.

1.3. مرافق الاحتجاز الغير رسمية

لاحظت الجهات المعنية عدداً من الممارسات التي تتضمن احتجازات على أرض الواقع لأشخاص في مراكز احتجاز مثل صالات رياضية في مختلف الولايات دون وجود أمر احتجاز، قبل النقل إلى مراكز الترحيل أو توقيع وثائق العودة الطوعية. و ليس من الواضح ما إذا كانت تتم إدارة هذه المراكز عن طريق رئاسة إدارة الهجرة أو من قِبل المديرية العامة للشؤون الأمنية.

شانلي أورفا: يتم احتجاز الأشخاص المعتقلين في صالة رياضية لمدة تصل إلى أسبوع قبل نقلهم إلى مركز الترحيل الأقرب في غازي عنتاب.[700]

اسطنبول: في اسطنبول، يتم حجز الاشخاص المعتقلين في مركز شرطة بنديك لمدة تزيد عن 48 ساعة أحياناً قبل نقل الشخص إلى مراكز الترحيل. هناك "أماكن احتجاز" أخرى في بعض أجزاء المدينة. من الناحية القانونية هذه المناطق هي مراكز شرطة لكنها تستخدم ضمنياً كمراكز ترحيل. يتجاوز وقت الاحتجاز 48 ساعة في معظم الأوقات،[701] بما في ذلك في مراكز شرطة بيوغلو وبشيكتاش وكاتانى حيث كان تم احتجاز معظم اللاجئين. تم الاحتجاز الأجانب المتورطين في قضية قانونية في مركز الشرطة حتى تستدعيهم مديرية إدارة الهجرة. يتم احتجازهم لمدة 2-3 أيام وأحيانًا 7 أيام. تم تمديد فترات الاحتجاز إلى 10-15 يوماً بسبب الوباء في عام 2020. وبما أن أماكن الحجر الصحي كانت ممتلئة تم احتجاز الأشخاص في أقسام الشرطة. تم حجز لاجئون في أقسام الشرطة لمدة 14 يوماً من ما يتجاوز المدة القصوى المحددة في القانون. واحتُجز بعض اللاجئين في أقسام الشرطة بسبب عدم وجود سيارة لنقلهم إلى مركز الترحيل وكذلك نفس الشيء في عام 2021.[702]

مرسين: يستعمل قبو مركز الشرطة يوموك تبه في منطقة دميرتاش بشكل غير رسمي لاحتجاز الأشخاص الذين ينتظرون النقل إلى مراكز الترحيل. و في بعض الحالات يستمر الاحتجاز إلى شهر أو شهرين و تتم عمليات الترحيل و إجراءات الحماية الدولية في هذه المرافق.[703] لم يتغير هذا الوضع في 2020.

هاتاي: يتم استعمال أحد المرافق السابقة التابعة لوحدة القوات الخاصة في مديرية الشرطة الواقعة في منطقة كونوتلار 500 وهو قريب من مركز الترحيل ويستعمل لاحتجاز الأشخاص الذين تم الإمساك بهم في وضع غير قانوني أو الأشخاص الخاضعين للتحقيق الجنائي الذين تم إطلاق سراحهم من قِبل المدعي العام في 2020. وبحسب ما ورد، طُلب من الأشخاص المحتجزين هناك التوقيع على وثائق العودة الطوعية، وإلا فسيتم نقلهم إلى مركز الترحيل. كانت هناك تقارير عن ممارسة غير قانونية مثل إجبار الأشخاص على التوقيع على نماذج العودة الطوعية بالقوة أو بالاحتيال ومنع المحامين من دراسة الملفات اللاجئين أو مقابلتهم وجهاً لوجه. يوجد طابقان وغرف للاحتجاز في القبو. يُحتجز الرجال والنساء في نفس المكان في زنزانات مختلفة. يبدو أن هناك ضغط للقبض على المهاجرين. لا يحصل المحتجزين على الطعام مباشرة ولكن يتعين عليهم دفع ثمنه من مكان ما خارج مركز الشرطة. يتم متابعة اجتماعات المحامين مع عملاءهم من قبل شخص لا يعرّف عن نفسه.[704] لا توجد جهة خارجية تراقب عمليات العودة من هناك. تراقب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان فقط العودة الطوعية الرسمية التي تديرها مديرية إدارة الهجرة.[705]

فان: في فان يتم احتجاز المهاجريين في مراكز للشرطة في جالديران و بالابان و بيبليسين.

---

699 البند رقم 57(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية
700 المعلومات مقدمة من مركز سانلورفا لقانون اللاجئين في شباط 2019
701 المعلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة ، آذار 2021. وفقًا لتجربة صاحب مصلحة آخر لا يتم دائمًا احتجاز اللاجئين في بنديك لمدة تزيد عن 48 ساعة.
702 المعلومات قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
703 المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019
704 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية في شباط 2019
705 المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية في آذار 2020.

2. الأوضاع في مرافق الاحتجاز

مؤشرات :الأوضاع في مرافق الاحتجاز

1. هي يملك المحتجزون حق العناية الصحية فعلياً؟

   نعم لا

❖ إن كان الأمر كذلك، هل هي محصورة في الحالات الصحية الطارئة؟

نعم لا

إن جميع مراكز الترحيل خاضعة لسلطة رئاسة إدارة الهجرة و تتم إدارة كل مركز عن طريق مدير مسؤول.[706] لا ينص قانون الأجانب والحماية الدولية على أي شروط لاحتجاز المتقدمين للحماية الدولية. و لكن ينص البند رقم 4 من قانون مراكز الترحيل أن "عملية التأسيس و عمل هذه المراكز و تنفيذ هذه الخدمات المقدمة من خلال هذا القانون ستتم وفقاً للمبادئ و الإجراءات التالية:

1. حماية حق الحياة
2. منهج يركز على الإنسان
3. الأخذ بعين الاعتبار ما هو في مصلحة الأطفال غير المصحوبين
4. أولوية المتقدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة
5. سرية المعلومات الشخصية
6. إخطار الأشخاص المعنيين عن العمليات التي سوف يتم إجراؤها
7. تعزيز الجانب الاجتماعي و النفس للسكن
8. احترام حرية المعتقدات و العبادة للأفراد
9. تقديم الخدمات للمقيمين دون التمييز بناء على اللغة والعرق واللون والجنس والأفكار السياسية والمعتقدات الفلسفية والدين والطائفة وأسباب مشابهة."

يُطلب من مراكز الترحيل أن يقدموا الإقامة و الغذاء بالإضافة لأمور أخرى مثل الأمن و الخدمات الصحية الأساسية و الطارئة و الدعم الاجتماعي و النفسي.[707]

وفي عام 2017 و بالتوافق مع قانون المراقبة[708] طلبت رئاسة إدارة الهجرة من كل البلديات التي تدير مراكز الهجرة أن تقيم هيئات للهجرة متخصصة و تتألف من خبراء و أكاديميين و مجتمع مدني و مسؤولين من المراكز الصحية و التعليمية و ممثلي البلديات و مهمتهم هي الزيارات المنتظمة للمراكز. و يعتمد تأليف كل هيئة بشكل كامل على مجالس البلدية و بشكل عام يكون الهلال الأحمر التركي موجود في هذه الهيئات.[709] في عام 2019، كان لا يزال من الممكن نظرياً دعوة المنظمات غير الحكومية لحضور اللجان من قبل المحافظات ولكن ذلك أصبح نادراً للغاية. لا توجد معلومات كافية لمعرفة ما إذا كانت هذه اللجان نشطة أم لا.

[706] المادة رقم 11 من قانون مراكز الترحيل
[707] البند رقم 14(1) من قانون مراكز الترحيل
[708] البند رقم 16 من قانون مراكز الترحيل
[709] المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء في شباط 2018

في عام 2020، قضت المحكمة الدستورية بأن معتقلاً من كازاخستان تعرض للتعذيب في مركز ترحيل أرزورم بعد احتجازه في الحبس الانفرادي لمدة 10 أيام. حصل على 30000 ليرة تركية (أي حوالي 3000 يورو) كتعويضات غير مالية.[710]

2.1. الظروف المادية في الاحتجاز

تختلف الظروف في مراكز الترحيل من مركز إلى أخر. في عام 2020، كانت الكثافة في مراكز الترحيل أقل مقارنة بعام 2019 بسبب تأثير كوفيد-19 و إدارة الهجرة طبقت تدابير الحجر الصحي لمدة 10 أو 14 يوم قبل الاحتجاز في مراكز الترحيل.

تتضمن الملاحظات الأخيرة لظروف الاحتجاز في المراكز المختارة ما يلي:

إزمير (هارماندالي): يملك المركز سعة تقارب 750 مكاناً في ما يقارب 126 غرفة موجودة في مبنيين. يؤمن المبنى الأول "أ" الإقامة للراشدين العازبين و الأشخاص تحت قانون المقاتلين الإرهابيين الأجانب بينما تقيم العائلات في المبنى الثاني "ب".[711] و هناك غرفتان منفصلتان للأشخاص من ذوي الحاجات الخاصة و يمكن الصعود لها بستخدام مصعد. وتملك كل غرفة ستة سرير ومجهزة بحمام وتواليت. وإن بعض الغرف بحجة للإصلاحات ولا تملك أي ستائر. بالإضافة إلى ذلك تؤثر الحرارة والرطوبة بشكل سلبي على ظروف المعيشة في المركز.[712] يتم تنظيف الغرف يومياً و لكن الوحدات العائلية تواجه تفشي الحشرات و الذي أدى إلى الحساسية لدى الأطفال.[713] يتضمن المركز نادٍ رياضي ومكتبة ومكانين فسيحين للممارسات الدينية و ملعبين وتلفاز ومحطة إنترنت بالإضافة إلى حلاق ومصفف شعر.

في عام 2019، كان هناك مايقارب 1000 شخص محتجز في المركز في أي وقت. في بعض الأحيان تجازو المركز طاقته ولا توجد أية خطة لبناء قدرات إضافية في إزمير.[714] أثناء الوباء، صدر تقرير عن لجنة نقابة المحامين في إزمير بشأن الهجرة لاحظ العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في مركز هارماندالي ترحيل في الفترة من 18 نيسان إلى 13 آذار 2020. وفقاً للتقرير، لم يتم احتجاز اللاجئين في أماكن لا يمكن وصفها ب "الحجر الصحي". اعتباراً من نهاية شهر نيسان، كان ما بين 12 و 15 لاجئاً يقيمون في غرفة واحدة. كان عدد اللاجئين المقيمين في نفس الطابق حوالي 200 شخص. تم تنظيف الغرف من قبل اللاجئين أنفسهم وليس الموظفين. لم يتم توفير المنتجات الصحية (الكمامات والقفازات والمطهرات وما إلى ذلك) من قبل مركز الترحيل. كان الوصول إلى الأطباء محدوداً للغاية. كانت هناك حشرة تسبب تورم وحكة في الجلد ومع ذلك لم تستجب السلطات للشكاوى. [715]

في عام 2021، كانت هناك تقارير عن تعرض اللاجئين وطالبي اللجوء في المركز للإهانة والإذلال، واقتيادهم إلى طابق العقاب حيث تُركوا أيديهم مكبلة خلف ظهورهم لساعات[716]. اندلع حريق في مركز الاحتجاز في 23 حزيران 2021 بسبب مشكلة كهربائية في المنشأة و توفي سوري يبلغ من العمر 21 عامًا[717]. لم يُسمح للمحامين بدخول مركز الإزالة لمدة ستة أشهر بعد الحريق، ولم يتم قبول اللاجئين الجدد في المنشأة. الناس الذين كانوا يقيمون بالفعل هناك إما تم الإفراج عنهم أو نقلهم إلى محافظات أخرى أو تم ترحيلهم ببساطة.[718]

إرزورم: تم إنشاء مركزين للترحيل في عقدة كبيرة: الأولى فيها أربع أبنية للأشخاص المحتجزين و الثانية فيها مبنيين. وكان كل مركز فيه مبنى منفصل للمكاتب والإدارة.[719] وكل مركز فيه 750 مكاناً.[720] ويتم وضع النساء في الطابق العلوي من

---

[710] قضية يا.ك.، 14347/2016، 2 حزيران 2020.
[711] هيئة حقوق الإنسان والمساواة التركية: 18/2018 في كانون الأول 2018 و متوفر باللغة التركية على https://bit.ly/2UOmJjI المقطع رقم 11 – 12 و 20
[712] المصدر السابق ذاته المقطع 21 - 26
[713] المصدر السابق ذاته المقطع 28
[714] المعلومات من محامي من النقابة المحامين إزمير.
[715] تقرير مركز الترحيل إزمير هارماندالي عن جائحة كورونا، 18 نيسان - 13 آذار 2020، متاح على: https://bit.ly/3uzkXof.
556 حقوق الإنسان التركية
[716] مشروع الاحتجاز العالمي، تركيا. نظرة عامة، أكتوبر 2021. متاح على: https://bit.ly/3ORy26N.
[717] مشروع الاحتجاز العالمي، تركيا. نظرة عامة، أكتوبر 2021. متاح على: https://bit.ly/3ORy26N.
[718] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[719] هيئة المساواة و حقوق الإنسان التركية 16/2018 في كانون الأول 2018 و متوفر باللغة التركية على https://bit.ly/2UJjyKd
[720] المصدر السابق ذاته المقطع 24

المبنى الثاني.[721] تتسع غرف النوم لستة أشخاص وسطياً و تتضمن حماماً و تواليت و لكن ليس هناك أي ستائر.[722] حددت هيئة المساواة وحقوق الإنسان التركية أوجه النقص خلال زيارتها في 2018 مثل المراحيض المسدودة والتسريبات والمغاسل المكسورة و أبواب المراحيض ومقابض الأبواب المكسورة والأسقف التي تضررت بسبب الرطوبة ونقص التهوية المطلوبة.[723] وشهدت أيضاً انقطاع في المياه الساخنة في المبنى الثاني.[724]

يملك المبنى الأول ملعباً رياضياً و ملعب كرة قدم وسلة وكرة يد وكافيتيريا وغرفة صلاة[725] وملعب أطفال ومكتبة وغرفة انترنت ولكن لا يُسمح للمحتجزين بدخولها وغرفة جهاز إسقاط ومحل حلاقة وتصفيف شعر بينما يملك المبنى الثاني ملعباً ومرافق داخلية مشابهة.[726] واشتكى البعض أنه لم يتم السماح لهم بالخروج في المبنى الثاني في بعض الأيام وأنهم لا يستطيعون الدخول للمرافق الرياضية.[727] وخلال زيارة هيئة المساواة و حقوق الإنسان في 2018 كان عدد المحتجزين 1157 و منهم 627 في المبنى الأول و 530 في المبنى الثاني و 16 طفلاً و 14 امرأة و شخص واحد من كبار السن و شخص واحد لديه إعاقة.[728]

غازي عنتاب (أوغوزلي): إن الظروف المادية في المرافق تتحسن. يتم وضع العائلات مع بعضهم. و لكن كان هناك حالة شغب تبعت حالة انتحار لمواطن أفغاني في المركز في شباط 2019. وبحث المحامون من هيئة اللجوء و الهجرة من نقابة محامي غازي عنتاب في الحادثة و لكن لم يتم توفير المعلومات من إدارة المركز. وقد توصلت النقابة إلى أن المحتجزين قد قاموا بإضراب عن الطعام في المركز.[729]

اسطنبول: يتم احتجاز النساء في مركز سيليفري للترحيل بينما يتم احتجاز الرجال في بينكليتش.[730]

أنطاليا: يتم احتجاز الأشخاص في زنزانات يتم قفلها من الخارج. و يقيم النساء و الرجال في أماكن منفصلة.[731]

تشاناكاليه: وردت التقارير عن أن الظروف جيدة بشكل عام.[732]

هاتاي: تلقى المحامون تقارير عن ظروف سيئة. فليس لدى الأشخاص الحق بالاستحمام أو الحصول على المياه الساخنة و يمكنهم الخروج لمدة 40 دقيقة فقط.[733]

قيصري: يتسع المركز لسبعمئة و خمسون شخصاً و بدأ بالعمل في 2016.[734] تملك الغرف أسرة مزدوجة ويوجد فيها خزائن وحمامات ومرحاض.[735] وهناك غرفتان للأشخاص ذوي الإعاقة ويمكن الوصول لهم بمصعد.[736] وتبين أن الحيطان والغرف والبطانيات في حالة جيدة خلال زيارة من هيئة المساواة وحقوق الإنسان في 2018.[737] ولكن تبين أن التهوية و توفر الماء الساخن ليس بحالة جيدة.[738] ولدى المركز غرفة صلاة و مكتبة و نادٍ رياضي و غرفة كومبيوتر.[739] خلال زيارة لجنة حقوق الإنسان والمساواة في عام 2018 ، استوعب المركز 630 شخصًا ، من بينهم 18 امرأة و59 طفلًا واثنين من الأشخاص

---

[721] المصدر السابق ذاته المقطع 28
[722] المصدر السابق ذاته المقطع 29 و لكن المباني الإدارية لديها ستائر
[723] المصدر السابق ذاته المقطع 30، 35-36
[724] المصدر السابق ذاته المقطع 32
[725] و وفقاً للهيئة قال الناس أنهم لم يكونوا قادرين على استعمالها، المصدر السابق نفسه المقطع 37.
[726] المصدر السابق نفسه المقطع 12 – 13
[727] المصدر السابق نفسه المقطع 49 - 51
[728] المصدر السابق نفسه المقطع 24 - 25
[729] المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي غازي عنتاب في شباط 2019
[730] المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي اسطنبول في شباط 2019
[731] المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي أنطاليا في آذار 2019
[732] المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي أنقرة في شباط 2018
[733] المعلومات مقدمة من محام في نقابة محامي إزمير في شباط 2018
[734] هيئة المساواة و حقوق الإنسان التركية 14/2018 في تشرين الثاني 2018 و متوفر باللغة التركية على https://bit.ly/2HLRi62 المقطع 10 - 13
[735] المصدر السابق ذاته المقطع 23
[736] المصدر السابق ذاته المقطع 25
[737] المصدر السابق ذاته المقطع 32 - 34
[738] المصدر السابق ذاته المقطع 52
[739] المصدر السابق ذاته المقطع 51

المعوقين.[740] نظرًا للتغير السريع في عدد الأشخاص، لم يتجاوز المركز طاقته [741].يتم نقل الأشخاص إلى مراكز الترحيل الأخرى مثل كيركاليه أو تشانكيري إذا لم تكن هناك أماكن متوفرة في المركز[742]. في تشانكيري يقيم الأطفال غير المصحوبين في مركز الإزالة حيث وصفت الظروف بأنها "مروعة".[743]

قال محام في **فان** إن الظروف في السجون أفضل من مراكز الترحيل لأن الناس لديهم الحق في الوصول إلى الكتب والأشياء الأخرى في السجون. على سبيل المثال، لم يتمكن صحفي نرويجي محجوز في مركز الترحيل من الوصول إلى الأدوية والكتب لذلك قرر العودة طواعية إلى النرويج.[744]

في **أنقرة** اشتكى المحتجزون من رداءة جودة الطعام وعدم حصولهم على الأدوية ومن البرد القارس.[745] توجد منشأة أخرى في مطار إيسنبوغا في أنقرة. يمكن للناس الوصول إلى الإنترنت والهاتف والماء والطعام أثناء إقامتهم في المطار.[746]

في عام 2021، قال أحد أصحاب المصلحة إن الظروف في مراكز الاحتجاز سيئة بما يكفي لإجبار الناس على العودة طواعية.[747]

2.2. الموظفون والرعاية الصحية والاحتياجات الخاصة

يجب توفير "خدمات الرعاية الصحية الأساسية العاجلة التي لا يستطيع الشخص المعني توفيرها للمحتجزين".[748] كما يمكن الحصول على خدمات الدعم النفسي والاجتماعي.[749]

في إزمير (هارماندالي)، تم التوصل من خلال زيارة تفقدية أجرتها لجنة حقوق الإنسان والمساواة في عام 2018 أن هناك أخصائيًا نفسيًا واثنين من الأخصائيين الاجتماعيين واثنين من المدرسين موجودين في المركز، بالإضافة إلى طبيب واحد و 5 موظفين صحيين.[750] وبالرغم من ذلك، أفاد معظم المحتجزين بعدم علمهم بوجود الطبيب النفسي.[751] وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها إزاء عدم وجود مجموعات الاستجابة للطوارئ في عيادة المركز خلال الزيارة التي قامت بها.[752]

يوجد في قيصري عامل اجتماعي وأربعة معلمين وطبيب واحد.[753] وفي إرزورم، يتوفر طبيب من الساعة 8:00 إلى الساعة 17:00 و تعمل الممرضات في نوبات.[754]

وتختلف الأنشطة في مراكز الترحيل في جميع أنحاء البلاد. في إرزورم ، على سبيل المثال، تمكن الأطفال الأفغان المحتجزون من الحصول على التعليم في عام 2018.[755] وقد أبلغ عن الشيء ذاته في إزمير (هارماندالي)، على الرغم من تطبيق برنامج تدريبي قياسي على الأطفال بغض النظر عن العمر أو الجنسية.[756] أما في في أنطاليا، لا يمكن للأطفال المحتجزين الوصول إلى التعليم ولكن الدعم النفسي والاجتماعي متاح في مركز الترحيل.[757]

كانت هناك مزاعم حول سوء المعاملة ضد المحتجزين على أيدي موظفين مثل حراس الأمن في إزمير (هارماندالي).[758] في أنطاليا، تعرض مواطن سوري للتعذيب من قبل ضباط في مركز الترحيل في حزيران 2018 ونُقل بعد ذلك تم نقله إلى مركز الترحيل في غازي عنتاب،و كان يعاني طيلة الوقت من العنف الجسدي أثناء عملية النقل.[759] وكما أبلغ عن حوادث عنف وتقييد

---

[740] المصدر السابق ذاته المقطع 14 – 15
[741] المصدر السابق ذاته. المقطع 24
[742] المعلومات مقدمة من محامٍ في نقابة محامي قيصري ، شباط 2019
[743] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.
[744] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين فان، آذار 2020.
[745] معلومات مقدمة من محام من نقابة المحامين في أنقرة ، آذار 2020.
[746] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2018.
[747] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2018.
[748] المادة 14 (2) تنظيم مراكز الترحيل.
[749] المادة 14 (2) تنظيم مراكز الترحيل.
[750] اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة 18/2018 ، كانون الأول 2018 ، الصفحة 18
[751] المصدر السابق ذاته. الصفحة 37
[752] المصدر السابق ذاته. الصفحة 44
[753] اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة في 14/2018 ، شباط 2018، الصفحة 19.
[754] اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة في 16/2018 ، كانون الأول 2018 ، الصفحة 52.
[755] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية في شباط 2019.
[756] اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة ، 18/2018، كانون الأول 2018، الصفحة 53.
[757] المعلومات مقدمة من محامٍ في رابطة محامي أنطاليا، آذار 2019.
[758] اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة ، 18/2018، كانون الأول 2018، الصفحات 32-33 .
[759] المعلومات مقدمة من محامٍ في رابطة محامي أنطاليا، آذار 2019.

اليدين والضغط من أجل التقدم بطلب "للعودة الطوعية" من الحراس في هاتاي.[760] وأبلغ عن شكاوى مماثلة من المتقدمين أو الأجانب المفرج عنهم من غازي عنتاب. يشير هذا بشكل خاص إلى سوء المعاملة ضد الأشخاص الذين لديهم رمز (YTS) (المقاتلين الإرهابيين الأجانب)، بما في ذلك الحواجز التي تحول دون حصولهم على المياه والنظافة.[761] وفقًا للمحامين، من المرجح أن تُستخدم ظروف الاعتقال السيئة في مراكز الترحيل كأداة للضغط على المهاجرين لاختيار العودة الطوعية.

3. الدخول لمراكز الاحتجاز

مؤشرات :الدخول لمراكز الاحتجاز

1. هل يسمح بالدخول إلى مراكز الاحتجاز ل :
   - ❖ المحامون:

     نعم محددة لا

   - ❖ المنظمات غير الحكومية:

     نعم محددة لا

   - ❖ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

     نعم محددة لا

بموجب البند رقم 68 (8) من قانون الأجانب والحماية الدولية، سيمنح المتقدمون للحماية الدولية المحتجزين فرصاً للقاء ممثليهم الشرعيين و ومسؤولي المفوضية وكتاب العدل. ورغم ذلك فشل القانون في الإشارة بشكل واضح وصريح لحقوق مقدمي الطلبات المحتجزين كي يلتقوا بممثلي المنظمات الغير حكومية. ويُعتقد أن هذا الغياب المتعمد يهدف إلى تقييد أو حرمان المتقدمين المحتجزين من الوصول إلى المستشارين القانونيين للمنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يجب اعتباره بمثابة تخفيض تعسفي للضمانات في البند رقم 68 من قانون الأجانب والحماية الدولية .

ويمكن للمتقدمين المحتجزين أن يستقبلوا الزوار و في هذا المنظور ستحتاج جميع الزيارات للإذن .ستحتاج زيارات المتقدمين المحتجزين في الأماكن الحدودية أخذ الإذن من مكتب نائب المحافظ المسؤول عن البوابة الحدودية. كما ويؤخذ الإذن لزيارة المتقدمين المحتجزين في الإقليم من مسؤول رئاسة إدارة الهجرة المسؤول عن المنشأة، ومن الممكن أن يرفض طلب الزيارة حيث تكون "حالة مقدم الطلب والظروف العامة غير مناسبة". وتزيد هذه الصياغة الغامضة كثيراً من المخاوف بأنه من الممكن أن تفرض هذه التقييدات الاعتباطية على زوار المراكز أيضاً.

من الأفضل أن تحدد سلطات الحجز مدة الاجتماعات والزيارات المعتمدة و من ناحية أُخرى، يتعين عليهم اتخاذ تدابير لضمان سرية اللقاءات.

3.1 دخول المحامين لمراكز النقل

[760] انظر المثال، 'Dev Haber, 'Antep Geri Gönderme Merkezin'de mülteciler ters kelepçeleniyor, 25 كانون الأول 2017، وهو متوفر على الموقع: http://bit.ly/2ETCOwC

[761] المعلومات مقدمة من محامٍ في رابطة محامي غازي عنتاب، آذار 2018.

استناداً على تعميم لم ينشر في رئاسة إدارة الهجرة المؤرخة في ١٧ كانون الاول ٢٠١٥ يمكن للمحاميين أن يدخلوا تلك المراكز لكن حسب مطالب مكتوبة،[762] ومن الممكن أن يطلبوا نسخة من الوثائق التي تعد غير سرية و لكن بشرط أن يكون لديهم توكيل رسمي.[763]

تغيرت هذه الممارسة في عام 2019 وتمكن المحامون من زيارة موكليهم في العديد من مراكز الترحيل من دون إظهار توكيل رسمي أو طلب كتابي. ومع ذلك، لم يكن هذا هو الحال في إزمير أو كيريكالي أو مركز الترحيل الجديد في أنقرة.

في إزمير، لا تزال إدارة مركز الترحيل تطلب توكيلاً للسماح للمحامين بالدخول لعقد اجتماع مسبق مع عملائهم المحتملين. على الرغم من أنه وفقاً لقانون المحامين، يحق للمحامين مقابلة عملائهم المحتملين بدون الوكالة.[764] تعرض المحامين أيضاً لتأخيرات طويلة وفحوصات أمنية بما في ذلك التفتيش الجسدي بالأشعة السينية قبل التمكن من مقابلة العملاء.[765] بشكل عام، كانت هناك مزاعم بأنه لم يُسمح للمحتجزين بمقابلة المحامين حتى عندما يطلب المحامون الاتصال بهم بالاسم.[766] كما تم تقديم شكاوى ضد حراس الأمن من قبل المحامين.[767]

لا تبلغ إدارة مركز هارماندالي للترحيل في إزمير طلبات اللاجئين للحصول على مساعدة قانونية إلى المحامين مباشرة. يعلم المحامون بالطلب عن طريق أقارب المحتجزون أو بالصدفة. واستمر هذا في عام 2020 عندما تم إبلاغ المحامين بوجود موكليهم في مراكز الترحيل من قبل المنظمات غير الحكومية والشبكات الاجتماعية للأشخاص المحتجز. كما اشتكى المحامون إلى إدارة الهجرة في إزمير بشأن القيود في مركز الترحيل مثل عمليات التفتيش الجسدي غير القانونية التي تستهدف المحامين.[768] في عام 2019، احتُجز محامون من نقابة المحامين في إزمير بشكل تعسفي في مركز الترحيل في هارماندالي أثناء زيارة للقاء طالبي اللجوء.[769] كانت هناك تقارير أخرى عن القيود المفروضة على محامي المساعدة القانونية مثل عدم السماح للمحامي بفحص الملف الشخصي للاجئين أو منع المحامي من قراءة جميع المستندات الموجودة في الملف أو منع المحامي من لقاء وكيلهم. هذه مسألة مقلقة لأن المهلة الزمنية للاستئناف على الترحيل هي الآن سبعة أيام، مما يعني أنه لا يوجد سوى سبعة أيام للتواصل بمحامي وجمع جميع البيانات ذات الصلة ورفع الدعوى. بالإضافة إلى ذلك، إذا لم يقبل المحامي التفتيش الجسدي فلن يتم قبول طلبات مقابلة موكله أو يتعين عليهم الانتظار لساعات طويلة في مركز الترحيل. يبدو أن المحامين الشباب على وجه الخصوص يخضعون لهذه الممارسات غير القانونية.[770] تم إفراغ مراكز الإزالة في إزمير خلال عمليات إغلاق كوفيد-19 وتم إطلاق سراح ما يقرب من 750 مواطن أجنبي من مراكز الإزالة.

كان من الصعب جدًا على المحامين تتبع العملاء وعدد الأيام التي قضوها في مراكز الإزالة.[771]

زادت إجراءات الحجر الصحي والجائحة من تقييد الوصول إلى مراكز الترحيل في إزمير في عام 2020. كان المحامون والمترجمون الفوريون مترددين في الذهاب إلى مراكز الترحيل خوفاً من الإصابة بفيروس الكوفيد-19 وبدأت المنظمات غير الحكومية العمل من المنزل. أتيحت الفرصة للمحامين الذين ذهبوا إلى مركز الترحيل خلال الجائحة رؤية الملف فقط. لم يُسمح بالاجتماعات مع العملاء بسبب الحجر الصحي. إذا لم يكن هناك هاتف عمومي في القسم ذي الصلة من مركز الترحيل فإن وصول اللاجئين إلى عائلاتهم ومحاميهم ونقابة المحامين كان غير ممكن عملياً. لم يتمكن المحامون من الوصول إلى العملاء ولم تكن هناك معلومات حول مصير الشخص. استفاد الأجانب من قرار مجلس القضاة والمدعين العامين بتعليق الفترات القانونية بسبب جائحة كوفيد -19 من آذار إلى 14 حزيران 2020. ومع ذلك، بعد 15 حزيران عادة فترة السبعة أيام لتكون مشكلة كبيرة للمحتجزين. وتم طلب رمز HES من المحامين لدخول مراكز الترحيل.

---

[762] وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وضع هذا الإجراء بهدف ضمان أن الأشخاص الذين يصلون إلى المراكز هم محامون معتمدون ولا يشكلون انتهاكًا للحق في الاستعانة بمحام: المعلومات مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، شباط 2018

[763] تعميم المديرية العامة لإدارة الهجرة رقم 36499-000-31386081 الصادر في 17 كانون الأول 2015

[764] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في إزمير، شباط 2020.

[765] معلومات قدمها محام من نقابة المحامين في إزمير، آذار 2019. انظر أيضًا جمعية حقوق الإنسان، ' İzmir Harmandalı Geri Gönderme Merkezi Hakkında Gözlem Raporu'، 9 أيلول 2017، متاح باللغة التركية على: http://bit.ly/2G7ZGtq .

[766] الممثل الخاص لمجلس أوروبا المعني بالهجرة واللاجئين ، تقرير زيارة تقصي الحقائق إلى تركيا، 10 آب 2016، الفقرة IV.2.

[767] معلومات قدمها محام من نقابة المحامين في إزمير، آذار 2019.

[768] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في إزمير ، شباط 2020.

[769] ECRE، "تركيا: محامون محتجزون تعسفيًا في مركز ترحيل إزمير" ، 31 أيار 2019 ، متاح على: https://bit.ly/2WTgQG0.

[770] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في إزمير آذار 2020

[771] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.

مركز الترحيل في أنقرة لا يقبل المحامين بعد الساعة 17.00. يواجه المحامون صعوبات في دراسة ملفات عملائهم المحجوزين. تطلب إدارة مركز الترحيل توكيلاً رسمياً لدراسة الملفات إلا أن إدارة الهجرة في أنقرة عرضت المساعدة في حل هذه المشكلة. يقع مركز الترحيل بعيدًا عن المركز ووسيلة النقل الوحيدة بالسيارة أو التاكسي.[772]

يقع مركز الترحيل كركالي بعيداً عن وسط المدينة. لا يتم نقل الطلبات للحصول على محامي المساعدة القانونية إلى نقابة المحامين من سلطة مركز الترحيل والتي تطلب توكيلاً رسمياً من المحامي للدخول إلى مركز الترحيل. يتم تلقي طلبات المساعدة بشكل أساسي من خلال أفراد عائلة اللاجئ المحتجز أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[773]

في عام 2019، كان المحامون يخضعون لعمليات تفتيش في مراكز الترحيل غازي عنتاب وفان.[774] في مركز الترحيل في فان، أول شخص يتعامل مع المحامي هو الدرك أو koy korucusu ("حارس القرية") الذي يمكن أن يخلق مشاكل خاصة للمحامين الشباب مثل عمليات الفحص الجسدي غير القانونية أو منعهم من مقابلة وكيلهم. يمكن للمحامين استخدام خدمة ترجمة نقابة المحامين من خلال خط ثابت في مركز الترحيل. لا يوجد مترجم في مركز الترحيل.[775] بعد آذار 2020، اتفقت نقابة المحامين في فان و إدارة الهجرة في المحافظة على بروتوكول بشأن عدم عقد اجتماعات مع وكلائهم باستثناء الحالات العاجلة للغاية بسبب جائحة الكوفيد-19. في الحالات العاجلة، تم عقد اجتماع عن بعد عبر الهاتف. اعتباراً من حزيران، انتهت هذه الممارسة واستؤنفت المقابلات وجهاً لوجه. كان هناك الكثير من الشكاوى من المحامين بأن الهواتف المحمولة غير مسموح بها في مركز الترحيل وغالباً ما لا يتمكن المحامون من مقابلة موكليهم بذرائع مثل نقص الموظفين أو بسبب التناقضات الصغيرة بين الاسم الرسمي للشخص المحتجز والاسم الذي أخطرته المنظمات غير الحكومية.[776]

عندما لا يوفر المحامي مترجماً محلفاً تعتمد إدارة المركز عادة على محتجزين آخرين لتوفير الترجمة وهي ممارسة تثير تساؤلات حول سرية المقابلات في مراكز الترحيل.[777] يقدم موظفون المراكز الذين يتكلمون العربية المساعدة في الترجمة الشفوية للمحامين عند الحاجة.[778] في إزمير يتوجب على المحامون إحضار مترجمهم الخاص الذي يجب أن يكون تحت القسم. استمر طلب المترجمين المعتمدين في عام 2020. هناك خط ثابت لاستخدام خدمة الترجمة التي تقدمها نقابة المحامين التركية ولكن الخط الثابت ليس في غرفة اجتماعات المحامين ولكن في غرفة ضابط الهجرة التي تقع في طابق واحد فوق غرفة الاجتماعات للمحامين والوكلاء المحامي- غرفة اجتماعات العميل، مما يعني أنه لا يمكن للمحامين وعملائهم الاستفادة منها.[779] لا توجد عقبة أمام كاتب العدل للدخول لكن الرسوم والنفقات كبيرة. تختلف الرسوم اعتماداً على ما إذا كان الشخص لديه بطاقة هوية ويتحدث التركية أم لا. تبلغ تكلفة مستند التوكيل حوالي 1000 ليرة تركية (حوالي 100 يورو). ومع ذلك إذا تم تعيين المحامي من خلال المساعدة القانونية فيمكن تقديم هذا التوكيل إلى المحكمة. لا يجوز للمحاكم الإدارية في المقاطعات الأخرى قبول التنازل عن المساعدة القانونية من نقابة المحامين في إزمير والمطالبة بتوكيل منفصل.[780]

في اسطنبول يمكن لمحامي المنظمات غير الحكومية الوصول إلى مراكز الترحيل دون تقديم توكيل رسمي لكنهم عادة ما ينتظرون لفترة طويلة. هناك أربعة مراكز احتجاز في اسطنبول: سليم باشا وبنكيليتش وتوزلا وبنديك. تم تفعيل مركزي توزلا وبنديك مؤخراً. كما يتم استخدام مركز شرطة كوم كابي ووطن في اسطنبول. هذا يعني أنه عندما يتلقى محامي المساعدة القانونية موعداً من خلال خدمة المساعدة القانونية يتعين على المحامي التحقق من هذه المواقع الستة لمعرفة مكان وكيله. وبحسب ما ورد يمكن لضباط الشرطة تقديم معلومات مضللة للمحامين لمنعهم من الوصول إلى موكليهم. مركز شرطة كوم كابي ووطن ليست أماكن صديقة للمحامين. بالنسبة لمحامي المساعدة القانونية يكون الوصول إلى مراكز الترحيل أمراً صعباً للغاية إذا لم يكن لديهم سيارة. يقع المركز على بعد 60 كم من مركز المدنية. لا يغطي مشروع المساعدة القانونية الحالي تكاليف النقل دائماً. المحامون ليسوا على إستعداد دائماً لقبول التعيينات في قضايا قانون اللاجئين لأن الوصول إلى مراكز الترحيل يستغرق 3 ساعات على الأقل.[781] في عام 2021، انخفض المشاكل المتعلق بالوصول إلى مراكز الإزالة في اسطنبول.[782]

[772] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في أنقرة، آذار 2020.
[773] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020
[774] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة في غازي عنتاب، شباط 2020.
[775] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين فان، آذار 2020.
[776] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة ، آذار 2021.
[777] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2019.
[778] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2019.
[779] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في قيصري، شباط 2019؛ محامي نقابة المحامين في أنطاكيا، آذار 2019.
[780] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في إزمير، شباط 2020.
[781] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في اسطنبول، شباط 2020.
[782] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.

في قيصري، أبلغ المحامون عن وصولهم الكامل إلى مركز الترحيل والاستفادة من غرفة منفصلة للاجتماعات مع الموكلين. كان موظفو مركز الترحيل سابقاً حاضرين أثناء الاجتماعات ولكن هذه الممارسة توقفت الآن.[783] في أنطاليا، يحضر حارس أمن اجتماعات المحامي/الوكيل إذا كان الشخص قد صدر بحقه رمز YTS.[784]

يُسمح للمحامين الذين يدخلون مراكز الترحيل مثل إزمير (هارماندالي) أو هاتاي أو أضنا أو مرسين فقط رؤية عملائهم في غرف اجتماعات مؤمنة للغاية ومجهزة بكاميرات.[785] في إزمير، توجد الآن غرف منفصلة مع طاولة واحدة وكراسي مخصصة للمحامين و وكالائهم لكن يتم مراقبتهم بالكاميرات.[786] يمكن للمحامين تدوين ملاحظات الاجتماع. في غازي عنتاب يتم حالياً إنشاء غرفة للاجتماعات مع المحامين.[787] في بعض المراكز تبقى أبواب غرف الاجتماعات مفتوحة وبالتالي لا يمكن ضمان السرية.

غالباً ما يُعيق وصول المحامين إلى موكليهم المحتجزين عن طريق نقل المحتجزين بين مراكز الترحيل دون إخطار ممثلهم القانوني أو أفراد الأسرة.[788]

تم تقييد وصول المحامين إلى المطارات في السنوات الأخيرة لكن هذا تحسن بشكل عام في عام 2019.[789] يوجد الآن مطار جديد في إسطنبول اسمه مطار إسطنبول. الأوضاع في المطار الجديد للمهاجرين غير المسموح لهم بالدخول إلى تركيا أفضل من المطار القديم، مطار أتاتورك. توجد وحدة تابعة لإدارة الهجرة في المطار ويمكن للمحامين الوصول بسهولة إلى الملفات. هذه ممارسة جديدة وجيدة. المشاكل الرئيسية هي الوصول إلى كتاب العدل والمسافة الطويلة بين المطار ومركز المدنية. في العام 2019، لم يكن هناك طلب مساعدة قانونية من المطارات حيث ظل المهاجرون ينتظرون في المطارات لفترة طويلة. الآن، يتم إعادة الأشخاص الذين لا يُسمح لهم بالدخول إلى تركيا على الفور إلى بلدانهم أو إلى دولة ثالثة آمنة.[790]

في بداية جائحة الكوفيد، لم يُسمح للمحامين بمقابلة موكليهم في مراكز الترحيل واستمروا باتصال عبر الهاتف. كما عملت المنظمات غير الحكومية بشكل رئيسي عبر الهاتف. بعض المنظمات غير الحكومية مثل (Postif Yaşama) استمرت بزياراتها الميدانية وأحياناً كانت منظمة غير حكومية ترافق اللاجئين إلى المديريات العامة لإدارة الهجرة للتسجيل ولكن هذا كان نادراً. بشكل عام، انخفض نشاط المنظمات غير الحكومية واقتصر على الاستشارة عن بعد.

في اسطنبول، كانت هناك مشاكل خطيرة في الوصول إلى مراكز بنكليش وسليم باشا و توزلا ومراكز الشرطة بالإضافة إلى ملفات العملاء بسبب جائحة الكوفيد. طُلب من المحامين الانتظار خارج المباني أي لم يُسمح لهم بدخول المبنى ومقابلة عملائهم. لم يتمكن المحامون من الحصول على نسخة من ملف الوكالاء أو الحصول على معلومات واضحة حول موقع موكليهم. كان هناك مترجمون فوريون موجودون في مراكز الترحيل ومراكز الشرطة ويقدمون خدمات الترجمة عند الضرورة، ولكن لم يُسمح بالمترجمين الآخرين الذين يحتمل أن يكونوا أكثر حيادية في المباني. استخدم المحامون في اسطنبول مديرية الاتصالات التابعة للرئاسة على نطاق واسع في الحالات التي لم يكن فيها الوصول إلى الملفات وكانت فعالة. مديرية الاتصالات التابعة للرئاسة هي عبارة عن منصة على الإنترنت تم إنشاؤها لتوفير استجابة سريعة وفعالة للطلبات والشكاوى وطلبات الحصول على المعلومات من العامة.[791] علاج مفيد في هذا الصدد. بسبب الجائحة ، عمل كتاب العدل والمترجمون الفوريون في الورديات وتم زيادة أتعابهم.[792]

في إزمير، استمرت آثار الوباء في عام 2021 أيضًا. إجراءات الحجر الصحي المطبقة في بعض مراكز الإزالة حدت من وصول المحامين إلى العملاء. لذلك، فإن اشتراط تقديم استئناف في غضون سبعة أيام جعل من الصعب الحصول على معلومات من العميل. لم يكن هناك هاتف عمومي في منطقة الحجر الصحي حيث تم احتجاز الأشخاص في بعض مراكز الإزالة، ولم يكن من الواضح أي من مراكز الإزالة كان عملاء المحامين فيها لأنهم لم يتمكنوا حتى من الوصول إلى عائلاتهم. تم حظر وصولهم إلى محام. في عام 2021، بدأ إصدار قرارات الترحيل بأعداد أكبر بكثير ووفقًا لأحد أصحاب المصلحة، بدت قرارات الترحيل أكثر تعسفًا. لم يتمكن المحامون من زيارة العملاء خلال فترة الحجر الصحي لـكوفيد-19 التي استمرت 14 يومًا. ومع

---

783 المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في قيصري، شباط 2019.
784 المعلومات التي قدمها محامي نقابة المحامين في أنطاليا، آذار 2019
785 الجمعية الوطنية الكبرى، İzmir-Aydın Geri Gönderme Merkezleri İnceleme Raporu ، 20 تشـرين الثاني 2017.
786 المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في إزمير، شباط 2020.
787 المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في غازي عنتاب، شباط 2019 ؛ منظمة غير حكومية، شباط 2019.
788 المعلومات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية، شباط 2019 ؛ محامي نقابة المحامين في أنطاكيا، آذار 2019.
789 المعلومات المقدمة من منظمة غير حكومية ، فبراير 2019 ؛ الرابطة الدولية لحقوق اللاجئين، شباط 2019.
790 المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في اسطنبول، شباط 2020.
791 انظر إلى رئاسة الجمهورية التركية مديرية الاتصالات "ثورة CIMER: في تركيا اليوم مواطنونا لديهم حصة في إدارة الدولة"، 3 كانون الأول 2019. متاح على: https://bit.ly/2Qbz9oK.
792 المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

ذلك، فإن فترة الاستئناف ضد قرار الترحيل هي سبعة أيام. و في الأماكن التي كان فيها موظفو مركز الإزالة مصابين بكوفيد-19 كان الوصول محدودًا أيضًا.[793]

3.2. وصول المفوضية والمنظمات غير الحكومية إلى مراكز الترحيل

لا ينظم قانون مراكز الترحيل بشكل واضح الشروط التي يمكن بموجبها للمفوضية والمنظمات غير الحكومية الوصول إلى مراكز الترحيل.

وبشكل عملي، ليس لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إمكانية الوصول دون عوائق إلى مراكز الترحيل ولكنها طورت أساليب عمل مع رئاسة إدارة الهجرة. في السنوات السابقة نادراً ما زارت المفوضية مراكز الترحيل لكن الزيارات كانت أقل تواتراً في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.[794] في عام 2021، عملت المفوضية مع المنظمة الدولية للهجرة لتدريب أكثر من 60 موظف في مراكز الإزالة وموظفي إدارة الهجرة حول الحماية الدولية، ونظموا زيارات ميدانية ومناقشات جماعية مركزة واجتماعات مائدة مستديرة وورش عمل مع حوالي 100 من مسؤولي مركز الإزالة وممثلي رئاسة إدارة الهجرة و نقابات المحامين.[795]

المنظمات غير الحكومية ليس لديها بروتوكولات مع رئاسة إدارة الهجرة للوصول إلى مراكز الترحيل.[796] فيما يتعلق بالوصول إلى أفراد الأسرة والاتصال بهم تختلف الممارسة حسب المراكز. في غازي عنتاب يمكن للمحتجزين الاتصال بأفراد أسرتهم لمدة 15 دقيقة كحد أقصى يومين في الأسبوع، بينما في هاتاي يمكنهم الاتصال كل يوم. الزيارات العائلية مقيدة بشكل أكبر في غازي عنتاب.[797]

D. ضمانات إجرائية

1. مراجعة قضائية في أمر الاحتجاز

مؤشرات :مراجعة قضائية في أمر الاحتجاز

1. هل هناك مراجعة تلقائية لشرعية الاحتجاز؟
   - ❖ احتجاز اللاجئين

     نعم لا

   - ❖ الاحتجاز قبل الترحيل

     نعم لا

2. إذا كانت الإجابة بنعم ، في أي فترة تجري مراجعة أمر الاحتجاز؟ شهر واحد

[793] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في آيار 2022.

[794] المعلومات مقدمة من SGDD-ASAM، شباط 2018.

[795] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا: أبرز الأحداث التشغيلية لعام 2021، متاح على: https://bit.ly/3yuZMIK.

[796] المعلومات مقدمة من SGDD-ASAM ، شباط 2018.

[797] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في أنطاكيا، شباط 2018.

يجب الإبلاغ عن قرار احتجاز مقدم طلب الحماية الدولية أثناء معالجة ادعائه كتابياً.[798] يجب أن يقدم خطاب الإخطار الأسباب التي تبرر الاحتجاز وطول مدة الاحتجاز. يجب إخطار مقدم الطلب أيضا من العواقب القانونية لقرار الاحتجاز وإجراءات الاستئناف المتاحة. ومع ذلك، فلا يفرض قانون الأجانب و الحماية الدولية شرطاً لتقديم هذه المعلومات كتابياً.

وبشكل عملي، نظراً لمحدودية الإلمام بحقوق المحامين من جانب موظفي مراكز الترحيل، نادراً ما يتلقى المتقدمون وممثليهم القانونيين نسخة من قرار الترحيل و / أو أمر الاحتجاز لمعرفة متى يبدأ الوقت المحدد للاستئناف،[799] أو استلام المستندات دون توقيعات وأختام رسمية. في حالات أخرى، يُمنع المحامون من فحص ملفات قضايا موكليهم. في هاتاي وأضنة، كان الوصول إلى الملفات أسهل في 2019 لكن كان من الصعب الوصول إلى نسخ عن المعلومات المطلبة.[800] يفهم المحامون هذا كإجراء لمنعهم من التدخل السريع في قضايا الاحتجاز. في إرزورم، أبلغ الناس عن عدم اطلاعهم بشكل كافٍ على أسباب احتجازهم وقضيتهم.[801]

في حين لا يوجد أي شرط للمراجعة الدورية التلقائية لقرار الاحتجاز من قبل القضاء أو رئاسة إدارة الهجرة ذاتها فيما يتعلق بالاحتجاز في إجراءات الحماية الدولية،[802] يجب مراجعة حالة احتجاز قبل الترحيل من قبل المحافظة شهرياً.[803]

ويمكن الطعن في قرار الاحتجاز لدى محكمة الصلح المختصة من خلال استئناف غير مؤقت.[804] لا يحدد القانون مهلة زمنية لاستئناف الاعتقال.

يجب على قاضي محكمة الصلح المختصة أن يبت في طلب المراجعة القضائية في غضون 5 أيام. قرار محكمة الصلح نهائي ولا يمكن الطعن فيه. ومع ذلك، لا توجد قيود على الاستئنافات الجديدة المقدمة من مقدم الطلب للطعن في احتجازه المستمر.[805]

ووفقاً لملاحظات المحامين، فلا تزال تمثل النوعية المتدنية لمراجعة محاكم الصلح مشكلة. في مراكز إزمير واسطنبول وآيدن وهاتاي وغازي عنتاب وأضنة وقيصري وإرزروم،[806] ترفض الطلبات ضد الاحتجاز كقاعدة عامة.[807] وفي هاتاي تم رفع حوال 200 طلبات استئناف ضد الاحتجاز.[808] في إزميرعبر المحامين عن قلقهم حول ممارسات ممنهجة في المحاكم ترفض الطعن في الحجز الإداري. تقدم أحد المحامين بطلب إلى المحكمة الدستورية بناءً على عدم وجود تقييم دقيق لمحكمة الصلح.[809] في فان عادة ما تُرفض طلبات الاستئناف ضد الاحتجاز الإداري، لكن كانت هناك قضية لموكل إيراني استأنف ضد قرار احتجازه الإداري مرتين. رُفض الاستئناف الأول وقُبل الاستئناف الثاني بعد شهر. وسبب القبول هو أن "الاحتجاز قد استغرق وقتًا طويلاً بما فيه الكفاية" وهو ليس معيار ينص عليه القانون. عندما ذهب المحامي إلى مركز الترحيل للإفراج عن موكله، تم إبلاغه بأنه تم إرسال الموكل إلى الحدود ليتم ترحيله. ومع ذلك، تم إيقاف الترحيل في اللحظة الأخيرة.[810] في أنطاكيا لم تكن هناك أيضاً قرارات إيجابية بشأن الاحتجاز الإداري ومخاوف من وجود ممارسة قانونية "منهجية" بشأن هذه المسألة.[811]

أصدرت محكمة الصلح في كيركلاريلي أحد القرارات الإيجابية النادرة في هذا المجال بناءً على طلب رضا بودراع، أول مقدم طلب حصل على تدبير مؤقت من المحكمة الدستورية. طعن محامي مقدم الطلب مرة أخرى في قرار الاعتقال الإداري بعد

---

[798] البند رقم 68 (4) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[799] المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إزمير، آذار 2018. اعترف بهذا باعتباره ذا صلة بالالتزامات الإجرائية للسلطات: محكمة إزمير المحلية ، القرار 2017/511-5711 ، 6 نيسان 2017.
[800] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في أنطاكيا، شباط 2018 ؛ محامي نقابة المحامين في أضنة، شباط 2018.
[801] اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة ، 16/2018 ، كانون الأول 2018، الصفحة 47.
[802] البند رقم 68 (6) من قانون الأجانب والحماية الدولية ينص فقط على أنه يجوز رفع الاحتجاز في أي وقت.
[803] البند رقم 57 (3) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[804] البند رقم 68 (7) من قانون الأجانب والحماية الدولية؛ البند رقم 96 (6) من قانون الأجانب والحماية الدولية. في تشـــرين الثاني 2015 ، أصدر المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين قراراً بتسمية الدائرة الثانية لكل محكمة قضائية مسؤولة عن الاستئنافات في قرارات الاعتقال الإداري التي تدخل في نطاق قانون الأجانب والحماية الدولية.
[805] البند رقم 68 (7) من قانون الأجانب والحماية الدولية؛ البند رقم 96 (6) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[806] المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية، شباط 208؛ محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018؛ من رابطة حقوق اللاجئين الدولية، شباط 2018؛ محام في رابطة محامي قيصري، شباط 2019؛ محام في رابطة محامي إسطنبول، شباط 2019.
[807] انظر إلى المثـال، محكمـة الصـــلح الثـانيـة في غـازي عنتـاب، القرار 7568/2018، 13 كـانون الأول 2018؛ القرار 1773/2018 ، 6 آذار 2018؛ القرار 6166/2018 ، 7 كانون الثاني 2018؛ محكمة الصـــلح الثانية في أنطاكية، القرار 2018/ 4287 ، 27 تشرين الثاني 2018.
[808] المعلومات التي قدمها محام، شباط 2019.
[809] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في إزمير، آذار 2020.
[810] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين فان، آذار 2020.
[811] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين أنطاكيا، آذار 2020.

صدور حكم المحكمة الدستورية وقضت محكمة الصلح بالطلب على أساس أن "مقدم الطلب لديه إقامة قانونية وحياة أسرية في تركيا ولا يوجد خطر الفرار من البلاد ".[812] تُرفض طلبات الاستئناف ضد الاحتجاز كقاعدة عامة تقريب .[813]

قد تعتمد المرونة فيما يتعلق بمراجعة الاحتجاز على قيام محكمة الصلح بفحص الاستئناف. في حالة شخص محتجز لمدة ستة أشهر ، رفضت محكمة الصلح في أنقرة الاستئناف، الذي أمر بتمديد فترة الاحتجاز لستة أشهر أخرى،[814] ولكن بعد استئناف منفصل، أمرت محكمة صلح تشاناكاليه بالإفراج عنه وفرضت التزامات الإبلاغ.[815]

هناك فجوة حاسمة في أحكام قانون الأجانب والحماية الدولية بشأن سبل الانتصاف من مخاوف الاحتجاز مقابل ظروف الاحتجاز.[816] في 11 تشرين الثاني 2015، قضت المحكمة الدستورية في قضية ك. أ. بأن الآليات المنصوص عليها في قانون الأجانب والحماية الدولية " فشلت في توقع أي علاج إداري أو قضائي محدد يحدد معايير ظروف الاحتجاز ويتضمن مراقبة ومراجعة الشروط" لضمان مراجعة التوافق مع المعايير ذات الصلة.[817] كررت المحكمة هذا الموقف في عدة قضايا في عام 2016،[818] والتي - على غرار قضية ك. أ. - تتعلق بظروف الاحتجاز في مركز الترحيل السابق في إسطنبول (كوم كابي).

وأخيراً، عندما يكون الاحتجاز الإداري غير قانوني، يمكن لمقدم الطلب رفع دعوى تعويض أمام المحكمة الإدارية.[819]

في اسطنبول في عام 2021، بدأت المحكمة الإدارية الخامسة عشرة في اسطنبول في تلقي الطلبات المتعلقة بالترحيل وطلبات الحماية الدولية بسبب عبء العمل الكبير في المحكمة الإدارية الأولى. لذلك، هناك خطر حدوث اختلاف في الرأي حول نفس الموضوع بين المحكمتين. كان للمحكمة الإدارية الأولى في اسطنبول على وجه الخصوص بعض الممارسات الإيجابية، لا سيما خلال فترة التقادم في قضايا الترحيل. لا يوجد حتى الآن إجماع واضح حول هذه المسألة بين المحاكم، ولكن إذا نشأ تعارض بين هاتين المحكمتين في هذه القضية، فمن غير الواضح كيف ستتعامل المحاكم الأعلى مع هذه القضية.

في عام 2021، على الرغم من أن أحد أصحاب المصلحة شهد تحسنًا في المعرفة وجودة الأحكام بشكل عام،[820] كان هناك تناقضات مستمرة في قرارات المحكمة.

في فان عام 2021، كانت القرارات المتعلقة باستئناف الاعتقال الإداري سطحية مع تكرار الأخطاء الصغيرة في الأحكام النهائية. في أحد الطلبات، قيل عن "عراقي" أنه مواطن أفغاني. أظهر هذا استمرار "المشاكل المزمنة" فيما يتعلق بجودة الأحكام. أفاد أحد أصحاب المصلحة أنهم توقفوا عن استئناف قرار الاعتقال الإداري لأنه لم ينجح أي منها. وبحسب ما ورد كانت هناك نتائج أكثر إيجابية في الاستئناف ضد قرار الترحيل.[821] عندما يتم القبض على المهاجرين غير الشرعيين، يتم فرض عقوبة إدارية، وغرامة تتراوح بين 3700-4200 ليرة تركية. يقوم أحد أصحاب المصلحة بتقديم استئناف ضد هذه الغرامات. على سبيل المثال، تم فرض غرامة إدارية على الزوج والزوجة الذين كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي الإيراني. ألغت المحكمة العقوبة بالنسبة للمرأة ولكن ليس للرجل. تم قبول الطعون ضد أوامر الترحيل الخاصة بهم، وتم تلقي طلبات اللجوء الخاصة بهم ولكن لم يتم إلغاء الغرامة. تم تقديم طلب إلى المحكمة الدستورية بشأن الغرامة في عام 2021.[822]

و أكد صاحب مصلحة آخر على أن قضايا الاحتجاز الإداري يتم تأييدها بشكل عام من قبل محكمة الصلح الجنائية. ومع ذلك، إذا أنهت المحكمة الإدارية أمر الترحيل، يصدر قضاة محكمة الصلح القرار على الفور وينهي الاعتقال الإداري. يمكن للأشخاص

[812] محكمة الصلح في كيركلاريلي، القرار 2732/2016 ، 24 تشرين الأول 2016.
[813] محكمة الصلح الثانية في أدرنه، القرار 2746/2018 ، 3 تموز 2018.
[814] المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنقرة، كانون الثاني 2019.
[815] محكمة الصلح في تشاناكاليه، القرار 3777/2018 ، 12 تشرين الأول 2018.
[816] للاطلاع على مناقشة ، انظر إلى حقوق اللاجئين تركيا، حاجة ملحة: عدم وجود حل قانوني في ظل الظروف المادية الصعبة التي يعاني منها الأجانب الخاضعين للاحتجاز الإداري في تركيا ، كانون الثاني 2017، المتوفر على https://bit.ly/2WkCcZm
[817] المحكمة الدستورية، ك. أ.استمارة رقم 13044/2014 ، حكم 11 تشرين الثاني 2015. أشارت المحكمة الدستورية إلى المادة 17 من الدستور التركي ، والتي تتوافق مع المادتين 3 و 13 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[818] المحكمة الدستورية، (ف.أ.) و (م.أ.) استمارة رقم 655/2013 ، حكم 20 كانون الثاني 2016؛ أ.ف.، استمارة رقم 1649/2013 ، حكم 20 كانون الثاني 2016؛ ت.ت.، استمارة رقم 8810/2013 ، حكم 18 شباط 2016؛ أ.س.، استمارة رقم 2841/2014 ، حكم 9 حزيران 2016؛ ي.س.، استمارة رقم No 15824/2014 ، حكم 22 أيلول 2016.
[819] المحكمة الدستورية ، ب.ت.، القرار 15769/2014 ، 30 تشرين الثاني 2017.
[820] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، أبريل 2022.
[821] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة ، آيار 2022.
[822] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة ، آيار 2022.

تناول قضاياهم والتقدم إلى المحكمة الدستورية بموجب طلب فردي. كانت المحكمة الدستورية مؤثرة في هذه القضية واتخذت قرارات بشأن دعاوى تعويضية حول ظروف الاحتجاز في عام 2021.[823]

في عام 2021، استأنف مقدم طلب ضد الاعتقال الإداري الصادر على أساس دعاوى "الإخلال بالنظام العام". قبلت محكمة الصلح قضية مقدم الطلب وسلطت الضوء على مبدأ افتراض البراءة وقضت بأن مجرد وجود قانون تقييد G-87 ليس سببًا مشروعًا للاحتجاز الإداري.[824]

2. المساعدة القانونية لمراجعة الاحتجاز

مؤشرات: المساعدة القانونية لمراجعة الاحتجاز

هل ينص القانون على إمكانية الحصول على المساعدة القانونية المجانية من أجل إعادة النظر في الاحتجاز؟

نعم لا

هل تتاح لطالبي اللجوء إمكانية الحصول على مساعدة قانونية مجانية فعلية؟

نعم لا

يجب أن تتاح الفرصة لمقدمي طلبات الحماية الدولية المحتجزين للقاء ممثلين قانونيين وكاتب العدل ومسؤولي المفوضية إذا رغبوا في ذلك.[825] يجب إحالة الأشخاص الذين ليس لديهم المقدرة المالية للدفع لمحام إلى مخطط المساعدة القانونية الذي تموله الدولة فيما يتعلق بـ "الطعون القضائية" المتعلقة بأي أعمال وقرارات في إطار إجراءات الحماية الدولية.[826]

ورغم ذلك، فإن عمل برنامج المساعدة القانونية في تركيا يتطلب من مقدم الطلب الاتصال بنقابة المحامين لتقديم طلب رسمي للمساعدة القانونية. يظل من الصعب للغاية بالنسبة لطالب اللجوء المحتجز الوصول إلى آلية المساعدة القانونية من قبله، خاصة وأن السلطات لا تقدم معلومات عن الحق في المساعدة القانونية بلغة يفهمها الفرد.[827] في معظم الحالات، تقوم أي منظمة غير حكومية أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنبيه نقابة المحامين وتسعى لضمان تعيين محام للمساعدة القانونية للشخص. فلدى المحامون الذين تعينهم نقابات المحامين علاقات ويعملون مع المنظمات غير الحكومية في القضايا الفردية. ومع ذلك، يلاحظ من الميدان أنه لا تملك أي منظمة غير حكومية إمكانية الوصول المباشر إلى مراكز الترحيل بغرض تقديم المساعدة القانونية. ويعدُّ هذا الأمر مستحيل عملياً إذا صنف مقدم الطلب على أنه مقاتل إرهابي أجنبي.[828]

هذا ويفرض شرط التوكيل الرسمي الموثق قيودًا إضافية (انظر إلى الإجراء المنتظم: المساعدة القانونية). نظراً لعدم منح طالبي اللجوء المحتجزين بطاقة هوية قبل أن يكون لديهم إمكانية للتسجيل في مديرية إدارة الهجرة، فمن المستحيل بالنسبة لهم توثيق التوكيل الرسمي.[829] علاوة على ذلك ، فإن إصدار التوكيل والتفسير ينطوي على تكاليف مالية تختلف تبعًا لمسافة مركز الإزالة ولغة الفرد. لم يقبل بعض كاتبو العدل طلبات اللاجئين الذين لديهم تصريح سفر ولكنهم مسجلون في مدن أخرى.[830]

---

[823] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة ، آيار 2022.
[824] محكمة الصلح الجنائية الثانية في ملاطيا، القرار رقم 7202/2021.
[825] البند رقم 68 (8) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[826] البند رقم 81 (2) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[827] المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية، شباط 2018؛ محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018؛ محام في رابطة محامي مرسين ، شباط 2018.
[828] المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنقرة: كانون الثاني 2018؛ محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018؛ محام في رابطة محامي غازي عنتاب، آذار 2018.
[829] رابطة محامي إزمير، تموز 2017، 18-19. اظر أيضاً إلى حقوق اللاجئين في تركيا، العوائق أمام الحق في الانتصاف القانوني الفعال: يواجه اللاجئون في تركيا مشكلة في منحهم حق التوكيل الرسمي ، شباط 2016، متوفر على: http://bit.ly/1PLX9SH
[830] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، مارس 2020.

في 2018، رأت المحكمة الإدارية في أنقرة أن الوصول إلى المشورة القانونية هو حق إنساني أساسي وينبغي منحه للاجئين دون اشتراط توكيل قانوني.[831] علاوة على ذلك، عندما يُعين محام من قبل نقابة المحامين لتمثيل شخص بموجب خطة المساعدة القانونية، يمكن أن يكون خطاب التعيين الرسمي بديلاً مؤقتًا بدلاً من توكيل قانوني موثق. وبشكل فعلي، تقبل المحاكم تمثيل المتقدمين المحتجزين بموجب وثيقة تعيين المساعدة القانونية دون توكيل قانوني.[832] لسوء الحظ، بحلول عام 2021، تغير القضاة وأصبح التوكيل في أنقرة مطلوبًا مرة أخرى لتمثيل العملاء في الاستئناف ضد قرارات الترحيل. اتهمت المحكمة المحامين الذين لم يتمكنوا من تقديم توكيل رسمي خلال الأيام السبعة ورفضت القضايا في القرار النهائي.[833]

في فان، يقرر المسؤولين في مركز الاحتجاز الإداري ما إذا كان الشخص بحاجة إلى مساعدة قانونية أم لا. على مدى السنوات الثماني الماضية، لم يطلبوا محامياً، مما يحول دون عمل نظام المساعدة القانونية. يعلن حاكم فان أن مئات "المهاجرين غير الشرعيين" يُقبض عليهم كل يوم. ومع ذلك ، في الفترة من كانون الثاني إلى آذار 2022 ، كان إجمالي عدد المحامين المعينين من خلال المساعدة القانونية 15 محامي فقط.[834] تقريبا لا يستطيع الناس الوصول إلى نظام المساعدة القانونية من مراكز الترحيل. على سبيل المثال، أفاد أحد أصحاب المصلحة أن العميل تعرض للتهديد بعد أن طلب المساعدة القانونية. يتعرض طالبو اللجوء الذين يسعون للحصول على مساعدة محام للإحباط والترهيب من قبل المسؤولين. يتم تمديد الفترة التي يقضونها في الاعتقال الإداري بسبب الضغط الممنهج. يمتنع بعض العملاء عن طلب المساعدة القانونية لهذا السبب.

تم إدراج فان كواحدة من المقاطعات التجريبية في مشروع UTBA. يمكن أن يكون هذا المشروع بيروقراطيًا وقد يستغرق ما يصل إلى شهر للانتهاء من تكليف محامٍ. خلال هذا الوقت، قد يتم ترحيل مقدم الطلب. وفقًا لأحد أصحاب المصلحة، فإن مشروع UTBA لا يعزز قدرة المساعدة القانونية بشكل دائم، وهناك حاجة إلى تغيير هيكيلي ودائم[835].

في اسطنبول أيضًا، كانت هناك مخاوف من أن مشروع UTBA يمكن أن يبطئ عملية المساعدة القانونية. كما كانت هناك مخاوف من أن عددًا كبيرًا من الأشخاص يتم تدريبهم في أي وقت، وقد يتسبب ذلك في مشاكل تتعلق بجودة خدمات المساعدة القانونية. قد تكون هناك حاجة إلى UTBA في المدن الصغيرة بدلاً من المدن الكبرى مثل اسطنبول.

في أنقرة ووسط الأناضول، كانت هناك مشكلة في تعيين المحامي في مراكز الترحيل. عندما يكون مشروع (UTBA) قائم، يتم تعيين المحامين بسهولة، ولكن لا يتم إجراء المواعيد دائمًا، لا سيما في نهاية العام، نظرًا لتاريخ انتهاء المشروع. وقد خلق هذا مشاكل كبيرة للأشخاص في مراكز الإزالة.

في أنقرة، لا سيما في مواعيد المساعدة القانونية لمراكز الإزالة، يجب دفع رسوم التوكيل إما من قبل العميل أو من قبل منظمة غير حكومية بسبب تغيير طلب المحكمة الإدارية الأولى. في الماضي دفع المحامون ذلك بأنفسهم لأن سداد تكاليف مشروع UTBA بطيء للغاية. ويوجد على الأقل نقابة محامين واحدة لا تقوم بتعيين المحامين في قضايا الترحيل لهذا السبب.[836]

في منطقة بحر إيجة، لا يتواجد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة القانونية دائمًا في مراكز الإزالة حيث يكون هناك UTBA، على سبيل المثال، ملاطيا وتشوروم. نظمت المفوضية العديد من ورش العمل مع مراكز الترحيل، رئاسة إدارة الهجرة، ونقابات المحامين حول قضايا مثل مشاكل المحامين، ونقص المترجمين الفوريين، والوصول إلى مراكز الترحيل، وحصول اللاجئين على المساعدة القانونية. كما تدعم المفوضية مراكز الترحيل بآليات المراقبة الداخلية وتوفير المعلومات لطالبي اللجوء عندما يأتون لأول مرة إلى مراكز الترحيل. هناك مشروع لبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم دعم المساعدة القانونية لمراكز الترحيل في إزمير وحولها وتقديم الدعم الإرشادي للمحامين الشباب. تم توظيف مترجمين فوريين وأخصائيين اجتماعيين وعلماء نفس في مراكز الترحيل في إطار هذا المشروع.[837]

---

[831] 20 كانون الثاني 2018، متوفر باللغة التركية على http://bit.ly/2CG9RCI

[832] المعلومات مقدمة من Mülteci-Der ، كانون الأول 2017؛ محام من رابطة محامي إزمير، شباط 2019. انظر أيضاً إلى محكمة مقاطعة أنقرة، الدائرة العاشرة، القرار 1267/2017 ، 20 كانون الأول 2017.

[833] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.

[834] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.

[835] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.

[836] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آيار 2022.

[837] لمزيد من المعلومات حول مشروع الاتحاد الأوروبي، راجع: https://bit.ly/3yBMI37.

تم وصف العقبات التي تواجه المحامين في الوصول إلى مراكز الترحيل طوال عام و 2020-2021، وإحجام المحامين عن مقابلة موكليهم خوفاً من جائحة كوفيد-19، أيضاً في الوصول إلى مرافق الاحتجاز.

E. المعاملة الخاصة لجنسيات معينة في الاحتجاز

لا توجد سياسة معروفة للمعاملة التفضيلية للأشخاص المحتجزين على أساس الجنسية، رغم أن بعض مراكز الترحيل تحتجز، حسب ملاحظات الجهات المعنية ، فئات سكانية محددة. على سبيل المثال، تحتجز إزمير (هارماندالي)[838] وقيصري[839] وهاتاي مجموعات مختلطة، بما في ذلك المهاجرين غير الشرعيين والمقاتلين الأجانب، وغالبًا ما تحتفظ غازي عنتاب بالسوريين الذين صنفوا على أنهم YTS (مقاتل إرهابي أجنبي).

في إزمير يتم معاملة الأشخاص الذين تم تخصيص الرمز لهم بطريقة مختلفة مقارنة بالمهاجرين غير الشرعيين الآخرين.على سبيل المثال، هناك قيود على حقهم في إجراء مكالمات هاتفية والخروج في الهواء الطلق. تعتبر ظروف احتجاز YTS أسوأ من غيرهم من المعتقلين ويخضعون لفحوصات جسدية تعسفية ولديهم حقوق محدودة في مغادرة زنازنهم. وكانت هناك مزاعم بالتعذيب وسوء المعاملة.[840]

وردت تقارير عن تمييز في اسطنبول خاصةً ضد الأفغان والباكستانيين الذين لا يطلق سراحهم بسهولة. وبحسب ما ورد يتم تنفيذ إجراءات الترحيل بشكل أسرع بكثير بالنسبة للمواطنين الأفغان. وضع العاملين بالجنس هو أيضا مشكلة. اتُهم مواطن تركماني بأنه عامل في الجنس واحتُجز في مركز الترحيل لمدة عام واحد، قبل إطلاق سراحه بسبب تفشي فيروس الكورونا. كما يوجد تمييز ضد الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جريمة والذين يجدون صعوبة أكبر في الحصول على قرار إيجابي من المحاكم الإدارية.[841]

[838] خلال زيارة لجنة حقوق الإنسان والمساواة في عام 2018 ، احتجز المركز مواطنين من أفغانستان وسوريا والعراق وأنغولا والجزائر والمغرب وإيران والصين والولايات المتحدة وباكستان وغامبيا والكونغو وكوبا ومصر وجمهورية أفريقيا الوسطى. اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، 18/2018، كانون الثاني 2018، الصفحة 19.

[839] خلال زيارة لجنة حقوق الإنسان والمساواة في عام 2018 ، ضم المركز مواطنين من أفغانستان وسوريا والعراق وإيران ودول آسيا الوسطى: اللجنة التركية لحقوق الإنسان والمساواة، 14/2018، تشرين الثاني، الصفحة 17.

[840] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في إزمير، شباط 2020.

[841] معلومات من صاحب مصلحة، آذار 2021.

محتوى الحماية الدولية

يوفر قانون الأجانب والحماية الدولية ثلاثة أنواع من وضع الحماية الدولية وفقًا لسياسة "التقييد الجغرافي" لتركيا بشأن اتفاقية اللاجئين لعام 1951.

1. الأشخاص الذين يندرجون ضمن تعريف اللاجئ في المادة من اتفاقية 1951 والذين ينتمون إلى "بلد أوروبي"[842]مؤهلون للحصول على صفة اللاجئ بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية، مع الاعتراف الكامل بالتزامات تركيا بموجب اتفاقية 1951. يجب أن يوفر الوضع القانوني التركي للاجئين بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية الحقوق والاستحقاقات وفقًا لمتطلبات اتفاقية عام 1951، بما في ذلك إمكانية الدمج القانوني طويل الأجل في تركيا. وقد اعترف فقط بثلاثة أشخاص كلاجئين اعتباراً من كانون الثاني 2018،[843] على الرغم من أن تقرير الجمعية الوطنية الكبرى في آذار 2018 أشار إلى 70 شخصًا يتمتعون بصفة اللاجئ.[844] لا توجد معلومات رسمية ل2019.

2. الأشخاص الذين يندرجون ضمن تعريف اللاجئ في المادة من اتفاقية عام 1951 لكنهم ينتمون إلى ما يسمى بـ "بلد المنشأ غير الأوروبي"، يمنحوا بدلاً من ذلك وضع اللاجئ المشروط بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية. ويعدُّ وضع اللاجئ المشروط مفهوم قانوني تركي مقدم من قانون الأجانب و الحماية الدولية لغرض التمييز في المعاملة بين اللاجئين من نوع الاتفاقية لعام 1951 القادمين من دول "غير أوروبية" وأولئك الذين ينتمون إلى دول "أوروبية". تمنح صفة اللاجئ المشروط للمستفيدين مجموعة من الحقوق والاستحقاقات أقل من تلك الممنوحة لحاملي وضع اللاجئ وأصحاب الحماية الفرعية في بعض النواحي. والأهم من ذلك، لا يُعرض على اللاجئين الشرطيين إمكانية الاندماج القانوني طويل الأجل في تركيا، و يستبعدوا من حقوق لم شمل الأسرة.

3. ومن الممكن للأشخاص الذين لا يستوفون معايير الأهلية الخاصة بصفة اللاجئ أو وصفة اللاجئ المشروط ، لكن مع ذلك سيتعرضون لعقوبة الإعدام أو التعذيب في بلد المنشأ في حالة إعادتهم ، أو سيكونون "معرضين لخطر فردي يتمثل في عنف عشوائي" بسبب حالات الحرب أو النزاع المسلح الداخلي، التأهل للحصول على وضع الحماية الفرعية بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية. يعكس الوضع القانوني التركي للحماية الفرعية تعريف الحماية الفرعية المنصوص عليه في توجيه تأهيل الاتحاد الأوروبي. على غرار حاملي مركز اللاجئ المشروط ، يحصل المستفيدون من الحماية الفرعية على مجموعة أقل من الحقوق والاستحقاقات بالمقارنة مع حاملي صفة اللاجئ ويمنعون من الاندماج القانوني طويل الأجل في تركيا. ومع ذلك، وعلى عكس اللاجئين المشروطين، يمنح المستفيدين من الحماية الفرعية حقوق لم شمل الأسرة في تركيا.

---

[842] لغرض "التقييد الجغرافي" فيما يتعلق بتفسير اتفاقية عام 1951 ، تعتبر حكومة تركيا الدول الأعضاء في مجلس أوروبا "بلدان منشأ أوروبية".

[843] T24، ‘Türkiye'de 4.3 milyon göçmen yaşıyor; mülteci statüsünde 3 kişi var’, 17 كانون الثاني 2018، المتوفر في اللغة التركية على: http://bit.ly/2D4ByFa

[844] الجمعية الوطنية الكبرى ، آذار 2018.

A. الحالة والإقامة

1. تصريح إقامة

مؤشرات :تصريح إقامة

1. ما هي مدة تصاريح الإقامة الممنوحة للمستفيدين من الحماية؟
   - ❖ صفة لاجيء 3 سنوات
   - ❖ صفة لاجيء مشروط سنة واحدة
   - ❖ الحماية الفرعية سنة واحدة

استناداً إلى ما جاء في قانون الأجانب و الحماية الدولية يتعين على الرعايا الأجانب الذين يسعون للبقاء في تركيا بطريقة شرعية أن يحصلوا على تصريح إقامة. كما و إن هناك ستة أنواع من تصاريح الإقامة متوفرة للمواطنين الأجانب.[845] ولا يتم تحديد وثيقة حاملي الحماية الدولية الصادرة لأصحاب الوضع الدولي أو وثيقة الحماية المؤقتة الصادرة للمستفيدين من الحماية المؤقتة على أنها "تصاريح إقامة" على هذا النحو في القانون التركي. لا ينص قانون الأجانب والحماية الدولية على منح تصاريح الإقامة لحاملي حالة الحماية العالمية أو للمستنفذين من الحماية المؤقتة.

وبدلاً عن هذا يحدد القانون بأن هذه الفئات من الرعايا الأجانب "معفاة من متطلبات تصريح الإقامة" وهذا ينطبق أيضاً على فئات أخرى من الرعايا الأجانب.[846] و بدلاً عن ذلك فإنهم يتوسمون البقاء في تركيا على أساس وثائق وضع الحماية الدولية التي تكون مدتها مفتوحة على التوالي. تحل وثيقة حامل الحماية الدولية "محل تصريح الإقامة" بمعنى أن تكون معادلة لتصريح الإقامة للشخص المعني بمعنى التصريح بالبقاء القانوني في تركيا.[847]

في السابق، مُنح اللاجئون وثيقة هوية حامل صفة الحماية الدولية مع فترة صلاحية 3 سنوات[848]، ولاجئًا مشروطًا ومستفيدًا من الحماية الفرعية تم إصدار وثيقة صالحة لمدة عام واحد.[849] ومع ذلك، تم تعديل هذه الأحكام في 24 كانون الأول 2019. لهؤلاء الذين تم منحهم لاجئاً مشروطاً وحماية فرعية وحالة حماية دولية، يتم إصدار وثيقة هوية بما في ذلك رقم الهوية الأجنبية.[850] يتم تحديد مدة صلاحية هذه المستندات إلى جانب القواعد الخاصة بالتنسيق والمحتوى من قبل وزارة الداخلية.

لذلك يمكننا القول بإيجاز أن القانون لا يقدم إرشادات تشريعية واضحة بشأن مدة الإقامة القانونية المتصورة بشأن حاملي حالة الحماية الدولية بغض النظر عن نوع الحماية المقدمة لذلك الشخص. و ستبقى حالة الحماية الدولية مع حاملي وثيقة الحماية الدولية صالحة إلى أن تلغيها رئاسة إدارة الهجرة. وهذا بمعنى أن تقدير إنهاء وثيقة تعريف صاحب حالة الحماية الدولية وبالتالي المدة الفعلية للإقامة القانونية الممنوحة من قبل مركز الحماية الدولية تُترك لتقدير رئاسة إدارة الهجرة.

افتراضياً، وفي ضوء قانون عدم الإعادة القسرية للاجئين بحسب المادة 4 من قانون الأجانب و الحماية الدولية، وفي غياب إجراءات إيقاف اللجوء أو التراجع عنه، من غير الواضح سواء كانت ستحل ظروف أخرى تجعل من المبرر إيقاف لجوء قد مُنح للاجئ.

ومن ناحية أخرى، من وجهة نظر أحد المستفيدين من الحماية الدولية، بما أن وثيقة الحماية لا تؤدي لإقامة طويلة الأجل في تركيا ولا يُحسب الوقت الذي يُقضى في تركيا على أساس الحماية من بين السنوات الخمس للحصول على جنسية، فإن الإطار التشريعي في تركيا يفشل بتقديم أي شكل من الاندماج القانوني طويل الأمد للاجئين.

---

[845] البند رقم 30 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية

[846] البند رقم 20 (1) (غ) من قانون الأجانب و الحماية الدولية و نقلاً عن المادة 83 و المادة 93(2) من لائحة شـــؤون الأجانب والحماية الدولية.

[847] البند رقم 83(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

[848] المادة 83 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

[849] البند رقم 83(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

[850] البند رقم 83(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية حسب تعديله بموجب قانون 85 7196، 24 كانون الأول 2019.

يجب تفسير هذا النهج المعتمد من قانون الأجانب و الحماية الدولية والذي تدعمه الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على أنه امتداد لسياسة 'التقييد الجغرافي' المستمرة التي تتبعها تركيا فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951.

في اسطنبول في عام 2020 ، كان هناك تساهل فيما يتعلق بمنح تصاريح الإقامة أثناء جائحة الكوفيد-19. في أب 2020 ، أصدرت رئاسة إدارة الهجرة تعميما يذكر أولئك الذين رُفضت طلباتهم للحصول على تصريح إقامة ولكنهم لم يتمكنوا من مغادرة اسطنبول بسبب الوباء، لإعادة تقديم طلب للحصول على تصريح. في وقت لاحق، تم تشجيع حتى أولئك الذين لم يتم تضمينهم في الأصل في المعايير على التقدم للحصول على إقامة مؤقتة. تم تطبيق هذه السياسة بين أب 2020 وكانون الثاني 2021. وفرضت إدارة إدارة الهجرة رسوم إعادة التقديم. أسفرت بعض التطبيقات عن نتائج إيجابية، لكن العدد الدقيق للأشخاص المعنيين غير متوفر. طبقت مديرية إدارة الهجرة هذه السياسة بشكل أساسي للأغراض الاقتصادية ولتوثيق عدد الأشخاص غير المسجلين.[851]

2. التسجيل المدني

2.1. التسجيل المدني لطفل مولود حديثاً

يعتبر تسجيل المواليد حق وواجب على الأجانب بمن فيهم المستفيدين من الحماية الدولية، يجب أن تُبلغ إدارة الإسكان والسجل المدني التابعة للمحافظة المعنية بالولادات التي تحدث في تركيا، و يكون هذا الإبلاغ عن طريق الأم أو الأب أو الوصي القانوني على الطفل، في حال غياب الوالدين أو الأوصياء القانونيين، فإن الجدة أو الجد أو أخ بالغ أو أخت بالغة أو شخص مرافق للطفل يجب أن يُبلغ إدارة الإسكان والسجل المدني.

يجب أن يُبلغ عن الولادة لإدارة الإسكان والسجل المدني خلال 30 يوماً، بعد تسجيل الطفل تصدر شهادة ميلاد له، فإن عملية تسجيل الطفل وإصدار الشهادة مجانيتين.

ويعدُّ الإبلاغ عن ولادة الطفل للإدارة العامة للهجرة أمر ضروري لأنه سيحصل على وثيقة تتعلق بوضعه في تركيا، يمنح التسجيل الأطفال إمكانية الحصول على حقوقهم مثل التعلم والعناية الصحية، يثبت تسجيل الولادة عمر الطفل ويحميه من أن يكون فريسة سهلة للاتجار بالبشر أو عمالة الطفل أو التبني غير القانوني أو الاستغلال الجنسي، ويثبت التسجيل أيضًا الصلة الأبوية بين الطفل وأهله ويحمي وحدة العائلة ويمكنه المساعدة أيضاً بلم شمل الطفل وأهله مستقبلاً في حال فراقهم.

ويؤثر حاجز اللغة على عملية تسجيل الطفل في الواقع.[852]

2.2. تسجيل الزواج مدنياً

يُطبق القانون التركي على جميع إجراءات الزواج الخاصة بالمتقدمين والمستفيدين من الحماية الدولية. بموجب القانون التركي، تملك السلطات التركية صلاحية عقد قران مواطن تركي ومتقدم أو مستفيد أو اثنين من المتقدمين أو المستفيدين من جنسيات مختلفة. تخضع جميع حالات الزواج التي تعقدها السلطات التركية للقانون المدني التركي وللتشريعات ذات الصلة.

ويعقد القران موظفو شؤون الزواج في إدارات الزواج بالبلديات. لذا يتعين على الأفراد الذين يعتزمون الزواج تقديم الوثائق ذات الصلة إلى البلديات. الوثائق ذات الصلة هي:

- عريضة الزواج: يجب على الزوجين تقديم عريضة زواج (evlenme beyannamesi)، موقعة من الشخصين المتقدمين للزواج.
- وثيقة العزوبة التي تشهد أن المتقدمين غير متزوجين بالفعل.
- تقرير طبي يؤكد أن المتقدمين غير مصابين بأمراض من شأنها أن تمنع الزواج.
- وثيقة تسجيل مقدم طلب اللجوء: وثيقة هوية مقدم طلب اللجوء أو وثيقة هوية حامل حالة اللجوء
- أربع صور شخصية

[851] معلومات مقدمة من صاحب مصلحة، أذار 2021.
[852] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019

لا يُعترف بالزيجات غير الرسمية في تركيا، يُشرّع الزواج الإسلامي (الذي يعقده شيخ) فقط بعد أن يُعقد الزواج الرسمي.

في أنطاكيا ظهرت مشكلة جديدة في عام 2019 مرتبطة بعملية التحقق من البيانات (انظر القسم الخاص بوثيقة تعريف الحماية المؤقتة). تم الكشف عن أن بعض الناس قد كذبوا بشأن حالتهم الزوجية وخاصة النساء غير المتزوجات لحماية أنفسهن من التهديدات المحتملة. ثم حدثت مشكلة عندما أرادت النساء حق الزواج. هذه مشكلة لم يتم حلها قانونياً للأسف مما يعني أن الناس حاولوا تقديم وثائق طلاق أو زواج مزيفة. في أنطاكيا، حدث انفجار في هذا النوع من المستندات المزورة. تقبل المحاكم فقط الوثائق المختومة من قبل القنصلية السورية في اسطنبول والمرتدة من قبل رئاسة إدارة الهجرة. بالنسبة للآخرين يفتح المدعون العامون تحقيقات بناءً على "تزوير الوثائق الرسمية" وتصدر مديرية إدارة الهجرة والجنسية قرارات الترحيل.

ازداد عدد الدعاوى القضائية بشأن تصحيح السجلات المدنية بعد عملية التحقق من البيانات. على سبيل المثال، تم فتح دعوى قضائية بخصوص طفل تم تسجيله مع عائلة غير صحيحة. وطالبت المحكمة بوثائق تسجيل تثبت أن الطفل ينتمي إلى الأسرة السورية، لكن الأخيرة لم تتمكن من الحصول على مثل هذه الوثائق من قبل جهة رسمية في إدلب من حيث أتوا. في مسائل الحقوق المدنية، هناك الكثير من الوثائق المزورة المتداولة ولكن الناس ليس لديهم خيار آخر سوى اللجوء إلى الوثائق المزورة لأن السلطات العامة لا تصدر الوثائق اللازمة. الوثيقة الوحيدة التي تقبلها المحاكم هي الوثيقة المختومة من قبل القنصلية السورية في اسطنبول. لكن معارضي السلطات السورية يخشون الذهاب إلى القنصلية.[853]

تقوم الآن إدارات الهجرة في المحافظات بمعالجة تحديثات البيانات (مسائل الحالة المدنية مثل تغيير الحالة الاجتماعية وتسجيل المولود الجديد وما إلى ذلك) عبر نظام المواعيد الإلكتروني المسمى E-Randevu. يمكن للناس الحصول على موعد عن طريق الاتصال بـ 157 أو زيارة goc.net.org. يتم تطبيق نظام المواعيد في المدن الكبرى مثل غازي عنتاب وأورفا وهاتاي حيث يوجد عدد كبير من اللاجئين. في المدن الصغيرة مثل كهرمان مرعش ومالاطيا، يمكن للناس التقديم دون موعد. تعتمد جداول المواعيد على الولاية وقد تكون مشغولة جداً في بعض الأحيان. كانت هناك تقارير عن لاجئين يقدمون رشاوى للحصول على موعد في أضنة وغازي عنتاب حيث يمكن أن تصل فترة الانتظار للموعد إلى 2-3 أشهر باستثناء الحالات العاجلة. وقت الانتظار هذا هو شهر واحد في أضنة. يستخدم هذا النظام لتحديثات البيانات فقط.[854]

كما ذكرنا سابقًا، تم إدخال سياسات تمييزية ضد المواطنين الأجانب في عام 2021. وشمل ذلك تسجيل الزيجات. رفع رئيس بلدية بولو سعر تسجيل الزواج إلى 100000 ليرة تركية (5700 يورو) للمواطنين الأجانب كجزء من حملته العدوانية ضد المهاجرين.[855]

في عام 2021، ركزت مديريات رئاسة الهجرة على تحديثات البيانات بسبب عدد تسجيلات الأطفال حديثي الولادة، وتغييرات العنوان، وتسجيل العناوين، وغيرها كان مرتفعًا نسبيًا. وشمل ذلك اسطنبول حيث كان هناك عدد كبير من تصحيحات الهوية وحالات الطلاق في عام 2021. كان من الصعب على خدمة المساعدة القانونية تعيين محام لكل قضية، حيث كان هناك العديد من الطلبات إلى مكتب المساعدة القانونية. يمكن أن يكون هناك تأخير في حالات الطلاق إذا تعذر تحديد عنوان السكن للزوج المفقود، فقد تستغرق فترة التقاضي وقتًا طويلاً.[856] في قضايا طلاق طالبي الحماية الأفغان، تطلب المحاكم وثيقة من بلد المنشأ تثبت أن مقدم الطلب متزوج في أفغانستان ولكن بسبب تغيير النظام، لا يمكن الحصول على هذه الوثائق من السفارات، والدعاوى القضائية مجمدة.[857]

بدأ التحقق من العنوان في نهاية عام 2021 ، بداية عام 2022 لحاملي الحماية المؤقتة ثم لحاملي الحماية الدولية. في المنطقة الجنوبية الشرقية، يتم إصدار غرامات إدارية. بشكل عام، تُعلم مديرية رئاسة إدارة الهجرة أولئك الذين لا يعيشون في عناوينهم المعلنة أنه سيتم أولاً إلغاء تفعيل GSS الخاص بهم ثم سيتم إلغاء الهوية الخاصة بهم. في إسبرطا، تم إلغاء الهويات ولا يوجد موعد عبر الإنترنت لإعادة تفعيلهم. تم أخذ جميع المواعيد لعام 2022 مما يعني أنهم سيعيشون بدون وثائق.

---

853 المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في أنطاكيا، شباط 2020.
854 معلومات مقدمة من قبل صاحب مصلحة، آذار 2021.
855 حريت ديلي نيوز، يعلن "عمدة بولو" عن تعريفة "مثيرة للجدل" لرسوم الزفاف "، 13 نوفمبر 2021، متاح على: https://bit.ly/3yBUoSR.
856 المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، أبريل 2022.
857 المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، أبريل 2022.

من المتوقع أنه في إزمير سيتم إلغاء ما لا يقل عن ربع هويات المهاجرين إذا لم يعودوا إلى مدنهم التي سجلوا فيها. بعد إغلاق كوفيد-19، يميل العديد من الأشخاص إلى عدم الذهاب إلى مديريات رئاسة الهجرة لواجب التوقيع، وخاصة الصوماليين، وقد أدى ذلك إلى زيادة حالات إلغاء تفعيا الهوية. في منطقة بحر إيجة، من المستحيل تسليم عريضة مكتوبة إلى رئاسة إدارة الهجرة، مما يجعل من الصعب فتح دعاوى قضائية إدارية فيما يتعلق بهذه القضايا.

3. الإقامة الطويلة الأمد

لا تنطبق توجيهات الاتحاد الأوروبي على الإقامة في تركيا بيد أنه فيما يتعلق بوضع الإقامة الطويلة الأمد بموجب القانون التركي ، تنص المادة 42 (2) من قانون الأجانب و الحماية الدولية الذي يتعلق بـ 'تصاريح الإقامة طويلة الأمد' في تركيا على أن المستفيدين من الحماية الدولية (اللجوء) ليسوا مؤهلين للحصول على تصريح إقامة طويلة الأمد.

4. التجنيس:

مؤشرات :التجنيس

1. ما هي فترة الانتظار للحصول على الجنسية؟ 5 سنوات
2. عدد اللاجئين الحاصلين على جنسية عام 2018؟ غير متوفر

وفقاً للقانون رقم 5901 المتعلق بالمواطنة التركية، هنالك ثلاث إجراءات ليحصل المواطنون الأجانب على الجنسية، يمكن الحصول على الجنسية خلال:

- الطريقة الاعتيادية: طبقاً لها، يجب أن يمتلك المواطن الأجنبي في تركيا وثيقة إقامة سارية المفعول لمدة خمس سنوات، لا يجب أن يغادر الأجنبي تركيا أكثر من 180 يوماً خلال فترة إقامته البالغة خمس سنوات، إن تجاوز هذه المدة، وعليه قضاء خمس سنوات أخرى.

بعد انتهاء السنوات الخمس، ليس من الممكن الحصول على الجنسية مباشرة، فأولاً تقوم لجنة الجنسية بإجراء تقييم الوضع الاقتصادي والسلوك الاجتماعي لمقدم الطلب ثم تُجري الشرطة المحلية ووكالات الاستخبارات الوطنية تحريات أمنية حوله ثم تُرسل المعلومات إلى الإدارة العامة للجنسية بوزارة الداخلية. في حال عدم وجود أي مشكلة بنهاية التحقيق، يحصل مقدم الطلب على الجنسية بمقترح من الإدارة العامة للجنسية وموافقة من وزير الداخلية.

- الزواج من مواطن(ة) تركي(ة):

إن دام الزواج 3 سنوات ولا يزال سارياً، يحصل مقدم الطلب على الجنسية ولكن عليه الخضوع للكشف الأمني أيضاً.

- ظروف استثنائية: تُمنح الجنسية المبنية على ظروف استثنائية غالباً ودون شروط أو امتلاك وثيقة إقامة للأجانب ذوي المهارات الصناعية أو من يساهمون في التقدم الرياضي أو الاجتماعي أو الحضاري أو الاقتصادي أو العلمي في تركيا. وذلك بهدف منح الأشخاص المؤهلين الجنسية التركية بأسرع وقت ممكن.

بينما استطاع بعض حاملي الجنسية السورية من حاملي الحماية المؤقتة الحصول على الجنسية بحسب إجراءات الظرف الإستثنائي (انظر إلى اللجوء المؤقت:الجنسية)، الحصول على الجنسية لغير السوريين لا يُطبق حالياً.

لا تتوفر إحصاءات تفصيلية ولكن تم الإبلاغ عن انخفاض في الجنسية الممنوحة في عام 2020. أولئك الذين حصلوا على الجنسية والذين كانوا معروفين لأصحاب المصلحة كانوا في الغالب طلاب جامعيين أو متزوجين من مواطن تركي.

كانت هناك احصائيات عن الجنسية الممنوحة للسوريين في عام 2021 ولكن ليس لحاملي الحماية الدولية.

5. التوقف و مراجعة حالة الحماية

مؤشرات: التوقف

1. هل تُجرى مقابلة شخصية مع اللاجئ\ة كإجراء خلال معظم حالات إيقاف اللجوء؟
   نعم لا

2. هل يؤمن القانون جلسة استئناف بعد أول حكم يُصدر خلال إجراءات الإيقاف؟
   نعم لا

تحدد المادة 85 من قانون الأجانب والحماية الدولية الأسس والقوانين الإجرائية المتعلقة بإيقاف اللجوء.

تتضمن الأسس لإيقاف صفة لاجىء الحالات التالية حيث اللاجئ\ة:[858]

1. يقرر طوعاً الاستظلال بحماية بلاده
2. يرغب باستعادة الجنسية التي خسرها
3. اكتسب جنسية أخرى ويحظى بحماية بلد آخر
4. عاد طوعاً إلى بلاده
5. لم يعد بإمكانه رفض الاستظلال بحماية بلاده أو أن الظروف التي مُنح اللجوء لأجلها لم تعد موجودة ،يجب أن تقيم الإدارة العامة للهجرة سواء كان التغير في البلاد أو الأصل أو الظروف ذو أهمية ودائم.[859]

قد تتوقف أيضاً الحماية الفرعية حين تتغير الظروف للدرجة التي لا يعود بها من حاجة إلى اللجوء.[860]

يُقرر الإيقاف على أسس فردية، حين تنطبق أسس الإيقاف[861]، ترسل الإدارة العامة للهجرة لمحة عن الوضع للاجئ بشكل كتابي، ويمتلك اللاجئ\ة الفرصة لتقديم أسباب تدعو للمواصلة باللجوء بشكل لفظي أو كتابي[862]، تشير الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية على أن الملاحظات اللفظية أو الكتابية يجب أن تُقدم خلال "فترة زمنية معقولة"، دون تحديد وقت زمني لإرسال اللاجئ رداً إلى الإدارة العامة للهجرة.[863]

يجوز تقديم استئناف ضد قرار الإيقاف بنفس الشروط المنصوص عليها في الإجراءات الاعتيادية: استئناف، و يكون هذا التقديم إما أمام لجنة تقييم الحماية الدولية في غضون 10 أيام أو أمام المحكمة الإدارية المختصة في غضون 30 يوماً. [864]

[858] البند رقم 85 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[859] البند رقم 85 (2) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[860] البند رقم 85(3) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[861] البند رقم 97 (3) من تشريعات تطبيق قانون الأجانب والحماية الدولية.
[862] البند رقم 85(4) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[863] البند رقم 97(1) من تشريعات تطبيق قانون الأجانب والحماية الدولية.
[864] المادة 80(1) (أ) من قانون الأجانب والحماية الدولية.

6. سحب حالة الحماية

مؤشرات :سحب حالة الحماية

1. هل يتم إجراء مقابلة شخصية للمستفيد في معظم الحالات من الناحية العملية في إجراء السحب؟

   نعم لا

2. هل ينص القانون على الطعن في قرار الانسحاب؟

   نعم لا

يخضع الانسحاب عن حالة الحماية الدولية (إلغائها) للمادة رقم 86 من لائحة شؤون الأجانب و الحماية الدولية وينص القانون على أن تلك الحالة يجب أن تسحب إذا كان المستفيد: (أ) منح الحماية عن طريق وثائق مزيفة واحتيال وخداع أو حجب الحقائق أو أن كان (ب) ممن تم استقصائه من الحماية الدولية.[865]

بينما لا يوفر صراحة قانون الأجانب و الحماية الدولية المستوى ذاته من الضمانات في إجراءات الانسحاب عند تقديم الطلب كما هو الحال في حالة إيقاف اللجوء (الترحيل) كما و أنه لا يشير إلى المستفيد/ة الحق لتقديم ملاحظاته-ها.[866] ويقدم احتمالية إرسال الملاحظات كتابياً أو شفوياً " في غضون مدة معقولة" في لائحة شؤون الأجانب والحماية الدولية. [867] القواعد والإجراءات المتبقية هي نفسها كما في حالة الإيقاف

في عام 2021، قضت محكمة إسبرطا الإدارية الأولى في قضية سحب طلب حماية. تم سحب طلب الحماية الدولية لمقدم الطلب من قبل مديرية رئاسة الهجرة في بوردور على أساس عدم الوفاء بواجب التوقيع. ادعى مقدم الطلب أنه كان بسبب جائحة كورونا و قضت المحكمة الإدارية بأن الإخطار الذي استلمه مقدم الطلب كان يجب أن يتضمن معلومات عن عواقب عدم الوفاء بالالتزامات، وألغت قرار إدارة الهجرة.[868] .في آواخر 2020، تم سحب طلب مقدم على الحماية الدولية بسبب عدم الامتثال لواجب التوقيع. في استئنافه أمام المحكمة، ادعى مقدم الطلب وجود خطأ منهجي في السجلات الرسمية وأنه لم ينتهك التزامه. وافقت المحكمة الإدارية الإقليمية في إزمير ، الغرفة السادسة على القرار ورفضت استئنافه.[869]

[865] البند رقم 86 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية
[866] البند رقم 86(2) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[867] البند رقم 98 (1) لائحة شؤون اللاجئين و الحماية الدولية
[868] المحكمة الإدارية الأولى بإسبرطا، القرار رقم 471/2021.
[869] المحكمة الإدارية الإقليمية لإزمير، الغرفة السادسة، القرار رقم 1239/2020.

B. لم الشمل

1. المعايير و الشروط

مؤشرات :لم الشمل

1. هل هناك فترة انتظار قبل أن يتمكن اللاجئ من تقديم طلب لم شمل ؟

   نعم لا

   ❖ ما هي المدة إن كان الجواب أجل؟

2. هل يحدد القانون حد زمني لتقديم وثيقة لم شمل العائلة؟

   نعم لا

   ❖ إذا كانت الإجابة بنعم ، ما هو الحد الزمني؟

3. هل يحدد القانون حد أدنى للدخل؟

   نعم لا

يخضع لم الشمل للمادتين 34-35 من قانون الأجانب والحماية الدولية، بينما يسمح القانون للاجئين والمستفيدين من الحماية الفرعية بلم الشمل مع عائلاتهم،[870]بشروط تفضيلية مقارنة بالأجانب الآخرين، يُستثنى من ذلك ذوي اللجوء المشروط، وهذا مشمول أيضاً بأن المستفيدين من الحماية لا يُمنحون وثيقة إقامة، بينما يطالب القانون الراعي بأن يكون قد عاش أكثر من سنة في تركيا بوثيقة إقامة،[871]اللاجئين والحاصلين على الحماية الثانوية يُستثنون من هذا الشرط، ولكن ذوي اللجوء المشروط لا يُستثنون.[872]

يمكن للاجئ أو المستفيد من الحماية الثانوية لم الشمل مع أفراد العائلة مما يلي:[873]

- زوجة وفي حال الزواج متعدد الزوجات لا يمكن لم الشمل إلا مع زوجة واحدة. [874]
- أطفال قاصرين أو أطفال قاصرون للزوجة.
- أطفال بالغين أو أطفال بالغين للزوجة.

اعتبارًا من تموز 2021، تلقى الهلال الأحمر التركي 3462 طلباً للم شمل الأسرة. كما يقومون بإجراء خدمات البحث عن الأسرة والمراسلة العائلية[875].

[870] البند رقم 34 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية؛ البند رقم 30 (1) (د) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.
[871] البند رقم 35 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[872] البند رقم 35 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[873] البند رقم 34 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية؛ البند رقم 30 (2) الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.
[874] البند رقم 34 (2) من قانون الأجانب والحماية الدولية؛ البند رقم 30 (3) الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.
[875] Türk Kızılay، عرض تقديمي لمجموعة الحماية NSCEP، يوليو 2021، متاح على: https://bit.ly/3OLqouH.

2. حالة وحقوق أفراد العائلة

عند الوصول إلى تركيا، يحصل أفراد الأسرة على "تصريح إقامة عائلية" لمدة أقصاها ثلاثة أعوام.[876] يمكن لحاملي هذا التصريح الوصول إلى مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي دون الحصول على تصريح إقامة طالب.[877]

هذا ويمكن لأفراد الأسرة البالغين الحاصلين على تصريح إقامة عائلية التقدم بطلب للحصول على تصريح إقامة قصيرة الأجل بعد 3 سنوات من الإقامة في تركيا.[878] ولكن يمكن التنازل عن هذا الشرط في الحالات التي يكون فيها الزوج أو الزوجة ضحية للعنف المنزلي ،[879] أو في حالة وفاة الكفيل.[880]

C. التنقل و الحركة

1. حرية التنقل

قد تقيد رئاسة إدارة الهجرة إقامة اللاجئين الشرطية والمستفيدين من الحماية الفرعية داخل مقاطعة معينة وفرض متطلبات الإبلاغ ، لأسباب تتعلق بالأمن العام والنظام العام.[881] في حين أن قانون الأجانب و الحماية الدولية لا يشير إلى اللاجئين ، الذين يجب أن يتمتعوا بحرية التنقل عبر أراضي تركيا وفقًا لأحكام المادة 26 من اتفاقية اللاجئين لعام 1951، فإن الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية تضيف أن قيود الإقامة "قد تنطبق أيضًا على حاملي وضع اللاجئ".[882]

تكمل الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية المادة 82 من قانون الأجانب والحماية الدولية بإضافة معايير عند تحديد المحافظة التي سيسمح للاجئ المشروط أو حامل الحماية الفرعية الإقامة فيها مثل "طلب الشخص، وضعه الخاص أو وضعها، الوضع الطبي والتعليمي، علاقات القرابة، الثقافة، الظروف الشخصية وقدرة المحافظات".[883]

ويخضع المستفيدون بشكل عملي من الحماية الدولية لنفس سياسة تشتيت " المدن المخصصة" التي تحكم حركة طالبي اللجوء (انظر شروط الاستقبال: حرية التنقل).

2. وثائق السفر

تنص المادة 84 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية على أنه "يجب" تزويد اللاجئين بوثائق سفر (اللاجئين) على النحو المشار إليه في اتفاقية اللاجئين لعام 1951. تحدد رئاسة إدارة الهجرة "شكل ومحتوى ومدة الصلاحية" لوثائق السفر (اللاجئ) التي ستصدر لحاملي وضع اللاجئ وفقًا لاتفاقية 1951.[884] لا يحدد القانون ولا لائحته التنفيذية مدة صلاحية صارمة لوثائق سفر اللاجئين.

فيما يتعلق باللاجئين المشروطين والمستفيدين من الحماية الفرعية ، "إذا قاموا بطلب وثيقة سفر" ، فسيتم "تقييم" طلبهم بالرجوع إلى المادة 18 من قانون الجوازات .[885] تنظم المادة 18 من قانون الجوازات إصدار وثائق السفر الخاصة التي يمكن إصدارها للرعايا الأجانب المشار إليهم باسم "جوازات السفر التي تحمل ختم الأجانب فقط" Yabancılara Mahsus Damgalı (Pasaport).

[876] البند رقم 34 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[877] البند رقم 34 (4) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[878] البند رقم 34 (5) من قانون الأجانب والحماية الدولية .
[879] البند رقم 34 (6) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[880] البند رقم 34 (7) من قانون الأجانب والحماية الدولية.
[881] البند رقم 82 (1) من قانون الأجانب والحماية الدولية؛ البند رقم 110 (4) الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.
[882] البند رقم 110 (5) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.
[883] البند رقم 110 (1) الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.
[884] البند رقم 104 من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.
[885] البند رقم 84 (2) من قانون الأجانب والحماية الدولية؛ البند رقم 104 (2) من الأنظمة المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية.

على هذا النحو، لا يُصدر اللاجئون المشروطون وحاملو الحماية الفرعية مستندات السفر الخاصة بالاتفاقية ولكن "يجوز" إصدار نوع آخر من وثائق السفر يشار إليها باسم "جواز سفر يحمل ختم الأجانب فقط". تقترح الصياغة المستخدمة في المادة 84 (2) من قانون الأجانب و الحماية الدولية أن قرار منح أو عدم منح وثيقة سفر بناءً على طلب لاجئ مشروط أو حامل حماية ثانوي يخضع لتقدير رئاسة إدارة الهجرة وبالتالي فهذا لا يعدُّ حقًا من حقوقهم.

بموجب المادة 18 من قانون الجوازات، هناك نوعان من "جواز السفر الذي يحمل ختم الأجانب فقط":

- النوع الذي يجيز خروج واحد أو دخول واحد وله مدة صلاحية مدتها شهر واحد ؛ و
- النوع الذي يجيز خروج واحد وإدخال واحد. تخضع مدة صلاحية هذا النوع من جواز السفر لتقدير وزارة الداخلية ولكن "يجب ألا تقل عن 3 أشهر".

لم تُشاهد أي تقارير عن "جوازات سفر تحمل ختم الأجانب فقط" الصادرة إلى اللاجئين المشروطين أو حاملي الحماية الفرعية الموجودين حاليًا في تركيا حتى الآن.

3. إعادة التوطين

تعمل المفوضية بالتعاون مع رئاسة إدارة الهجرة على تحديد الحالات الأكثر ضعفًا وتقييم أهليتها لإعادة التوطين. واعتبارًا من 10 أيلول 2018، كانت رئاسة إدارة الهجرة تحدد مسبقًا الحالات بناءً على الضعف وتحيلها إلى مفوضية شؤون اللاجئين، على غرار الإجراء المتبع بالفعل للمستفيدين من الحماية المؤقتة (انظر الحماية المؤقتة: إعادة التوطين). بشكل عام، لاحظ أصحاب المصلحة أن معايير "العُرضة" المستخدمة الآن من قبل رئاسة إدارة الهجرة تختلف عن تلك الخاصة بالمفوضية والمنظمات غير الحكومية. على سبيل المثال، لا يُعتبر الأشخاص من مجتمع الميم من فئة العُرضة.[886]

تم تعليق جميع عمليات إعادة التوطين من تركيا في أوائل العام 2020، بما في ذلك الاتفاق الثنائي بين ألمانيا وتركيا بشأن إعادة قبول اللاجئين بسبب فيروس كورونا. قيود السفر أدت إلى تأجيل المغادرة من أجل إعادة التوطين. أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل كبير على عملية إعادة التوطين. ومع ذلك، تم وضع إجراءات المقابلات عن بعد في خمسة مواقع في جميع أنحاء تركيا بالتعاون مع رئاسة إدارة الهجرة مما سمح باستئناف المقابلات التي تم تعليقها من آذار إلى حزيران بشكل تدريجي. كما أثر الوباء على المغادرين لإعادة التوطين بسبب التوقف العالمي للرحلات الدولية بين آذار وأيلول. اعتباراً من نهاية تشرين الأول 2020، قدمت المفوضية أكثر من 5,633 طلب إعادة توطين (4,625 سوري و 1,008 لاجئ من جنسيات أخرى) إلى 18 دولة. و 3,382 لاجئ (2,602 سوري و 780 من جنسيات أخرى) غادروا لإعادة التوطين في 14 دولة.[887] أفادت منظمات غير حكومية أنه بسبب الأزمة الاقتصادية زاد عدد المكالمات المتعلقة بإعادة التوطين بشكل كبير مما يعني أن الوباء قد أثر على رغبة الناس في العيش في تركيا.[888]

في عام 2021، على الرغم من تحديات الوباء، كان هناك العديد من الطلبات والمغادرات لإعادة التوطين. قدمت المفوضية 12،270 ملف لإعادة التوطين في عام 2021 وغادر 7،400 فرد من تركيا من خلال إجراءات إعادة التوطين. 76٪ منهم سوريون و 12٪ أفغان و 12٪ من جنسيات أخرى.[889] ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة في عام 2022.[890] حسب إحصائيات رئاسة إدارة الهجرة، تم نقل ما مجموعه 19189 سوري إلى دول ثالثة بين 2014 وحزيران 2022، بشكل أساسي إلى كندا والولايات المتحدة، المملكة المتحدة والنرويج.[891]

---

[886] معلومات مقدمة من قبل محامي تابع لنقابة المحامين إزمير، شباط 2020.
[887] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا ، أبرز الأحداث التشغيلية 2020 ، آذار 2021 ، متاح على: https://bit.ly/3esx9AE.
[888] معلومات من أحد أصحاب المصلحة ، آذار 2021.
[889] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا: أبرز الأحداث التشغيلية لعام 2021، متاح على: https://bit.ly/3yuZMIK.
[890] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، مايو 2021.
[891] رئاسة إدارة الهجرة، الحماية المؤقتة، متاح على: https://bit.ly/3wKyP0K.

D. السكن

على غرار حالة المتقدمين (انظر شروط الاستقبال: السكن) ، يتوقع من المستفيدين من الحماية الدولية تأمين السكن من خلال وسائلهم الخاصة في تركيا.

E. العمل و التعليم

1. الدخول إلى سوق العمل

فيما يتعلق بالحق في العمل، يميز القانون بين مختلف فئات المستفيدين من الحماية الدولية. يمكن للاجئين وأصحاب الحماية الفرعية الوصول إلى العمل أو العمل الحر بعد الحصول على وضع، على أساس وثيقة هوية حامل الحماية الدولية الخاصة بهم دون تلبية متطلبات إضافية.[892]

تتمتع هذه الفئات من المستفيدين أيضًا بمعاملة تفضيلية فيما يتعلق بتطبيق اختبارات سوق العمل. لا يمكن فرض أي قيود قطاعية أو جغرافية على الوصول إلى العمل على اللاجئين أو المستفيدين من الحماية الفرعية الذين أقاموا في تركيا لمدة 3 سنوات أو المتزوجين من مواطن تركي أو لديهم طفل تركي.[893]

وعلى العكس، يخضع اللاجئون المشروطون لنفس القواعد التي يخضع لها مقدمو طلبات الحماية الدولية. يُطلب منهم التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل أو للحصول على إعفاء من تصريح العمل في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، بعد 6 أشهر من منحهم الحماية.[894] ولذلك قد يخضعون أيضًا لقيود قطاعية أو جغرافية على الوصول إلى سوق العمل (انظر شروط الاستقبال: الوصول إلى سوق العمل).

وبشكل فعلي، يبدو أن عددًا قليلاً فقط من اللاجئين المشروطين يمكنهم الوصول إلى تصاريح العمل.[895]

2. الحصول على التعليم

لا يفرق قانون الأجانب و الحماية الدولية بين المتقدمين للحصول على الحماية الدولية والمستفيدين منها فيما يتعلق بالحصول على التعليم (انظر شروط الاستقبال: الوصول إلى التعليم).

F. الرعاية الاجتماعية

لا يفرق القانون بين المتقدمين والمستفيدين من الحماية الدولية فيما يتعلق بالمساعدة الاجتماعية (انظر أشكال ومستويات شروط الاستقبال المادية).

---

[892] البند رقم 89 (4) قانون الأجانب والحماية الدولية ؛ البند رقم 4 لائحة تصريح العمل لمقدمي الطلبات والمستفيدين من الحماية الدولية.

[893] البند رقم 18 من لائحة تصريح العمل لمقدمي الطلبات والمستفيدين من الحماية الدولية.

[894] البند رقم 89 (4) (أ) قانون الأجانب والحماية الدولية؛ البندان رقم 6 و 9 من لائحة تصريح العمل لمقدمي الطلبات والمستفيدين من الحماية الدولية.

[895] منظمة اللاجئين الدولية، أنا أبحث فقط عن حقوقي: لا يزال يتعذر الوصول إلى التوظيف القانوني بالنسبة للاجئين في تركيا، 5 كانون الاول 2017، المتوفر على: http://bit.ly/2ylz434،.

G. الرعاية الصحية

لا يفرق قانون الأجانب والحماية الدولية بين المتقدمين والمستفيدين من الحماية الدولية فيما يتعلق بالرعاية الصحية (انظر شروط الاستقبال: الرعاية الصحية).

ةتقؤملا ةيامحلا

إجراءات الحماية المؤقتة

إنّ الأساس القانوني لأنظمة الحماية المؤقتة لعام 2014 (TPR) هو المادة 91 من قانون الأجانب والحماية الدولية . لذلك، من الناحية الفنية كجزء من التشريعات الثانوية ، يجب أن تكون أحكام نظام الحماية المؤقتة وتنفيذها متوافقة متسقة مع الإطار المعياري العام الذي وضعه قانون الأجانب والحماية الدولية ذاته.

بموجب النظام الرئاسي الجديد المعمول به منذ عام 2018، استبدلت جميع الإشارات إلى "مجلس الوزراء" في قانون الأجانب والحماية الدولية بمصطلح "الرئاسة" ، وذلك منذ إلغاء مجلس الوزراء. [896]ولم يجرى أي تعديل على أنظمة الحماية المؤقتة بعد. ومن أجل التوضيح ، تشير الأقسام التالية إلى "الرئاسة" بدلاً من "مجلس الوزراء".

عُيّنت رئاسة رئاسة إدارة الهجرة كوكالة متخصصة مرخص لها باتخاذ قرار بشأن أهلية الأشخاص للحماية المؤقتة في تركيا، وذلك في ضوء النطاق المنصوص عليه في قرار إعلان الرئاسة ومعايير الأهلية العامة المنصوص عليها في أنظمة الحماية المؤقتة.[897] وتقع مسؤولية الإقامة والخدمات الأخرى على عاتق رئاسة إدارة الهجرة وذلك بعد إصلاح جرى في آذار 2018. [898] لذلك، تحملت الوكالة مسؤولية جميع التدابير المتعلقة بالحماية المؤقتة من هيئة إدارة الكوارث والطوارئ (*Afet ve Acil Durum Yönetimi Başkanlığı*, AFAD).[899]

A. نطاق وإجراءات التفعيل

تعتبر الحماية المؤقتة ضمن نطاق المادة 91من قانون الأجانب والحماية الدولية تدبيرًا تقديريًا قد يُنشر في حالات التدفق الجماعي للاجئين حيث تكون المعالجة الفردية لاحتياجات الحماية الدولية غير عملية نظرًا لوجود أعداد كبيرة.[900] وعلى هذا النحو، لا تُعرَّف الحماية المؤقتة بموجب أنظمة الحماية المؤقتة كشكل من أشكال الحماية الدولية ولكنها تدبير تكميلي يستخدم في الحالات التي تعتبر فيها معالجة الأهلية الدولية الفردية للحماية غير عملية.

ويُعلن عن أنظمة الحماية المؤقتة بقرار من هيئة الرئاسة.[901] ويجب أن يحدد قرار الإعلان نطاق المستفيدين وتاريخ بدء أنظمة الحماية المؤقتة ومدته ، وذلك عند الضرورة .[902] وقد يُحدَّد أو لا يحدَّد قيدًا على تنفيذ أنظمة الحماية المؤقتة لمنطقة محددة في تركيا. ويجب إنهاء أنظمة الحماية المؤقتة الحالي المعمول به بموجب قرار الرئاسة [903]

هذا وتتمتع الرئاسة بسلطة إصدار قيود على تدابير الحماية المؤقتة المعمول بها، أو تعليق التدابير الحالية لفترة محددة أو إلى أجل غير مسمى، "في حالة وجود ظروف تهدد الأمن القومي والنظام العام والأمن العام والصحة العامة".[904] وفي مثل هذه الحالة ، ولدى هيئة الرئاسة صلاحية التقدير لتحديد تفاصيل المعاملة الحالية للمستفيدين المسجلين للحماية المؤقتة والتدابير التي ستُتطبق على الأشخاص ضمن نطاق أنظمة الحماية المؤقتة الذين يقتربون من حدود تركيا بعد قرار الحد أو التعليق. وتختلف تدابير التقييد أو التعليق المحددة بشكل واسع وغامض عن الإنهاء الفعلي لأنظمة الحماية المؤقتة عن طريق قرار الرئاسة وفقًا للمادة 11 من نظام الحماية المؤقتة.

[896] البند رقم 71 من المرسوم رقم 703 الصادر في 9 تموز 2018.
[897] البند رقم 10 من أنظمة الحماية المؤقتة.
[898] اللائحة 11208/2018 المعدلة لأنظمة الحماية المؤقتة.
[899] المرسوم الرئاسي رقم 4 الصادر في 14 تموز المعل لواجبات ومهام سلطة إدارة المخاطر و الكوارث.
[900] البند رقم 1 و 3 من أنظمة الحماية المؤقتة.
[901] البند رقم 9 من أنظمة الحماية المؤقتة.
[902] البند رقم 10 من أنظمة الحماية المؤقتة.
[903] البند رقم 11 من أنظمة الحماية المؤقتة.
[904] البند رقم 15 من أنظمة الحماية المؤقتة.

B. معايير الحماية المؤقتة

1. معايير الأهلية

إنّ السمة الرئيسية والمبرر لنهج الحماية المؤقتة بشكل عام هي الاهتمام بسرعة باحتياجات الحماية لعدد كبير من طالبي الحماية في حالة التدفق الجماعي للاجئين حيث تعتبر المعالجة الفردية غير عملية وغير ضرورية على حد سواء. ويهدف نهج الحماية المؤقتة إلى التطبيق بشكل قاطع على جميع الأشخاص ضمن نطاق المستفيدين المدرجين من قبل الحكومة المضيفة واستفادتهم منه، وذلك دون أي تقييم شخصي لاحتياجات الحماية الدولية.

وعلى الرغم من أن قرار الرئاسة مطلوب عمومًا لإعلان نظام الحماية المؤقت، في حالة وجود أنظمة الحماية المؤقتة المعمول بها للأشخاص الذين يفرون من النزاع في سوريا، اختارت الحكومة التركية إضفاء الطابع الرسمي على نظام الحماية المؤقتة القائم بالفعل منذ عام 2011 عن طريق مادة مؤقتة مدرجة في النص الرئيسي لأنظمة الحماية المؤقتة ذاتها – وذلك بدلاً من إصدار قرار رئاسة منفصل.

1.1. "المواطنون السوريون الذين لا يحملون أي جنسية واللاجئون"

تنص المادة 1 من أنظمة الحماية المؤقتة على وجه التحديد على أن "المواطنين السوريين وعديمي الجنسية واللاجئين" الذين وصلوا إلى تركيا ، سواءً بشكل فردي أو كجزء من حركة جماهيرية للناس، بسبب الأحداث التي تتكشف في سوريا، مؤهلون للحماية المؤقتة في تركيا.

ويبدو أن هذه الصيغة تشير إلى أنه بالإضافة إلى المواطنين السوريين، فإن الأشخاص عديمي الجنسية القادمين من سوريا، بمن فيهم أفراد السكان الفلسطينيين عديمي الجنسية الذين كانوا مقيمين في سوريا عند بداية النزاع في عام 2011، مشمولون في نظام الحماية المؤقت. وتتفق الممارسة مع هذا التفسير، حيث يسجل الفلسطينيين عديمي الجنسية من سوريا كمستفيدين من الحماية المؤقتة.[905]

1.2. " الوصول مباشرة من سوريا"

تحتوي المادة 1 من أنظمة الحماية المؤقتة على صيغة تُفسر من الناحية العملية من قبل مسؤولي الحدود كشرط للمستفيدين المحتملين للوصول مباشرة من سوريا، بدلاً من السفر إلى تركيا من أو عبر دولة ثالثة.

ويتحدث البند عن أشخاص "يصلون إلى حدودنا" أو "عبروا حدودنا"، سواء "فردياً" أو "كجزء من حركة جماعية للناس". ولذلك فإنه في الواقع لا يوضح المتطلبات الواضحة للوصول مباشرة من سوريا على الإطلاق. ويمكن فهم الشخص الذي يستقل طائرة من بلد ثالث ويهبط في مطار تركي تمامًا بأنه "وصل إلى حدودنا" "بشكل فردي". ولكن منذ 8 كانون الأول 2016، لم تعد تركيا تدير نظامًا بدون تأشيرة للسوريين الذين يدخلون عن طريق البحر أو الجو.

وجمع بين فرض متطلبات التأشيرة للأشخاص القادمين بحراً أو جواً مع التطبيق الصارم للمادة 1 المؤقتة من أنظمة الحماية المؤقتة. وفقًا لذلك، فإن رئاسة إدارة الهجرة لا تقبل سوى نظام الحماية المؤقتة بالنسبة للسوريين الذين يصلون مباشرة من سوريا.[906] ويستبعد القادمين عبر دولة ثالثة من نظام الحماية المؤقتة. وعلى الرغم من أنه ينبغي السماح لهم بالتقدم للحصول على الحماية الدولية بموجب قانون الاجانب والحماية الدولية، إلا أنهم في الواقع غير مسجلين كمتقدمين للحماية الدولية. ويشمل ذلك المواطنين السوريين الذين قد يصلون عبر بلد آخر حتى إذا كان أفراد أسرهم في تركيا يستفيدون بالفعل من الحماية المؤقتة.[907]

وفي بعض الحالات، قامت مديرية إدارة الهجرة بإحالة هؤلاء الأشخاص للحصول على تأشيرة قصيرة الأجل ثم إذن إقامة قصيرة المدى.[908] ولا يمكن الوصول إلى الرعاية الصحية وغيرها من المزايا مجانًا على تصريح إقامة قصيرة الأجل. وبناء

[905] المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنطاكية، آذار 2019.
[906] زينب كيفيليسيم، "اللاجئون السوريون من المثليات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً في تركيا"، 2016، 29.
[907] المعلومات مقدمة من منظمات غير حكومية ، آذار 2019.
[908] المصدر السابق ذاته.

على حالتين معروفتين في عام 2018، لم يُسمح للسوريين القادمين من الأردن إلى مطار إزمير بالحصول على الحماية المؤقتة وأعيدوا إلى الأردن.[909]

1.3. تاريخ التوقف في 28 نيسان 2011

توفر المادة 1 المؤقتة من أنظمة الحماية المؤقتة أيضًا تاريخاً نهائياً لإدراجها في نظام الحماية المؤقت. وتنص على أن الأشخاص الذين وصلوا من سوريا من 28 نيسان 2011 أو في وقت لاحق يجب معاملتهم حصراً في إطار نظام الحماية المؤقتة. على هذا النحو، يجب منعهم من تقديم طلب حماية دولي منفصل. إذا كانوا قد تقدموا بالفعل بطلب للحماية الدولية قبل نشر أنظمة الحماية المؤقتة في 22 تشرين الأول 2014، فقد علقت هذه الطلبات واعتبر الأشخاص المعنيين بدلاً من ذلك كمستفيدين مؤقتين من الحماية.

وأتيح للأشخاص الواصلون إلى تركيا قبل 28 أبريل 2011 ممن قدموا بالفعل طلبًا للحماية الدولية خيار ما إذا كانوا يرغبون في البقاء ضمن إطار إجراءات الحماية الدولية أو الاستفادة من الحماية المؤقتة. ومع ذلك، فإن عدد المواطنين السوريين المعنيين بهذا الحكم محدود للغاية، لأن عدد طالبي اللجوء السوريين في تركيا في أوائل عام 2011 قبل بداية النزاع في سوريا كان منخفضًا للغاية .[910]

1.4. مواطنون سوريون يحملون تصاريح إقامة منتظمة

وبالمثل، يُسمح لأي مواطن سوري يقيم بصفة قانونية في تركيا اعتبارًا من 28 أبريل 2011 أو ما بعده ، على أساس تصريح إقامة منتظم خارج إطار اللجوء تماماً - مثل الجنسيات الأخرى للأجانب المقيمين قانوناً - بخيار مواصلة قانون الإقامة في تركيا على هذا الأساس ، إلا إذا كان يرغب في التسجيل كمستفيد من الحماية المؤقتة. في الواقع ، لا يزال يحتفظ عدد صغير نسبيًا من المواطنين السوريين الذين يصلون إلى تركيا قانونًا بجوازات سفر سارية المفعول في الفترة منذ اعتماد أنظمة الحماية المؤقتة في 22 تشرين الاول 2014 بهذا الخيار.

وإذا أراد المواطنون الأجانب طلب تصريح إقامة والحصول عليها بعد وصولهم إلى تركيا ، يتعين عليهم دخول البلد بشكل قانوني بجواز سفر ساري المفعول وإما على أساس تأشيرة الإقامة القصيرة أو لأسباب الإعفاء من التأشيرة بناءً على على الجنسية. ومنذ عام 2016، لم تعد تركيا تسمح بالدخول دون تأشيرة للمواطنين السوريين. وإحدى المشكلات التي يواجهها حاملو تصريح الإقامة السوريون هي أنه عندما تنتهي فترة صلاحية جواز سفرهم ولم ينجحوا عمومًا في تمديده، فإنهم لم يعودوا مؤهلين لتمديد تصريح إقامتهم.

2. إيقاف الحماية المؤقتة

مؤشرات :إيقاف

1. هل تجرى مقابلة شخصية لمستفيد الحماية المؤقتة في معظم الحالات عمليًا في إجراءات التوقف؟

   نعم لا

2. هل ينص القانون على الطعن في قرار الدرجة الأولى في إجراءات التوقف؟

   نعم لا

3. هل يمكن للمستفيدين الحصول على المساعدة القانونية المجانية في المقام الأول وبشكل عملي؟

   نعم بصعوبة لا

تتوقف حالة الحماية المؤقتة لمستفيد معين حيث:[911]

[909] المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إزمير، آذار 2019.
[910] اعتبارًا من 31 كانون الأول 2010، لم يكن هناك سوى 224 مواطنًا سوريًا مسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين والسلطات التركية كملتمسي لجوء: المعلومات المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، كانون الاول 2015.
[911] البند رقم 12 (1) من أنظمة الحماية المؤقتة .

1. يغادر تركيا طوعياً
2. عند الاستفادة من حماية بلد ثالث
3. عند قبوله في دولة ثالثة لأسباب إنسانية أو لإعادة التوطين.

كانت العودة الطوعية من القضايا البارزة والمثيرة للقلق في نظام الحماية المؤقتة في عام 2019. وذكر وزير العدل أنه في عام 2019، غادر 373,592 مواطناً سورياً تركيا للعودة إلى بلادهم.[912] وأعلنت وزارة الخارجية أن حوالي 371 ألف شخص عاد إلى مناطق آمنة في سوريا.[913] وزارة الدفاع قالت إن حوالي 580 ألف سوري أعيدوا إلى ديارهم في 2019 بما في ذلك 380 ألف إلى منطقة درع الفرات و 135 ألف إلى منطقة درع نبع السلام وأكثر من 65 ألف إلى منطقة غصن الزيتون.[914] هذه التصريحات يجب أن تقرأ بحذر فيما يتعلق بطوعية العودة إلى سوريا وعودة الأشخاص الذين سافروا إلى سوريا إلى تركيا. في العام 2020، لم يبلغ أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم عن أي تغيير كبير في السياسة، ولكن بسبب جائحة كوفيد-19 اختلف الوضع مع عدد أقل من الاحتجازات بسبب تدابير التباعد الاجتماعي وعدد أقل من العودة بسبب قيود السفر بين آذار وأيلول 2019. في عام 2021، كانت العودة لا تزال على رأس جدول الأعمال وفي أوائل عام 2022، قالت الحكومة إن أكثر من 500 ألف سوري عادوا إلى ديارهم. كان هناك دعم تركي للسوريين العائدين من خلال برنامج "معًا نقف مع إدلب" لبناء المساكن. وفقا للمسؤولين قامت المنظمات والمؤسسات التركية ببناء 59679 منازل في مناطق إدلب ودرع الفرات وغصن الزيتون. كما تقوم تركيا ببناء المساجد والمستشفيات والمدارس في المنطقة.[915]

2.1. طوعية العودة إلى الوطن

لا تحدد أنظمة الحماية المؤقتة كيفية تقييم معيار التوقف للمغادرة الطوعية من تركيا. وعملياً، عندما يشير أحد المستفيدين من الحماية المؤقتة إلى نية العودة إلى سوريا، يتعين عليه مقابلة لجنة تتألف من رئاسة إدارة الهجرة، مفوضية شؤون اللاجئين والمجتمع المدني؛ ولكن المجتمع المدني لا يتواجد بشكل فعلي في المقابلة. ومن الممكن أن يحضر محامٍ المقابلة. وتقوم اللجنة بتقييم ما إذا كانت العودة طوعية بالفعل و هناك أسباب كامنة وراء ذلك. وغالباً ما ترتبط حالات العودة بأشخاص لديهم ممتلكات أو وظيفة في سوريا.[916]

تم تنفيذ حملة للعودة في عام 2019. ووفقاً لمديرية إدارة الهجرة في اسطنبول، تم إرسال 42,888[917] مهاجراً غير نظامي إلى مراكز الاحتجاز في عدة مدن، وتم إرسال 6,416 سوري غير مسجل إلى مراكز إيواء مؤقتة بين 12 تموز 2019 و 15 تشرين الثاني 2019. تم إرسال الرجال العزباء الغير المسجلين إلى مراكز الترحيل مثل توزلا أو بندك. حتى بعض الأشخاص المسجلين تم إرسالهم إلى مراكز ترحيل في تموز 2019.[918]

كما وثقت منظمة العفو الدولية حالات لأشخاص تم إرسالهم إلى مراكز الترحيل، والعديد منها يتعلق بسوريين تم ترحيلهم من اسطنبول وتم القبض عليهم أثناء عملهم أو سيرهم في الشارع. كما وثقت منظمة العفو الدولية 20 حالة من حالات الإعادة القسرية في الفترة ما بين 25 أيار و 13 أيلول 2019، تم تنفيذ معظمها (14) في تموز 2019.[919] وقالت السلطات التركية إن هذه كانت حالات "عودة طوعية"، وتزعم أنه على مدى عدة سنوات أكثر من 315,000 سوري غادروا بمحض إرادتهم. ومع ذلك، يقول السوريون باستمرار إنهم يتعرضون للتضليل بشأن استمارات "العودة الطوعية" التي قيل لهم أو أجبروا على التوقيع عليها ، أي من خلال الترهيب والتهديد والضرب. يقول بعض الأشخاص إنهم تعرضوا أيضاً للضرب أثناء رحلتهم إلى الحدود على أيدي قوات الدرك. قال جميع المرحلين إنهم أرسلوا إلى شمال غرب سوريا.[920]

---

[912] Haber 3، '2019'da gönüllü olarak Suriye'ye dönen Suriyeli sayısı açıklandı'، 1 كانون الثاني 2020 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3bB1R7H.

[913] AA news، 'Dışişleri Bakanı Çavuşoğlu: 371 bin Suriyeli güvenli şekilde geri döndü'، 16 كانون الأول 2019 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2QVuzs2.

[914] وزارة الدفاع، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3atM5uZ.

[915] مذكرة، "تركيا: عودة نصف مليون سوري طواعية إلى بلادهم"، 2 يونيو 2022، متاح على: https://bit.ly/3nA8H5n.

[916] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

[917] بيان اسطنبول إدارة الهجرة، متاح هنا (باللغة التركية): https://bit.ly/33LBDwB.

[918] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في اسطنبول، شباط 2020.

[919] منظمة العفو الدولية ، أُرسلت إلى منطقة حرب: عمليات الترحيل غير القانونية للاجئين السوريين في تركيا ، 25 تشرين الأول 2019 ، متاح على: https://bit.ly/3dBsknn.

[920] المعلومات التي قدمها أحد أصحاب المصلحة في أنطاكيا، شباط 2020.

أفاد محامون في أنطاكيا بوجود ارتفاع تقريبي بنسبة 20٪ - 30٪ في حالات الترحيل بعد العمليات التي نُفذت في اسطنبول في تموز 2019.[921] كما ارتفع عدد اللاجئين السوريين الذين توقفت حمايتهم المؤقتة والتقاضي بشأنها بشكل ملحوظ. كانت الأسباب الأساسية للإلغاء هي العودة الطوعية و "المشتبه الجاد في تورطهم في عمل إجرامي". هذا الأخير يتعارض مع افتراض البراءة، وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تفسر السلطات هذا الأخير عندما يكون اللاجئ السوري مدعياً أو شاهداً في قضية أو تحقيق جنائي. ونتيجة لذلك، لا يجرؤ الضحايا السوريون على الشكوى أمام السلطات خوفاً من الترحيل.[922]

واصلت المفوضية رصد حالات العودة الطوعية في عام 2021. ووفقاً لتقريرها لعام 2021، لاحظت المفوضية أكثر من 22275 مقابلة عودة طوعية (أكثر من 17200 عائلة) في 67 ولاية في كل تركيا بما فيها المنطقة الجنوبية الشرقية، اسطنبول ، إزمير وأنقرة. على الرغم من أن أكثر من 90٪ من المقابلات كانت في الجنوب الشرقي. يعتزم غالبية العائدين الذين تحدثت معهم المفوضية في العام 2021 العودة إلى إدلب وحلب والرقة والحسكة. وأشار أكثر من نصفهم أن أسباب العودة الرئيسية هي لم الشمل مع أفراد الأسرة وتليها الحاجة إلى رعاية أفراد الأسرة المعالين.[923]

وعندما تنتهي الحماية المؤقتة بناءً على الإقلاع، تصدر رئاسة إدارة الهجرة "رمز V87 " (أجنبي عائد بإرادته) لتمييز الشخص على أنه "أجنبي عاد طوعاً". وعادةً ما يترك الشخص على الحدود ويتولى عملية العودة الخاصة به أو بها.[924] ومع ذلك، لا يطلع المستفيدين دائمًا على هذه العملية بشكل كافٍ.

علاوة على ذلك، لا يتبع إجراء المقابلة الواردة سابقاً في مراكز الترحيل. ولا يخضع الأشخاص الذين يوقعون على وثائق العودة الطوعية - غالبًا بعد ضغط من السلطات (انظر احتجاز طالبي اللجوء) - لمقابلة مع لجنة تهدف إلى إثبات ما إذا كانت العودة طوعية.[925]

2.2. إعادة الدخول بعد التوقف

من الشائع أن يعود اللاجئون إلى سوريا لأسباب إدارية مثل تجديد جواز السفر ومن ثم يعودون إلى تركيا.[926]

يقيّم قبول الأشخاص الذين استفادوا سابقًا من الحماية المؤقتة في تركيا ولكن أوقف وضعهم بشكلٍ فردي من قِبل رئاسة إدارة الهجرة.[927] وتعدُّ رئاسة إدارة الهجرة مخولة بمنح أو منع الوصول المتجدد إلى حالة الحماية المؤقتة عند تكرار الوصول إلى تركيا.

ولا تزال هناك حالات لأشخاص توقفت حالة الحماية المؤقتة خاصتهم، وأصدر "رمز V87 " (أجنبي عائد بإرادته)، لعدم تمكنهم من إعادة الوصول إلى الحقوق عند العودة إلى تركيا. أصدرت رئاسة إدارة الهجرة تعميم في 7 كانون الثاني 2019، تطالب رئاسة إدارة الهجرة برفع "رمز V87" فيما يتعلق بالأشخاص العائدين إلى تركيا بعد التوقيع على "وثيقة العودة الطوعية" وخاصة النساء الحوامل وكبار السن والأطفال اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019 للسماح لهم بالوصول إلى الخدمات مرة اخرى.[928] كما يطلب التعميم من إدارة المديريات تقديم معلومات مفصلة إلى المستفيدين من الحماية المؤقتة حول الآثار القانونية للتوقيع على "وثيقة العودة الطوعية".

في أنطاكيا، كانت طلبات إعادة تفعيل الحماية المؤقتة عالية في عام 2019. في حالة ترحيل سوري مسجل، تم إلغاء الحماية المؤقتة وإصدار رمز يسمى c-114. في حالة العودة إلى تركيا، لم يتم إعادة تفعيل الحماية المؤقتة خلال السنة الأولى من العودة، مما ترك السوريين معرضين لخطر الترحيل حتى في حالة وجود مشكلة بسيطة أو عندما يكونون المدعي أو الشاهد في قضية أو شكوى جنائية. يوقع الأشخاص على نماذج العودة الطوعية في كثير من الأحيان دون معرفة الغرض منها ويتم تنفيذ عمليات الترحيل في الغالب في عطلات نهاية الأسبوع. كانت هناك حالة لامرأة متزوجة ولديها أربعة أطفال من بينهم طفل

[921] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في أنطاكيا، شباط 2020.
[922] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في أنطاكيا، شباط 2020
[923] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، تركيا: أبرز الملامح التشغيلية لعام 2020، متاح على: https://bit.ly/3esx9AE.
[924] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.
[925] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.
[926] معلومات مقدمة من مركز كركاياك الثقافي، شباط 2019.
[927] البند رقم 13 من أنظمة الحماية المؤقتة.
[928] تعميم المديرية العامة لإدارة الهجرة لعام 1/2019 بشأن وقف أوضاع السوريين بسبب العودة الطوعية ، 7 كانون الثاني 2019.

معاق تم ترحيلها بمفردها إلى سوريا.[929] ومع ذلك، كان للتعميم "V-87" تأثير إيجابي. بدأت المقابلات لأولئك الذين ألغيت حمايتهم المؤقتة في المقام الأول للاجئين العُرضة الذين ليس لديهم سجل إجرامي في تركيا.[930]

في إزمير في عام 2019، لم يتم إعادة تفعيل الحماية المؤقتة للسوريين الذين تم ترحيلهم سابقاً وبشكل غير قانوني واحتجازهم في مراكز الاحتجاز بمجرد عودتهم إلى تركيا وهذا مخالف للقانون. ومع ذلك، السوريون من ذوي الاحتياجات الخاصة مثل ضحايا العنف أو الاتجار بالبشر الدولي عوملوا بالمزيد من الرعاية من قبل إدارة الهجرة.[931] في الحالات العاجلة، يمكن للمديرات في المحافظات إعادة تفعيل الحماية المؤقتة بطريقة محدودة - مما يعني أنه يتم تفعيلها فقط للأغراض الصحية أو التعليمية.[932] في عام 2020، عندما تم إلغاء تفعيل الحماية المؤقتة في إزمير، تم الإفراج عن الأشخاص مع التزام بالإبلاغ والتوقيع بانتظام- ولكن وضعهم القانوني ظل غير مؤكد. تصدر المحكمة الدستورية إجراءات مؤقتة لكنها تحكم فقط في مسألة ما إذا كان يجب ترحيل مقدم الطلب إلى بلد المنشأ (سوريا) أم لا. ولا يعطي أمراً قضائياً بعدم الترحيل إلى دولة ثالثة. نتيجة لذلك، هناك ممارسة متزايدة ان يتلقى سوريين أوامر الترحيل إلى دولة ثالثة آمنة. لذلك، فإن الإجراءات المؤقتة التي أصدرتها المحكمة الدستورية لا تعمل.[933] وقد أدى ذلك إلى توقيع الأشخاص على نماذج العودة الطوعية والعودة إلى سوريا ثم العودة مرة أخرى إلى تركيا. عند العودة، لا يتقدم هؤلاء الأشخاص في كثير من الأحيان إلى مكاتب رئاسة إدارة الهجرة ويعيشون غير مسجلين بسبب عدم ثقتهم بالسلطات.[934]

وقد أثيرت مسألة التوقف أيضاً في سياق إعادة قبول الرعايا السوريين من اليونان إلى تركيا بموجب بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا. تم إدخال تعديل على نظام الحماية المؤقت في 5 نيسان 2016 لتوضيح أن المواطنين السوريين، الذين دخلوا تركيا بعد 28 نيسان 2011 والذين عبروا بشكل غير نظامي إلى جزر بحر إيجة بعد 20 آذار 2016، "يجوز" توفير الحماية المؤقتة لهم.[935] أعادت تركيا إدخال 412 "مهاجر غير نظامي" سوري في الفترة من 4 نيسان 2016 إلى 5 نيسان 2021 - بزيادة قدرها 8 أشخاص في عام 2020.[936] تم تجميد عمليات الإعادة هذه في عام 2021 على حد علم أصحاب المصلحة.

[929] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في أنطاكيا، شباط 2020.
[930] المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء في أنطاكيا، شباط 2020.
[931] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في إزمير ، شباط 2020.
[932] معلومات قدمها محام من نقابة المحامين في أنطاكيا، شباط 2020.
[933] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة ، آذار 2021.
[934] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[935] المادة المؤقتة 1 (6) TPR ، كما تم إدراجها في المادة 1 من لائحة 8722/2016 بتاريخ 5 نيسان 2016.
[936] إدارة الهجرة، إحصائيات العودة ، متاح على: https://bit.ly/3wm3j97.

3. استبعاد و إلغاء الحماية الموقتة

مؤشرات: إلغاء الحماية المؤقتة

1. **هل تجرى مقابلة شخصية لمستفيد الحماية المؤقتة في معظم الحالات فعليًا في إجراء الإلغاء؟**

   نعم لا

2. **هل ينص القانون على إمكانية الطعن في قرار الإلغاء؟**

   نعم لا

3. **هل يمكن للمستفيدين الحصول على المساعدة القانونية المجانية في المقام الأول وبشكل عملي؟**

   نعم بصعوبة لا

تستبعد الفئات التالية من الأشخاص من الاستفادة من الحماية المؤقتة في تركيا: [937]

1. الأشخاص الذين يوجد سبب جاد للاعتقاد بأنهم ارتكبوا أفعالاً محددة في المادة رقم 1 (ف) من اتفاقية 1951؛
2. الأشخاص الذين يوجد سبب جاد للاعتقاد بأنهم شاركوا في أعمال وحشية ، لأي سبب كان ، قبل الوصول إلى تركيا؛
3. الأشخاص الذين شاركوا أو أثاروا جرائم أو أفعال مشار إليها في 1 و 2 أعلاه؛
4. الأشخاص الذين شاركوا في نزاع مسلح في بلد المنشأ ، لم يتوقفوا بشكل دائم عن الأنشطة المسلحة بعد وصولهم إلى تركيا؛
5. الأشخاص الذين ثبت أنهم شاركوا في أنشطة إرهابية أو خططوا لها أو شاركوا فيها؛
6. الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب جريمة خطيرة وبالتالي يعتبرون تهديداً للمجتمع. وأولئك الذين يُعتبرون خطرين على الأمن القومي والنظام العام والأمن العام؛
7. الأشخاص الذين ارتكبوا قبل وصولهم إلى تركيا جرائم يعاقب عليها بالسجن في تركيا، وغادروا بلد المنشأ أو الإقامة لتفادي العقوبة؛
8. الأشخاص المدانين بجرائم ضد الإنسانية من قبل المحاكم الدولية؛
9. الأشخاص الذين يرتكبون أيًا من الجرائم المدرجة في المادة 4 (7) من القانون الجنائي التركي، أي الجرائم المتعلقة بأسرار الدولة والتجسس.

وطُبق هذا الإلغاء بشكل عملي على حاملي الحماية المؤقتة المعينين كالمقاتلين الإرهابيين الأجانب (YTS)، على سبيل المثال، حتى في الحالات التي لم تؤد فيها الإجراءات الجنائية إلى الإدانة.[938] وفي بعض الحالات ، أمرت رئاسة إدارة الهجرة أيضًا

[937] البند رقم 8 (1) من أنظمة الحماية المؤقتة.
[938] المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إزمير ، آذار 2019.

بالإلغاء بناءً على المادة 8 (1) (هـ) من أنظمة الحماية المؤقتة،[939] وقد طُبق أيضًا في حالات التضارب بين البيانات الشخصية في وثيقة تعريف الحماية المؤقتة وجواز السفر الخاص باللاجئ ، التي اعتبرت على أنها توفير معلومات مضللة إلى رئاسة إدارة الهجرة.[940]

وتُعدُ رئاسة إدارة الهجرة هي المسؤولة والمصرح لها لتنفيذ والانتهاء من تقييمات الاستبعاد وإبلاغ قرارات الاستبعاد إلى الأشخاص المعنيين. يتعين إلغاء حالة الحماية المؤقتة خاصتهم عند تحديد أن المستفيد الحالي يقع ضمن أسباب الاستبعاد المذكورة أعلاه. يمكن للمديرية العامة لإدارة الهجرة تفويض هذه السلطة للولايات اعتباراً من 25 كانون الأول 2019.[941]

ومع ذلك ، نظراً لأن قانون الأجانب و الحماية الدولية ينص على عدم التقيد بعدم الإعادة القسرية ، فقد يخضع المستفيدون من الحماية المؤقتة أيضًا لإجراءات الترحيل دون إلغاء وضعهم. وقد تكررت حالات الترحيل هذه في عام 2018 (انظر الحماية من الإعادة القسرية).

في عام 2020، لم يتم إبلاغ المستفيدين من الحماية المؤقتة من قبل السلطات بإلغاء الحماية الخاصة بهم. لم يتلقوا أي مستند مكتوب يوضح أسباب هذا الإلغاء، وبالتالي منع أي احتمالات للاستئناف. علم معظمهم بإلغاء الحماية المؤقتة الخاصة بهم عند الذهاب إلى إدارة الهجرة في المحافظة لأسباب أخرى مثل تحديث بياناتهم أو عندما تم إلغاء التأمين الصحي العام (GSS).

في عام 2020، كان إلغاء الحماية المؤقتة سائداً في منطقة الجنوب الشرقي بسبب "تهديد الناس للأمن العام"، وعدم دفع غرامات إدارية أو عدم تحديث البيانات. أولئك الذين تورطوا في حوادث أدرنة / بازاركول الموصوفة في الوصول إلى القطر وعمليات الإجبار على العودة، فقدوا حمايتهم المؤقتة. كان إلغاء الحماية المؤقتة سائداً أيضاً في قونية حيث يوجد الكثير من السوريين. تضمنت الأسباب مزاعم عن تصريحات كاذبة حول الحالة المدنية أو أثرت مرة أخرى على أولئك الذين ذهبوا إلى أدرنة في شباط 2020 لمحاولة عبور الحدود.[942]

كان هناك بيان في عام 2019 مفاده أنه سيتم ترحيل السوريين إذا لم يذهبوا إلى المحافظات التي تم تسجيلهم فيها. كانت هذه العملية تسمى "التحقق من العنوان" ، وكانت لا تزال قائمة في إزمير في عام 2021. إذا تقرر أن الشخص ليس في المحافظة التي تم تسجيله فيها، فسيتم إلغاء تفعيله، ولكن لا يتم إلغاؤه. من المستحيل قانونًا ترحيل العديد من الأشخاص ولذلك تجد رئاسة إدارة الهجرة صعوبة في فرض عقوبة. كما بدأت عمليات التحقق من العناوين في أنقرة ووسط الأناضول. إذا تعذر العثور على مقدم الطلب السوري في العنوان المحدد، فيمكن إلغاء هوياتهم. تم تمكنوا من إعادة تفعيلها بالذهاب إلى مديرية رئاسة إدارة الهجرة، لكن أولئك الذين لم يتمكنوا من الذهاب إلى مديرية رئاسة إدارة الهجرة فقدوا هوياتهم. تقدر المنظمات غير الحكومية وعلى رأسها المنظمات السورية والنشطاء أنه تم إلغاء 150 ألف بطاقة هوية اعتبارًا من نيسان 2022.[943] وفي الوقت نفسه، من المستحيل الحصول على موعد من السفارة السورية، ويتعين على الناس الدفع.

---

[939] انظر المثال، المحكمة الإدارية في إزمير، القرار 692/2018 ، الصادر في 29 تشرين الثاني 2018، الذي أبطل قرار الإلغاء على أساس أن الإدانة لم تثبت.

[940] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

[941] البند 12(2) من أنظمة الحماية المؤقتة.

[942] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

[943] رووداو ، "الغازي: إلغاء هوية 150 ألف سوري يشكل تغييرا في السياسة، 20 أبريل 2022، متاح على: https://bit.ly/3OR05U0.

C. الوصول للحماية المؤقتة و التسجيل

1. الدخول إلى الأراضي

مؤشرات :الدخول إلى الأراضي

1. هل هناك أي تقارير) تقارير المنظمات غير الحكومية ، وسائل الإعلام ، شهادات ، إلخ (عن الأشخاص الذين رفضوا الدخول عند الحدود وعادوا دون فحص احتياجات الحماية خاصتهم؟

نعم لا

في حين تنص المادة 6 من أنظمة الحماية المؤقتة على حماية جميع الأشخاص الذين يدخلون في نطاق اللائحة من الإعادة القسرية ، فإن الإطار العام الذي وضعته أنظمة الحماية المؤقتة لا يضمن صراحة حق الوصول إلى الأراضي التركية للمستفيدين المحتملين. ويجوز للأشخاص الذين يقتربون من حدود تركيا بدون وثيقة سفر صالحة الدخول إلى أراضيها وفقًا لتقدير المحافظة.[944]

وعلاوة على ذلك، تتمتع الرئاسة بصلاحية تقديرية لإصدار إما "قيود" أو "تعليق" لتدابير الحماية المؤقتة الحالية المعمول بها "في حالة وجود ظروف تهدد الأمن القومي والنظام العام والأمن العام والصحة العامة"، بما في ذلك إمكانية فرض "التدابير الإضافية المتعلقة بالتنقل الجماعي للأشخاص على طول الشريط الحدودي لتركيا أو خارج حدود تركيا".[945]ويبدو أن هذه الصيغة تشير إلى أن الحكومة التركية قد تختار إغلاق حدود تركيا أمام الأشخاص الذين يلتمسون الحماية المؤقتة في تركيا، إما لفترة محددة أو إلى أجل غير مسمى، حيث تتطلب اعتبارات الأمن القومي والنظام العام والأمن العام والصحة العامة ذلك.

وكان الدخول عبر الحدود البرية التركية السورية محدودًا من خلال قيود مختلفة. وأكملت تركيا بناء جدار خرساني بطول 764 كيلومتراً على الحدود السورية في حزيران 2018 وقامت بتركيب الكاميرات وأنظمة الإضاءة في بعض أجزائها.[946] ويمتد الجدار على طول المحافظات الحدودية مثل غازي عنتاب، كلس، هاتاي، ماردين وشرناق. وذكرت منظمة رصد حقوق الإنسان أن الحدود التركية السورية "مغلقة فعلياً أمام طالبي اللجوء الجدد" في الوقت الراهن.[947]وفي آذار 2019، أعلنت تركيا عن فتح نقطة عبور حدودية في منطقة عفرين ، تحت اسم "فرع الزيتون" .[948] هناك خطط لتعزيز نقطة العبور الحدودية بتقنية جديدة.[949] على سبيل المثال، في تموز 2020، بدأت تركيا بتسيير دوريات على الحدود باستخدام بالونات مراقبة قادرة على مسح مساحة ثمانية كيلومترات مربعة.[950]

ولكن لم يوقف الحاجز المادي الوافدين تمامًا، رغم أنه أدى إلى تفاقم الصعوبات في عبور الحدود التركية السورية. وبحسب ما ورد، اضطر اللاجئون إلى تسلق الجدار الحدودي،[951] أو رشوة حرس الحدود لدخول تركيا.[952] وأفادت تقارير أيضاً عن وجود أنفاق و أن وجود الحائط ساهم في زيادة أسعار المهربين.[953] وفقًا لإحصائيات رئاسة إدارة الهجرة لعام 2021، تم احتجاز

---

[944] البند رقم 17 (2) من أنظمة الحماية المؤقتة.
[945] البند رقم 15 أنظمة الحماية المؤقتة
[946] دايلي صباح، "تركيا تنهي بناء الجدار الأمني بطول 764 كم على الحدود السورية" ، 9 حزيران 2018، المتوفر على: https://bit.ly/2l2bOD0 ؛ هاريت، "تركيا تعمل على تحسين أمن الحدود بنظام ذكي"، 6 كانون الثاني 2019، المتوفر على:
[947] منظمة رصد حقوق الإنسان، التقرير العالمي 2019: تركيا، المتوفر على: . https://bit.ly/2W2P1bl
[948] رصد الشرق الأوسط، " ستفتح تركيا بوابة الحدود مع عفرين السورية الأسبوع المقبل – وفقًا لما أدلى به الوزير"، 5 آذار 2019، المتوفر على: . https://bit.ly/2ukw1s9
[949] سي إن إن ترك ، " Suriye sınırına akıllı güvenlik"، 13 كانون الثاني 2020 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2UNgY73.
[950] حريت، بالون المراقبة التركي الذي يقوم بدوريات على الحدود السورية ، 21 تموز 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3hivXD4.
[951] حرييت ‘، لقطات تبين أن السوريين يقومون بتوسيع الجدار الحدودي التركي باستخدام السلالم ، 7 أيلول 2018، المتوفر على: https://bit.ly/2EEp0bI.
[952] مجموعة الأزمات الدولية، تخفيف المخاطر على اللاجئين السوريين الشباب في تركيا ، شانلي أورفا ، شباط 2019، المتوفر على: https://bit.ly/2tSkVdX، 5-6.
[953] معلومات مقدمة من أصحاب المصلحة من أنقرة و أورفا، آذار 2020.

162996 من المهاجرين غير الشرعيين في جميع أنحاء البلاد ومنهم 17562 سوري و 70252 أفغاني.[954] وهذا يشكل زيادة عن عدد المهاجرين غير الشرعيين في 2020 حيث كان هناك

122,302 مهاجر غير نظامي تم القبض عليهم في جميع أنحاء البلاد ومنهم 17,562 فقط من المواطنين السوريين. أكبر مجموعة بلغ عددهم 50,161 أفغان.[955] وهذا يمثل انخفاضاً مهماً عن عام 2019 بسبب كوفيد-19.

هذا واستمرت مزاعم الصد والعنف على الحدود التركية السورية. وفي تقرير 2018، أشارت منظمة رصد حقوق الإنسان إلى 137 حادث اعتراض للسوريين بعد عبور الحدود بين كانون الأول 2017 و آذار 2018.[956] وهناك تقارير تفيد أن حرس الحدود أطلقوا النارعلي المهاجرين أثناء محاولتهم العبور لمنعهم من دخول البلد.[957] طلبات الحماية الدولية لا تقبل في الحدود.[958]

في تشرين الأول 2019، شنت تركيا هجوماً عسكرياً في شمال شرق سوريا قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنه يهدف إلى إخراج القوات التي يقودها الأكراد من المنطقة الحدودية وإنشاء "منطقة آمنة" يمكن إعادة ملايين اللاجئين السوريين إليها. تحدثت تركيا عن عودة مقاتلي داعش إلى المنطقة وقدمت خطة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لإعادة ما يصل إلى مليوني لاجئ سوري في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.[959] أدت هجمات على إدلب تسببت في مقتل أكثر من 50 جندياً تركياً في شباط 2020 إلى تصعيد التوترات في المنطقة وأدت إلى قيام الرئيس أردوغان بفتح البوابات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، قائلاً، من بين أمور أخرى، إن تركيا لا تستطيع التعامل مع تدفق جماعي آخر من اللاجئين من سوريا. أدى ذلك إلى إغلاق اليونان لحدودها وانتقادات لمعالجة كل من أوروبا وتركيا للوضع ومخاوف بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين.[960] لمزيد من الشرح بخصوص هذه الحوادث انظر في قسم الوصول إلى الأراضي وعمليات الصد.

في عام 2020، أبلغت مؤسسة التضامن النسائي عن مزاعم عنف وتحرشات جنسية ارتكبها جنود أتراك وحراس أمن أتراك ضد نساء سوريات يعبرن الحدود التركية.[961]

في عام 2021، على الرغم من بناء الجدار على الحدود الشرقية، تمكن بعض الأشخاص من عبور الحدود ودخول تركيا. يتم صدهم عندما يتم القبض عليهم من قبل السلطات، لكن غالبية المحاولات يطلق عليها "منع" من قبل السلطات التركية - وليس عمليات صد.[962]

2. التسجيل تحت الحماية المؤقتة

تُعدُّ المديرية الإقليمية لرئاسة إدارة الهجرة المسؤولة رسمياً عن تسجيل المستفيدين من الحماية المؤقتة.

لم تكن عملية تسجيل السوريين سلسة في عام 2019. كان للفئات العُرضة الأولوية في إجراءات التسجيل، لكن عدد السوريين الذين لم يحصلوا على وثائق الحماية المؤقتة زاد. كانت المشكلة الرئيسية هي الزيادة في عدد "المدن المغلقة" والمشاكل في الحصول على تصاريح السفر من المديريات العامة لإدارة الهجرة. بدون تصاريح سفر سارية المفعول يتعرض اللاجئون السوريون لخطر الترحيل أو الحجز الإداري.[963]

بعد عملية تموز 2019 في اسطنبول، أُعيد جميع السوريين المسجلين في أنطاكيا إلى أنطاكيا، ما كان له تداعيات على الوضع هناك. أنطاكيا مغلقة الآن للتسجيلات الجديدة باستثناء الحالات العُرضة بسبب ارتفاع عدد اللاجئين السوريين. حتى في الحالات العُرضة يستغرق التسجيل وقتًا طويلاً. إذا تبين أثناء عملية التحقق من البيانات أن الشخص الذي كذب أثناء عملية التسجيل

---

954 رئاسة إدارة الهجرة، إحصاءات الهجرة غير الشرعية، متاح على: https://bit.ly/3ng8jbj.
955 المديرية العامة لإدارة الهجرة ، إحصاءات الهجرة غير النظامية ، متوفرة على: https://bit.ly/3ng8jbj.
956 وزارة الداخلية، ، رد على هيومن رايتس ووتش، 21 آذار 2018، متاح على: https://bit.ly/2unxG2Y
957 على سبيل المثال ، هيومن رايتس ووتش ، "تركيا / سوريا: إطلاق النار على حرس الحدود ، منع السوريين الفارين"، 3 شباط 2018، متاح على: https://bit.ly/2KhddSH.
958 معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في غازي عنتاب، شباط 2020.
959 انظر الجدول الزمني لقناة الجزيرة للأحداث على الحدود التركية السورية، متاح هنا: https://bit.ly/2QSaLFS
960 ECRE ، بيان حول الوضع على الحدود اليونانية التركية ، 3 آذار 2020، متاح على: https://bit.ly/2QVyzJ2.
961 مؤسسة التضامن النسائي ، العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز: النساء السوريات المقيمات في أنقرة ، 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3dPB4r2، 26.
962 المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، مايو 2022.
963 المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.

الأولية يتم ترحيل هذا الشخص على الفور بسبب جريمة بموجب المادة 206 من القانون الجنائي التركي تسمى "الكذب أثناء تكوين وثيقة رسمية". يُمنع الشخص أيضاً من الدخول مرة أخرى إلى تركيا ويتم فرض رمز V-87.[964]

ومع ذلك تتغير القائمة وفقاً للسعة وإذا كانت هناك حالة صحية أو تعليمية طارئة يمكن توجيه كلا المجموعتين من أصحاب الحماية إلى مدن أخرى. يقال إن اسطنبول مغلقة أمام تسجيل كل من غير السوريين والسوريين باستثناء الحالات ذات أسباب مبررة مثل التعليم أو الصحة أو العمل. ومع ذلك، يقال إن إدارة الهجرة في إسطنبول لا تقبل التسجيلات بسبب الاحتياجات التعليمية لأن ذلك يعني تسجيل جميع أفراد الأسرة مما يؤدي إلى زيادة في الأعداد.[965]

كما هو موضح في تسجيل طلب اللجوء علقت إدارة الهجرة واللاجئين أنشطتها ووصولها المحدود إلى مكاتبها من آذار إلى حزيران في عام 2020 نتيجة لجائحة كوفيد-19. أدى هذا إلى إعاقة الوصول إلى إجراء الحماية المؤقتة وخلق مزيد من التأخير. في منطقة وسط الأناضول، تم الإبلاغ عن الفترات الزمنية التالية لتحديد موعد تسجيل لمقدمي طلبات الحماية المؤقتة في عام 2020:

تسجيل طالبي الحماية المؤقتة	
نفس اليوم	آدنا كرشهير وسامسون
خلال أسبوع	أرزورم ومالاطيا وسيفاس
خلال شهر	أنقرة وبالك أسير وإسبارتا وقونيا ومانيسا وعثمانية
بين 2-6 أشهر	دينيزلي و قيصري و ماردين ومرسين ونيف شهير ونيغده و شانلي أورفا
أكثر من 6 أشهر	غازي عنتاب
غير معروف	تشوروم وكهرمان مرعش

المصدر: معلومات من أصحاب المصلحة بعد البحث الميداني تم تقديمها في آذار 2021.

رفي عام 2021، استمر تسجيل الحماية المؤقتة، وإن لم يكن في جميع المدن. في نهاية العام، كان هناك 3،737،369 شخصًا مسجلين تحت الحماية المؤقتة[966]. هذه زيادة قدرها 95،999 مقارنة بعام 2020، على الرغم من أن هذه ليست جميع عمليات تسجيل الوافدين الجدد. التسجيلات مغلقة في العديد من المدن (انظر نظام "المدن التابعة"). على سبيل المثال، بسبب الزيادة في الكثافة السكانية في اسطنبول ومخاوف الناس، تم إغلاق التسجيلات في اسطنبول منذ عام 2019، باستثناء بعض الحالات (لم شمل الأسرة، والحصول على العلاج، والحصول على تصريح عمل، والفئات العُرضة). واحدة من الماشكل الشائعة أيضاً هي عندما يكون لأب الأسرة حماية مؤقتة، ولكن زوجته وأطفاله يأتون إلى تركيا بشكل غير قانوني التسجيل ويحاولون التسجيل في اسطنبول ولكن يواجهون صعوبات في الوصول إلى التسجيل.[967] ستؤثر قاعدة 25٪ الجديدة أو "سياسة إزالة التمركز"[968] أيضًا على المدن التي تضم عددًا أكبر من السوريين مثل كليس حيث هناك أكثر من 38٪ من السكان سوريين تحت الحماية المؤقتة[969].

بعد التغييرات على قانون الأجانب والحماية الدولية في كانون الأول 2019، ينص القانون الجديد على غرامة إدارية لأولئك الذين يوفرون السكن للأجانب غير المسجلين حتى دون علمهم. لا يتم التسجيل في العديد من المحافظات للحصول على الحماية

[964] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.
[965] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2020.
[966] انظر موقع رئاسة إدارة الهجرة، "الحماية المؤقتة"، متاح باللغة الإنجليزية على: https://bit.ly/3wKyP0K.
[967] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، أبريل 2022.
[968] https://bit.ly/3kdWQf6
[969] انظر موقع رئاسة إدارة الهجرة، "الحماية المؤقتة"، متاح باللغة الإنجليزية على: https://bit.ly/3wKyP0K.

المؤقتة والحماية الدولية، ولا يمكن للمواطنين الأجانب إكمال التسجيل حتى لو أرادوا ذلك. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة التشرد.[970]

تجمع رئاسة إدارة الهجرة البيانات البيومترية، بما في ذلك بصمات الأصابع، أثناء التسجيل وتحتفظ بالملفات الإلكترونية لكل مستفيد في نظام إدارة الملفات الإلكترونية المسمى "Göç-Net" - وهي قاعدة بيانات داخلية متاحة لموظفي المديرية العامة لإدارة الهجرة لتسهيل إجراءات التسجيل[971].

2.1. عمليات التدقيق الأمني وما قبل التسجيل

كما نوقش في قسم الأهلية، تنص المادة 8 من أنظمة الحماية المؤقتة على أحكام لاستبعاد الأشخاص من الحماية المؤقتة، دون تحديد إجراء لتقييم الاستبعاد. و لكن تنص المادة 22 من أنظمة الحماية المؤقتة على عدم إعطاء الأشخاص المصممين على الوقوع ضمن أسباب الاستثناء بطاقة هوية الحماية المؤقتة، فهذا يعني أن مقابلة التسجيل يجب أن تتضمن أيضاً كشف استبعاد المتقدمين.

وتمت بلورة هذا بشكل عملي من خلال مرحلة ما قبل التسجيل قبل مرحلة التسجيل على الحماية المؤقتة أدخلت في آذار 2016. ويجرى ماقبل التسجيل بهدف إجراء عمليات الفحص الأمني في غضون 30 يوماً، حيث تحدد طرائقها من خلال تعميم غير منشور. ويتم تحويل السوريين القادمين إلى تركيا من اليونان بموجب بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا أيضاً إلى مرحلة ماقبل التسجيل.[972]

وفي عدة مواقع في جميع أنحاء تركيا، ونظراً للأعداد الكبيرة ونقص المترجمين الشفويين وإجراء الفحوصات الأمنية ، يُمنح المتقدمون مواعيد ما قبل التسجيل ولكن يواجهون تأخيرات كبيرة قبل التسجيل، والتي قد تستغرق عدة أشهر وتختلف من مقاطعة إلى أخرى.[973] ويواجه المتقدمون أيضاً عوائق عملية أخرى للتسجيل، مثل الأخطاء من جانب مسؤولي رئاسة إدارة الهجرة، والتي لا يمكن تصحيحها إلا بعد تدخل قانوني وذلك يستغرق وقتاً طويلاً.[974]

هذا ويؤدي التأخير في التسجيل إلى مشاكل في الوصول إلى الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات ، والتي تتطلب من المستفيد الحصول على بطاقة هوية الحماية المؤقتة ورقم تعريف الأجانب (YKN)، ويدرج هذا الرقم في البطاقة.[975]

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى استلام فئات معينة من الفئات العرضة للخطر بطاقة تعريف الحماية المؤقتة دون انتظار فترة الثلاثين يوماً لمرحلة ما قبل التسجيل. وهذا يشمل: (أ) الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-12 سنة؛ الأشخاص الذين يحتاجون إلى علاج طبي عاجل؛ النساء الحوامل؛ كبار السن والأطفال غير المصحوبين بذويهم. [976] ويتمتع الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، مثل الأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية أو النساء في مراحل متقدمة من الحمل، بالأولوية في إجراءات التسجيل.

2.2. استكمال التسجيل لدى المديرية الإقليمية لإدارة الهجرة

بعد الانتهاء من مرحلة ما قبل التسجيل ، يتعين على مقدم الطلب المثول أمام مديرية إدارة الهجرة في غضون 30 يوماً للحصول على بطاقة هوية الحماية المؤقتة. ولكا يؤدي عدم الظهور أمام مديرية إدارة الهجرة بعد 15 يوماً من انقضاء مهلة 30 يوماً دون سبب وجيه إلى تنشيط رمز "71V" على "موقع غير معروف". فإنّ رمز "71V" يعمل على تعليق إجراء التسجيل ولا

---

[970] Mülteci-Der ، تقييم مشترك: التعديلات المقترحة في قانون الأجانب والحماية الدولية لتركيا، 4 ديسمبر 2019، متاح على: http://bit.ly/2IRYoVQ.

[971] المعلومات مقدمة من المديرية الإقليمية لإدارة الهجرة في إزمير، ديسمبر 2017.

[972] المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في اليونان، "الرد على استفسار يتعلق بملاحظات المفوضية حول السوريين المقبولين في تركيا" ، 23 كانون الأول 2016، المتوفر على: http://bit.ly/2B5IykY . انظر إلى بوراكتيف، " تمنع تركيا وصول المفوضية إلى اللاجئين السوريين" ، 19 كانون الثاني 2017، المتوفر على: . http://bit.ly/2BFsuYp

[973] في قونيا، أفيد أن التسجيل يستغرق شهرين لكتابته، جُمعت المعلومات عقب زيارة إلى منظمة غير حكومية، شباط 2019.

[974] المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018.

[975] في بعض الحالات، أمرت المحاكم بالسماح للأشخاص المستضعفين بالحصول على الرعاية الصحية. انظر المثال، محكمة الأطفال الثانية في غازي عنتاب ، القرار الصادر في 18 تموز 2016.

[976] تعميم المديرية العامة لإدارة الهجرة رقم 10/2017 الصادر في 29 تشرين الثاني 2017 عن المبادئ والإجراءات للرعايا الأجانب تحت الحماية المؤقتة.

يمكن رفعه إلا بعد تأكيد مديرية إدارة الهجرة على استمرار الإجراء أو بعد تسجيل سجلات البحث والاعتقال في قاعدة البيانات.[977]

3. الاستئناف

نظراً لأن أنظمة الحماية المؤقتة ذاتها لا تحتوي على حكم مخصص يسرد سبل الانتصاف المحددة للأشخاص المعنيين ضد القرارات السلبية ، فإن جميع تصرفات وإجراءات السلطات المختصة ضمن نطاق أنظمة الحماية المؤقتة تخضع لقواعد المساءلة العامة المستمدة من القانون الإداري التركي، ما لم يكن هناك سبيل انتصاف مخصص مقدم في قانون الأجانب والحماية الدولية نفسه.

وكما هو مذكور في الحماية الدولية: النقل والإعادة القسرية، هناك سبيل انتصاف مخصص مقدم من قانون الأجانب والحماية الدولية ضد قرارات الترحيل. فوفقاً للمادة 53 من قانون الأجانب والحماية الدولية، يمكن الطعن في قرارات الترحيل في المحكمة الإدارية المختصة في غضون 7 أيام. ويكون للطعن في قرارات الترحيل أثر تلقائي في التعليق. يتعين على المحكمة الإدارية المختصة الانتهاء من الطعن في غضون 15 يوماً. وتكون قرارات المحكمة الإدارية بشأن طعون الترحيل نهائية، ولا يجوز استئنافها في محكمة عليا.

هذا وتخضع جميع السيناريوهات الأخرى للقرارات والممارسات غير المواتية المحتملة لقواعد المساءلة العامة المستمدة من القانون الإداري التركي. بموجب المادة 125 من الدستور التركي، تخضع جميع أعمال الإدارة وأفعالها للمراجعة القضائية. ووفقًا للمادة 7 من قانون إدارة إجراءات المحكمة ، يجب الطعن في تصرفات الإدارة و أعمالها في غضون 60 يوماً في المحاكم الإدارية المختصة. ولا تتمتع الطلبات المقدمة من المحكمة الإدارية عموماً بأثر تعليق تلقائي، ولكن يمكن لمقدمي الطلبات تقديم طلب وقف تنفيذ مرتبط، والذي من المحتمل الموافقة عليه. ولا يوجد توقيت زمني محدد بشكل عام للمحاكم الإدارية لإنهاء الاستئناف. ويمكن الطعن في الأحكام غير المواتية للمحاكم الإدارية في المحكمة الإدارية العليا.

4. المساعدة القانونية

تضمن المادة 53 من أنظمة الحماية المؤقتة الحق في أن يمثلها محام فيما يتعلق بمسائل القانون والإجراءات مقابل السلطات. كما تشير إلى أحكام المساعدة القانونية الممولة من الدولة (عدلي ياردم) المنصوص عليها في قانون المحامين، الذي ينص على المساعدة القانونية الممولة من الدولة للأشخاص الذين لا يستطيعون دفع أتعاب محامٍ.

في تركيا، تقدم نقابات المحامين المساعدة القانونية التي تمولها الدولة، مع مراعاة اعتبارات "الوسائل" و "المزايا". ويقوم مشروع تنفذه كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واتحاد نقابات المحامين في تركيا في جميع أنحاء 18 محافظة بتمويل نقابات المحامين على وجه التحديد لقضايا الحماية الدولية والمؤقتة (انظر الحماية الدولية :الإجراءات المعتادة: المساعدة القانونية).

وهناك عقبة أخرى تتعلق بمتطلبات توكيل رسمي موثق (انظر الحماية الدولية: الإجراءات المعتادة: المساعدة القانونية). ووفقاً لنشرة اتحاد الموثقين 3/2016، وتدرج وثيقة تعريف الحماية المؤقتة في قائمة الوثائق التي يقبلها الموثقون العموميون. ومع ذلك، يظل بعض الموثقين مترددين في منح التوكيل الرسمي على أساس هذه المستندات.

تضمن المادة 51 من أنظمة الحماية المؤقتة للأشخاص المعنيين وممثليهم القانونيين الوصول إلى الملفات والوثائق، وذلك باستثناء "المعلومات والوثائق المتعلقة بالأمن القومي والنظام العام وحماية الأمن العام ومنع الجريمة والاستخبارات". ويولد هذا الاستثناء الواسع بشكل مفرط خطر أن المحامين الذين يمثلون الأشخاص الذين يسعون إلى الطعن في معاملتهم سيُمنعون في بعض الحالات من الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة. وفي السياق الإقليمي الحالي والبيئة الأمنية، ومع التركيز الشديد على تحديد الأشخاص الذين لهم صلات مزعومة بالجماعات الإرهابية والقيام بمنعهم، فإن القيود التي تسمح بها المادة 51 من أنظمة الحماية المؤقتة على وصول المحامين إلى الملف تثير القلق.

توفر المادة 51 من أنظمة الحماية المؤقتة أيضًا ضمانات لسرية المعلومات والمستندات الشخصية.

[977] المصدر السابق ذاته.

في عام 2021، كانت هناك بعض المشاكل للسوريين في الحصول على المساعدة القانونية. لا تبحث خدمة المساعدة القانونية عن وثيقة إثبات فقر من طالب اللجوء، لكن بعض المحاكم تفعل ذلك. إذا لم يتمكن مقدم الطلب من تقديم وثيقة إثبات فقر صادرة عن سلطة الحي (المختار)، يتم رفض الطلب على الفور. وبحسب ما ورد قالت السلطة المحلية في إسنلار إن هناك تعليمات من المحافظة ووزارة الداخلية بعدم إعطاء وثائق إثبات فقر للسوريين. لا تقبل محاكم الأسرة والمحاكم المدنية الابتدائية طلبات المساعدة القانونية بدون هذه الوثيقة. حتى في حالة قبول طلب المساعدة القانونية، في الحالات التي يتعين فيها الاستماع إلى العميل أمام المحكمة، يطلب القاضي مترجمًا، ويقوم العميل بدفع تكلفة المترجم. يجب أن تغطي ميزانية المساعدة القانونية عادةً هذه التكلفة.[978]

D. الاحتجاز في إطار الحماية المؤقتة

وكقاعدة عامة، لا ينبغي احتجاز المستفيدين من الحماية المؤقتة. وذلك لأن أنظمة الحماية المؤقتة لا تتضمن أي حكم صريح يحكم الاحتجاز الإداري للأشخاص في نطاق الحماية المؤقتة التي تحدد الأسباب والضمانات الإجرائية المطبقة. ومع ذلك ، تنص المادة 35 من أنظمة الحماية المؤقتة على أنه يجوز منع المستفيدين الذين لا يمتثلون للالتزامات المنصوص عليها في اللائحة مؤقتاً أو بشكل دائم من الإقامة خارج مركز الإقامة المؤقتة. وعند تطبيق هذا الحكم ، يُمنع المستفيدون من مغادرة المخيم ، وبذلك يكونون في الواقع في حالة احتجاز.

بالإضافة إلى ذلك، تم فرض الاحتجاز بشكل تعسفي في بعض الحالات كعقوبة ضد المستفيدين من الحماية المؤقتة الذين ينتهكون التزامهم بالبقاء في الولاية المخصصة لهم على الرغم من أن الممارسة في هذا الصدد ليست موحدة. على سبيل المثال يتم نقل المستفيدين من الحماية المؤقتة الذين تم القبض عليهم بسبب خروجهم غير المنتظم عن طريق البحر إلى مراكز الترحيل ويتم احتجازهم هناك حتى الانتهاء من التسجيل المسبق ما لم يشكلوا تهديداً للسلامة والأمن العام.[979]

قد يتعرض المستفيدون من الحماية المؤقتة للاحتجاز بغرض الترحيل (انظر إلى قسم الحماية الدولية: أسباب الاحتجاز) حيث يتم إلغاء وضعهم أو يقعون ضمن الاستثناءات لمبدأ عدم الإعادة القسرية (انظر الحماية من الإعادة القسرية).

[978] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، مايو 2022.
[979] معلومات مقدمة من قبل صاحب مصلحة، شباط 2018.

محتوى الحماية المؤقتة

يوفر إطار الحماية المؤقتة الذي وضعته أنظمة الحماية المؤقتة، أولاً وقبل كل شيء وضعاً قانونياً داخلياً للمستفيدين الذين يمنحون إقامة قانونية في تركيا.[980] حماية من العقوبة بسبب الدخول أو التواجد غير القانونيين[981] والحماية من الإعادة القسرية.[982]

ولخص تطور الخطاب وسياسة الاندماج للاجئين السوريين في 2018 على النحو التالي:

"يمكن الإشارة إلى السنوات الأربع الأولى على أنها الفترة الأولى التي نظرت فيها كل من السلطات والسوريين إلى الأزمة كمشكلة قصيرة المدى إلى حد ما ، وهو افتراض اتُخذ لأجله خطوات لتلبية الاحتياجات المؤقتة مثل الإقامة والتغذية والصحة بدلاً من التخطيط لحياة جديدة.

وتشمل الفترة الثانية السنوات 5و6 و7 و 8 وهي السنة الحالية. ففي هذه الفترة، وأصبح هناك عملية تنفل للسوريين ضمن تركيا نظراً لتوقع أن الأزمة لن تُحل في وقت قصير. فهاجر السكان السوريون الذين اعتادوا العيش حول المدن الحدودية وجنوب شرق الأناضول مؤخراً إلى المدن الصناعية حيث يكون سوق العمل أكثر نشاطًا، و تستضيف إسطنبول وحدها اليوم حوالي 600 ألف سوري. وكانت النقاط المحورية في هذه الفترة عبارة عن المشاركة في فرص التعليم ، والاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال، وزواج الأطفال، وعمل الأطفال، ومشاكل الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، والمعوقين، والمسنين، إلخ.، وأصبحت الحماية بارزة خلال هذه الفترة وركزت الجهات الفاعلة بشكل أكبر على القضايا الواردة أعلاه. وإضافة إلى ذلك، أصبح الوصول إلى سبل العيش وسوق العمل من الموضوعات الأكثر أهمية. ونتيجة للتنقل في تركيا وزيادة المشاركة في سوق العمل في هذه الفترة، أصبح السوريون أكثر وضوحاً في تركيا."[983]

يمكن تحديد عام 2019 على أنه بداية فترة ثالثة: واحدة من التماسك الاجتماعي والعودة. كما ذكرنا سابقاً، أصدرت رئاسة إدارة الهجرة استراتيجية التماسك وخطة العمل الوطنية.[984] وفقًا للاستراتيجية، ستعالج رئاسة إدارة الهجرة ستة مجالات مواضيعية: التماسك الاجتماعي والمعلومات والتعليم والصحة وسوق العمل والدعم الاجتماعي (الخدمات والمزايا الاجتماعية). ولكن أحداث اسطنبول في صيف 2019 أدت إلى ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم إرسالهم إلى مراكز الاحتجاز في عدة مدن وإرسال السوريين غير المسجلين إلى مراكز الإيواء المؤقت.[985] وثقت منظمة العفو الدولية حالات السوريين الذين تم ترحيلهم من اسطنبول بما في ذلك 20 حالة عودة قسرية.[986] وقد أعرب أصحاب المصلحة الآخرون عن قلقهم بشأن مدى طوعية الوضع بالنسبة للذين يوقعون نماذج العودة الطوعية لا سيما وهم في مراكز الحجز. بعد زيارة ميدانية إلى تركيا في عام 2019، أفادت منظمة غير حكومية هولندية بشهادات بأن اللاجئين السوريين في مراكز الاحتجاز قد أُجبروا على التوقيع على وثيقة عودة "طوعية". كما تعرض العديد من هؤلاء اللاجئين لسوء المعاملة من قبل أجهزة الأمن التركية أو حرموا من الحصول على الرعاية الطبية.[987]

ومع ذلك، كان عام 2020 عام كوفيد-19 ومع نهاية اجراءات كوفيد-19 وسقوط أفغانستان في أيدي طالبان، أصبح عام 2021 عام الخطاب المناهض للهجرة والقيود الشديدة على الوصول إلى الحماية والعودة.

فيما يتعلق بالاندماج، يدير الهلال الأحمر التركي 16 مركزاً مجتمعياً للمهاجرين في مواقع مختلفة في جميع أنحاء البلاد. كما تلعب البلديات دورًا مركزيًا في تقديم الخدمات ودعم التكامل من خلال المشاريع. في الماضي أدى عدم وجود خطة تكامل وطنية إلى التشرذم وانعدام التنسيق في مجال الاندماج. كان من المأمول أن تحل استراتيجية التماسك وخطة العمل (2018-

---

[980] البند رقم 25 من أنظمة الحماية المؤقتة.
[981] البند رقم 5 من أنظمة الحماية المؤقتة.
[982] البند رقم 6 من أنظمة الحماية المؤقتة.
[983] رابطة التضـــامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء و هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقييم احتياجات النســـاء والفتيات الســـوريات تحت وضع الحماية المؤقتة في تركيا ، حزيران 2018، المتوفر على https://bit.ly/2z8zb5k، 65.
[984] DGMM، Uyum Strateji Belgesi ve Ulusal Eylem Planı 2018-2023 ، متـاح بـاللغـة التركيـة على: https://bit.ly/2VIssZY.
[985] المعلومات التي قدمها محام من نقابة المحامين في اسطنبول، شباط 2020.
[986] منظمة العفو الدولية ، أُرسلت إلى منطقة حرب: عمليات الترحيل غير القانونية للاجئين السوريين في تركيا ، 25 أكتوبر / تشرين الأول 2019 ، متاح على: https://bit.ly/2WYNE0f.
[987] انظر 11. ، "حلول دائمة للاجئين السوريين في تركيا" ، كانون الأول 2019 ، متاح على: https://bit.ly/33asT3C.

2023) بعض هذه المشكلات لكنها ظلت غير منفذة إلى حد كبير في عام 2020 بسبب أزمة فيروس كورونا. وعندما تم تنفيذ الاستراتيجية في عام 2021 تم ذلك بهدوء بسبب الاحتجاجات الشعبية على الهجرة والأزمة الاقتصادية التي أثرت على تركيا. أفاد أحد أصحاب المصلحة أن الحكومة كانت في رأيهم تتردد في اتخاذ خطوات دائمة فيما يتعلق بالاندماج على الرغم من الحاجة الواضحة للغاية لزيادة حقوق السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة بما في ذلك من خلال الحصول على الجنسية.[988]

قدم تقرير مثير للاهتمام في آذار 2022 حول اللاجئين في المدن في مرمرة[989] وجهة نظر البلدية حول الاندماج في تركيا. درس التقرير أوضاع حاملي الحماية المؤقتة السوريين في ثلاث عشرة محافظة و 94 بلدية و كذلك التحديات. ووجد أن المشكلات الثلاث الأكثر شيوعًا التي تواجهها البلديات فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين هي الافتقار إلى الميزانية والمشاكل القانونية الناشئة عن القيود في التشريعات المتعلقة بولايتها القضائية، ونقص البيانات وردود الفعل السلبية من السكان المحليين. المشاكل الرئيسية التي يعاني منها حاملو الحماية المؤقتة السوريون هي الفقر، حيث يتم توظيفهم كعمالة غير مؤهلة ورخيصة كذلك مشاكل في إيجاد المسكن. غالبًا ما يطلب اللاجئون السوريون المساعدة من البلديات بالمساعدات المالية وغيرها من المساعدات والتوظيف والمأوى.

نشطت المنظمات غير الحكومية الدولية في المحافظات الحدودية منذ بداية الصراع السوري. في عام 2015، على سبيل المثال كان هناك ما يقرب من 150 منظمة غير حكومية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية في غازي عنتاب. في الوقت الحالي فإن نطاق أنشطة المنظمات غير الحكومية الأجنبية محدود ويخضع لمراقبة وثيقة من قبل إدارة الهجرة المختصة في المحافظو حيث تحتاج المنظمات إلى الحصول على إذن للعمل في تركيا وتجديده بانتظام.[990]

A. الحالة والإقامة

1. الحماية من الإعادة القسرية

تضمن المادة 6 من أنظمة الحماية المؤقتة الحماية من الإعادة القسرية للأشخاص الذين يمنحون الحماية المؤقتة. ومع ذلك، قدم استثناء لهذه القاعدة عن طريق مرسوم الطوارئ في تشرين الأول 2016، شريطة أن يتخذ قرار الترحيل "في أي وقت أثناء إجراءات الحماية الدولية" ضد مقدم الطلب لأسباب: (1) القيادة أو العضوية أو دعم منظمة إرهابية أو جماعة إجرامية موجهة نحو المنفعة؛ (2) تهديد النظام العام أو الصحة العامة؛ أو (3) العلاقة بالمنظمات الإرهابية المحددة من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية.[991] ووحّد هذا الإصلاح بموجب القانون رقم 7070 في 1 شباط 2018.

وتزايد إصدار قرارات الترحيل للسوريين على أساس الأحكام الواردة أعلاه في عام 2018. على غرار الأشخاص الذين يبحثون عن الحماية الدولية في تركيا.

وفي إحدى الحالات، ألغت المحكمة الإدارية في إزمير قراراً بترحيل مواطن سوري لأسباب تتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب (YTS)، نظراً لعدم وجود دليل على وجود أنشطة إرهابية وأنه لا يزال هناك تحقيق جنائي معلق.[992] ولكن في قضية مختلفة تتعلق بمواطن سوري محتجز لأسباب أمنية عامة أثناء سير الإجراءات الجنائية، رفضت محكمة الصلح في هاتاي أن تأمر

[988] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، مايو 2022.
[989] اتحاد بلديات مرمرة، لاجئو المدن في مرمرة: إدارة عمليات البلديات، 9 مارس 2022. ملخص التقرير متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3udnJBX.
[990] للحصول على قائمة بالمنظمات النشطة ، انظر وزارة الداخلية ، منظمات المجتمع المدني الأجنبية المسموح لها بالعمل في تركيا ، والمتاحة على: https://bit.ly/2TZyYgU.
[991] البند رقم 54 (2) من قانون الأجانب والحماية الدولية، بصيغته المعدلة بموجب المادة 36 من مرسوم الطوارئ 676 الصادر في تشرين الأول 2016. يستشهد البند المادة 54 (1) (ب)، (د) و(ك) من قانون الأجانب و الحماية الدولية، الي أدرج بموجب مرسوم الطوارئ 676.
[992] المحكمة الإدارية الأولى في إزمير ،القرار 1608/2017 ، الصادر في 28 شباط 2018.

بالإفراج عن المعتقل خوفاً من فراره.[993] وفي قضية أخرى، رفضت المحكمة إنهاء الاحتجاز[994] على الرغم من وجود تدبير مؤقت من المحكمة الدستورية.[995]

وفقًا للتغييرات التي تم إجراؤها على قانون الأجانب والحماية الدولية في كانون الأول 2019 يمكن الآن تطبيق حظر الدخول على أولئك الموجودين في البلد.[996]

كما تم تعديل لائحة الحماية المؤقتة في كانون الأول 2019. ووفقًا لهذه التعديلات، سيتم ترحيل السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة إذا لم يمتثلوا لواجب الإخطار ثلاث مرات متتالية.[997]

في أوائل عام 2020 في أنطاكيا، كان عدد عمليات الترحيل التي تم تنفيذها منخفضاً للغاية. بدلاً من ذلك، يُجبر اللاجئون السوريون على التوقيع على استمارة عودة طوعية. في حالة قرار الترحيل، يتم إرسال الأفراد إلى بلد ثالث آمن (وهو أمر لا ينطبق على السوريين) أو يتم احتجازهم في مركز ترحيل. في مركز الترحيل، يتم تهديد الأفراد باحتجازهم هناك لمدة ستة أشهر، بالإضافة إلى ستة أشهر أخرى، وإجبارهم على التوقيع على استمارة العودة الطوعية. قيل لهم أن بإمكانهم العودة إلى تركيا بشكل غير قانوني في أي وقت. يوقع الأشخاص على النموذج، ويغادرون تركيا ويعودون إلى تركيا بشكل غير قانوني، ولكن عندما يتم القبض عليهم عند عودتهم، يتم ترحيلهم إلى سوريا مباشرة دون أي إجراءات قضائية أو قرار لأنهم لا يعرفون أن رمز V-87 (حظر دخول) وضع بالفعل على أسمائهم. كما يتم تسجيل المعتقلين على الحدود وأخذ بصماتهم وإجبارهم على التوقيع على استمارة عودة طوعية لمنعهم من دخول تركيا بشكل قانوني. لا يغادر اللاجئون غير المسجلين المقيمين في أنطاكيا منازلهم خوفًا من الترحيل.[998] ما يزال الخوف من الترحيل مسألة حتى بالنسبة للأشخاص الذين سيعون ل.

في غازي عنتاب، يتم أيضاً إجبار اللاجئين على التوقيع على نماذج العودة الطوعية بالقوة ولم يتم إعادة تفعيل حالة الحماية المؤقتة لأولئك الذين يعودون إلى تركيا باستثناء للحالات العُرضة. هذا تطبيق عام في المنطقة وتقول رئاسة إدارة الهجرة أن هذا هو قرار المحافظات. لا يطبقون تعميم رئاسة إدارة الهجرة في كانون الثاني 2019 بشأن وقف وضع السوريين بسبب العودة الطوعية. يخشى الناس مغادرة منازلهم خوفا من الترحيل.

في بعض الحالات في عام 2019، تم ترحيل اللاجئين السوريين إلى "المنطقة الآمنة" التي أنشأتها تركيا في شمال سوريا[999] ووجدت المحاكم أن هذه الممارسة تتوافق مع القانون. كان أصحاب المصلحة قلقين من أن المفوضية تراقب فقط حالات محدودة من حالات العودة الطوعية، تلك التي تحدث عند حدود أونكوبينار (عودة طوعية "حقيقية") ولكن لا تراقب حالات العودة الطوعية من مراكز الترحيل.[1000]

في عام 2021، بدأت تركيا محادثات مع الأمم المتحدة حول عودة اللاجئين إلى سوريا.[1001] رغم أنه من الناحية العملية لا يمكن ترحيل الأشخاص إلى سوريا، يتم إصدار قرارات الترحيل. في عام 2021، نجحت العديد من القضايا المرفوعة ضد الترحيل أمام محكمة إزمير الإدارية على أساس أنه لم يتم إجراء أي تقييم وفقًا لمدى للمادة 55 من قانون الأجانب والحماية الدولية. في آواخر عام 2021، طورت المحكمة الإدارية في إزمير أحكام قضائية تفيد بإمكانية ترحيل السوريين إلى دولة ثالثة آمنة. على الرغم من عدم وجود ممارسة بشأن الدولة الثالثة الآمنة، إلا أنه بسبب التغيير لم يعد من الممكن استئناف قرار الترحيل. لا يتم إعادة تفعيل أرقام الهوية الأجنبية لمن صدر بحقهم قرار ترحيل الأمر الذي يشجع الوضع غير القانوني. وهذا

---

[993] محكمة الصلح الثانية في هاتاي، القرار 476/2019 ، الصادر في 31 كانون الأول 2019. انظر أيضاً إلى المحكمة الإدارية في هاتاي، القرار 887/2018 ، الصادر في 18 كانون الثاني 2019.

[994] محكمة الصلح الثانية في هاتاي، القرار 4287/2018 ، الصادر في 27 تشرين الثاني 2018.

[995] كانت المحكمة الدستورية قد منحت تدابير مؤقتة في 16 شباط 2018 ، وأمرت باتخاذ تدابير مؤقتة مرة أخرى: المحكمة الدستورية ، القرار 33177/2018 ، الصادر في 21 كانون الأول 2018.

[996] Mülteci-Der ، تقييم مشترك: التعديلات المقترحة في قانون الأجانب والحماية الدولية لتركيا ، 4 كانون الأول 2019 ، متاح على: http://bit.ly/2IRYoVQ.

[997] Evrensel، "Statü hakkı tanınmayan mülteciler yeni yaptırımlarla karşı karşıya"، 25 كانون الاول 2019 ، متاح باللغة التركية على: http://bit.ly/2IL7kwp.

[998] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة ، شباط 2020.

[999] لمزيد من المعلومات ، راجع الجزيرة ، "هل تنجح تركيا في إنشاء" منطقة آمنة "للسوريين؟" ، متاح على: https://bit.ly/2xxpDTR

[1000] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في غازي عنتاب ، شباط 2020.

[1001] AP News ، "تركيا تتحدث مع الأمم المتحدة حول عودة اللاجئين السوريين ،" 12 سبتمبر 2021. متاح على: https://bit.ly/3xWyI4F.

له عواقب واسعة النطاق مثل عدم قيام الآباء بتسجيل أطفالهم في المدرسة ولكن إرسالهم إلى العمل. فقد بعض العمال اللاجئين غير النظاميين حياتهم في إزمير. وهكذا، فإن سياسة عدم تسجيل الناس قد تركت بصماتها.[1002]

لمناقشة السوابق القضائية للمحاكم الإدارية والمحكمة الدستورية بشأن عدم التقيد بعدم الإعادة القسرية، انظر أيضاً إلى قسم ***الحماية الدولية: الترحيل والإعادة القسرية***. لمزيد من المعلومات حول مفهوم الدولة الثالثة الآمنة كما هو مطبق على السوريين في عام 2020 راجع القسم الخاص ***بالدولة الثالثة الآمنة***.

2. وثيقة تعريف بالحماية المؤقتة

توفر أنظمة الحماية المؤقتة إجراءات التسجيل و يتوخى إصدار وثائق تعريف الحماية المؤقتة (Geçici Koruma Kimlik Belgesi) للمستفيدين عند التسجيل.[1003] وتعمل هذه البطاقة كوثيقة تؤكد حالة الشخص المعني كمستفيد من الحماية المؤقتة.

وتستبعد المادة 25 من أنظمة الحماية المؤقتة بشكل صريح المستفيدين من الحماية المؤقتة من إمكانية الدمج القانوني طويل المدى في تركيا. ووفقًا للمادة 25، لا تعمل وثيقة تعريف الحماية المؤقتة الصادرة للمستفيدين كتصريح إقامة، وقد لا تؤدي إلى "تصريح إقامة طويلة المدى" في تركيا وفقاً للمادتين 42 و 43 من قانون الأجانب والحماية الدولية.

هذا وتدرج وثائق تعريف الحماية المؤقتة رقم تعريف الأجانب (YKN) المخصص لكل مستفيد من قبل الإدارة العامة لشؤون السكان والمواطنة، فيعين في تركيا رقم تعريف الأجانب لجميع الرعايا الأجانب المقيمين بشكل قانوني والذي يعمل على تسهيل وصولهم إلى جميع الخدمات الحكومية. كما يمنح طالبي الحماية الدولية والأشخاص الحاصلين على وضع لاجئ في إطار قانون الأجانب والحماية الدولية ما يشبه رقم تعريف الأجانب وحالياً، تبدأ جميع أرقام تعريف الأجانب المخصصة لجميع فئات المواطنين الأجانب المقيمين بشكل قانوني، بما في ذلك المستفيدون من الحماية المؤقتة، بالرقم 99.

هذا واستكملت عملية التحقق من بيانات السوريين وتحديثها في إطار الحماية المؤقتة في نهاية عام 2018 ، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[1004] وقد أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن 96٪ من هدف التحقق عبر تركيا قد تحقق من خلال هذه العملية.[1005] ووفقًا للجهات المعنية، فإن عملية التحقق غطت فقط حوالي 50 إلى 60 ٪ من المستفيدين من الحماية المؤقتة في مناطق مثل إسطنبول أو شانلي أورفا أو هاتاي[1006].

كان هناك بيان في عام 2019 مفاده أنه سيتم ترحيل السوريين إذا لم يذهبوا إلى المحافظات التي تم تسجيلهم فيها. كانت هذه العملية تسمى "التحقق من العنوان" ، وكانت لا تزال جارية في إزمير في عام 2021. إذا تم تحديد أن الشخص ليس في المحافظة التي تم تسجيلهم فيها، فسيتم إلغاء تفعيل تسجيلهم، ولكن لا يتم إلغاؤه. من المستحيل قانونيا ترحيل العديد من الأشخاص ولذلك هناك صعوبة بالنسبة لرئاسة إدارة الهجرة في فرض عقوبة. قال الأشخاص الذين تم احتجازهم إداريًا إنهم أُجبروا على العودة طواعية، لكن من الصعب إثبات ذلك.[1007]

يجب التوقيع على نماذج العودة الطوعية تحت إشراف الهلال الأحمر والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولكن قد لا يتم اتباع هذه القاعدة. في بعض الحالات، تدفع جهات إنفاذ القانون الأشخاص عبر الحدود دون تسجيلهم. أو يُجبرون على العودة طواعية عن طريق تقييد حقوقهم وحرياتهم الأساسية. كما بدأت عمليات التحقق من العناوين في أنقرة ووسط الأناضول. إذا لم يتم العثور على مقدم الطلب السوري في العنوان المحدد، فيمكن إلغاء هوياتهم. ويعاد تفعيل هوياتهم عندما يذهبون إلى المديرية الإقليمية لرئاسة الهجرة، لكن أولئك الذين لم يتمكنوا من الذهاب إلى المديرية الإقليمية لرئاسة الهجرة قد فقدوا هوياتهم. تشير تقديرات المنظمات غير الحكومية التي يديرها السوريون والنشطاء إلى أنه تم إلغاء 150 ألف بطاقة هوية اعتبارًا من نيسان 2022.[1008] وفي الوقت نفسه، من المستحيل الحصول على موعد من السفارة السورية، ويتعين على الناس الدفع.

[1002] معلومات من أحد أصحاب المصلحة، أبريل 2022.
[1003] البند رقم 2 من أنظمة الحماية المؤقتة.
[1004] المديرية العامة لإدارة الهجرة، 22 آذار 2018، المتوفر باالغة التركية على: https://bit.ly/2pIttBt.
[1005] المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، تركيا: أهم مستجدات العمليات 2018، المتوفر على: . https://bit.ly/2Cr3tBB
[1006] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية ، شباط 2019.
[1007] معلومات من أحد أصحاب المصلحة، أبريل 2022.
[1008] Ömer Sönmez، Algazi": إلغاء هوية 150 ألف سوري يمثل تغييرًا في السياسة"، Rudaw، 28 أبريل 2022. متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3OR05U0.

3. التجنيس

كما تمت مناقشته في الحماية الدولية: التجنيس، يمكن منح الجنسية من خلال: (أ) الإجراءات المعتادة، بعد 5 سنوات من الإقامة؛ (ب) الزواج من مواطن تركي؛ أو (ج) إجراء الظروف الاستثنائية.

ولا يمكن اعتبار الوقت الذي يقضيه اللاجئ في تركيا بموجب وثيقة تعريف الحماية المؤقتة على أنه يفي بمتطلبات الإقامة القانونية لمدة 5 سنوات دون انقطاع والذي تعد شرط مسبق في طلبات الحصول على الجنسية التركية. وصرح وزير الداخلية في كانون الثاني 2019 أن هناك 53،099 سوريًا متجنسًا في تركيا، رغم أن هذا الرقم يشمل الأشخاص الذين وصلوا على تصاريح إقامة قبل عام 2011. [1009]وارتفع هذا الرقم إلى 110000 اعتبارًا من شباط 2020. [1010]

ويمكن للمستفيدين من الحماية المؤقتة الذين وصلوا بعد عام 2011 الحصول على الجنسية فقط من خلال الزواج من مواطن تركي أو خلال الظروف الاستثنائية. ولكن تمنح الجنسية في ظل ظروف استثنائية بناءً على بعض المواصفات والمعايير مثل المهارات التي يمكن أن تسهم في تركيا. وتمنح الجنسية بشكل عام للسوريين المؤهلين تأهيلا عاليا بشكل فعلي، ولكن يمكن للفئات الأخرى الحصول عليها أيضاً.[1011]

عملية الحصول على الجنسية ليست واضحة. وأفادت تقارير بوجود أربع مراحل ولكن هناك متقدمين الذين كانوا ينتظرون لفترة طويلة جداً.[1012]

وقد بدأت الحكومة أيضًا بدراسة أولية لتقديم الجنسية التركية للسوريين المؤهلين. وفي هذا السياق، فحصت حالة ما يقارب 10000 عائلة بالتعاون مع رئاسة إدارة الهجرة وهذا ما يساوي 20،000 شخص. وبدأت مناقشة المعلومات المجموعة عن العائلات في لجنة المواطنة. وتعدُّ معالجة هذه الحالات هي عملية طويلة حيث أن جزءاً كبيراً من المعلومات عن السوريين يستند إلى بياناتهم الخاصة. [1013] لم يكن هناك تحديث لهذه العملية في عام 2019. اعتبارًا من كانون الثاني 2021، كانت هناك مخاوف من تأجيل طلبات الجنسية للمواطنين السوريين إلى أجل غير مسمى.[1014]

هناك عملية تجري في إطار المواطنة في ظل ظروف استثنائية لمنح الجنسية التركية للمستثمرين الأجانب وبالتالي ضمان تدفق رأس المال إلى تركيا. ووفقًا لهذا الترتيب المخطط، وذلك في مقابل شراء عقار لا يقل عن 1 مليون دولار أو الاستثمار في رأس مال ثابت لا يقل عن 2 مليون دولار، أو خلق فرص عمل جديدة لما لا يقل عن 100 شخص أو إيداع 3 ملايين دولار على الأقل في تركيا شريطة عدم سحبها لمدة ثلاث سنوات أو شراء سندات حكومية بقيمة 3 ملايين دولار ولكن دون بيعها لمدة ثلاث سنوات ، أو الحصول على صندوق استثمار بقيمة 1.5 مليون دولار.[1015] انخفض الحد الأقصى لملكية العقارات إلى 250 ألف دولار في عام 2018. ووفقاً لبيانات كانون الثاني 2020 التي تم جمعها من المديرية العامة للسندات والأراضي (المديرية العامة لسجل الأراضي والسجل العقاري)، فقد حصل 6694 أجنبي على الجنسية التركية من خلال شراء العقارات منذ عام 2017. وجاء المواطنون الإيرانيون في المرتبة الأولى (1،475) والعراقيون في المرتبة الثانية بـ 842 والأفغان في المرتبة الثالثة بـ 812.[1016]

طلب السوريون في أنطاكيا في عام 2019 الحصول على معلومات عن عملية التجنيس الاستثنائية من خلال شراء العقارات ولكن بحسب معلومات المحامين، فإن الحصة الممنوحة للأجانب لشراء عقارات في أنطاكيا قد تم تجاوزها. العملية ليست شفافة وتنظم في الغالب من خلال التواصل الداخلي بين رئاسة إدارة الهجرة ومديريات الهجرة في الولايات.[1017]

[1009] هابيرتورك، 19 كانون الثاني 2019، المتوفر باللغة التركية على: https://bit.ly/2YcMBb5. أشار بيان سابق إلى 36، سوري متجنس: 17 كانون الاول 2018، المتوفر باللغة التركية على: https://bit.ly/2YiChOZ .

[1010] جمعية اللاجئين ، 'عدد السوريين في تركيا' https://bit.ly/3YLp2F8

[1011] المعلومات مقدمة من الرابطة الدولية لحقوق اللاجئين، شباط 2019، رابطة محامي إسطنبول، شباط 2019.

[1012] معلومات من أحد أصحاب المصلحة، شباط 2020.

[1013] الجمعية الوطنية الكبرى، تقرير الهجرة والاندماج، آذار 2018.

[1014] انظر ، مركز ستوكهولم للحرية، السوريون في تركيا في وضع محفوف بالمخاطر مع تعليق طلبات الجنسية إلى أجل غير مسمى من قبل السلطات، 12 يناير 2021، متاح على: https://bit.ly/3yHbXQX.

[1015] الجمعية الوطنية الكبرى، تقرير الهجرة والاندماج، آذار 2018.

[1016] Artı Gerçek ، "الجنسية العقارية" لما يقرب من 7 آلاف أجنبي منذ 2017 12 كانون الثاني 2020، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/33UUw01.

[1017] معلومات من أحد أصحاب المصلحة في أنطاكيا، شباط 2020.

ولكن على الرغم من هذه المبادرات، لا يزال غالبية السوريين غير مؤهلين للتجنس في ظل الظروف الاستثنائية المذكورة أعلاه.[1018] ولا تطبق معايير التجنس بشكل متسق،[1019] في حين تختلف مدة العملية أيضاً.

يُمنح الأطفال غير المصحوبين بذويهم الذين يقيمون في ملاجئ حماية الطفل الجنسية إذا ثبت عدم وجود أقارب لهم في تركيا.[1020] فقد نوقش الوضع القانوني للأطفال المولودين في تركيا في تقرير صدر عام 2018 عن لجنة حقوق اللاجئين التابعة للجمعية الوطنية الكبرى.[1021] فوفقًا للتقرير، هناك 276000 طفل مولود في تركيا دون جنسية (haymatlos)، حيث أنهم لا يحملون أوراق هوية سورية ولا تركية.[1022]

هذا وبلغ عدد الأطفال السوريين المولودين في تركيا خلال السنوات الثماني الماضية450000 طفلاً اعتباراً من شباط 2020.[1023]

يمكن اعتبار العديد من هؤلاء عديمي الجنسية.[1024] تحدثت اللجنة الفرعية للاجئين التابعة للبرلمان التركي في عام 2018 عن أكثر من 300 ألف طفل سوري عديمي الجنسية في تركيا.[1025] تركيا ليست طرف في اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية أو الاتفاقية الأوروبية للجنسية لعام 1997. أعرب أصحاب المصلحة عن مخاوفهم من أن تركيا لا توفر حاليًا لهؤلاء الأطفال المواطنة غير المشروطة لحق الولادة وأن اللائحة الخاصة بالحماية المؤقتة لا تشمل الوقت الذي يقضونه في تركيا تحت الحماية المؤقتة من أجل الإقامة القانونية المستمرة لمدة خمس سنوات كشرط مسبق لتقديم طلبات الحصول على الجنسية التركية من خلال التجنيس. بالإضافة إلى ذلك، لا تضمن تشريعات الجنسية في سوريا للمرأة الحق في نقل جنسيتها السورية إلى أطفالها. هذا مع فقدان الوثائق بسبب الصراع السوري. كما أن الافتقار إلى حق المواطنة في تركيا يجتمعان لإنكار حق الأطفال في الجنسية وخلق خطر انعدام الجنسية للأطفال المولودين من لاجئين سوريين في تركيا.[1026]

على الرغم من الصعوبات، يصبح المزيد من السوريين مواطنين أتراك كل عام. اعتبارًا من 31 كانون الأول 2021، مُنح 193،293 سوري، بينهم 84،152 طفلًا، الجنسية التركية.[1027]

B. لم الشمل

يبدو أن المادة 49 من أنظمة الحماية المؤقتة تمنح المستفيدين من الحماية المؤقتة إمكانية "طلب" لم شمل الأسرة في تركيا مع أفراد الأسرة خارج تركيا. في حين تنص هذه المادة أن على رئاسة إدارة الهجرة تقييم مثل هذه الطلبات" ، فإن صياغة هذه المادة لا تشير بشكل صارم إلى الحق في لم شمل الأسرة للمستفيدين. ولكن صيغت بالأحرى كاحتمال يخضع لتقدير رئاسة إدارة الهجرة.

[1018] المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أنقرة، كانون الثاني 2019.
[1019] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.
[1020] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.
[1021] الجمعية الوطنية الكبرى، آذار 2018.
[1022] هاربيت، 19 كانون الثاني 2018، المتوفر باللغة التركية على: . http://bit.ly/2DGdCJr
[1023] T24، 450" ألف طفل سوري ولدوا في تركيا خلال ثماني سنوات، 57 ألف أصبحوا مواطنين" ، 26 شباط 2020 ، متوفر باللغة التركية على: . https://bit.ly/2UFC2wo
[1024] انظر Konrad Adenauer Stiftung، Syrian Refugees in Turkey، September 2019، https://bit.ly/3bl07Q5، 8.
[1025] حريت ديلي نيوز ، "أكثر من 300 ألف طفل سوري" عديمي الجنسية "ولدوا في تركيا: اللجنة الفرعية للاجئين، مارس 2018، متاح على: https://bit.ly/3bxOjdi، 19.
[1026] معهد انعدام الجنسية والإدماج والشبكة الأوروبية بشأن انعدام الجنسية ، تقرير مشترك إلى مجلس حقوق الإنسان في الدورة الخامسة والثلاثين للاستعراض الدوري الشامل ، (الدورة الثالثة ، كانون الثاني 2020) ، تركيا ، تموز 2019 ، الصفحة 6 ، متاح على: https: // bit .ly / 2xxr8kX.
[1027] جمهوريت، أعلن سليمان صويلو عن عدد السوريين الذين حصلوا على الجنسية التركية، 17 فبراير 2022، متاح على: https://bit.ly/3nxZ6w4.

ووفقًا للمادة 3 من أنظمة الحماية المؤقتة ، يجري تعريف زوج أو زوجة المستفيد ، والأطفال القُصّر والأطفال البالغين المعالين على أنهم أفراد الأسرة. وتنص المادة أيضًا على أنه "في حالة الأطفال غير المصحوبين بذويهم،" يجب الشروع في خطوات لمّ شمل الأسرة دون تأخير ودون حاجة الطفل إلى تقديم طلب ".

ويعدُّ الهلال الأحمر التركي الممثل الرئيسي الذي يعمل على طلبات لم شمل الأسرة، وخاصة لم شمل الأطفال بعائلاتهم في تركيا، بينما تدير سلطة إدارة المخاطر و الكوارث طلبات لم شمل الأسرة في المناطق الحدودية. ووفقاً لإحصائياتهم، تلقى الهلال الأحمر التركي حتى نيسان 2022، 3869 طلب لم شمل الأسرة.[1028] كما يوفر الهلال الأحمر مرافقة في حالة لم شمل الأطفال في تركيا و خدمات البحث عن أفراد الأسرة.

C. الحركة و التنقل

1. حرية التنقل

مؤشرات :حرية التنقل

1. هل هناك آلية لتفريق المستفيدين في جميع أنحاء أراضي البلد؟

   نعم X لا

2. هل ينص القانون على فرض قيود على حرية الحركة؟

   نعم X لا

قد يتضمن قرار إعلان الحماية المؤقتة الصادر عن الرئاسة تنفيذ تدابير الحماية المؤقتة لمنطقة معينة داخل تركيا بدلاً من التنفيذ على مستوى البلاد.[1029] هيئة الرئاسة لها سلطة إصدار قيود على تدابير الحماية المؤقتة المعمول بها، أو تعليق التدابير الحالية لفترة محددة أو إلى أجل غير مسمى، "في حالة وجود ظروف تهدد الأمن القومي والنظام العام والأمن العام والصحة العامة"[1030].

تنص المادة 33 من أنظمة الحماية المؤقتة أيضاً على أن المستفيدين من الحماية المؤقتة "ملزمون بالامتثال للمتطلبات الإدارية، والتي سيؤدي فشلها إلى عقوبات إدارية". و قد يكونون "ملزمين بالإقامة في المقاطعة المخصصة أو مركز الإقامة المؤقت أو أي مكان آخر" والامتثال "لمتطلبات الإبلاغ على النحو الذي تحدده محافظات المقاطعات"، وذلك كمتطلبات أخرى. وتسمح هذه المادة بوضوح للمديرية العامة لإدارة الهجرة بالحد من حرية حركة المستفيدين من الحماية المؤقتة في مقاطعة معينة أو مخيم معين أو موقع آخر.

ومع ذلك، لم يكن حتى آب 2015 إلى أن فرضت سلطات الحكومة التركية تعليمات مخصصة لتطبيق الضوابط والقيود المفروضة على حركة السوريين داخل تركيا. وفي 29 آب 2015، أمر تعميم غير منشور للمديرية العامة لإدارة الهجرة سلطات المقاطعة بوضع مجموعة من التدابير للسيطرة على حركة السوريين داخل تركيا ومنعها.[1031] وأصبحت هذه التدابير معروفًة عندما بدأت الأجهزة الأمنية، ولا سيما في المقاطعات الجنوبية، تتصرف وفقًا لهذه التعليمات وبدأت في اعتراض السوريين الذين يسعون للسفر إلى المناطق الغربية من البلاد. ويبدو أن الدافع وراء هذا الإجراء هو وقف المعابر البحرية غير

[1028] Türk Kızılay، التقرير الشهري لمديرية الهجرة أبريل 2022، الصفحة 4. متاح على: https://bit.ly/3OJ8aKw.
[1029] البند رقم 10(1)(ش) من أنظمة الحماية المؤقتة.
[1030] البند رقم 15 (1) من أنظمة الحماية المؤقتة.
[1031] تعميم المديرية العامة لإدارة الهجرة رقم 22771-000-55327416 الصـــادر في 29 آب 2015 عن "تنقل الســـكان السوريين ضمن نطاق الحماية المؤقتة".

النظامية المتزايدة للمواطنين السوريين إلى الجزر اليونانية على طول ساحل بحر إيجة. وفرضت قيود على الحركة بشكل أكثر صرامة تجاه المستفيدين من الحماية المؤقتة وذلك بعد بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا. لذلك أصبح الحصول على تصريح بالسفر خارج المقاطعة المحددة أكثر صعوبة في حين ازدادت أيضًا التفتيشات الأمنية الروتينية غير المعلنة في العناوين المسجلة للمستفيدين.[1032]

يحدد تعميم المديرية العامة لرئاسة الهجرة رقم 10/2017 الصادر في 29 تشرين الأول 2017 أن مديرية إدارة الهجرة في المحافظة قد تفرض التزامات الإبلاغ على المستفيدين من الحماية المؤقتة عن طريق واجب التوقيع. وقد يؤدي عدم الامتثال لالتزامات الإبلاغ لمدة ثلاث مرات متتالية دون عذر مقبول إلى سحب حالة الحماية المؤقتة وإلغائها وإصدار رمز "71V" استنادًا إلى "موقع غير معروف" للشخص.

ويمكن للمستفيدين طلب وثيقة تفويض السفر من أجل السفر خارج المقاطعة المسجلين فيها. وتصدر هذه الوثيقة وفقًا لتقدير المحافظة المختصة ولا يجوز أن تتجاوز مدة 90 يومًا، وذلك مع إمكانية التمديد لمدة 15 يومًا أخرى. ويجب على المستفيد إخطار المحافظة فور عودته إلى المحافظة. ويؤدي الفشل في القيام بذلك بعد انقضاء فترة التسعين يومًا إلى ظهور رمز "71V" "موقع غير معروف"، ونتيجة لذلك تسحب حالة الشخص ضمنيًا. ويلغى تنشيط هذا الرمز إذا قام الشخص بتقديم تبرير مقبول لمديرية إدارة الهجرة ، ولكن بعد تقييم الحالة.

ومع ذلك يبدو أن حركة المستفيدين من الحماية المؤقتة مستمرة. لا تكتشف إحصائيات رئاسة إدارة الهجرة حول المخاوف المتعلقة بالهجرة غير النظامية الدخول غير النظامي من المخارج غير النظامية من تركيا ، ومع ذلك تشير إلى أن غالبية المخاوف تحدث في المقاطعات الغربية والجنوبية. وبحلول نهاية عام 10، تم القبض على 23469 سوري من إجمالي العدد البالغ 162996في جميع أنحاء البلاد.[1033] وكانت المجموعة الأكبر من المقبوض عليهم من الأفغان بعدد 70252.

قد يتنقل المستفيدون من الحماية المؤقتة بين المحافظات، من بين أمور أخرى، للبحث عن عمل. وهذا هو حال أغلب السوريين الذين يعيشون في شانلي أورفا أو إسطنبول والذين ينتقلون إلى أنقرة للحصول على فرص عمل. وللحد من العمالة غير الرسمية ، وفرت وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية لأصحاب العمل إمكانية إصدار إعلان رسمي واحد أمام كاتب عدل عند بدء المستفيد العمل، وذلك لكي يتسنى لهذا المستفيد نقل مكان إقامته خلال 30 يوما. ومع ذلك، نظرًا للعقبات التي تحول دون الحصول على تصريح عمل (انظر الدخول إلى سوق العمل)، ولأن أصحاب العمل لا يقومون بإصدار التصريحات الرسمية اللازمة بسرعة، فإن المستفيدين غير قادرين على تغيير عنوانهم من مكان التسجيل الأول إلى أنقرة.

في كانون الثاني 2020، أفاد حاكم إسطنبول أن عدد السوريين الذين يعيشون في إسطنبول بموجب قانون الحماية المؤقتة قد انخفض إلى 479.420 شخصاً في عام 2019، أي أقل بمقدار 78.200 عن عام 2018، وأن ما يقارب 100.000 سوري غير مسجل قد تم ترحيلهم من إسطنبول.[1034]وبحسب ما ورد اعتقلت السلطات التركية حوالي 118،432 مهاجر غير نظامي في اسطنبول خلال عام 2019، مقارنة بـ 28،364 فقط في عام 2018.[1035] في بيان صحفي رسمي قالت محافظة اسطنبول أنه تم نقل 42،888 غير سوري من اسطنبول إلى مراكز الترحيل إلى جانب 6416 سوري إلى مراكز الإيواء المؤقت، من 12 تموز إلى 15 تشرين الثاني 2019.[1036] في أوائل عام 2022، تم إضفاء الطابع الرسمي على ذلك في "قاعدة 25٪"، اعتبارًا من آيار 2022 من المخالف للقانون في أي منطقة أو إقليم في تركيا أن يكون عدد السكان من الرعايا الأجانب أكثر من ربع إجمالي السكان. وهذا يشمل الأشخاص الذين جعلوا من تركيا موطنًا دائمًا لهم وأولئك الذين يزورون البلاد فقط. 781 حيًا في محافظات مختلفة مغلق الآن أمام الرعايا الأجانب الذين يسعون لتسجيل العناوين للحصول على الحماية المؤقتة والحماية الدولية وتصاريح الإقامة، بالإضافة إلى التغييرات في مدينة إقامتهم إذا كانوا من الرعايا الأجانب الحاصلين على تصاريح إقامة أو تحت الحماية المؤقتة أو الدولية، باستثناء الأطفال حديثي الولادة وحالات لم شمل الأسرة المُصغرة. تعد أضنا وأنقرة واسطنبول وإزمير وموغلا وأنطاليا من بعض المدن التي تندرج تحت هذه الفئة، إلى جانب عدد كبير من المدن الأخرى.[1037]

[1032] الممثل الخاص لمجلس أوروبا المعني بالهجرة، تقرير عن مهمة البحث عن الحقيقة في تركيا ، 10 آب 2016، الصفحة IV .5.

[1033] المديرية العامة لإدارة الهجرة، إحصائيات الهجرة غير الشرعية ، المتوفر على: . http://bit.ly/2BO8chL

[1034] انظر أيضًا، معلومات المهاجرين، "تركيا ، ما يقارب 100000 سوري غير مسجل تم ترحيلهم من إسطنبول" ، كانون الثاني 2020، متاح على: . https://bit.ly/3anYDUR

[1035] ميدل إيست مونيتور، "رسمي: انخفض عدد السوريين في اسطنبول خلال عام 2019"، 6 كانون الثاني 2020، متاح على: . https://bit.ly/2QQYrFS

[1036] محافظة اسطنبول، Düzensiz Göç Kayıtsız Suriyeliler ve Kayıt Dışı İstihdam İle İlgili Basın Açıklaması، 15 تشرين الثاني 2019، متاح باللغة التركية على: . https://bit.ly/33LBDwB

[1037] https://www.goc.gov.tr/mahalle-kapatma-duyurusu-hk

2. وثائق السفر

تنص المادة 43 من أنظمة الحماية المؤقتة على أنه إذا قدم المستفيدون من الحماية المؤقتة طلباً للحصول على وثيقة سفر ، فسيتم "تقييم" هذه الطلبات في إطار المادة 18 من قانون الجوازات. وكما هو موضح في الحماية الدولية: وثائق السفر، تنص المادة 18 من قانون الجوازات على نوعي "جواز السفر الذي يحمل ختم الأجانب فقط" بفترات مختلفة من الصلاحية. ولذلك، لا يتوقع إطار الحماية المؤقتة الحالي توفير مستندات السفر (للاجئين) للمستفيدين من الحماية المؤقتة بالمعنى المقصود في اتفاقية 1951.

ومن الجدير بالذكر أن أصحاب المصلحة ليسوا على علمٍ بوجود "جوازات سفر مع ختم الأجانب فقط للمواطنين" التي تصدر إلى مستفيد الحماية المؤقتة. ومع ذلك، هناك حالات يُسمح للمستفيدين من الحماية المؤقتة بالسفر بجوازات سفرهم السورية إلى بلدان ثالثة لأغراض خاصة ، حيث يواجه هؤلاء الأفراد في بعض الحالات صعوبات في دخول تركيا عند العودة.

3. إعادة التوطين والمغادرة من أجل لم الشمل

3.1 الإجراء العام

تقوم رئاسة إدارة الهجرة بالتحديد المسبق لحالات إعادة التوطين في قائمة الحماية المؤقتة المسجلة من خلال المديرية الإقليمية لإدارة الهجرة وتقوم بإحالات إلى المفوضية في القوائم. عندما تحدد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتقدمين الذين يحتاجون إلى إعادة التوطين من هذه القوائم، فإنها تقدمهم إلى بلدان ثالثة.

ويتخذ القرار النهائي من قبل الدول الثالثة. يفحصون الملفات ويقررون ما إذا كانوا سيقبلون المتقدمين المعنيين، خاصة بعد إجراء التفتيش الأمني. تنظم المنظمة الدولية للهجرة تنفيذ الفحوصات الصحية وإعداد وثائق السفر والتوجيه الثقافي لمن يقبلون لإعادة التوطين.

يخضع رحيل المستفيدين من الحماية المؤقتة إلى بلدان ثالثة لغرض إعادة التوطين لإذن رئاسة إدارة الهجرة.[1038] يجب إصدار ما يسمى "إذن الخروج" من أجل السماح للمستفيد بالمغادرة من تركيا إلى دولة ثالثة إما لغرض الزيارة المؤقتة أو بصفة دائمة لغرض إعادة التوطين.

ينطبق الشرط نفسه على إذن الخروج على المستفيدين من الحماية المؤقتة أثناء عملية المغادرة من تركيا بغرض لم شمل الأسرة مع أفراد الأسرة في بلدان ثالثة. يجب على السوريين الذين يسعون لرحيل لم شمل الأسرة من تركيا التسجيل أولاً في رئاسة إدارة الهجرة كمستفيد حماية مؤقتة قبل أن يتمكنوا بعد ذلك من طلب "تصريح خروج" والحصول عليه لمغادرة تركيا إلى دولة ثالثة.[1039] كما تدعم المنظمة الدولية للهجرة عملية مغادرة لم شمل الأسرة إلى ألمانيا.[1040] في تركيا، يرغب العديد من اللاجئين في لم شملهم مع أفراد عائلاتهم في أوروبا. تجري المنظمة الدولية للهجرة مقابلات لم شمل الأسرة. غالبًا ما يكون للعائلة السورية بعض الأفراد في ألمانيا، مع أفراد آخرين في دول مجاورة مثل لبنان وتركيا. يحصل الشخص المقيم في ألمانيا على وضع اللاجئ أو وضع الحماية الفرعية. في تركيا، يتقدم أفراد الأسرة للحصول على تأشيرة لم شمل الأسرة من خلال القنصليات الألمانية ويمكنهم الهجرة إلى أوروبا. توجد قائمة بالمقابلات مكونة من 10 أسئلة، بما في ذلك المشاكل التي يواجهونها في تركيا ومشاكل الاندماج. تشير غالبية العائلات إلى التمييز، خاصة بالنسبة للأطفال في المدرسة. يبدو أن هذا سائد في شانلي أورفا. في عام 2021، أرادت العديد من العائلات السورية التي تعيش في تركيا منذ عدة سنوات الذهاب إلى أوروبا بسبب الأزمة الاقتصادية. هذا يعني زيادة الطلبات[1041].

توجد وحدة للم شمل الأسرة في وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية، لكن لا يوجد معلومات لدى السكن الداخلي. يوجد قسم يسمى ISS (الخدمات الاجتماعية الدولية) في الوزارة؛ إذا تم إبلاغهم بقضية تتعلق بلم شمل الأسرة، فإنهم يتابعون ذلك. ومع ذلك، فإن المؤسسات الأخرى في تركيا لا تعرف الكثير عن وحدة ISS. يتم حالياً إعادة هيكلة الوزارة لتصبح وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية. نظرًا لأن هيكل الوزارة يتغير كثيرًا، لا توجد استمرارية للسياسات والممارسات المتعلقة بلم شمل الأسرة، لذلك قامت منظمات مثل الهلال الأحمر التركي بإدارة هذه العمليات، ومع ذلك، انتهى مشروعها مؤخرًا.

[1038] البند رقم 44 من أنظمة الحماية المؤقتة .
[1039] المعلومات مقدمة من الرابطة الدولية لحقوق اللاجئين، شباط 2019.
[1040] المنظمة الدولية للهجرة، Göç ve Entegrasyon، المتوفر باللغة التركية على: . https://bit.ly/2uwAnfM
[1041] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، مايو 2022.

ومع ذلك، يصدر لبعض ملفات تعريف المستفيدين من الحماية المؤقتة رمز"91V" الذي يشير إلى "حاملي الحماية المؤقتة الذين يحتاجون إلى إذن الخروج" الذي يمنعهم من مغادرة تركيا. وعادة ما تصدر هذه الرموز "91V" للسوريين المؤهلين تأهيل عالي.

ووفقاً لإحصاءات رئاسة إدارة الهجرة، تم نقل ما مجموعه 19189 سوري إلى دول ثالثة بين عامي 2014 و حزيران 2022، بشكل أساسي إلى كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج.[1042] تم تعليق جميع عمليات إعادة التوطين من تركيا في مطلع عام 2020 وشمل ذلك الاتفاقية الثنائية بين ألمانيا وتركيا لإعادة قبول اللاجئين بسبب فيروس كورونا. أثر الوباء بشكل كبير على عملية إعادة التوطين، ومع ذلك، تم وضع إجراءات المقابلات عن بعد في خمسة مواقع في جميع أنحاء تركيا، بالتعاون مع رئاسة المديرية العامة لإدارة الهجرة، مما سمح باستئناف المقابلات التي تم تعليقها من آذار إلى حزيران بشكل تدريجي. كما أثر الوباء على المغادرين لإعادة التوطين بسبب التوقف العالمي للرحلات الدولية بين آذار وأيلول.

3.2خطة إعادة التوطين (1:1)

حدد بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا الصادر في 18 مارس 2016 إجراء إعادة توطين محدد ("خطة 1: 1") ، وبموجب ذلك سيعاد توطين مواطن سوري من تركيا إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لكل مواطن سوري عاد من اليونان إلى تركيا، مع مراعاة معايير العرضة للخطر المحددة من قبل الأمم المتحدة.[1043]

وفي الواقع، قد تختلف المشاركة في إعادة التوطين من منطقة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال ، في حين قد يكون المستفيدون من الحماية المؤقتة المقيمين في اسطنبول وإزمير مهتمين بشكل عام بإعادة التوطين بموجب مخطط 1:1، لكن هذا ليس خيارًا يتبعه الأشخاص الذين يعيشون في غازي عنتاب أو هاتاي.

اعتباراً من حزيران 21، أعيد توطين الأعداد التالية من اللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي بموجب مخطط 1: 1

إعادة توطين اللاجئين السوريين بموجب خطة 1: 1:	
بلد الوجهة	عدد الأشخاص الذين أعيد توطينهم: حزيران 2022
ألمانيا	13320
فرنسا	5300
هولندا	5139
السويد	2968
فنلندا	2541
بلجيكا	1795
إسبانيا	907
البرتغال	450
إيطاليا	396

[1042] إحصاءات المديرية العامة لإدارة الهجرة ، متاح على: . https://bit.ly/3wKyP0K
[1043] مجلس الإتحاد الأوروبي، بيان تركيا في الاتحاد الأوروبي ، 18 آذار 2016، الصفحة 2.

كرواتيا	250
النمسا	213
لوكسمبورغ	206
ليثوانيا	102
رومانيا	102
بلغاريا	85
استونيا	59
لاتفيا	46
سلوفينيا	34
الدنمارك	31
مالطا	17
مجموع	33961

المصدر: المديرية العامة لإدارة الهجرة، الحماية المؤقتة: نيسان 2021 .https://bit.ly/3wKyP0K

من عام 2016 حتى 1 حزيران 2022، تم إعادة توطين 33961 سوري في الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة واحد لواحد.[1044] تم تعليق إجراءات إعادة التوطين من آذار حتى تموز 2020 في سياق الوباء، على الرغم من أن البرتغال استمرت في قبول بعض اللاجئين المعاد توطينهم خلال الوباء[1045]. وتحصل الدول الأوروبية على 10000 يورو لكل لاجئ تم توطينه.

سجلت فرونتكس زيادة بنسبة 46٪ في عدد المهاجرين الوافدين من تركيا في عام 2019، على الرغم من الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي للحد من تدفق المهاجرين إلى الاتحاد.[1046] وشهد الوضع توتر كبير بين شباط وآذار 2020 بعد التصعيد في شمال شرقي سوريا. الرئيس التركي أردوغان "فتح البوابات" بين تركيا والاتحاد الأوروبي، قائلاً، من بين أمور أخرى، أن تركيا لا تستطيع التعامل مع تدفق جماعي آخر للاجئين من سوريا. أدى ذلك إلى إغلاق اليونان لحدودها، وانتقادات لمعالجة كل من أوروبا وتركيا للوضع ومخاوف بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في المنتصف.[1047] بشكل عام، انخفض عدد الوافدين من تركيا في عام 2020. عدد محاولات الدخول عبر شرق البحر الأبيض المتوسط ، والذي يتضمن بشكل أساسي المعابر من

[1044] رئاسة إدارة الهجرة، الحماية المؤقتة، متاح على: .https://bit.ly/3wKyP0K
[1045] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[1046] nfo Migrants ، "وكالة حدود الاتحاد الأوروبي: ارتفاع في عدد الوافدين عبر الحدود من تركيا" ، 20 كانون الثاني 2020، متاح على: . https://bit.ly/39qiKQV
[1047] ECRE ، بيان حول الوضع على الحدود اليونانية التركية ، 3 آذار 2020، متاح على: . https://bit.ly/2QVyzJ2

تركيا إلى الجزر اليونانية ، انخفض بمقدار ثلاثة أرباع إلى حوالي 20000.[1048] و بقيت أرقام الوافدين مقاربة في عام 2021.[1049]

D. السكن

مؤشرات :السكن

1. إلى متى يحق للمستفيدين الإقامة في المخيمات؟ غير منظم
2. عدد المستفيدين المقيمين في المخيمات اعتبارًا من 10 كانون الأول 2019 143558

1.1. مراكز الإقامة المؤقتة

لا توفر أنظمة الحماية المؤقتة الحق في المأوى الذي توفره الحكومة للمستفيدين من الحماية المؤقتة. ومع ذلك ، فإن المادة 37 (1) من أنظمة الحماية المؤقتة، بصيغتها المعدلة في عام 2018، تسمح للمديرية العامة لإدارة الهجرة ببناء مخيمات لاستيعاب المستفيدين من الحماية المؤقتة. [1050]ويشار إلى هذه المخيمات رسمياً باسم مراكز الإقامة المؤقتة.[1051] ويتضمن تعديل آخر لقانون الأجانب والحماية الدولية في عام 2018 أحكاماً بشأن تمويل المخيمات التي أنشأتها رئاسة إدارة الهجرة.[1052]

وتخول المادتين 23 و 24 أنظمة الحماية المؤقتة رئاسة إدارة الهجرة تحديد ما إذا كان يجب إحالة مستفيد الحماية المؤقتة إلى أحد المخيمات القائمة أو السماح له بالإقامة خارج المخيمات بناء على إمكانياته في محافظة تحددها رئاسة إدارة الهجرة. وتخول المادة المعدلة 24 من أنظمة الحماية المؤقتة للمديرية العامة لإدارة الهجرة بالسماح للمستفيدين من الحماية المؤقتة بالإقامة خارج المخيم في المحافظات التي تحددها وزارة الداخلية[1053]. وتلتزم أيضاً بأنه من بين المستفيدين من الحماية المؤقتة الذين يعيشون خارج المخيمات، يمكن استيعاب المحتاجين مالياً في مرافق أخرى حددتها المحافظة.

اعتبارًا من حزيران 2022، كانت هناك سبعة مخيمات كبيرة الحجم تستوعب ما مجموعه 49348 مستفيد من الحماية المؤقتة، موزعة على خمس محافظات في جنوب تركيا في المنطقة الحدودية السورية الأكبر[1054]. تكلفة تشغيل المخيمات وتوفير الخدمات هناك كبيرة[1055]. انخفض عدد السكان من 56،970 في نيسان 2021 إلى 49،346 في حزيران 2022.

وإنّ عدد مراكز الإقامة المؤقتة في انخفاض مستمر. فقد انخفض عدد المخيمات باطراد في السنوات الأخيرة. وتتمثل المشاكل الرئيسية في التماسك الاجتماعي والحاجز اللغوي والوصول إلى الخدمات والسكن.[1056] باستثناء الهلال الأحمر التركية والمنظمات غير الحكومية التي لديها اتفاقيات تعاون رسمية، لا يحق للمنظمات الأخرى الوصول إلى المخيمات إلا عند الطلب.

[1048] انظر ديلي صباح ، "دخول المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي بلغ أدنى مستوى له في 7 سنوات في 2020"، 8 كانون الثاني 2021. متاح على: https://bit.ly/2SFHKRs.

[1049] انظر تقرير البيانات، فرونتكس، الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في عام 2021: الوافدون فوق مستويات ما قبل الجائحة، 11 يناير 2022، متاح على: https://bit.ly/3bN98GX.

[1050] البند رقم 37 (3) من أنظمة الحماية المؤقتة بصيغته المعدلة وفق اللائحة 11208/2018 .

[1051] البند رقم 3 من أنظمة الحماية المؤقتة.

[1052] البند رقم 121 أ من قانون الأجانب والحماية الدولية، المدرج خلال المادة رقم 71 (ي) الحكم رقم 703 الصادر في 9 تموز 2018.

[1053] المادة 24 بصيغتها المعدلة بموجب اللائحة 3098/2019

[1054] رئاسة إدارة الهجرة، الحماية المؤقتة، متاح على: https://bit.ly/3wKyP0K.

[1055] أكاديمية الشرطة الوطنية التركية، الهجرة الجماعية والسوريون في تركيا، تشرين الثاني 2017 ، 20-21؛ معلومات قدمتها إحدى المنظمات غير الحكومية، فبراير 2019. راجع أيضًا المونيتور، لماذا تغلق تركيا مخيمات اللاجئين السوريين، 4 يونيو 2019، متاح على: https://bit.ly/2XKb4H7.

[1056] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في غازي عنتاب، شباط 2020.

أفادت تقارير في عام 2020 أن 53 لاجئ سوري وأفغاني كانوا ينتظرون قبولهم من قبل السلطات اليونانية على الحدود في أدرنة لأكثر من شهر، تم نقلهم قسرًا إلى مخيم العثمانية بالحافلة.[1057] في نيسان 2020، ادعت السلطات اليونانية أن 2000 لاجئ من مخيم العثمانية تم نقله إلى اليونان بواسطة خفر السواحل التركي.[1058]

بحلول نهاية عام 2021، كان 1.5٪ أقل من السوريين يعيشون في المخيمات: أضنة (ساريجام- الأكثر اكتظاظًا)، هاتاي (أبايدين، يايلاداغي، ألتينوزو)، كيلس (البيلي)، كهرمان مرعش، عثمانية (جفديتي).

1.2. المناطق الحضرية والريفية

مع انخفاض الحجم الإجمالي للسكان المستفيدين من الحماية المؤقتة في المخيمات، فإن الغالبية العظمى من السكان الحاليين الخاضعين لنظام الحماية المؤقتة في تركيا يقيمون خارج المخيمات في المناطق السكنية في جميع أنحاء تركيا. وبحلول كانون الأول 2021، بلغ إجمالي عدد السكان المستفيدين من الحماية المؤقتة المسجلين لدى السلطات التركية 3737339، و بحلول حزيران 2022 كان هناك أقل من 1.5 يقيمون في مراكز الحماية المؤقتة بينما يقيم 3635139 خارج المخيمات (انظر الإحصائيات).

وسُجل أكثر من نصف 3.6 مليون سوري في 4 من أصل 81 ولاية في تركيا(إسطنبول، شانلي أورفا، هاتاي وغازي عنتاب).

بينما تستضيف إسطنبول أكبر عدد من المستفيدين المسجلين للحماية المؤقتة، فإن هذا لا يعادل سوى 3.48٪ من سكانها. وعلى العكس، فإن المستفيدين من الحماية المؤقتة يقابلون 21.54 ٪ من السكان في غازي عنتاب، و26.9 ٪ في شانلي أورفا، و 26.34 ٪ في هاتاي و 74.54 ٪ في كلس[1059].

وفقًا لتقرير الأكاديمية الوطنية للشرطة:

"بينما يقطن جزء كبير من اللاجئين الذين لا يقيمون في المراكز في منازل يستاجرونها إما من أموالهم أو بدعم من المنظمات غير الحكومية أو بمساعدة بعض المواطنين ، فجزء منهم يقيم في أحياء مدمرة من المدن تم إجلاؤهم كجزء من مشاريع التحول الحضري. وتجدر الإشارة إلى أن الذين يعيشون في هذه الأحياء يعيشون حياتهم في ظل ظروف قاسية ويحرمون من ظروف السكن الصحي. وعلى الرغم من أن اللاجئين القادرين على استئجار منزل يفترض أنهم لا يواجهون أي مشاكل، إلا أنه يجب مراعاة أن الغالبية العظمى من اللاجئين يعانون من ظروف اقتصادية سيئة. ويعيش اللاجئون الذين يعانون من ظروف اقتصادية سيئة في مجموعات أو يجبرون على العيش في منازل منخفضة التكلفة وغير صحية لتقليل تكاليف السكن ... مساكنهم المعيشية هي في الغالب شقق صغيرة ومظلمة ورطبة وغير صحية في الطابق الأرضي أو في الأقبية. وتؤثر الظروف غير الصحية لهذه الشقق تأثيرا مباشرا على صحة اللاجئين وتسبب لهم مشاكل صحية مختلفة. "[1060]

ويختلف مستوى الشمول ونوعية الإقامة لمستفيدي الحماية المؤقتة من مقاطعة إلى أخرى. " قد يكون لدى السوريون الذين يمتلكون القدرة المادية أو الأقارب الأتراك لمساعدتهم في شراء العقارات مساكن جيدة، بينما لا يمتلك سوريون آخرون ذات المقدرة فيبحثون عن أماكن إقامة في الطوابق السفلية و المستودعات ومخازن الأكواخ المغلقة بأغطية من البلاستيك أو النايلون."[1061]

وقد وجدت الأبحاث الحديثة التي أجرتها جامعة غازي عنتاب، بناءً على دراسة استقصائية شملت 1824 شخصاً في 129 أسرة سورية في غازي عنتاب، أن متوسط 6.6 مقيم في كل أسرة و تستوعب 30٪ من الأسر التي شملها المسح أكثر من عائلة واحدة. وبحسب إحصائيات حديثة، فأن 70.53% من السوريين في تركيا هم من النساء والأطفال.[1062]

هذا وأبلغ عن حوادث التوتر والعنف من قبل السكان المحليين ضد السوريين. فتلقت سبع أسر سورية في ماردين رسائل في شباط 2019 تهددهم بالعنف إذا رفضوا مغادرة الحي في غضون سبعة أيام[1063]. وقع حادث خطير في اسطنبول عندما قام

[1057] Evrensel، "İstanbul'a" denilerek otobüsle Osmaniye'ye götürülen mülteciler: Bizi unutmayın"، 29 آذار 2020، متاح باللغة التركية في ؛ https://bit.ly/2XKgnGx.

[1058] انظر ، DW، "Yunanistan: Türkiye Ege'ye sığınmacı taşıyor"، 14 نيسان 2020، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2KdVxaC .

[1059] المديرية العامة لإدارة الهجرة، الحماية المؤقتة ، المتوفر على: http://bit.ly/1Np6Zdd.

[1060] أكاديمية الشرطة الوطنية التركية، الهجرة الجماعية والسوريين في تركيا ، تشرين الثاني 2017، 20-21.

[1061] رابطة التضامن مع المهاجرين و طالبي اللجوء و هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقييم احتياجات النساء والفتيات السوريات تحت وضع الحماية المؤقتة في تركيا ، حزيران 2018، المتوفر على https://bit.ly/2z8zb5k،21.

[1062] ديكن، 19 تشرين الأول 2018، المتوفر باللغة التركية على: https://bit.ly/2TZoYn5 .

[1063] Evrensel، "Mardin'de mülteci ailelere mermili tehdit mektubu"، 24 فبراير 2019، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2WfFJrS.

مالك عقار في بيرم باشا بكسر باب شقته المستأجرة من قبل عائلة سورية، بفأس[1064]. ويقود المحافظون في مختلف المقاطعات مجموعات تنسيق الهجرة التي تهدف إلى تحسين التماسك الاجتماعي. وفي قيصري، على سبيل المثال، تزور هذه المجموعة عائلة من اللاجئين كل أسبوع.[1065] ومن ناحية أخرى، صرح حاكم هاتاي قبل الانتخابات المحلية في 31 آذار 2019 أنه يجب على السوريين تجنب مغادرة منازلهم في يوم الانتخابات.[1066]

وجد تقرير صدر عام 2019 عن التمييز في تركيا أن التمييز ضد اللاجئين، لا سيما من السوريين وضد المجموعات من مجتمع الميم هي أكثر أشكال التمييز انتشارًا في تركيا.[1067] كما أصدرت جمعية حقوق الإعلام واللاجئين حديثًا تحليلات حول التقارير السلبية للغاية في وسائل الإعلام حول قضايا اللاجئين،[1068] بما في ذلك إلقاء اللوم على اللاجئين لعدم حصول السكان المضيفين على الرعاية الصحية.[1069]

يبدو أن التصوير السلبي للسوريين واللاجئين في وسائل الإعلام قد اشتد خلال جائحة فيروس كورونا. كشف تحليل للأخبار بين 1 شباط 2020 و 21 تموز 2020 عن انتهاكات لحقوق اللاجئين في 495 مقالاً إخباريًا نُشر خلال تلك الفترة. تم اتهام الأشخاص الذين يسعون إلى الحماية الدولية بأنهم مسؤولون عن انتشار كوفيد-19 في جميع أنحاء البلاد وكونهم حاملين محتملين للفيروسات، بينما لم تتم مناقشة افتقارهم إلى الوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية أثناء الوباء على الإطلاق.[1070]

في الوقت نفسه، تبدو المواقف السلبية تجاه اللاجئين، ولا سيما السوريين، سائدة. أجرى معهد اسطنبول للبحوث السياسية بحثًا حول مواقف المواطنين الأتراك تجاه اللاجئين في اسطنبول. نظم المعهد مقابلات فردية شبه منظمة مع 1636 مواطنًا تركيًا في إسطنبول بين كانون الأول 2019 وكانون الثاني 20201071 وبحسب التقرير:

- يعتقد 10.8٪ من المشاركين أن السكان السوريين هم أكبر مشكلة تواجه تركيا.
- اعتبر المشاركون أن السكان السوريين يشكلون تهديدًا، مستشهدين بقضايا اقتصادية وأمنية (7-7.9 من 10). علاوة على ذلك، أفاد الأشخاص الذين يقابلون لاجئين سوريين على أساس يومي بأن معدلات إدراك التهديد أعلى من غيرهم.
- اعتقد 78٪ من المشاركين أن الحكومة التركية تدعم وتحمي اللاجئين السوريين أكثر من المواطنين الأتراك، 58٪ لم يقبلوا أن السوريين هم ضحايا حرب أهلية.
- شعر 1 من أصل 3 مشاركين بمشاعر سلبية قوية تجاه اللاجئين السوريين مثل الغضب والغضب الشديد.
- الأشخاص الذين واجهوا السوريين في حياتهم اليومية كانوا أكثر عرضة للمشاركة في الأنشطة المعادية للسوريين.

في استطلاع أجرته شركة Metropoll في عام 2021، لم يرغب غالبية المشاركين في وجود سوريين في تركيا.[1072] أصبح وضع المهاجرين أكثر صعوبة قبل الانتخابات التي ستحدث في تركيا في عام 2023.

[1064] غازيت دوفار، "صدر بعد كسر باب المستأجر السوري بفأس ،" 14 كانون الثاني 2022، متاح باللغة التركية، على: https://bit.ly/3QFpOA7.

[1065] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

[1066] جمهوريت، 4 شباط 2019، المتوفر باللغة التركية على: https://bit.ly/2YbB5N7 .

[1067] Özatalay، S. Doğuç ، تصور التمييز في تركيا، 2019 ، متاح على: https://bit.ly/2Js6Lbc، 35.

[1068] بيانت ، "174 تقرير إخباري ينتهك حقوق اللاجئين في أسبوع" ، تقرير Says Report، 18 كانون الأول 22019 ، متاح على: https://bit.ly/39ukAjZ . و

[1069] بيانت ، تقرير: الإعلام يلوم اللاجئين السوريين على المواطنين الذين لا يستطيعون تلقي الرعاية الصحية ، 6 كانون الثاني 2020، متاح على: https://bit.ly/2QVUm3j.

[1070] Pandemi Döneminde Medyada Mülteci Hak İhlalleri Raporu (Mülteci Medyası Derneği)، 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3t6nCVY .

[1071] معهد اسطنبول للبحوث السياسية ، İstanbul'da Sığınmacılara Yönelik Tutumlar –IstanPol ، حزيران 2020 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2PFDGjf .

[1072] Onedio، 82 :Metropoll" بالمائة من الناس ، و 85 بالمائة من مؤيدي حزب العدالة والتنمية يريدون عودة السوريين" ، 17 مارس 2022 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3AoADAW.

E. العمل و التعليم

1. الدخول لسوق العمل

مؤشرات :الدخول لسوق العمل

1. هل يسمح القانون بالدخول لسوق العمل للمستفيدين؟

   نعم لا

❖ إذا كانت الإجابة بنعم، متى يمكن للمستفيدين الوصول إلى سوق العمل؟ 6 أشهر

2. هل يسمح القانون بالحصول على عمل فقط بعد اختبار سوق العمل؟

   نعم لا

3. هل يسمح القانون لطالبي اللجوء بالعمل في قطاعات محددة فقط؟

   نعم لا

❖ إذا كانت الإجابة بنعم ، حدد القطاعات:

4. هل يحدد القانون حد أقصى لوقت عمل المستفيدين؟

   نعم لا

1.1. الشروط القانونية والعقبات التي تحول دون الدخول بشكل فعلي

يحقُ للمستفيدين من الحماية المؤقتة التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل على أساس بطاقة تعريف الحماية المؤقتة، وذلك وفقًا للوائح والتعليمات التي يتعين على الرئاسة توفيرها.[1073] وتنظم لائحة تصاريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة، المعتمدة في 15 كانون الثاني 2016، إجراءات منح تصاريح العمل للأشخاص الخاضعين للحماية المؤقتة.

ويجب على المستفيدين من الحماية المؤقتة التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل للدخول إلى سوق العمل. [1074]ويمكن تقديم طلب للحصول على تصريح عمل بعد 6 أشهر من منح حالة الحماية المؤقتة،[1075] من قبل صاحب العمل من خلال نظام عبر الإنترنت أو من قبل المستفيد نفسه في حالة العمل الحر.[1076]

وتنص اللائحة على إعفاء من الالتزام بالحصول على تصريح عمل للزراعة الموسمية لأعمال الثروة الحيوانية.[1077]

ولكن في هذه الحالة، يجب على المستفيدين تقديم طلب إلى محافظة المقاطعة ذات الصلة للحصول على إعفاء من تصريح العمل.[1078] ويجوز لوزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية أيضاً أن تحد من عدد المحافظات التي قد يعمل فيها المستفيدون من الحماية المؤقتة في ظل الزراعة الموسمية لوظائف الثروة الحيوانية.[1079] وبالإضافة إلى القواعد الخاصة في سياق العمل الزراعي والحيواني، تحظر اللائحة على المستفيدين التقدم للوظائف التي قد لا يؤديها إلا المواطنون الأتراك.[1080]

[1073] البند رقم 29 من أنظمة الحماية المؤقتة.
[1074] البند رقم 4 (1) من لائحة تصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.
[1075] البند رقم 5 (1) من لائحة تصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.
[1076] البند رقم 5 (2)-(3) من لائحة تصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.
[1077] البند رقم 5 (4) من لائحة تصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.
[1078] المصدر السابق ذاته.
[1079] البند رقم 5 (5) من لائحة تصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.
[1080] البند رقم 6 (2) من لائحة تصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.

وعند البت في منح الحق في التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل ، تأخذ وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية في الاعتبار المقاطعة التي يقيم فيها المستفيد بشكل أساسي.[1081] ومع ذلك، فقد تتوقف الوزارة عن إصدار تصاريح العمل فيما يتعلق بالمقاطعات التي تحددها وزارة الداخلية للحد من مخاطر التي تؤثر على النظام العام أو الأمن العام أو الصحة العامة.[1082]

هذا ويجوز للوزارة أيضاً تحديد حصة للمستفيدين من الحماية المؤقتة بناءً على احتياجات القطاعات والمحافظات.[1083] ولكن لا يجوز أن يتجاوز عدد المستفيدين النشطين في مكان عمل معين 10٪ من القوة العاملة، ما لم يثبت صاحب العمل أنه لن يكون هناك مواطنون أتراك قادرين على تولي هذا المنصب. وإذا كان هناك أقل من 10 أشخاص في مكان العمل، فيمكن تعيين مستفيد حماية مؤقت واحد فقط.

في بداية عام 2021، بلغت رسوم تصريح العمل 378.70 ليرة تركية.[1084] وبموجب اللائحة، لا يجوز مقاضاة المستفيدين المؤقتين أقل من الحد الأدنى للأجور.[1085]

وقد ازداد عدد تصاريح العمل الصادرة للمستفيدين من الحماية المؤقتة ببطء بعد اعتماد اللائحة في 15 كانون الأول 2016. وفي شانلي اورفا، على سبيل المثال، وقعت جمعية رجال الأعمال السوريين مذكرة تفاهم لاستثمار 80 مليون ليرة تركية لإنشاء 20 مصنعا بقدرة توظيف إجمالية قدرها 1500 عامل.[1086] وفقًا لوزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية، بلغ عدد الشركات التي لديها مؤسس سوري واحد على الأقل 15159 اعتبارًا من 29 شباط 2019.[1087] في عام 2019، تم إصدار ما مجموعه 145،232 تصريح عمل بما في ذلك 63،789 لمهاجرين من سوريا. تم منح 93٪ من تصاريح العمل للسوريين للرجال و 7٪ للنساء.[1088]

بين عامي 2016 و 2019، تم إصدار ما مجموعه 132،497 تصريح عمل للسوريين المسجلين في تركيا، بما في ذلك تجديد تصاريح العمل الموجودة بالفعل. وهذا يعني أن ما يقارب مليون سوري يعملون بشكل غير رسمي دون حماية قانونية وحقوق.[1089]

المهن الرئيسية التي حصل عليها المستفيدون السوريون في مجال الحماية المؤقتة على تصاريح عمل هي كما يلي:

تصاريح العمل للمستفيدين من الحماية المؤقتة حسب المهنة: 1 كانون الثاني 2016 - 30 أيلول 2018	
المهنة	عدد التصاريح
أعمال يدوية	2411
عامل النسيج	1117
مدير مهام	653
طبيب معالج	554

[1081] البند رقم 7 (1) من لائحة تصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.
[1082] البند رقم 7 (2) من لائحة تصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.
[1083] البند رقم 8 من لائحة تصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.
[1084] منظمة اللاجئين الدولية، أنا أبحث فقط عن حقوقي: العمل بشكل قانوني غير مسموح للاجئين في تركيا ، كانون الأول 2017، المتوفر على: http://bit.ly/2ylz434، 5.
[1085] البند رقم 10 من لائحة تصريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة.
[1086] هارييت، 'Suriyeli iş adamlarından Türkiye'ye yatırım' ، 7 تشرين الاول 2018، المتوفر باللغة التركية على: https://bit.ly/2OfIAy9 .
[1087] جمعية اللاجئين ، 'عدد السوريين في تركيا' ، آذار 2020 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2JncqPt .
[1088] وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية ، تصاريح العمل للأجانب ، 2019 ، الصفحة 14 ، متاح على: https://bit.ly/2QbV8Mw .
[1089] المجلس الدنماركي للاجئين ، تصورات اللاجئين السوريين لسوق العمل (الرسمي) في جنوب شرق تركيا ، أغسطس 2021. متاح على: https://bit.ly/3ummX5r.

ممرض/ة	543
مدير إداري	521
موظف مكتب	460
فريق الدعم	452
منظف	433
مهن أخرى	20786
مجموع	27930

المصدر: ODATV، https://bit.ly/2TOfQ5v

وتعدُّ منظمات المجتمع المدني وجهة مهمة في تأمين العمل للسوريين تحت الحماية المؤقتة. ووفقاً للجهات المعنية ، كان هناك 150 منظمة غير حكومية وطنية ودولية وحوالي 14000 موظف يعملون في غازي عنتاب بحلول نهاية عام 2015. ومع ذلك، وحتى ذلك التاريخ، بدأت الدولة مراقبة صارمة للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة على الحدود. و لقد أدت المخالفات من جانب المنظمات غير الحكومية الدولية فيما يتعلق بالالتزام بتوظيف أشخاص يحملون تصاريح عمل إلى عدد كبير من الغرامات الإدارية. وفي إحدى الحالات، ألغت محكمة الصلح في هاتاي هذه الغرامة لأنها تتعارض مع أحكام الحماية الخاصة للمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة الإنسانية في قانون تصاريح العمل للأجانب واتفاقية اللاجئين.[1090]

وعلى الرغم من الإطار القانوني المقدم في عام 2016 لتنظيم الدخول إلى سوق العمل للمستفيدين من الحماية المؤقتة، فلا تزال هناك ثغرات كبيرة فيما يتعلق بالحصول على العمل بشكل فعلي. ويتلقى المستفيدون معلومات قليلة أو معدومة عن نظام تصاريح العمل، حيث لا يزال عدد المراكز المجتمعية التي تقدم معلومات حول هذه الفرص محدودًا؛ ويشرف الهلال الأحمر التركي على 16 مركز منذ كانون الثاني 2020 .[1091]

كانت عملية الحصول على تصاريح العمل للسوريين في تركيا صعبة في عام 2021. وقدر أحد أصحاب المصلحة أن 100 ألف سوري فقط لديهم تصاريح عمل. لا يرغب أرباب العمل في استصدار تصاريح العمل، وعندما يفعلون ذلك، تراقب منظمة (İşçi Sağlığı ve Güvenliği Meclisi) جرائم القتل في مكان العمل، بما في ذلك جرائم القتل التي يتعرض لها اللاجئون والمهاجرون. وتشمل هذه حالات عمالة الأطفال، مثل علا كريم، فتاة سورية تبلغ من العمر 13 عامًا فقدت حياتها في جريمة قتل مرتبطة بالعمل في مرسين في عام 2021 عندما تم علق وشاحها في آلة تعبئة الحمضيات.[1092]

1.2. ظروف العمل

يتأثر المستفيدون من الحماية المؤقتة في تركيا بالممارسة الواسعة الانتشار للعمالة غير المعلنة في ظل ظروف العمل المتدنية والأجور المنخفضة.[1093] وتزدهر العمالة غير المعلنة في القطاع الزراعي، ولا سيما في مقاطعات مثل أضنا[1094] وعلى الرغم

[1090] محكمة الصلح الأولى في هاتاي، القرار 180/2016 ، 31 آذار 2016.
[1091] 301 للمزيد من المعلومات، انظر الهلال الأحمر التركي، الأزمة السورية: عملية الإغاثة الإنسانية ، تشرين الأول 2018، المتوفر على: https://bit.ly/2UUS3h0 .
[1092] منظمة الصحة والسلامة لمراقبة العمل في طرسوس من أجل طفلة سورية فقدت حياتها في جريمة قتل أثناء العمل: "ضعوا حداً لعمالة الأطفال" ، 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021. متوفر باللغة التركية على: https://bit.ly/3R4Z3oK.
[1093] منظمة اللاجئين الدولية، لا يزال العمل بشكل قانوني غير مسموح للاجئين في تركيا ، كانون الأول 2017،7. لمناقشة التأثير على سوق العمل، انظر إلى Ege Aksu et al. ،"تأثير الهجرة الجماعية للسوريين على سوق العمل التركي"، ورقة عمل جامعة Koç 1815، كانون الأول 2018، المتوفر على: https://bit.ly/2U64aKJ .
[1094] المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018.

من المبادرات كتدريب حديث على المهارات الزراعية الذي تموله المفوضية في جنوب شرق تركيا، [1095]يعمل السوريون لساعات طويلة - وتتجاوز في كثير من الحالات 11 ساعة في اليوم - مقابل 38 ليرة تركية/ 8.37 يورو، و يقتطع جزء من هذه الأجور "المتعهدين"الذين يجعلون أنفسهم كوكلاء توظيف.[1096] وفي محافظات أخرى مثل موغلا، كثيرا ما تحدث العمالة غير المعلنة في قطاع البناء،[1097]بينما تنتشر هذه العمالة في أنقرة في صناعة تصنيع الأثاث في ألتنداغ. وفي إسطنبول، نشر تقرير صادر عن اتحاد عمال المعادن المتحدة عن وضع اللاجئين السوريين في صناعة النسيج. [1098]ووفقاً للتقرير، فإن أجور 46٪ من السوريين و 20٪ من العمال الأتراك تقل عن الحد الأدنى للأجور. يمكن القول أن الأجر الأدنى لا ينطبق على أجهزة النسيج التي تعمل بدون ترخيص ومن حيث التقسيم الطبقي للأجور في سوق العمل، فإن الرجال الأتراك هم في القمة، تليهم النساء الأتراك، بينما الرجال السوريون قريبون من القاع و أما النساء السوريات فهم في القاع تمامًا.

كما أن تدهور ظروف الصحة والسلامة في العمل أمر مثير للقلق. ووفقاً لإحصائيات مجلس صحة وسلامة العمال، فقد 112 لاجئ حياتهم في حوادث متعلقة بالعمل في عام 2019 لأسباب ناتجة عن الحرائق وفشل المعدات وحوادث الطرقات.[1099]

خلال وباء كوفيد-19، ظهر الطلب على العمالة في بعض مناطق العمل لأن بعض المواطنين الأتراك لم يذهبوا إلى العمل بسبب قيود كوفيد-19 و لبى اللاجئون السوريون بعضًا من هذا الطلب ولكن مقابل أجور منخفضة جدًا، خاصة في الأجزاء الجنوبية من تركيا مثل مرسين وأضنة، إلخ. كما واجهوا صعوبات كبيرة في الحصول على المساعدة الاجتماعية للتعليم عن بعد. لم يكن هذا الوضع خاصًا بالسوريين فقط بل لجميع العمال الزراعيين الموسميين. كانت هناك أيضًا مخاوف بشأن نقص معدات النظافة والكمامات لمنع انتشار الفيروس وتم توفير معدات الحماية من قبل المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة، والتي تم إصدارها من قبل الاتحاد الأوروبي ولكنها لم تكن منهجية أو منتظمة.[1100]

وتواجه النساء، على وجه الخصوص، تحديات كبيرة في الوصول الفعال إلى سوق العمل. ويرجع ذلك، من ناحية، إلى عقبات مثل نقص رعاية الأطفال ونقص المعلومات وفرص التدريب.[1101] ومن ناحية أخرى، فإن الأدوار التقليدية للجنسين المخصصة للنساء كقائمين على الرعاية ، وخاصة في المناطق الجنوبية من تركيا مثل شانلي أورفا، وهذا تعني أن وصول المرأة إلى الأماكن العامة محدود مقارنة بالرجال، في حين أن فرص التدريب تدور حول المهن التقليدية مثل تصفيف الشعر أو الخياطة.[1102] وبالإضافة إلى ذلك، حيث تشغل النساء في قطاع الغزل والنسيج أعمالهن خارج بيوتهن، غالباً ما يتعرضن للتمييز وسوء المعاملة. وهذا هو الحال بالنسبة للورشات التي تعمل بدون ترخيص (Merdıvenaltı atölyeleri). وفي إسطنبول، تعمل النساء والفتيات في الجزء الخلفي من الطوابق السفلية وفي غرف بدون نوافذ لساعات طويلة. [1103]

أجرت جمعية أبحاث الهجرة بحثًا ميدانيًا مع 48 امرأة سورية من 3 محافظات مختلفة في تركيا (مرسين وغازي عنتاب وإزمير). جميع الذين تمت مقابلتهم كانوا من العمال ذوي الأجور المتدنية الذين تم توظيفهم في ظروف محفوفة بالمخاطر. لم يتمكن معظم المشاركين من العمل خارج المنزل بسبب ضغوط أقاربهم أو أزواجهم، مما يعني العمل على قطع كان الشكل

[1095] منظمة الأغذية والزراعة، " اللاجئون السوريون يكتسبون مهارات العمل الزراعية وفرص العمل في تركيا"، 29 تشرين الثاني 2017، المتوفر على: . http://bit.ly/2z44zPs

[1096] في إزمير، انظر إلى Association of Bridging People،"العمل الزراعي الموسمي في تركيا: حالة توربالي" ، 13 كانون الأول 2017، المتوفر على: http://bit.ly/2AupjAr . في أضنة، انظر إلى ورشة التطوير ، الأراضي الخصبة: حياة مريرة - تقرير تحليل أوضاع العمال السوريين في الزراعة الموسمية في سهل أضنة ، تشرين الثاني 2016، المتوفر على: http://bit.ly/2BL7EJH؛ IRIN ، "الحصاد الذي لا ينتهي: اللاجئون السوريون المستغلون في المزارع التركية" 15 كانون الأول 2016، المتوفر على: . http://bit.ly/2CKijRs

[1097] المعلومات مقدمة من جمعية تضامن المرأة في بودروم، كانون الاول 2017.

[1098] اتحاد عمال المعادن المتحدة، Suriyeli Sığınmacıların Türkiye'de Emek Piyasasına Dahil Olma Süreçleri ve Etkileri: İstanbul Tekstil Sektörü Örneği، حزيران 2017، المتوفر باللغة التركية على: http://bit.ly/2DIrq6p.

[1099] انظر المثال، Anayurt،'Önlem için daha kaç Suriyeli ölecek' ? ' ، 17 كانون الثاني 2019، المتوفر باللغة التركية على: https://bit.ly/2Y5QqyZ ، بخصوص خمسة عمال سوريين غير معلنين توفوا في حريق في مصنع.

[1100] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

[1101] منظمة اللاجئين الدولية، لا يزال العمل بشكل قانوني غير مسموح للاجئين في تركية، كانون الأول 2017، 5، 11-12.

[1102] ريجين هيرويغ، 'أعباء المرأة السورية المتعددة في سوق العمل وفي المنزل"، 3 كانون الأول 2017، المتوفر على: http://bit.ly/2kNpSQ8 ؛ "استراتيجيات مقاومة اللاجئات السوريات في" شانلي أورفا " (2017) 3:2 Movements ، المتوفر على: http://bit.ly/2CK78bN.

[1103] باباتيا بوستانسي، "'Merdivenaltı Tekstil Atölyelerinde Mülteci Kadın Çalışanı Meşgul Etmeyin" Olmak ، 30 أيلول 2017، المتوفر باللغة التركية على: .http://bit.ly/2CLBLNF

الرئيسي للعمل. أولئك الذين يعملون في خارج المنزل أوضحوا أنهم بحاجة إلى موافقة أفراد أسرتهم على الاستمرار في العمل. تواجه النساء صعوبات مختلفة في الوصول إلى سوق العمل، مثل بناء العلاقات الاجتماعية، وإيجاد مكان عمل آمن، فضلاً عن الافتقار إلى إتقان اللغة والتعليم. كان ينظر للمنظمات غير الحكومية كأماكن مثالية لعمل للاجئين. ومع ذلك، تم الإبلاغ عن العديد من حالات التمييز من قبل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم. على سبيل المثال، ذكرت خمس نساء يعملن في منظمات غير حكومية وطنية أنهن تعرضن لمعاملة تمييزية مقارنة بزملائهن الأتراك. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المنظمات غير الحكومية في الغالب بتعيين موظفين على أساس المشروع لفترات زمنية محددة والتي يمكن أن تكون غير متسقة في كثير من الأحيان بالنسبة للاجئات. ومع ذلك ، فإن العمل في المنظمات غير الحكومية يوفر ظروف عمل أفضل نسبيًا مقارنة بالخيارات الأخرى مثل وظائف البيع بالتجزئة وأعمال الرعاية اليومية. كان يعمل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في صناعة النسيج أكثر من 12 ساعة في اليوم، وحتى أعلى راتب كان أقل من الحد الأدنى للأجور. تؤدي العمالة غير الرسمية أيضًا إلى ممارسات عمل تمييزية.[1104]

تأثر وضع النساء أيضًا بشكل كبير خلال الوباء. تحدث عامل في صناعة الأحذية عن صعوبات مواكبة الأعمال المنزلية أثناء صنع الأحذية في المنزل. تأثر الوضع المالي للعائلات التي تعيش على جمع النفايات بشكل كبير بإجراءات الإغلاق حيث قال الكثيرون إنهم اضطروا للاختيار بين توفير الغذاء للأسرة وشراء المعدات الصحية الضرورية مثل الكمامات[1105]. وجدت دراسة أجريت على 300 لاجئة في إزمير أن 84.5٪ من المشاركات فقدن وظائفهن خلال الوباء، و 83٪ من العاملين لديهم مشاكل تتعلق برواتبهم.[1106]

كما يمثل سوق العمل التركي مخاطر عالية لاستغلال الأطفال، نظرًا لانتشار ظاهرة عمالة الأطفال واستغلالهم في مجالات مثل الزراعة[1107] ومصانع النسيج[1108]، بالإضافة إلى المطاعم في مدن مثل أنقرة. في قطاع النسيج، حوالي 19٪ من القوى العاملة دون السن القانونية، في حين أن هذا الرقم يصل إلى 29٪ بالنسبة للسوريين. الأطفال السوريون العاملون الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة هم أكثر وضوحًا في الصناعة مقارنة مع الأطفال الأتراك[1109]. وثق مجلس الصحة والسلامة العمالي حالة طفل سوري يبلغ من العمر 5 سنوات أُجبر على العمل في غازي عنتاب في عام 2017،[1110] و وفقًا لجمعية الأطباء الترکية، يعمل الأطفال في الصناعات النسيجية في مناوبات لمدة 12 ساعة مقابل 300 ليرة تركية في الشهر.[1111]

وأعلن عام 2018 كعام مكافحة عمالة الأطفال في تركيا. وأعلنت وزارة العمل والضمان الاجتماعي (آنذاك) عن خطة عمل وطنية مدتها ست سنوات لمكافحة عمل الأطفال في عام 2017، وأعلن عن مشروع بقيمة 10 ملايين ليرة تركية للمنظمات غير الحكومية والهيئات العامة للقيام بأنشطة في 10 مدن تجريبية خلال هذه الفترة.[1112] وأنشأت هيئات مراقبة مخصصة

[1104] تجارب عمل المرأة السورية والعلاقات بين الجنسين ، نيسان 2020 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3rPzwCm.

[1105] صوت الموضوع: عمل النساء المهاجرات أثناء الجائحة ، 23 كانون الأول 2020: متاح على: https://bit.ly/31NUUgJ.

[1106] جمعية التضامن مع اللاجئين السوريين ، تقرير بحثي حول حصول اللاجئات على الحقوق الأساسية في جائحة كورونا، 2020 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3uJnV9T

[1107] ورشة عمل تنمية، تحليل الثغرات التشريعية والتوصيات في سياق منع عمل الأطفال في الزراعة، آب 2018 ، متاح على: https://bit.ly/2HyTvCm ؛ انظر أيضًا نقابة المحامين في أضنة ، "زار بارنا أطفال اللاجئين السوريين في منطقة خيمة "Doğankent، 17 كانون الثاني 2018، متاح باللغة التركية على: http://bit.ly/2Hv1w89 .

[1108] المفوضية الأوروبية ، برنامج التعليم والحماية للأطفال السوريين العُرضة والمجتمعات المضيفة في سن المدرسة ، في لبنان والأردن وتركيا ، آريس (2017) 3292256 ، 30 حزيران 2017، متاح على الرابط التالي: http://bit.ly/2BMs0SK،4. انظر أيضًا Birgün ، "إنهم يعملون 12 ساعة يوميًا ويكسبون 300 ليرة تركية شهريًا"، 20 آب 2018 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2HG2KzY؛ الأخبار السياسية، "؛ دويتشه فيله ، "الأيدي الصغيرة، الأرباح الكبيرة: عمالة الأطفال السوريين في تركيا" ، 5 كانو ن الأول 2017 ، متاح على: http://bit.ly/2BLmIqF؛ الفاينانشيال تايمز ، "يوم في أرض المصنع مع لاجئ سوري شاب" ، 20كانون الأول 2017 ، متاح على: http://on.ft.com/2hh9Tbh؛ بي بي سي ، "الأطفال اللاجئون في تركيا يصنعون الملابس لمتاجر المملكة المتحدة" ، 24تشرين الأول 2016 ، متاح على: http://bbc.in/2ey7Zka.

[1109] اتحاد عمال المعادن، عمليات وآثار مشاركة اللاجئين السوريين في سوق العمل في تركيا: حالة صناعة النسيج في اسطنبول ، حزيران 2017، متاح باللغة التركية على: http://bit.ly/2DIrq6p

[1110] مجلس صحة العمال وسلامتهم ، "استغلال الأطفال المهاجرين: أطفال في الخامسة من العمر يعملون"، 28 آذار 2017، متاح باللغة التركية على: http://bit.ly/2FoFzpu .

[1111] يومًا ما ، `` يعملون 12 ساعة يوميًا ويكسبون 300 ليرة تركية شهريًا "، 20 آب 2018، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2HG2KzY .

[1112] خطة العمل الوطنية لمكافحة عمل الأطفال، 29 آذار 2017، المتوفر باللغة التركية على: https://bit.ly/2GhE6q0 .

مؤخراً بغرض منع عمل الأطفال في ست مدن بموجب خطة العمل الوطنية.[1113] واصلت الهيئات نشاطها في عام 2019. وعقدت لجان المراقبة اجتماعات كل شهر وزادت الوعي بين المنظمات غير الحكومية والهيئات العامة الأخرى.[1114] مشروع جديد بعنوان "القضاء على عمل الأطفال في الزراعة الموسمية" مع مكتب منظمة العمل الدولية لتركيا في بدأ التعاون مع المديرية العامة للعمل بوزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية وبتمويل من الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول 2020، وسيكون العمل للوصول إلى الأطفال العاملين والعائلات وأصحاب العمل ومديري المدارس والمعلمين والمختارين (القرية/ سادة الجيران) والوسطاء الزراعيين لسحب الأطفال من العمل وإعادة توجيههم إلى التعليم، فضلاً عن تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية.[1115] في عام 2022، أدت الأزمة الاقتصادية في تركيا إلى صعوبات في القدرة على شراء السلع الأساسية للجميع، ولا سيما أولئك الذين يعملون في وظائف غير مستقرة. لاحظ أحد أصحاب المصلحة زيادة في عمالة الأطفال وزواج الأطفال المبكر بسبب الأزمة وأن المساعدة الاجتماعية المتاحة لم تعد مناسبة بسبب التضخم.[1116]

وجدت بحث تم اجراؤه مع أكثر من 15000 سوري بالإضافة إلى المواطنين الأتراك وأصحاب العمل نُشر في أوائل عام 2021 أن ما يقارب 30٪ من السوريين المشاركين قد غيروا محافظة تسجيلهم الأولى، ويرجع ذلك أساسًا إلى أنهم لم يتمكنوا من كسب لقمة العيش هناك. على الرغم من أن 93٪ من السوريين المشاركين لديهم عمل، إلا أن 55.8٪ منهم فقط أعلنوا أنهم يعملون في وظيفة، وتقريباً جميع الذين عملوا يعملون بشكل غير رسمي.[1117]

تختلف تجارب السوريين فيما يتعلق بعملية الاندماج من مدينة إلى أخرى. ومع ذلك، فإن "الأجور المنخفضة" و "الاضطرار إلى العمل بشكل غير رسمي / بدون أمان" و "حواجز اللغة" كانت أكثر المشاكل المبلغ عنها في جميع المحافظات. ذكر معظم السوريين، الذين لا يواجهون أي مشاكل في حياتهم العملية والاجتماعية، أنهم يستطيعون التحدث باللغة التركية. ومع ارتفاع مستوى تعليم السوريين، انخفض احتمال تعرضهم لظروف العمل السيئة.[1118]

يمكن لجزء كبير من الحرفيين السوريين الذين تمكنوا من المشاركة في القوى العاملة بشكل منتظم أو غير منتظم، رسميًا أو غير رسمياً، العمل في وظائف مناسبة لخبراتهم في سوريا أو المهن التي اكتسبوها في تركيا. من ناحية أخرى، فإن السوريين الذين لديهم مهن مثل المعلمين والمحامين والمهندسين إما لم يشاركوا في سوق العمل لأنهم لم يتمكنوا من العثور على وظيفة مناسبة لمهاراتهم وخبراتهم، أو اضطروا للعمل في وظائف أقل بكثير من مؤهلاتهم.[1119]

هناك فجوة كبيرة في اللوائح القانونية للبلديات ، وهي وحدات حكومية محلية ، للاجئين السوريين. لا يتضمن قانون بلدية العاصمة رقم 5216 وقانون البلديات رقم 5393 أي لوائح مالية وفنية لمجالات تقديم الخدمات والمساعدة للاجئين. هذا الوضع يترك قرار البلديات بمساعدة وتقديم الخدمات للمواطنين الأجانب ، وخاصة السوريين الذين يعيشون داخل حدودها ، لمبادرات البلديات. بشكل رسمي أو غير رسمي ، يمكنهم العمل في وظائف مناسبة لخبراتهم في سوريا أو المهن التي حصلوا عليها في تركيا. من ناحية أخرى ، فإن السوريين الذين لديهم مهن مثل المعلمين والمحامين والمهندسين إما لم يشاركوا في سوق العمل لأنهم لم يتمكنوا من العثور على وظيفة مناسبة لمهاراتهم وخبراتهم ، أو اضطروا للعمل في وظائف أقل بكثير من مؤهلاتهم.

هناك فجوة كبيرة في اللوائح القانونية للبلديات، وهي وحدات حكومية محلية، للاجئين السوريين. لا يتضمن قانون بلدية العاصمة رقم 5216 وقانون البلديات رقم 5393 أي لوائح مالية وفنية لمجالات تقديم الخدمات والمساعدة للاجئين. هذا الوضع يترك القرار والمبادرات للبلديات بخصوص تقديم الخدمات للمواطنين الأجانب، وخاصة السوريين المقيمين داخل حدودها.[1120]

[1113] المعلومات مقدمة من ورشة التطوير، شباط 2019 .
[1114] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2020.
[1115] انظر ، منظمة العمل الدولية، عصر جديد يبدأ في مكافحة عمالة الأطفال في الزراعة الموسمية، 23 تشرين الثاني 2020، متاح على: . https://bit.ly/3oq24SU
[1116] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، مايو 2022.
[1117] الصفحة 7.
[1118] O. for TEPAV ،Kadkoy ،C. ،Doğanay ،T. ،Kurt ،S. ،Güven ،M. ،Kenanoğlu ،Ş. ،Akyıldız (مؤسسة أبحاث السياسة الاقتصادية التركية في تركيا) ، تحليل جانب العرض والطلب للسوريين في سوق العمل ، فبراير 2021 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3RcYolk. الصفحة 7.
[1119] المرجع نفسه، الصفحة 63.
[1120] O. for TEPAV ،Kadkoy ،C. ،Doğanay ،T. ،Kurt ،S. ،Güven ،M. ،Kenanoğlu ،Ş. ،Akyıldız (مؤسسة أبحاث السياسة الاقتصادية التركية في تركيا) ، تحليل جانب العرض والطلب للسوريين في سوق العمل ، فبراير 2021 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3RcYolk. الصفحة 66.

2. الوصول إلى التعليم

مؤشرات :الوصول إلى التعليم

1. هل ينص القانون علي امكانيه حصول الأطفال المستفيدين علي التعليم؟

نعم لا

2. هل يمكن للأطفال الحصول علي التعليم بشكل فعلي ؟

نعم لا

بموجب القانون التركي، يتألف "التعليم الأساسي" للأطفال من 12 عاما و هو مقسم إلى 3 مستويات لكل منها 4 سنوات. ولدى جميع الأطفال في الولاية القضائية التركية - بمن فيهم الرعايا الأجانب - الحق في الحصول على خدمات "التعليم الأساسي" التي تقدمها المدارس العامة. ولجميع الأطفال المسجلين كمستفيدين من الحماية المؤقتة الحق في التسجيل في المدارس العامة لأغراض التعليم الأساسي.

2.1. المدارس العامة

إن المدارس العامة في تركيا مجانية وهم يدرسون باللغة التركية ويدرسون منهجاً موحداً لوزارة التعليم الوطني، ولديهم ترخيص وكامل الصلاحية بإعطاء الشهادات والدبلومات للأطفال الأجانب.

ومن أجل التحاق بالمدارس العامة يلزم ان يكون لدي الأطفال وآباءهم بطاقات هوية للمستفيدين من الحماية المؤقتة ويمكن تسجيل الأطفال الذين لم يتم تسجيلهم بعد بصفه مؤقته باعتبارهم "طالباً ضيفاً"، وهو ما يعني ان بإمكانهم حضور الفصول الدراسية ولكنهم لن يقدموا اي وثائق أو ديبلومات في المقابل، ما لم يستكملوا تسجيل الحماية المؤقتة في وقت لاحق واعترف رسميا من قبل المدرسة. [1121]

وفي الحالات التي يلتحق فيها طفل اجنبي بالمدارس العامة، تتولى المديرية الإقليمية للتعليم الوطني مسؤوليه فحص وتقييم الخلفية التعليمية السابقة للطالب وتحديد المستوى الذي ينبغي أن يكون عليه الطفل المسجل. وفي حالة عدم وجود مستندات تتعلق بالخلفية التعليمية السابقة، تجري المديرية الإقليمية الاختبارات والمقابلات اللازمة لتقييم مستوى الصف المناسب للطالب. وفي منتصف ال 2018، أطلقت وزارة التعليم الوطني برنامجاً للتعلم المعجل للوصول إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-18 عاما وفقدوا ثلاث سنوات أو أكثر من الدراسة ويعمل البرنامج في 12 ولاية .وقد وصل البرنامج إلى 10894 بحلول منتصف 2019.[1122] في عام 2020، تم طرح مناقصة لتقديم عطاءات للمساعدة في تطوير برنامج التعلم السريع عبر الإنترنت بعد تأثير كوفيد-19 وسنة من التعليم عبر الإنترنت للأطفال في تركيا.[1123]

وتخطط وزارة التعليم الوطني لبناء 129 مدرسة جديدة بتمويل من الاتحاد الأوروبي في إطار مرافق اللاجئين في تركيا، لزيادة معدل التحاق بالمدارس. [1124]ومن المقرر بناء 55 مدرسة أخرى بحلول 2021 بتمويل من البنك الدولي.[1125] اعتبارًا من كانون الثاني 2022، ذكرت نشرة حقائق مرفق الاتحاد الأوروبي للاجئين في تركيا أنها قامت ببناء 89 مدرسة جديدة.[1126]

[1121] بينيت، 'Suriyeli Olmayan Mülteci Çocukların Eğitime Erişimleri Yok'، 31 آيار 2017، المتوفر باللغة التركية على: https://bit.ly/2pG75JK .

[1122] التنسيق المشترك بين الوكالات في تركيا، قطاع التعليم في تركيا: الربع الثاني من كانون الثاني إلى حزيران 2019، متاح على: https://bit.ly/2UINaZj .

[1123] انظر اليونيسف، تطوير برنامج التعلم السريع عبر الإنترنت، تشرين الأول 2020، متاح على: https://bit.ly/3fl7J8p

[1124] هاربيت، 'Suriyeli göçmenlerin yoğun olduğu 19 ile 220 yeni okul yapılıyor'، 17 شباط 2017، المتوفر باللغة التركية على: https://bit.ly/2UL84WJ .

[1125] البنك الدولي ، "مدارس مرنه ، مجتمعات قادره علي الصمود: تحسين البنية التحتية التعليمية للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في تركيا 20 كانون الأول 2018، المتوفر باللغة التركية على: https://bit.ly/2uhTbiK

[1126] موقع المفوضية الأوروبية ، "مرفق الاتحاد الأوروبي للاجئين في تركيا" ، يناير 2022 ، متاح على: https://bit.ly/3bClPEl.

تتولى وزارة التربية الوطنية قيادة وتنسيق الاستجابة التعليمية في تركيا. تستمر أعداد الأطفال السوريين المسجلين في التعليم الرسمي في الازدياد. في بداية العام الدراسي 20/2019، التحق 684253 طفل سوري تحت الحماية المؤقتة بالمدارس العامة التركية ومراكز التعليم المؤقتة، ما يمثل 63٪ من الأطفال السوريين في سن الدراسة.[1127] في عام 2021، وفقًا لبيانات وزارة التربية ، التحق 854000 طفل تحت الحماية المؤقتة والدولية في التعليم الرسمي، مع بقاء حوالي 35٪ من الأطفال السوريين في سن التعليم خارج المدارس.[1128]

ومع ذلك، وفقاً لتقرير اليونسكو، فإن عدد المعلمين الإضافيين اللازمين لتدريس الأطفال اللاجئين السوريين في سن الدراسة يصل إلى 80،000 .[1129] تقدر اليونيسف ما يصل إلى 400000 طفل خارج المدرسة. [1130]وترتبط معدلات التسرب، وخاصة في المدارس الثانوية بعوامل مثل ارتفاع مستوى عمالة الأطفال في سوق العمل [1131]والزواج المبكر[1132] بالإضافة إلى المشكلة الكبيرة للتنمر في المدارس التي لم يتم حلها.[1133] ويؤثر الخوف من الترحيل أيضاً على ارتيادهم للمدرسة، حيث يؤثر على حوالي 8،500 طفل في بورصا مثلاً.[1134] و لا تُقدم دروس إضافية في اللغة التركية للأطفال اللاجئين حتى يتمكنوا من متابعة المنهج بفعالية.

لضمان دخول الأطفال إلى نظام التعليم، يُمول برنامج آخر هو تحويل المال الشرطي للتعليم من قبل الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية والمساعدات الإنسانية ويُنفذ من خلال شراكة وثيقة بين وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية ووزارة التعليم الوطني وسلطة إدارة المخاطر والكوارث والهلال الأحمر التركي واليونيسيف. يوفر برنامج تحويل المال الشرطي للتعليم للأسر العرضة للخطر من اللاجئين مدفوعات نقدية كل شهرين لمساعدتهم على إرسال أطفالهم وإبقائهم في المدرسة (انظر الرعاية الاجتماعية). المساعدة النقدية متوفرة فقط للأشخاص الذين يمكنهم تقديم مستندات التسجيل المدرسي إلى وحدات الخدمة الاجتماعية بالوزارة. يمكن أن تتلقى الأسرة مدفوعات شريطة أن يذهب الطفل إلى المدرسة بانتظام؛ لا ينبغي أن يغيب الطفل عن المدرسة لأكثر من 4 أيام في شهر واحد. [1135]وبحسب للهلال الأحمر، في الحالات التي لم يحضر فيها الطفل المدرسة لأكثر من 4 أيام في الشهر، يقوم ضباط الحماية التابعون لهم بزيارة الأسرة للتعرف على سبب الغياب. تعد عمالة الأطفال وزواج الأطفال وتنمر الأقران من العوامل الأكثر شيوعاً[1136] .وبحسب الملاحظات من أرض الواقع فإن تحويل المال الشرطي للتعليم كان أكثر فعالية على مستوى المدارس الابتدائية.[1137]

بالإضافة إلى ذلك، فإن PIKTES وهو مشروع تعزيز اندماج الأطفال السوريين في نظام التعليم التركي هو مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي تنفذه وزارة التربية الوطنية التركية. ويهدف إلى زيادة اندماج الأطفال السوريين، والحصول على تعليم جيد، وزيادة معدلات الالتحاق والحضور للأطفال والشباب السوريين في التعليم الرسمي الجيد.[1138] في مطلع 2020، أطلقت كل من رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء واليونيسف ووزارة التربية الوطنية برنامج مساعدة الطلاب على التسجيل في المدارس ويهدف برنامج التسجيل في المدارس إلى الوصول إلى 65000 طالب سوري تتراوح أعمارهم بين 5-17 عامًا معرضين لخطر ترك نظام التعليم.[1139]

[1127] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تركيا: أبرز الأحداث التشغيلية، 2019.

[1128] صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الخطة الإقليمية للاجئين والصمود ، تركيا ، الفصل 2021-2022 ، 2 فبراير 2022 ، الصفحة 7 ، متاح على: https://bit.ly/3a2TUgB.

[1129] هارييت، 'Anadolu lisesi öğrencilerine atölyelerde eğitim'، 19 آذار 2019، متوفر باللغة التركية على https://bit.ly/2Y9Ljh7

[1130] يونيسيف، تركيا: 2018 نتيجة إنسانية، كانون الأول 2018 ،3.

[1131] الأطفال في القطاع الزراعي مثلاً لا يُسجلون في المدارس. المعلومات مقدمة من ورشة التطوير، شباط 2019 .

[1132] المعلومات مقدمة من الدكتور علي ظافر ساروجولو، مركز شرطة الهجرة، جامعة أنقرة يلدريم بايزيف، كانون الثاني 2019 .

[1133] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة في غازي عنتاب ، فبراير 2020.

[1134] بوستا، "Sınır dışı oluruz' korkusuyla 8 bin 500 Suriyeli çocuk okula gönderilmiyor"، 3 آيار 2018، متوفر باللغة التركية على https://bit.ly/2UNKXLc

[1135] المفوضية الأوروبية "في تركيا، يزيد برنامج التحويلات النقدية المشروطة للتعليم من التحاق الأطفال السوريين وغيرهم من الأطفال اللاجئين بالمدارس" 13 شباط 2018، متوفر على https://bit.ly/2GaW25O

[1136] المعلومات مقدمة من الهلال الأحمر التركي، شباط 2019.

[1137] المعلومات مقدمة من الدكتور علي ظافر ساروجلي، مركز سياسة الهجرة، جامعة أنقرة يلدريم بايزات، كانون الثاني 2019.

[1138] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منصة رقمية للميثاق العالمي من أجل اللاجئين، متوفرة على: https://bit.ly/2wKMSt1 .

[1139] حريت ، 'سيتم إدراج الأطفال اللاجئين في نظام التعليم' ، 6 كانون الثاني 2020، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/2UrZKx7 .

في عام 2019، افتتحت وزارة التربية الوطنية "دورات التماســـك الاجتماعي" حيث يمكن للطلاب التعرف على الثقافات المختلفة والحياة اليومية في تركيا.

قام مركز الهلال الأحمر التركي المجتمعي في أورفا بمتابعة حالة حوالي 90 طفل ســـوري كانوا يتركون المدرســـة شـــهريًا ويحاول المركز المجتمعي فهم الأسـباب الحقيقية وراء عدم حضـورهم المدرسـة. غالبًا ما يكون بسـبب الزواج المبكر للفتيات والفتيان الذين يجبرون على عمل الأطفال. توجد صـــفوف للتماســـك الاجتماعي في مدارس أورفا. يقدمون دورات تدريبية منتظمة في المدارس حول التنمر من الأقران والممارسـات غير التمييزية وحقوق الأطفال و النظافة التماسـك الاجتماعي. كما يقدمون الدعم النفسي والفحوصات الصحية المنتظمة للطلاب.[1140]

بشكل عام، يقدر الخبراء نقص التعليم باعتباره سمة مشتركة بين السكان السوريين في تركيا. وبحسب دراسة استقصائية، أفاد 33٪ من المســـتجيبين بأنهم أميين، في حين أفاد 13٪ أنهم يعرفون القراءة والكتابة دون الالتحاق بالمدرســـة.[1141] الفتيات السوريات أكثر عرضة للتسرب من المدرسة فهناك لمشاكل وصعوبات ماالية ومسؤوليات الرعاية والهياكل الأسرية المحافظة والزواج المبكر كلها أسباب لتدني مستويات التعليم بين الفتيات السوريات.[1142]

في عـام 2020، تم إغلاق المـدارس لفترات طويلـة خلال جـائحـة كوفيـد-19 وتحول التعليم إلى التعلم عن بعـد الـذي يمكن الوصـــول إليه من خلال جهاز تلفزيون أو جهاز آخر. أثر هذا على جميع الأطفال ولكنه أثر بشـــكل غير متناســـب على أولئك الذين ليس لديهم جهاز أو غرفة للدراســة. تأثر الأطفال اللاجئون، وخاصــة تعليم الفتيات، بالوباء إلى حد كبير. وجدت دراســة أجريت في إزمير على 300 امرأة أن 53.5٪ فقط من الفتيات الســوريات اللاجئات لديهن إمكانية الوصــول إلى بيئة مناســبة للدراســة،[1143] وحتى نيســان 2021، كانت المدارس لا تزال مغلقة أمام غالبية الأطفال. لا يزال الوصــول إلى التعليم عن بعد EBAيمثل مشكلة. تمت إعادة تصميم بعض برامج الاتحاد الأوروبي الجارية. على سبيل المثال، لا يمكن استخدام حزم دعم الطلاب (حزم الوجبات وما إلى ذلك) للطلاب نظرًا لعدم تمكنهم من الذهاب إلى المدارس في عام 2020. وســيتم تخصــيص بعض هذه الأموال لشراء أجهزة لوحية جديدة وأجهزة إلكترونية للطلاب[1144].

بين عمال الزراعة البدو السوريين، كان مؤشر مشاركة أطفالهم في التعليم قريبًا من 0٪ بحسب البحث الذي تم إجراؤه في أضنة ومرسين وشانلي أورفا، على الرغم من أنه كان منخفضًا جدًا في السابق. في أضنة، كما هو الحال بالنسبة لجميع العمال الزراعيين الموسميين، كان الأطفال يذهبون إلى المدرسة فقط عندما يكونون قريبين جسديًا من المدرسة والأمر نفسه ينطبق على مجموعات البدو / شبه الرحل.[1145]

في عام 2021، أكد أحد أصحاب المصلحة أن معدل الالتحاق بالمدارس كان أيضًا منخفضًا جدًا بين السوريين في إسطنبول. أصبح الحصول على التعليم أكثر صعوبة مما أدى بدوره إلى زيادة عمالة الأطفال.[1146]

2.2. مراكز التعليم المؤقت

قدم تعميم وزارة التعليم الوطني 21/2014 بشأن 'الخدمات التعليمية للمواطنين الأجانب' المؤرخ 23 أيلول 2014 مفهوم مركز التعليم المؤقت (*Geçici Eğitim Merkezi*, GEM) وقدم إطاراً قانونياً للإشراف على المدارس الخاصة المذكورة أعلاه ومراقبتها بإدارة من الجمعيات الخيرية السورية - التي كانت موجودة حتى الآن خارج الإطار التنظيمي لوزارة التعليم، وبالتالي كانت غير قانونية ولكن سمحت بها السلطات المحلية. تُعرّف مراكز التعليم المؤقت على وجه التحديد على أنها مدارس أُسست بغرض تقديم الخدمات التعليمية للأشخاص الذين يصلون إلى تركيا لفترة مؤقتة كجزء من التدفق الجماعي. وبشكل عام يتمتع الأطفال المقيمون في المخيمات بإمكانية الحصول على التعليم الأساسي بشكل أساسي في مراكز التعليم المؤقت المدارة

[1140] معلومات مقدمة من المركز المجتمعي للهلال الأحمر التركي في أورفا، شباط 2020
[1141] ما زلنا صـــحفيين ، "50 بالمائة من الســـوريين في تركيا لم يلتحقوا أبدًا بمدرســـة"، 10 تشـــرين الأول 2018، متاح على: https://bit.ly/2u6t91Q.
[1142] جوشكون، ب. ، برنامج المرأة والسلام والأمن وسياسات اللاجئين واللجوء في تركيا ، أبريل 2021. متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3IEfqGK -السياسات.
[1143] جمعية التضامن مع اللاجئين السوريين، تقرير بحثي حول حصول اللاجئات على الحقوق الأساسية في جائحة كورونا ، 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3uJnV9T
[1144] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[1145] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[1146] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، أبريل 2022.

داخل المخيمات دون أي عوائق. من ناحية أخرى يملك الأطفال في سن المدرسة خارج المخيمات خياران إما الالتحاق بمدرسة عامة في المنطقة المحلية حيث يقومون بتدريس المناهج المدرسية التركية ويعلمون باللغة التركية، أو ارتياد مراكز التعليم المؤقت.

المدارس السورية الخاصة ليست مجانية بالعموم. إنها تطلب من الطلاب درجات متفاوتة من الرسوم. لا يزال من غير الواضح مدى صلاحية أي شهادات تُصدرها مراكز التعليم المؤقتة في حين أن سلطات مديرية التعليم في المقاطعة مخولة بتحديد إذا وأين قد يُقبل الطفل لاحقاً سواء في مدرسة عامة أو في جامعة في تركيا. هناك تحد آخر يتعلق بنوعية التعليم الممنوح في مراكز التعليم المؤقت لأن المقررات تُدرس من قبل المعلمين السوريين وغالباً ما يكونون متطوعين.[1147]

خططت وزارة التربية الوطنية للتخلص التدريجي من مراكز التعليم المؤقت[1148]. اعتباراً من أيلول 2016 فصاعداً، يجب تسجيل جميع الأطفال السوريين الذين يدخلون رياض الأطفال أو الصف الأول في المدارس التركية وليس في مراكز التعليم المؤقت، كما شجعت وزارة التعليم الأطفال الذين يلتحقون بالصف الخامس والتاسع على التسجيل في المدارس التركية.

اعتبارًا من عام 2019، كان هناك 199 مركز تعليم مؤقت في 11 محافظة تقوم بتعليم 39178 طفل سوري.[1149] بحسب بعض أصحاب المصلحة، يتم إغلاق مراكز التعليم المؤقت بشكل سريع للغاية وسيؤدي ذلك إلى صعوبات للمعلمين في التعامل مع المناهج الدراسية للصفوف المختلطة من الأطفال الأتراك والسوريين.[1150]

2.3. التعليم العالي

للمستفيدين من الحماية المؤقتة أيضاً الحق في تحصيل التعليم العالي في تركيا. من أجل التقدم والتسجيل في مؤسسة للتعليم العالي، يتعين على الطلاب إكمال 12 سنة من التعليم الأساسي التركي أو ما يعادلها. يمكن أيضاً الموافقة على الأطفال الذين حصلوا على شهادة معتمدة من مراكز التعليم المؤقت لأنها تفي بهذا المطلب بناءً على تحديد التعادل الذي تصدره مديرية التعليم المختصة في الولاية.

في تركيا، يخضع القبول في الجامعات لشرط امتحان القبول الجامعي الموحد وبعض المتطلبات الإضافية لكل جامعة. يستطيع الطلاب الذين بدأوا دراستهم الجامعية في سوريا ولكنهم لم يتمكنوا من إكمالها أن يطلبوا من الجامعات الاعتراف بالاعتمادات (الصفوف) التي اجتازوها. تتخذ كل جامعة قراراً بشأن الاعتراف بالصفوف الدراسية التي تم إكمالها في سوريا وقد يختلف القرار من قسم إلى آخر.[1151] في بعض الأحيان، يمكن أن تحدث مشاكل بالاعتراف بالتعليم السابق بما في ذلك المؤهلات. ويمكن أيضاً أن تكون الدراسة في مراكز التعليم المؤقت باللغة العربية وهذا ممكن أن يخلق مشاكل لغوية عامة.

تُغطى رسوم التعليم للطلاب السوريين من قبل رئاسة جاليات الأتراك في الخارج والجاليات الأخرى للعامين الأكاديميين 2017-2018 و2018-2019 للجامعات الحكومية ؛[1152]دوناً عن الجامعات الخاصة ولكن سيظل الطلاب بحاجة إلى تغطية تكاليف النقل المحلي والكتب ونفقات المعيشة. هناك عدد من المنظمات التي تقدم منحًا للطلاب السوريين لتحصيل التعليم العالي في تركيا. من هذه المنظمات: رئاسة جاليات الأتراك في الخارج والجاليات الأخرى، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنحة دافي، والمنظمات غير الحكومية مثل SPARK. تغطي المنح الدراسية الممنوحة من خلال رئاسة جاليات الأتراك في الخارج منحة دافي تكاليف التعليم وتدفع للطلاب بدل شهري لمصاريف الإقامة والمعيشة.[1153] ارتفع عدد الطلاب السوريين المسجلين في مؤسسات التعليم العالي التركية إلى 47483 في العام الدراسي 2020-2021[1154].

في عام 2020-2021، عملت المفوضية مع رئاسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة على تقديم منح جامعية للطلاب اللاجئين بالإضافة إلى دعم القدرات المؤسسية. للعام الدراسي 2020-2021، ساهمت المفوضية في دعم التعليم العالي

[1147] المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018، المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

[1148] هاربيت، " الحكومة توجه الأطفال اللاجئين السوريين إلى المدارس التركية" 3 أيلول2017، متوفر على http://bit.ly/2FqqVhs ، انظر أيضاً مجموعة الأزمة العالمية، اللاجئين السوريين في تركيا: نزع فتيل التوترات المدنية، 18 كانون الثاني 2018.

[1149] ERG, Öğrenciler ve eğitime erişim izleme raporu, Eğitim izleme raporu, 2019

[1150] المعلومات المقدمة من دراسات البوسفور للهجرة، كانون الثاني 2019.

[1151] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التعليم، متوفر على https://bit.ly/2E5kEXt

[1152] التشريع 12007\2018 المؤرخ 27 حزيران 2018، متوفر بالتركية على https://bit.ly/2OthDXK

[1153] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التعليم، متوفر على https://bit.ly/2E5kEXt

[1154] أ.باريشيل ، طلاب لاجئون في التعليم العالي التركي في ظل الصراع السوري، 2019، 135.

لـ 744 طالب تحت الحماية المؤقتة من خلال برامج منح التعليم العالي بالتنسيق مع رئاسة الأتراك في الخارج والمجتمعات ذات الصلة.[1155] كما دعمت المفوضية 695 طالب جامعي في عام 2021 من خلال DAFI ومنح التعليم العالي.

كما دعمت المفوضية 27 من مستشاري التعليم العالي الذين يعملون كمستشارين أكاديميين لطلاب المنح الدراسية والذين قدموا أكثر من 12000 جلسة استشارية لكل من الطلاب اللاجئين والأتراك المحتاجين.[1156] وفي الوقت نفسه، تم إلغاء سياسة الإعفاء من الرسوم التي تعفي السوريين المستفيدين من الحماية المؤقتة من دفع الرسوم الجامعية في عام 2021. وأشار صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن هذا من المرجح أن يقلل التسجيل في الجامعات في المستقبل بشكل كبير.[1157]

يمكن للمستفيدين من الحماية المؤقتة بصرف النظر عن أعمارهم الاستفادة من دورات تعليم اللغة المجانية وكذلك الدورات المهنية التي تقدمها مراكز التعليم العامة التي تنظمها كل مديرية تعليمية في الولاية. وفقًا لمديرية التعلم مدى الحياة، استفاد 599،475 سوري من التدريبات المهنية وغيرها من التدريبات من قبل الدولة في عام 2019.[1158] تقدم بعض المنظمات غير الحكومية أيضًا دورات لغة ودورات مهنية مجانية للمستفيدين من الحماية المؤقتة في بعض المناطق.

يقوم الهلال الأحمر التركي بتشغيل 16 مركز مجتمعي ومن ضمنها مركز جديد في كوجايلي.[1159] في الفترة بين آذار 2019 و حزيران 2021، بدأ الهلال الأحمر التركي أيضًا برنامج تدريب على اللغة للبالغين بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تقديم مساعدة اللغة التركية للسوريين لمساعدتهم في الحصول على عمل. بتمويل من صندوق الاتحاد الأوروبي، يهدف البرنامج إلى تزويد السوريين في عشر ولايات بدروس في اللغة. يُدفع للمشاركين 0.9 يورو للساعة لحضور ثلاث ساعات في اليوم، ثلاثة أيام في الأسبوع.[1160] و تلقى 42082 دفعات من خلال هذا البرنامج.[1161]

يوفر حافز الدورة المهنية أيضًا مدفوعات تحفيزية للتدريب المهني للمستفيدين في قطاعات مختلفة مثل الغذاء والمنسوجات والخدمات والزراعة وتربية الحيوانات بالإضافة إلى الدورات التي تتطلب الخبرة الفنية والحرفية. يتم دعم المشاركة في الدورات المهنية بـ40 ليرة تركية أو 60 ليرة تركية في اليوم، ويحق لمن يحضر دورات اللغة التركية الحصول على 180 ليرة تركية شهريًا، وتنظم المراكز المجتمعية دورات وأنشطة مختلفة للمستفيدين لتحسين مهاراتهم الحياتية. تقدم المراكز المجتمعية أيضًا شهادة معتمدة من الإدارة العامة للتعلم مدى الحياة التابعة لوزارة التربية الوطنية في نهاية الدورات المهنية.[1162]

في عام 2021، عملت المفوضية مع وزارة التعليم الوطني لتوفير التدريب اللغوي والمهني والتدريب مدى الحياة في 17 مركزًا للتعليم العام. استفاد 4600 سوري من دورات اللغة التركية و 2000 من دروس التعلم مدى الحياة.[1163]

F. الرعاية الاجتماعية

لا يفرق القانون بين المستفيدين من الحماية المؤقتة ومقدمي الطلبات والمستفيدين من الحماية الدولية فيما يتعلق بالمساعدة الاجتماعية (انظر أشكال ومستويات ظروف الاستقبال المادي).

ركزت برامج المساعدة النقدية التي ينفذها الهلال الأحمر التركي من خلال بطاقة مصرفية مخصصة (*Kızılaykart*) بشكل أساسي لكن ليس حصرياً على المستفيدين من الحماية المؤقتة. وتشمل هذه ما يلي:

[1155] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا، أبرز الأحداث التشغيلية لعام 2020، متاح على: https://bit.ly/3esx9AE .

[1156] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا، أبرز الأحداث التشغيلية لعام 2021، متاح على: https://bit.ly/3esx9AE .

[1157] صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الخطة الإقليمية للاجئين والصمود ، تركيا ، الفصل 2021-2022 ، 2 فبراير 2022 ، الصفحة 7 ، متاح على: https://bit.ly/3a2TUgB.

[1158] انظر TC Milli Eğitim Bakanliği Hayat Boyu Öğrenme Genel Müdürlüğü Göç ve Acil Durum Eğitim Daire Başkanlığı ، يناير 2020.

[1159] معلومات مقدمة من الهلال الأحمر التركي، شباط 2020.

[1160] معلومات مقدمة من الهلال الأحمر التركي، شباط 2020.

[1161] Türk Kızılay، KızılayKart Info Note، May 2022. متاح على: https://bit.ly/3ugtKh4.

[1162]

[1163]

شبكات الأمان الاجتماعي للطوارئ: أُطلق برنامج (شبكات الأمان الاجتماعي للطوارئ) بتمويل من الاتحاد الأوروبي في 28 تشرين الثاني 2016 بواسطة برنامج الغذاء العالمي، الهلال الأحمر التركي ووزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية، وذلك بتنسيق من سلطة إدارة المخاطر والكوارث. [1164]الأسر التي تحت رعاية دولية أو حماية مؤقتة والمستبعدة من العمل المسجل مؤهلة للحصول على المساعدة بموجب شبكات الأمان الاجتماعي للطوارئ، التي تمتد إلى بدل شهري قدره 18 يورو لكل فرد من أفراد الأسرة من خلال البطاقة المصرفية.[1165] المتقدمين للحماية الدولية ينحدرون ضمن نطاق هذا البرنامج.

يعد مخطط شبكات الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ أكبر مشروع إنساني منفرد في تاريخ الاتحاد الأوروبي، وكان الأول من نيسان 2021 هو الذكرى السنوية الأولى لشراكة جديدة لتقديم شبكات الأمان الاجتماعي بين الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي، والصليب الأحمر الدولي، والاتحاد الأوروبي. تم توزيع 3.4 مليار ليرة تركية في السنة الأولى. ارتفعت قيمة التحويل من 120 ليرة تركية إلى 155 ليرة تركية وتلقى 1.8 مليون شخص مساعدات نقدية.[1166] و بحلول آيار 2022، تم الوصول إلى 1451336 شخص.[1167]

في سياق شبكات الأمان الاجتماعي للطوارئ، تقدم البطاقة الغذائية التي طُورت بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي [1168]تقنية البطاقة الذكية طُورت للأشخاص المحتاجين لتلبية جميع احتياجاتهم في متاجر المواد الغذائية.[1169] يستطيع حامل هوية الحماية الدولية الذهاب لأي من مؤسسات المساعدة الاجتماعية والتضامن في مدنهم المخصصة وملأ نموذج للحصول على البطاقة الغذائية. إذا كان مقدم الطلب يعاني من إعاقة، فيجب إثبات ذلك من خلال تقرير طبي. كما تُعطى الأولوية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة عمليًا. بعد 5-9 أسابيع، يمكن لمقدمي الطلبات استلام بطاقاتهم جاهزة للاستخدام من البنك المتُعاقد معه.

- **شبكة الأمان الاجتماعي التكميلية في حالات الطوارئ (C-ESSN):** منذ عام 2021، قدم هذا البرنامج دعمًا إضافيًا للأشخاص الأكثر عُرضة الذين يتلقون ESSN والذين لا يمكن إحالتهم إلى برامج سبل العيش. إنه يدعمهم للوصول إلى الاحتياجات الأساسية وبحلول آذار 2022، كان 373،276 شخصًا يتلقون الدعم.[1170]
- **برنامج داخل المخيمات:** يقدم هذا البرنامج مساعدات نقدية للاجئين المقيمين في مراكز للإقامة المؤقتة. بلغ عدد المستفيدين 42387 في آيار 2022.[1171]
- **تحويل المال الشرطي للتعليمCCTE :** يهدف برنامج تحويل المال الشرطي للتعليم الممول من الاتحاد الأوروبي إلى دعم أسر اللاجئين في إرسال أطفالهم إلى المدرسة (انظر الدخول إلى التعليم) من خلال تقديم مدفوعات كل شهرين. تختلف المبالغ المصروفة كل شهرين حسب مستوى التعليم وبلغ عدد المستفيدين من البرنامج بحلول آيار [1172]2022، 800839 مستفيد. وقد ركز البرنامج بشكل أساسي على أطفال المدارس الابتدائية.[1173] على الرغم من الترحيب بالبرنامج، قال بعض أصحاب المصلحة إن المبلغ الممنوح رمزي ويمكن أن يكون أكثر فعالية إذا تمت زيادته[1174].
- **التعليم السريع:** تم تسجيل حوالي 20000 طفل وشاب سوري لاجئ في برامج التعلم السريع لمساعدتهم على تعويض سنوات الدراسة الضائعة، حيث حصلوا أيضًا على دروس في القراءة والكتابة والحساب ودورات اللغة التركية. منذ

[1164] المفوضية الأوروبية ، وصلت شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة للاتحاد الأوروبي إلى مليون لاجئ في تركيا، 17 تشرين الأول 2017، متوفر على http://bit.ly/2ztLNSN
[1165] برنامج الغذاء العالمي، أسئلة وأجوبة عن شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ، كانون الأول 2016، متوفر على http://bit.ly/2o41iPQ
[1166] انظر الهلال الأحمر التركي، شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ، آذار 2021. متاح على: https://bit.ly/3eJHGc1.
[1167] الهلال الأحمر التركي، عملية الإغاثة الإنسانية للأزمة السورية، يناير 2020.
[1168] اعتبارًا من عام 2020، تم تشغيله مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بدلاً من برنامج الأغذية العالمي.
[1169] الهلال الأحمر التركي "البطاقة الغذائية للهلال الأحمر التركي تدعم جميع السوريين" 31 كانون الأول 2015، متوفر على https://bit.ly/2G8LjIT وبالتركية على https://bit.ly/2IQQf2G
[1170] Türk Kızılay ، مذكرة معلومات KızılayKart ، مايو 2022. متاح على https://bit.ly/3ugtKh4
[1171] Türk Kızılay ، مذكرة معلومات KızılayKart ، مايو 2022. متاح على https://bit.ly/3ugtKh4.
[1172] Türk Kızılay ، مذكرة معلومات KızılayKart ، مايو 2022. متاح على https://bit.ly/3ugtKh4.
[1173] نفس المصدر.
[1174] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في غازي عنتاب، شباط 2020.

عام 2017، قدم الاتحاد الأوروبي أيضًا مساعدة مالية لتغطية رسوم وسائل النقل لما متوسطه 6000 طفل شهريًا لمساعدتهم على حضور أنشطة التعليم الرسمي وغير الرسمي.[1175]

أثر فيروس كوفيد -19 أيضًا على الوصول إلى الاحتياجات الأساسية إلى حد كبير في عام 2020. وجد البحث في إزمير من النساء السوريات مشاكل خطيرة تتعلق بالحصول على المنتجات الغذائية الأساسية. ووجد أن بدل الطعام الحكومي غير كافٍ بنسبة 83.7٪ من 300 مشارك في الدراسة. على الرغم من وجود برامج مساعدات مختلفة تقدمها الدولة، فإن اللاجئين إما لم يكونوا على دراية كافية بها أو ببساطة لم يتمكنوا من الوصول إليها بسبب العمليات البيروقراطية المعقدة. وبالتالي، فإن 72.7٪ من 300 شخص تمت مقابلتهم لا يتمكنوا من الاستفادة من المعونة الغذائية.[1176] وتفاقمت هذه المشاكل بسبب الأزمة المالية في عام 2021.

G. الرعاية الصحية

1. شروط الرعاية الصحية:

تشمل جميع المستفيدين من الحماية المؤقتة المسجلين، سواء المقيمين في المخيمات أو خارج المخيمات، بموجب نظام التأمين الصحي العام (GSS) في تركيا ولهم الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المجانية المُقَدمة من مقدمي خدمات الرعاية الصحية العامة.[1177] لم تعد خدمات الرعاية الصحية مجانية بعد تعديل قانوني في 25 كانون الأول 2019 وعليهم دفع رسوم مساهمة تحددها وزارة الداخلية للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والطارئة والأدوية[1178]. هذا لا ينطبق على الفئات الضعيفة. المجموعات ، ومع ذلك. تختلف ممارسة رسوم الاشتراك في كل محافظة دون تطبيق موحد. السداد غير منصوص عليه في القانون.

يحق للمؤهلين للحصول على الحماية المؤقتة والذين لم يكملوا تسجيلهم أن يحصلوا على الخدمات الطبية الطارئة والخدمات الصحية المتعلقة بالأمراض المعدية التي تقدمها مؤسسات الرعاية الصحية الأولية.

يحق للمستفيدين من الحماية المؤقتة فقط الحصول على خدمات الرعاية الصحية في المقاطعة التي يُسجلون فيها ولكن في حالة عدم توفر العلاج المناسب في مقاطعة التسجيل أو عند الضرورة لأسباب طبية أخرى، يمكن إحالة الشخص المعني إلى ولاية أخرى.[1179]

'اختبار الدخل' للتقييم يعني تصنيف المستفيد وفقا لمستوى الدخل. يحصل الأشخاص في الفئة "صفر" على أقساط رعاية صحية مغطاة بالكامل ، بينما الأفراد في الفئات الأولى (1G) والثانية ((2G والثالثة((3G يدفعون بشكل متناسب بعض تكاليف الرعاية الصحية الخاصة بهم.[1180]

خلال جائحة كورونا، تم منح اللاجئين والمهاجرين (بما في ذلك غير الموثقين) إمكانية الوصول إلى علاج كورونا واجراء الفحوصات، ومع ذلك، ظل عدد من العوائق التي تحول دون هذه الخدمات بما في ذلك نفقات الرعاية الصحية الأخرى من الجيب وحاجز اللغة[1181]. تم توفير مواد باللغة العربية للمساعدة في مكافحة ذلك من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون

[1175] ECHO ، صحيفة وقائع تركيا، 5 آذار 2020، متاح على: http://bit.ly/3d0Bgm9 .

[1176] جمعية التضامن مع اللاجئين السوريين، تقرير بحثي حول حصول اللاجئات على الحقوق الأساسية في جائحة كورونا، 2020، متاح على: https://bit.ly/3uJnV9T .

[1177] البند رقم 27 من أنظمة الحماية المؤقتة

[1178] المادة 27 (1) ب بصيغتها المعدلة بموجب التنظيم رقم 30989.

[1179] باساك بيلتشن و ديلارا يورتسفن، وصول السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة إلى نظم الرعاية الصحية (2018) 15\1، رسائل الهجرة 133، 118

[1180] الهلال الأحمر التركي، المستفيدون السوريون من مركز أنقرة الاجتماعي، أيلول 2018، المتوفر على https://bit.ly/2Yx50zB

[1181] مجلة الهجرة والصحة ، حواجز COVID-19 واستراتيجيات الاستجابة للاجئين والمهاجرين غير المسجلين في تركيا ، المجلدات 1–2 ، 2020 ، متاح على: https://bit.ly/2SKkcee.

اللاجئين و رابطة المتضامين مع المهاجرين وطالبي اللجوء وآخرين. وأفادت التقارير الواردة من أصحاب المصلحة في عام 2021 أن المستفيدين من الحماية الدولية والمؤقتة تعين عليهم دفع ثمن اللقاحات.[1182]

1.1. نطاق توفير الرعاية الصحية

بموجب النظام الصحي التركي، يجري التمييز بين مؤسسات الرعاية الصحية العامة الأولية والثانوية والثالثية. تُصنف المراكز الصحية ومراكز رعاية الأمومة والرضع وتنظيم الأسرة ومستوصفات مرض السل الموجودة في كل مقاطعة تابعة لكل محافظة على أنها مؤسسات رعاية صحية أولية. تُصنف المستشفيات الحكومية كمؤسسات رعاية صحية ثانوية. تصنف مستشفيات البحث والتدريب والمستشفيات الجامعية على أنها مؤسسات رعاية صحية ثالثية.

يحق للمستفيدين من الحماية المؤقتة الوصول تلقائيًا إلى خدمات التشخيص والعلاج وإعادة التأهيل الأولية في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية. تقوم هذه المراكز الأولية أيضًا بالكشف والتحصين للأمراض المعدية والخدمات المتخصصة للرضع والأطفال والمراهقين بالإضافة إلى خدمات الصحة الإنجابية والأمومة.

يحق أيضًا للمستفيدين من الحماية المؤقتة ارتياد المستشفيات العامة في مقاطعتهم تلقائياً. بيد أن خضوعهم للرعاية الطبية والعلاج في المستشفيات الجامعية ومستشفيات البحث والتدريب يكون على أساس إحالة من مستشفى حكومي.[1183] وفي بعض الحالات، قد تكون إحالة المستفيد من مستشفى حكومي إلى مستشفى خاص حين يكون العلاج المناسب غير متوفر في أي من مقدمي الرعاية الصحية العامة في المحافظة. في مثل هذه الحالة، تُعوض المستشفيات الخاصة من خلال مخطط الاستراتيجية العالمية للمأوى ولا يُؤخذ أي مال من المستفيد.

وكقاعدة عامة، تحدث الإحالة إلى المستشفيات الجامعية والمستشفيات الخاصة فقط لخدمات الطوارئ والعناية المركزة وكذلك إصابات الحروق وعلاج السرطان. أصبح من المؤكد اتباع هذه القاعدة في هاتاي، أضنا ومرسين، حيث لا يمكن للمستفيدين من الحماية المؤقتة الوصول إلى مستشفيات البحث والتدريب دون إحالة طبيب. غير أن التكاليف لا تغطيها الدولة على الفور.

يكون حصول المستفيدين من الحماية المؤقتة على خدمات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية مشروطاً فيما إذا كانت المشكلة الصحية المعنية تدخل في نطاق توجيهات التطبيقات الصحية (SUT). لمعالجة المشكلات الصحية التي لا تدخل في نطاق توجيهات التطبيقات الصحية. أو نفقات العلاج المتعلقة بالقضايا الصحية التي تغطيها توجيهات التطبيقات الصحية. ولكنها تتجاوز الحد الأقصى لمبالغ التعويض المالي المسموح بها من توجيهات التطبيقات الصحية، قد يُطلب من المستفيدين دفع مبلغ إضافي. على سبيل المثال، لا تُغطى تكاليف الجراحة التعويضية بخدمات الرعاية الصحية في أضنة، مما يشكل عقبة مهمة.[1184]

تمتد تغطية الرعاية الصحية المجانية لمستفيدي الحماية المؤقتة المسجلين إلى خدمات الصحة العقلية التي تقدمها مؤسسات الرعاية الصحية العامة. كما يقدم عدد من المنظمات غير الحكومية مجموعة من الخدمات النفسية والاجتماعية في بعض المواقع في جميع أنحاء تركيا بإمكانيات محدودة. الحاجة إلى دعم الصحة العقلية ملحة. أكدت جامعة مرمرة في عام 2018 أن 6 من كل 10 أطفال لاجئين سوريين يعانون من أمراض نفسية مثل اضطرابات ما بعد الصدمة والاكتئاب. [1185]

بتمويل من الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية والمساعدات الإنسانية حتى نهاية عام 2019، أنشأ مشروع صحة " ' Geçici Koruma Altındaki Suriyelilerin Sağlık Statüsünün ve Türkiye Cumhuriyeti Tarafından Sunulan İlgili Hizmetlerin Geliştirilmesi'" (SIHHAT) 187 مركزًا صحيًا للمهاجرين للمستفيدين السوريين من الحماية المؤقتة في 28 محافظة. يمكن للسوريين التعامل مع هذه المراكز كمؤسسات للرعاية الصحية الأولية. توظف مراكز صحة المهاجرين 790 طبيبًا سوريًا و 790 ممرضًا و 300 موظف دعم و 84 فنيًا و 960 دليلًا للمرضى. [1186] تم الإعلان عن المرحلة الثانية في كانون الأول 2020 "دعم الخدمات الصحية للمهاجرين في تركيا وستركز المرحلة الثانية على زيادة جودة الخدمات الصحية للمهاجرين ودمج الخدمات والموظفين في النظام الصحي التركي. يهدف المشروع إلى زيادة عدد مراكز

[1182] المعلومات التي قدمها اثنان من أصحاب المصلحة، مايو 2022.
[1183] نفس المصدر.
[1184] المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي أضنة، شباط 2018
[1185] ديكن، 'Araştırma: Türkiye'deki Suriyeli her 10 çocuktan altısında psikiyatrik hastalık var' ، 1 أيار 2018، متوفر باللغة التركية على https://bit.ly/2HF5BJH
[1186] SIHHAT، Proje Faaliyetleri ، المتوفر باللغة التركية على https://bit.ly/2UUEZbi

صحة المهاجرين، وعدد موظفي الرعاية الصحية مع التركيز بشكل خاص على محو الأمية الصحية، والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، والصحة الإنجابية، والعلاج الطبيعي وإعادة التأهيل بدعم 210 ملايين يورو.[1187]

بالإضافة إلى ذلك، يهدف مشروع "تعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية للجميع (شفاء)" إلى إنشاء مراكز صحية جديدة للمهاجرين وتوفير المعدات الطبية، ومستلزمات الأمومة، وبناء القدرات الصحية بدعم قدره 90 مليون يورو.[1188] عُقد أول اجتماع للجنة التوجيهية في تشرين الأول 2021.[1189]

1.2. تكاليف الدواء

وفقًا لتوجيهات التطبيقات الصحية، من المتوقع أن يساهم الأشخاص المشمولون بنظام التأمين الصحي العام بنسبة 20٪ من إجمالي تكاليف الأدوية الموصوفة. تنطبق نفس القاعدة أيضًا على المستفيدين من الحماية المؤقتة، بينما سُدد الباقي مسبقاً بواسطة سلطة إدارة المخاطر والكوارث.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالحصول على الدواء، يُلاحظ وجود تعقيدات وتنفيذ غير متسق في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، ادعت تركيا مرارًا وتكرارًا أن المبلغ المخصص لنفقات الخدمات للاجئين السوريين هو 40 مليار ليرة تركية وأن وحدة الخدمة الرئيسية هي الرعاية الصحية.[1190]

2. عقبات الحصول على الخدمات بشكل عملي

يمثل حاجز اللغة أحد المشكلات الرئيسية التي يواجهها المستفيدون من الحماية المؤقتة في السعي للحصول على خدمات الرعاية الصحية. [1191]كما أن حاجز اللغة يعيق الحصول على علاج الصحة العقلية. [1192]على الرغم من وجود مترجمين فوريين متاحين في بعض مؤسسات الصحة العامة في بعض المقاطعات في الجنوب من تركيا، إلا أنه في معظم مرافق الرعاية الصحية بما في ذلك مراكز صحة المهاجرين، لا تتوفر خدمات ترجمة فورية من هذا القبيل. [1193]ومن العقبات العملية الرئيسية التي تواجه اللاجئين هي أن المستشفيات في تركيا تحجز مواعيد للمرضى عبر الهاتف. ونظرًا لأن مراكز حجز المواعيد في المستشفيات لا تقدم خدماتها بأي لغة أخرى غير التركية، فإن المواطنين الأجانب يحتاجون إلى مساعدة متحدث تركي حتى في مرحلة حجز الموعد.

تدير وزارة الصحة خط ساخن مجاني يوفر خدمات ترجمة فورية محدودة للمستفيدين من الحماية المؤقتة والأطباء والصيادلة. ولكن لا يوفر الخط الساخن أي مشورة عامة للمستفيدين حول نظام الرعاية الصحية أو المساعدة في الحصول على المواعيد في المستشفيات. يدير المجلس الدانماركي للاجئين أيضًا خدمة الخط الساخن المجانية المحدودة التي تقدم خدمات الترجمة الفورية للسوريين باللغتين العربية والتركية بغرض تسهيل التفاعل مع مقدمي الرعاية الصحية. يقدم الهلال الأحمر التركي من جانبه مترجمًا وأخصائيًا اجتماعيًا في إطار مشروع مركز حماية الطفل واللذان يرافقان الأطفال في المستشفيات في أنقرة عند الحاجة. ويوجد مترجم فوري واحد في مشفى Numune ومشفى Dışkapı State في أنقرة.

يدير الهلال الأحمر التركي أيضاً مراكز مجتمعية تقدم خدمات في مجال الصحة والحماية. هناك 16 مركز قيد العمل حاليًا و· تحدد هذه المراكز احتياجات المستفيدين من الحماية المؤقتة، على سبيل المثال الوصول إلى الرعاية الصحية، وكذلك تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.[1194]

[1187] Statewatch ، "العقود النهائية التي تم ترتيبها لصـــفقة الاتحاد الأوروبي وتركيا بقيمة 6 مليارات يورو" ، 22 كانون الأول 2020، متاح على: https://bit.ly/3ooLKBF

[1188] Statewatch ، "العقود النهائية التي تم ترتيبها لصـــفقة الاتحاد الأوروبي وتركيا بقيمة 6 مليارات يورو" ، 22 كانون الأول 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3ooLKBF

[1189] انظر، جمهورية تركيا ، الموقع الإلكتروني لوزارة الصـــحة ، "الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لمشـــروع شـــفاء" ، 10 نوفمبر 2021 ، متاح على: https://bit.ly/3y8hvEz.

[1190] معلومات مقدمة من محام من نقابة المحامين في أضنة، شباط 2018.

[1191] باساك بيلتشن و ديلارا يورتسفن،"حماية السوريين مؤقتًا من إمكانية الوصول إلى نظام الرعاية الصحية" (2018) 15:1 رسايل الهجرة 133، 118.

[1192] ديكن، 1 , ‘Araştırma: Türkiye’deki Suriyeli her 10 çocuktan altısında psikiyatrik hastalık var أيار 2018، متوفر باللغة التركية على https://bit.ly/2HF5BJH

[1193] معلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019

[1194] للمزيد من المعلومات، انظر إلى الهلال الأحمر: الأزمة الســـورية: عملية الإغاثة الإنســـانية، أيلول 2017، المتوفر على : http://bit.ly/2Fsj2YZ

تواجه المجموعات العرضـــة للخطر والمهمشـــة مثل عاملي الجنس تحديات أكثر حدة للوصـــول إلى الخدمات بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية بسبب قيامهم بممارسة الجنس بشكل غير رسمي وغالباً ما يكون ذلك من خلال الوسطاء - الذين يكونون في بعض الحالات من مرتكبي التمييز والعنف - وتحت ظروف عمل قاسـية. [1195]لم يكن عدد من المشـتغلين السـوريين بالجنس الذين قابلتهم جمعية ريد أمبريلا للصـحة الجنسـية وحقوق الإنسـان في عام 2017 على دراية بمراكز الفحص والاسـتشـارة لفيروس الإيدز وكان لديهم معرفة محدودة بمراكز الرعاية الصـحية التي يمكنهم الذهاب إليها إذا لزم الأمر.[1196] هناك معلومات محدود جداً حالياً عن هذه المجموعة العُرضة.

في أنطاكيا توجد شكاوى حول نقص المترجمين في المستشفيات. توظف المراكز الصحية للمهاجرين أطباء سوريين، كما تقدم هذه المراكز خدمات لمن ليس لديهم بطاقات هوية وحماية.[1197] اشتكى أصحاب المصلحة من الوصول إلى مستشفى قانوني سلطان سليمان في اسطنبول الذي رفض اللاجئين بمن فيهم النساء السوريات الحوامل.[1198]

أفاد أستاذ يعمل في مجال رعاية المرأة السورية أن وجود مواطن تركي يؤثر بشكل إيجابي على موقف الأطباء والممرضات تجاه السوريين. أكد طبيب سوري يدير عيادة خاصة في الفاتح / اسطنبول، أنه بشكل عام يتم تعليق وضع الحماية المؤقتة للسوريين حتى بعد زيارة قصيرة إلى سوريا. عند العودة، لا يمكن إعادة تفعيل هوياتهم وبالتالي، الوصول إلى الخدمات الأساسية. يتعين على اللاجئين غير المسجلين الانتظار حتى تصبح حالتهم الصحية خطيرة للغاية قبل أن يتمكنوا من الحصول على خدمات الرعاية الصـحية المجانية. أولئك الذين لا يسـتطيعون تحمل نفقات العلاج يتم إبلاغ الشـرطة أو المسـتشـفى بمصادرة جوازات سفرهم حتى يدفعوا. يمكن التغاضي عن مشاكل الصحة الإنجابية للمرأة.[1199] ووجدت دراسة تم إجراءها مع لاجئات سوريات في إزمير أن 70% من 300 من المشاركات وجدوا صعوبات في الوصول إلى المؤسسات الطبية. وأفاد المشـاركون في المجموعات المركزة عن حالات عديدة لم يتم فيها قبولهم في مراكز الرعاية الصـحية على خلفية أن حالتهم الصحية ليست عاجلة.[1200]

لا يزال حاجز اللغة يمثل تحديًا للاجئين الذين يسـعون للحصـول على المسـاعدة الطبية. وردت تقارير تفيد بأن المترجمين التحريريين والفوريين لا يترجمون شكاواهم ويسخرون من المرضى[1201]. أظهرت الأبحاث أن 50.8٪ من النساء يلتزمن الصمت بعد تعرضهن للعنف أو سوء المعاملة.[1202]

شكل فرض اللائحة الجديدة الخاصة معدل مساهمة على اللاجئين السوريين عائقًا خطيرًا أمام الوصول إلى الخدمات الصحية، لكن قد لا يتم تطبيقها على الفئات العُرضة.[1203] لم يكن هناك مزيد من المعلومات في عام 2020 حول كيفية تطبيق ذلك على مجموعات مختلفة.

لا يذهب العمال الموسميون أو الزراعيون إلى المراكز الصحية الثانوية والثالثية. هناك سببان لذلك ، الأول هو عدد الأشخاص في المستشفيات، وفي عام 2020 كان هناك أيضًا مخاوف من الإصابة بعدوى كوفيد-19. بالنسبة للرعاية الأولية، فإنهم يميلون إلى الذهاب إلى أطباء الأسرة. هناك مشروع يديره أطباء العالم الذين يقدمون الخدمات الصحية للعمال الزراعيين الموسميين، ولكن لا توجد تقريبًا خدمة صحية للمجموعات البدوية / شبه الرحل الذين يفضلون المراكز الصحية للمهاجرين في غازي عنتاب عندما يكون لديهم المال وعندما يكون النقل متاحًا.[1204]

[1195] جمعية ريد أمبريلا للصحة الجنسية وحقوق الإنسان، السوريون تحت "الرعاية المؤقتة" في تركيا والعمل الجنسي، 2017، متوفر على http://bit.ly/2nWo6B3 65- 71

[1196] المصدر السابق ذاته 67-68

[1197] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة في غازي عنتاب في شباط 2020

[1198] معلومات من أحد أصحاب المصلحة في اسطنبول، آذار 2020.

[1199] GAR (جمعية أبحاث الهجرة)، العوائق أمام وصول مجتمعات المهاجرين إلى الرعاية الصحية في إسطنبول، أيلول 2020، متاح على: https://bit.ly/3wk4nu6.

[1200] جمعية التضامن مع اللاجئين السوريين ، تقرير بحثي حول حصول اللاجئات على الحقوق الأساسية في جائحة الكوفيد-19، 2020 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3uJnV9T.

[1201] مؤسسة تضامن المرأة ، العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز: النساء السوريات المقيمات في أنقرة ، 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3dPB4r2، 41.

[1202] المصدر السابق، ص. 53.

[1203] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في شباط 2020.

[1204] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.

في أيلول 2021، بدأ تقديم تطبيق جديد يسمى "وثائق السفر الطارئة الخاصة بالأجانب" لأولئك الذين يتلقون العلاج الصحي في المستشفيات الميدانية المتنقلة في الأراضي الخاضعة لسيطرة الدولة التركية في سوريا والذين لديهم احتياجات صحية عاجلة في تركيا. تسمح لهم هذه الوثيقة بالعيش والإقامة في تركيا للحصول على العلاج الصحي المناسب لفترة محدودة مثل ثلاثة أو ستة أشهر. بمجرد انتهاء صلاحية المستند، يتعين على الشخص إعادة الدخول إلى تركيا. العدد الدقيق غير معروف، لكن أكثر من 1000 سوريا يملكون هذه الوثيقة و يعيشون في تركيا. بشكل عام، يكون دخولهم من هاتاي، ويجب أن يكون طلبهم الأول في مستشفى ولاية هاتاي الحكومي ثم يتم تحويلهم إلى مستشفى حكومي آخر. في بعض الأحيان يتم تحويلهم إلى مستشفيات خاصة، مما يعني أنه يتعين عليهم بدء العملية مرة أخرى. لا تتعرف بعض المستشفيات الحكومية على هذه الوثيقة ولا تقدم الخدمة. هذه الخدمة ليست مجانية، وقد تقدم المحامون بطلب للحصول على تدابير حماية صحية أمام المحاكم ذات الصلة لأن هؤلاء الأشخاص يعانون في المقام الأول من ظروف صحية خطيرة مثل السرطان. يتم إصدار رمز (V-160) للمتضررين، وبالتالي لا يمكنهم الحصول على بطاقة هوية. تسبب هذه الوثائق العديد من المشاكل - في الإحالة إلى مستشفى جامعي أو العيش في تركيا لفترة طويلة بدون بطاقة هوية. لا يستطيع المتضررين أيضًا الوصول إلى خدمات أخرى، ولا يمكن لأي شخص يرافقهم الوصول إلى الخدمات بسبب عدم وجود بطاقة هوية. بمجرد انتهاء صلاحية هذه الوثائق ويتعين على الأشخاص العودة إلى مدينة الدخول الأول، غالبًا ما يكونون بصحة غير جيدة بما يكفي للتنقل من مدينة إلى أخرى.[1205]

H. ضمانات الفئات العرضة للخطر

كما هو الحال مع قانون الأجانب والحماية الدولية، تحتوي أنظمة الحماية المؤقتة أيضاً على تعريفات لـ 'الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة' و 'الأطفال غير المصحوبين بذويهم' وتوفر ضمانات إضافية. وبحسب المادة 3 من أنظمة الحماية المؤقتة، يجب تصنيف 'القُاصرين غير المصحوبين بذويهم، الأشخاص ذوو الإعاقة والمسنين والنساء الحوامل والآباء العازبين الذين لديهم أطفال مرافقين وضحايا التعذيب أو الاعتداء الجنسي أو غيره من أشكال العنف النفسي أو الجسدي أو الجنسي' على أنهم 'أشخاص ذوي احتياجات خاصة'.

تعد أنظمة الحماية المؤقتة وغيرها من الأنظمة الثانوية ذات الصلة التي توفر الإطار القانوني والإجراءات لتوفير الخدمات للمستفيدين من الحماية المؤقتة وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية جهة مسؤولة عن 'الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة'.

على النحو المنصوص عليه في تعميم الشهر الرابع 2014 من سلطة إدارة المخاطر والكوارث بشأن 'إدارة الخدمات للأجانب بموجب نظام الحماية المؤقتة'، فإن 'الخدمات مثل الإقامة والرعاية والإشراف على القاصرين غير المصحوبين بذويهم والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة هي مسؤولية وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية. الوزارة مسؤولة عن إحالة الأشخاص العرضة للخطر إلى مراكز الأطفال أو ملاجئ النساء أو غيرها من الأماكن المناسبة.

إن تحديد الهوية وتسجيلها كـ 'شخص ذي احتياجات خاصة' يمنح المستفيدين ضمانات إضافية وأولوية في الحصول إلى الحقوق والخدمات. ينبغي توفير 'خدمات الرعاية الصحية ، والمساعدة النفسية والاجتماعية ، وإعادة التأهيل وغيرها من خدمات الدعم مجانًا وعلى أساس الأولوية ، مع مراعاة حدود القدرات. [1206]

1. الأطفال تحت الحماية المؤقتة غير المصحوبين بذويهم

تُعرّف المادة 3 من قانون الحماية المؤقت "القاصر غير المصحوب بذويه" على أنه "الطفل الذي يصل إلى تركيا دون أن يرافقه شخص بالغ يكون مسؤولاً عنه بموجب القانون أو العرف، أو طفل يُترك بدون مرافق بعد دخوله إلى تركيا، شريطة ألا يخضع بعد ذلك للرعاية النشطة من شخص بالغ مسؤول ".

[1205] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، مايو 2022.
[1206] البند رقم 48 من أنظمة الحماية المؤقتة

تركيا طرف في اتفاقية حقوق الطفل، وتتوافق المعايير المحلية لحماية الطفل بشكل عام مع الالتزامات الدولية. وفقًا للقانون التركي، يجب وضع الأطفال غير المصحوبين بذويهم، بمجرد تحديدهم، تحت حماية الدولة مع بذل العناية الواجبة تحت سلطة وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية.

تنص المادة 48 من قانون الحماية المؤقتة على معاملة الأطفال غير المصحوبين بذويهم وفقاً لتشريعات حماية الطفل ذات الصلة ومع مراعاة مبدأ 'المصالح الفضلى'. يوفر التوجيه الصادر عن وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية لعام 2015 بشأن الأطفال غير المصحوبين توجيهات إضافية فيما يتعلق بالحقوق وإجراءات الحماية وتنفيذ الخدمات للأطفال غير المصحوبين. يعين التوجيه مديرية الهجرة الإقليمية باعتباره المؤسسة الحكومية المسؤولة عن تحديد وتسجيل وتوثيق الأطفال غير المصحوبين. تُسند إلى مديرية الهجرة الإقليمية أيضًا مسؤولية توفير المأوى للأطفال غير المصحوبين بذويهم حتى الانتهاء من التقييم العمري والفحوصات الصحية وإجراءات التسجيل/التوثيق التي يحال بعدها الطفل إلى وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية.

بمجرد قيام مديرية الهجرة الإقليمية بإحالة الطفل إلى مديرية حماية الطفل التابعة لوزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية ذات الصلة، يُنقل الأطفال المستفيدين من الحماية المؤقتة غير المصحوبين بعمر 0-12 إلى مؤسسة حماية الطفل التابعة لوزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية. يمكن وضع الأطفال غير المصحوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و18 عاماً والذين لا يظهرون أي احتياجات خاصة في 'وحدات مخصصة لحماية الطفل' تقدم الخدمات داخل مباني المعسكرات التابعة لمديرية حماية الطفل بالمقاطعة التابعة لوزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية. ومع ذلك عملياً لا تُستخدم آليات الإحالة المنصوص عليها في توجيه عام 2015 وفقًا لملاحظات العاملين على الأمر.[1207]

وفقاً لقانون الحماية المؤقتة، يُوضع الأطفال غير المصحوبين بذويهم بشكل رئيسي في ملاجئ وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية، لكن قد يُوضعون أيضاً في مراكز الإقامة المؤقتة إن كان بالإمكان ضمان الظروف الملائمة. [1208]عملياً الأطفال غير المصحوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و18 عاماً يُنقلون إلى أقرب إدارة لحماية الطفل في المقاطعة. هؤلاء الأطفال ليسوا سوريين فقط، بل هم أطفال من أفغانستان والعراق والصومال وجنوب إفريقيا. يُوضع الأطفال غير المصحوبين بذويهم في وحدات حماية الطفل التي أنشأتها الوزارة في آغري، قونيا، يوزغات، غازي عنتاب، بيليجيك، أرزينجان، إسطنبول وفان. اعتباراً من آذار 2018، كان هناك 288 طفلاً في هذه المراكز. 8 أطفال تعتني بهم عائلات. تُقدم خدمات الدعم الاجتماعي والاقتصادي إلى 450 طفلاً يعيشون مع أسرهم.[1209]

يدير الهلال الأحمر التركي أيضاً مركزاً لحماية الطفل (*Çocuk Koruma Merkezi*) بموجب مشروع تجريبي تم إطلاقه في آذار 2017. ويكمن اختلافه عن مراكز حماية الطفل من الأطفال اللاجئين في دوره الأساسي بالحفاظ على التكامل والاندماج الاجتماعي للأطفال اللاجئين، حالياً لا يوجد سوى مركز واحد تم إنشاؤه ويقع في التيندغ في أنقرة، بالقرب من المركز الاجتماعي التركي الذي يديره الهلال الأحمر التركي. يعيش الأطفال المستفيدون من مركز حماية الطفل مع أسرهم. هناك يستفيدون من مجموعة من الأنشطة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 18 عامًا، بمن فيها صفوف الدراما والموسيقى واللغة التركية وتدريبات على مواضيع مختلفة لتوفر الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال وتوفير مساحات آمنة لهم ومساحات آمنة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 18 عام. يتم توفير وجبات من فرع مطبخ الهلال الأحمر التركي في أنقرة مرتين في اليوم. وهناك أيضاً يوجد خدمة نقل للأطفال القادمين إلى المركز. اعتباراً من كانون الثاني 2020، استفاد 47769 طفل من خدمات المركز.[1210]

وفقاً لتقرير صادر عن الجمعية الوطنية الكبرى في آذار 2018، فقد قرابة 53253 طفلاً ممن يعيشون خارج المخيمات أحد الوالدين، بينما فقد 3969 طفلاً آباءهم في المخيمات، وفقد 390 أمهاتهم و290 فقدوا كليهما.[1211]

تأثرت السلامة النفسية الاجتماعية للأطفال السوريين في تركيا بشكل واضح من الآثار المؤلمة للحرب والفرار، وكذلك الحرمان، وقلة فرص التفاعل الاجتماعي، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وفقاً لتقرير المفوضية الأوروبية نقلاً عن أرقام من

[1207] المعلومات مقدمة من محامي برابة محامي أنقرة، آذار 2019
[1208] البند رقم 30(3) من أنظمة الحماية المؤقتة كما أدخلتها تشريعات 2018\11208، الحكم السابق في المادة 23(4) قانون الحماية المؤقتة أُلغي بموجب التعديل.
[1209] الجمعية الوطنية الكبرى، (تقرير الهجرة والانسجام) Göç ve Uyum Raporu، آذار 2018
[1210] الهلال الأحمر التركي، عملية الإغاثة الإنسانية للأزمة السورية،10 كانون الثاني 2020.
[1211] الجمعية الوطنية الكبرى، Göç ve Uyum Raporu، آذار 2018

قبل الحكومة، فإن ما يقدر بنحو 25٪ من الأطفال السوريين يعانون من اضطرابات النوم.[1212] تلاحظ جامعة مرمرة أن 6 من كل 10 أطفال لاجئين سوريين يعانون من أمراض نفسية مثل اضطرابات ما بعد الصدمة والاكتئاب.[1213]

2. النساء والفتيات تحت الحماية المؤقتة

2.1. الحماية من العنف الأسري

فيما يتعلق بحماية المرأة، يشير البند رقم 48 بأنظمة الحماية المؤقتة إلى القانون التركي رقم 6284 بشأن حماية الأسرة ومنع العنف، والتشريعات التنفيذية لهذا القانون التي تنص على سلسلة من تدابير الوقاية والحماية للنساء اللاتي يقعن ضحية أو في خطر العنف.

هذه الضمانات لها أهمية خاصة في ضوء المخاطر المستمرة للعنف القائم على أساس الجنس أو حتى الوفاة والذي يؤثر بشكل عام على النساء في تركيا. [1214]كما أوضحت دراسة في حزيران 2018 أنه نظراً للظروف المعيشية المكتظة التي تجد فيها النساء أنفسهن في المناطق الحضرية (انظر السكن) فإن 'مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي ، والإيذاء الجنسي للفتيات وزواج الأطفال في الأماكن المكتظة عالية ويصعب معالجتها'. [1215]من حوادث العنف هذه في عام 2017 اغتصاب امرأة سورية حامل ثم قتلها فيما بعد مع طفلها البالغ من العمر 10 أشهر في محافظة سكاريا[1216] .في عام 2018 قُتلت امرأة سورية على يد عمها في بورصة[1217] . في عام 2020، حُكم على اثنين من المهاجمين بالسجن 4 سنوات و 7 أشهر و 3 سنوات و 20 يوم[1218]، وفي أوائل عام 2020، كانت هناك أيضًا حالة لأم وابنتها في مخيم للاجئين يُزعم أنه تم إجبارهما على العمل في مجال الجنس لتلبية احتياجاتهما الأساسية.[1219]

يجب أن تحمي سلطات الدولة المختصة النساء اللاتي يتعرضن للعنف الأسري أو من هم عرضة للعنف الجنسي أو القائم على نوع الجنس من قبل أشخاص غير أفراد الأسرة. عندما تتصل امرأة بالشرطة أو بأي مؤسسة حكومية أخرى أو تقوم جهة ثالثة بإبلاغ السلطات وبحسب الحالة ينبغي اتخاذ تدابير وقاية أو حماية. يمكن للنساء المستفيدات من الحماية المؤقتة الاستفادة من هذه التدابير.

بناءً على إحالة من أي من الشرطة، يمكن إحالة النساء إلى مراكز القضاء على العنف (*Şiddet Önleme ve İzleme* Merkezi, ŞÖNİM) ، التي تحيلها بعد ذلك إلى ملاجئ النساء (*kadın konukevi*) التابعة لوزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية والبلديات أو المنظمات غير الحكومية وفقاً للقدرات المتاحة.

غير أن المشكلة تكمن في أن عدد ملاجئ النساء تركيا وقدرتهم أقل بكثير من الحاجة (انظر الحماية الدولية: احتياجات الاستقبال الخاصة). ووفقاً للخبراء، يجب أن يكون عدد المراكز حوالي 8000 لتلبية الاحتياجات الحالية. [1220]نظرًا لأن المقصود من

[1212] المفوضية الأوروبية، برنامج التعليم والحماية للأطفال السوريين والعرضة للخطر الذين في سن ارتياد المدرسة، في لبنان والأردن وتركيا ، آريس (2017) 3292256، 30 حزيران 2017، متوفر على: http://bit.ly/2BMs0SK

[1213] ديكن، "البحث: ستة سوريين يعانون من اضطرابات نفسية بين كل 10 أطفال في تركيا "، 1 أيار 2018، متوفر باللغة التركية على https://bit.ly/2HF5BJH

[1214] لترى أشكال القتل والإيذاء الجنسي، انظر هاريت،" 409 نساء مقتولات، 387 أطفال مُستغلين جنسياً في تركيا، تقرير في 2017" الثاني من كانون الثاني 2018 متوفر على http://bit.ly/2lYHgC6 ، انظر أيضًا لمرصد حقوق الإنسان والمهاجرين القسريين في تركيا ،عام الإفلات من العقاب: قاعدة بيانات مرئية لمدة عام عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالمهاجرين 14 تموز 2017.

[1215] رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء وهيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، تقييم الاحتياجات للنساء والفتيات السوريات اللاتي يخضعن لوضع الحماية المؤقتة في تركيا، 26 حزيران 2018.

[1216] هاريت، 'امرأة سورية حامل تعرضت للاغتصاب، قُتلت مع طفل في شمال غرب تركيا'، 7 تموز 2017، المتوفر على http://bit.ly/2z3hUaE ، انظر أيضًا لأخبار لاجئي تركيا، 'تركيا تسجن اثنين مدى الحياة بتهمة قتل لاجئة سورية وطفلها'، 16 كانون الثاني 2018، متاح في http://bit.ly/2mS4jzV

[1217] كومهرييت، 'حادثة فظيعة في بورصة: ديما البالغة من العمر 18 عامًا كانت لديها طفل بين ذراعيها عندما عُثر على جثتها'،20 حزيران 2018، المتوفر باللغة التركية على : https://bit.ly/2Fohm4e

[1218] يونيفرسال، "تمت معاقبة المشتبه بهم لقتل اللاجئات السوريات" ، 8 كانون الثاني 2020، متاح باللغة التركية على: http://bit.ly/39YetVU.

[1219] انظر أخبار KPSSCafe ، "الاعتداء الجنسي في مخيم اللاجئين" (الاعتداء الجنسي في مخيم اللاجئين) ، اعتبارًا من 20 كانون الثاني 2020 ، متاح باللغة التركية هنا: http://bit.ly/38SIZiF.

[1220] جيزيت دوفار،'Türkiye'de 137 sığınma evi var, en az 8 bin olmalı' ، 29 تشرين الثاني 2017، متوفر باللغة التركية على https://bit.ly/2GgWH5D

الملاجئ هو استيعاب كل من النساء التركيات والأجانب وسوف تتأثر أيضاً الأجنبيات والمستفيدات من الحماية المؤقتة والحماية الدولية من مشاكل القدرة. [1221]الحاجة إلى ملاجئ النساء في مناطق مثل غازي عنتاب، أضنا، شانلي أورفا ملحة للغاية.[1222]

من القيود العملية الأخرى ذات الصلة، أنه على الرغم من أن القانون ينص بوضوح على أن النساء المعرضات لخطر العنف والنساء اللائي تعرضن بالفعل للعنف يجب أن يكن قادرات على الوصول إلى الملاجئ، ويكون ذلك بسبب مشاكل الاتساع بشكل عملي، فقط النساء اللاتي تعرضن بالفعل للعنف يستطعن المكوث في الملاجئ. في معظم الحالات، تطلب الملاجئ أيضًا التأكد من أن العنف 'حدث حقاً' وتطلب أدلة مثل تقرير الاعتداء أو التحقيق الجنائي، رغم أن الممارسة ليست موحدة في جميع أنحاء البلاد. فإن الملاجئ في غازي عنتاب تطلب تقارير طبية وتسأل النساء عما إذا كانوا قد قدموا تقريرًا إلى الشرطة، بينما لا يفعلون في عثمانية[1223]. يطلب مدراء مراكز الإيواء في أنقرة من النساء الأجانب تقرير طبي يدل على العنف الجسدي وشكوى جنائية مكتوبة.[1224]

كقاعدة عامة، تستطيع للنساء اللاتي يُوضعن في الملاجئ البقاء في المنشأة لمدة تصل إلى 6 أشهر. يمكن تمديد هذه الفترة على أساس استثنائي. يُدعى ضحايا الاتجار بالبشر إلى مغادرة البلاد في غضون شهر واحد (انظر الحماية الدولية: احتياجات الاستقبال الخاصة).[1225]

تشير أنظمة مأوى النساء الصادرة في عام 2013 بوضوح إلى أنه حتى يتم قبول امرأة في مأوى، لا يُطلب منها تقديم وثيقة هوية صالحة. ومع ذلك، فإن وثيقة هوية الحماية المؤقتة مطلوبة في أرض الواقع من النساء الساعيات للقبول في الملاجئ. في عام 2019، طلبت بعض ملاجئ النساء في اسطنبول التسجيل في المدينة ورقم هوية لقبول المتقدمين[1226]. في الحالات العاجلة، يمكن للنساء اللواتي لا يتم إيواؤهن في ملاجئ النساء البقاء في "بيوت الرحمة" التي تديرها البلديات لمدة 2-3 أيام. باستثناء اسطنبول تدار هذه المنازل بلديات ألتنداغ، يني مهله، ألوس و والبلدية المركزية في أنقرة، على سبيل المثال.

في اسطنبول، لم تستطع النساء اللواتي لم يستطعن الوصول إلى التسجيل ولم يستطعن الحصول على تصريح للسفر الوصول إلى آليات الحماية في عام 2020. كما كانت أنشطة المنظمات غير الحكومية محدودة. يعد الوصول إلى دور إيواء النساء إشكالي أيضًا، كما تم الإبلاغ عن حالة لامرأة رفضتها إدارة الملجأ على الرغم من أنها ضحية للعنف. تمكنت من الحصول على مأوى في بيت الرحمة ومكثت هناك لفترة، ولكن في ظروف سيئة.[1227]

انخفض عدد الأسرة في الملاجئ في عام 2020 بسبب تدابير كورونا وتم قبول الحالات الخطيرة للغاية فقط. غالباً ما تحاول المنظمات غير الحكومية "إقناع" ضباط الشرطة في أقسام الشرطة بأن المرأة تعرضت للعنف. تستغرق العملية في مراكز الشرطة وقتاً طويلاً، أي نصف يوم على الأقل. الظروف في الملاجئ مقيدة والعديد من النساء المهاجرات يغادرن بعد 2-3 أيام بسبب التمييز والعنف النفسي من النساء التركيات. يتم استبعاد النساء من مجتمع الميم تلقائيًا من هذه الملاجئ.[1228]

في منطقة مرمرة، تبحث الملاجئ عن وجود شكوى جنائية مقدمة إلى مكتب المدعي العام. هناك نساء كان عليهن القدوم من مدينة أخرى بدون تصريح سفر وفي هذه الحالات يكون هناك خوف إضافي من الذهاب إلى الشرطة بسبب الخوف من الترحيل. كما أن الملاجئ لا تريد قبول النساء القادمات من مدن أخرى وتميل إلى نقل هؤلاء النساء إلى ملاجئ أخرى في مدن أخرى. في بعض الحالات، تم نقل النساء إلى مراكز الترحيل لأغراض توفير السكن.[1229] في عام 2021 في منطقة مرمرة، دعم ملجأ بلدية اسطنبول العديد من النساء لكن إدارة الملاجئ في البلديات الأخرى فرضت متطلبات مختلفة حول ما إذا كان مقدم الطلب يشكل خطرًا أمنيًا أو أن هناك مكانًا آخر للإقامة بدلاً من المأوى.[1230]

[1221] المعلومات مقدمة من رابطة التضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء، شباط 2018
[1222] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019
[1223] المعلومات مقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019
[1224] المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في أنقرة، شباط 2020.
[1225] المعلومات مقدمة من جمعية تضامن المرأة، شباط 2019
[1226] المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2020.
[1227] المعلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[1228] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[1229] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.
[1230] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، مايو 2022.

في عام 2021، قررت محكمة العائلة في أضنا تطبيق تكبيل إلكتروني لرجل سوري ارتكب عنفًا منزليًا ضد زوجته. تكبيل اليدين الإلكتروني هو مشروع تجريبي مستمر في 15 مدينة في تركيا.[1231]

وتشير في الواقع إلى استمرار العقبات أمام الحماية الفعالة للمرأة من العنف المنزلي. في موغلا، على سبيل المثال، حيث لا تزال زيجات الأطفال متكررة للغاية بين السوريين، تواجه النساء والفتيات مجموعة من الصعوبات، تتراوح بين التأخير لمدة تصل إلى يوم واحد في مراكز الشرطة إلى ميل السلطات دوماً لجلب الجاني إلى مركز الشرطة رغم رفض الضحية للمصالحة، لا تُوضع النساء في الملاجئ إلا إذا رفضن المصالحة. [1232]ووفقاً للمنظمات التي تساعد النساء والفتيات اللاجئات هناك وعي ومشاركة محدودان في هذه الحالات من جانب نقابة المحامين في موغلا. [1233]

واجهت النساء السوريات اللواتي يعشن في أنقرة ويتعرضن للعنف صعوبات في الذهاب بمفردهن إلى المستشفى أو إلى مديرية إدارة الهجرة. غالبًا ما لا يعرفن القراءة أو لا يسمح لهن الرجال بالخروج بمفردهن. في أنقرة، لم يتم تجهيز مستشفيات ديشكابي وأولوس الحكومية بشكل جيد من حيث المترجمين على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية تحاول مساعدة النساء السوريات في هذه العملية. في عام 2021، في بعض المدن في وسط الأناضول، تم أخذ طلبات النساء ضحايا العنف الجنسي والجنسان ، ويمكنهن الحصول على الحماية على الفور. كانوا أولوية في بعض المدن. في بعض البلدات الصغيرة، تقبل بعض (ملاجئ) SONIM اللاجئات حتى بدون تقديم شكوى جنائية ضد الجاني. ومع ذلك، في أنقرة، يتطلب الملجأ شكوى جنائية وبطاقة هوية مقدمة الطلب.[1234]

نشرت مؤسسة التضامن مع النساء تقريراً عن الدعم الاجتماعي والنفسي والقانوني للنساء السوريات المقيمات في أنقرة في الفترة ما بين 1 تموز 2019 و 24 شباط 2020. وكان من أكبر أوجه القصور التي تعاني منها المرأة السورية نقص المترجمين في المؤسسات العامة. لا يعيق هذا التحدي الوصول إلى دعم الدولة فحسب، بل يتسبب في بعض الحالات في أضرار لا يمكن تداركها. وكثيرا ما يتم مواجهة البيروقراطية المعقدة في المؤسسات العامة مثل المحاكم.[1235]

في إحدى الحالات، تم نقل سيدة سورية كانت تسعى للحصول على أمر تقييدي ضد زوجها السابق إلى مركز الشرطة دون تقديم أي معلومات. وذكرت أنها تعرضت لسوء المعاملة من قبل المترجم في مركز الشرطة بعد طول انتظار. وفي حالة أخرى، تحدثت سيدة سورية عن ذهابها إلى مركز الشرطة لتقديم شكوى عنف أسري ضد زوجها. وبحسب ما ورد هددها ضباط الشرطة قائلين: "أنت لست متزوجة بشكل قانوني، ولن يتم اتخاذ أي إجراءات حتى لو قدمت شكوى ضده. إذا أتيت إلى مركز الشرطة مرة أخرى لنفس الغرض، فسيتم ترحيلك ".[1236]

أفاد ضحايا الاتجار بالبشر والعنف الذين اتصلوا بالمنظمات غير الحكومية للحصول على الدعم، أن بعض المنظمات غير الحكومية لا تدرس قضيتهم بعناية. قالت امرأة سورية إنها أُجبرت على سرد قصتها المؤلمة أكثر من مرة لمنظمة غير حكومية لكن المنظمة غير الحكومية لم تتواصل معها بشأن احتياجاتها الاستشارية.[1237]

السلوك التمييزي شائع بين الموظفين الدولة العاملين في المحاكم. إلى جانب خطاب كراهية علني، يمكن للموظفين في الدولة إظهار أشكال أخرى من التمييز ضد اللاجئين، مثل عدم إعلامهم بشكل صحيح أو إبطاء العملية القضائية. على سبيل المثال، في إحدى الحالات، رفض الموظفين في مكتب المساعدة القانونية بإصرار طباعة نسخة من هوية امرأة سورية على الرغم من وجود طابعة متوفرة في المكتب.[1238]

يزداد الوصول إلى العدالة في المحاكم تعقيدًا بسبب الحواجز اللغوية. تتلقى النساء إخطارات من المحاكم باللغة التركية وليس العربية بما في ذلك الرسائل النصية القصيرة. يمكن رفض قضايا النساء السوريات بسبب نقص المترجمين في المحاكم أو قلة المعرفة من جانب موظفي المساعدة القانونية. في الماضي، قدم مركز غلينجيك التابع لنقابة المحامين في أنقرة خدمات

[1231] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، كانون الاول 2017.
[1232] المعلومات مقدمة من جمعية التضامن مع المرأة في بودروم، كانون الأول 2017، رافقت المنظمة عدة فتيات حوامل بعمر الخامسة عشر ولدوا في المستشفيات.
[1233] المصدر السابق ذاته.
[1234] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، مايو 2022.
[1235] مؤسسة التضامن النسائي - تجربة العمل مع النساء السوريات، 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3s2L8BW، 9.
[1236] المصدر السابق ذاته، ص.19.
[1237] المصدر السابق ذاته، ص.20.
[1238] تجربة العمل مع النساء السوريات، ص 24.

متخصصة للنساء السوريات من ضحايا العنف، لكن هذه الخدمة يتم تقديمها الآن من قبل مكتب المساعدة القانونية الذي ليس لديه خبرة محددة في التعامل مع هذه القضايا.

تصدر أوامر المحكمة بالتعليق في حالة العنف المنزلي ولكنها ليست فعالة للغاية لأن الجناة والضحايا يعيشون إما في نفس المنزل أو في نفس الحي. العنف من قبل الشرطة التركية أو على طريق الهجرة منتشر ولكنه غير مرئي على الإطلاق. لا تستطيع النساء السوريات الحديث عن هذا النوع من التحرش الجنسي والعنف.[1239]

أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حملة للتوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والإعلام الجماهيري كجهد مشترك بين الوكالات في عام 2020. وركزت على تطوير رسائل حول العنف القائم على النوع الاجتماعي ورسائل الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي مستهدفة اللاجئين، بما في ذلك المشاركة المجتمعية والتعقيبات[1240]. في المنطقة الجنوبية الشرقية، لوحظت زيادة في العنف القائم على النوع الاجتماعي في عام 2021 بالإضافة إلى الافتقار إلى الوصول إلى آليات الحماية. تدير البلديات خطاً ساخناً كان بمثابة أداة فعالة للنساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، لكن الملاجئ كانت ممتلئة. ومع ذلك، كانت هناك زيادة في تصاريح الإقامة لضحايا الاتجار بالبشر التي تمنحها المديريات العامة لإدارة الهجرة، وخاصة في محافظة غازي عنتاب.[1241]

2.2. تعدد الزوجات والزواج التقليدي

إضافةً إلى العنف، فإن حماية النساء والفتيات دون سن الثامنة عشرة المتورطات في الزيجات التقليدية والزيجات غير الرسمية- بما في ذلك الفتيات اللواتي يكن في مكان "الزوجات الثانية" والفتيات اللاتي يبعن للزواج من قبل أسرهن هي شاغل هام،[1242] وفي حين تجرم الممارستين بموجب القانون التركي فإن الزيجات القائمة على تعدد الزوجات معترف بها قانونياً في سوريا والنساء لا يدركن دائماً الاختلافات بين الإطار القانوني للبلدين وحقوقهما فيها. وقد أدت هذه المشاكل أيضا إلى زيادة في معدلات الطلاق المبكر بين الفتيات دون سن ال 18 ،[1243] فضلا عن ارتفاع عدد الأطفال الذين هجرتهم أمهاتهم بسبب الزواج من رجال أتراك.[1244]

وعل الرغم من تجريم القانون التركي فإن الفرص المتاحة للمستفيدين من قانون الحماية المؤقتة محدودة للمطالبة بالضمانات القانونية وتدابير الحماية ذات الصلة لعدم كفاية المعلومات العامة والعرض البالغ القصر في خدمات المشورة والمساعدة القانونية المتاحة للاجئات. بالإضافة إلى ذلك ، كثيرا ما تمتنع السلطات العامة مثل مؤسسات الرعاية الصحية، عن الوفاء بالتزامها القانوني بإبلاغ الشرطة بحالات زواج الأطفال. [1245]حيث يقومون بإبلاغ السلطات ويمتنع ضباط الشرطة عن التحقيق في القضايا. [1246] ولا تتوافر إحصاءات عن هذه التقارير على نطاق البلد.

وتقدم أنقرة مبادرات مثل مركز حماية الطفل الذي يديره الهلال الأحمر التركي في التينداغ، وتوفر معلومات للنساء عن الحمل المبكر وزواج الأطفال والتحرش الجنسي وحقوق الإنجاب ومنع الحمل كما ويدير مركز رابطة التضامن مع المهاجرين و

[1239] المعلومات التي قدمتها إسراء خشرم من مؤسسة التضامن النسائي (KADAV)، شباط 2020.

[1240] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا، أبرز الملامح التشغيلية لعام 2020، متاح على: https://bit.ly/3esx9AE.

[1241] المعلومات المقدمة من أحد أصحاب المصلحة، مايو 2022.

[1242] انظر إلى دوتشي ويلي،'Kadınlar ikinci eş bulma sitelerine karşı isyanda ، كانون الأول 2017 ، المتوفر باللغة التركية على: http://bit.ly/2CF5Q5b. انظر أيضا جمعيه المظلة الحمراء للصحة الجنسية وحقوق الإنسان ، والسوريين تحت "الحماية المؤقتة" في تركيا والعمل الجنسي ، 2017 ، 103.

[1243] المعلومات المقدمة من منظمة غير حكومية، شباط 2019.

[1244] المعلومات مقدمة من محام في رابطة محامي إسطنبول ، آذار 2019.

[1245] المعلومات المقدمة من رابطة التضامن النسائية في بودروم ، 2017 . ورافقت المنظمة العديد من الفتيات الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 سنة للولادة في مستشفيات في موغلا. انظر أيضا اخبار سبوتنيك, "اسطنبولدا بير hastaneye يوص suriyeli 392 هاميل محتوىgetirildi , 59 ، 15 تموز 2018 ، متوفر بالتركية في: https://bit.ly/2TZkuwU ، بالإشارة إلى 392 الفتيات الحوامل التركيات والسوريات اللاتي لم يبلغ عنهن في مستشفى الولاية بمدينه باهيجلار في إسطنبول ؛ و مؤسسة هاينريش بول ، ' ارتفاع معدلات الحمل دون السن الأدنى بين الطفلات اللاجئات و الشابات تركيا ' ، 29 كانون الثاني 2018، المتوفر على http://bit.ly/2BM185I ، التالي: الإشارة إلى ما لا يقل عن 5 السوريين من بين 115 الفتيات الحوامل القاصرات اللاتي يعالجن مستشفى كانيوني سلطان سليمان للتدريب هاريت، ' Suriyeli 14 yaşındaki çocuğun hamile olduğu ortaya çktı ' ، 29 كانون الأول 2017 ، متاح بالتركية في: http://bit.ly/2seuu91 ، على فتاه حامل في الرابعة عشره من العمر في دزينتشي ، عثمانية.

[1246] معلومات مقدمه من السيد Mülteci-Der ، كانون الأول 2017.

طالبي اللجوء أيضا مراكز صحة ومشورة المرأة في عدد من المقاطعات بما في ذلك مرسين ويقدم دورات دراسية في مجال اللغات والرعاية الصحية من بين خدمات أخرى. [1247]وتقدم جمعية التضامن النسائية في بودروم دورات تدريبية وحلقات عمل بشأن الصحة الجنسية والنظافة إلى جانب المشورة القانونية وأنشطة التماسك الاجتماعي. [1248]

تقدم منظمة (CARE) تركيا معلومات الزواج المبكر والقسري الهامة لأعضاء الجالية السورية والتركية في غازي عنتاب وكلس وشانلي أورفا من خلال المناسبات الاجتماعية، وواحدة عن المشورة القانونية وتمكين الفتيات المهددات بالزواج المبكر للوصول إلى سبل الانتصاف القانوني بالتنسيق مع السلطات التركية ومن خلال النهج القائم علي الحقوق، كما وتدرب أعضاء المجتمع السوري علي رسائل الحماية الرئيسية ، بما في ذلك الزواج المبكر والتي يتم نشرها من خلال مقاربة مبتكرة من النظراء إلى النظراء وأماكن حماية المعلومات المجتمعية القائمة علي الرعاية. [1249]

بالإضافة إلى ذلك، فإن تعدد الزوجات يؤثر علي حصول اللاجئين على حقوق معينة مثل الرعاية الاجتماعية فعلى سبيل المثال لا تقدم المساعدة الممنوحة بموجب الوحدة الخاصة الا زوجة واحدة ولكل أسرة معيشية مسجله.[1250]

وأخيرا، فإن مسألة الزيجات التقليدية لا تقتصر على المرأة في تركيا. ووثقت التقارير أيضا حالات اللاجئين الذين بيعوا للزواج أيضاً. [1251]

2.3. حالات العاملين في مجال الجنس

إن فئات محددة مثل العاملين بالجنس في وضع ضعيف بوجه خاص بسبب التفسير المتواتر للعمل الجنسي باعتباره سلوكاً يهدد النظام العام أو الصحة العامة في تركيا.[1252]

3. الناجون من التعذيب تحت الحماية المؤقتة

ويحدد كل من قانون الأجانب والحماية الدولية و أنظمة الحماية المؤقتة "الأشخاص المعذبين" الذين نجوا من بين ذويي الاحتياجات الخاصة ويحصل هؤلاء الناجون - مثلهم مثل سائر المستفيدين من الحماية المؤقتة- على مجموعة من خدمات الرعاية الصحية في المستشفيات العامة بما في ذلك المساعدة النفسية. وهناك أيضاً عدد قليل من المنظمات غير الحكومية التي تتخصص في خدمات العلاج وإعادة تأهيل للناجين من التعذيب.

4. الأشخاص من مجتمع الميم من حاملي الحماية المؤقتة

الأشخاص من مجتم الميم لا يتم إدراجهم بوصفهم فئة من "الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة" في أنظمة الحماية المؤقتة. ويؤثر عدم وجود إجراءات تسجيل تراعي الحساسية الجنسانية في إطار نظام الحماية المؤقتة يؤثر على قدرتهم علي الكشف عن ميولهم الجنسية أو تسجيلها كأشخاص ذوي احتياجات خاصة.[1253]

ويشعر اللاجئون المثليون بأنهم غير آمنين وعرضة للخطر بسبب مناخ من التمييز واسع النطاق رغم أنهم ينظرون عموماً إلى المجتمعات المضيفة التركية على أنها أكثر تسامحاً من المجتمعات السورية.[1254] ويتم استهدافهم أيضا بجرائم الكراهية والعنف.

[1247] المعلومات التي قدمها الأمين السيد اسام في شباط 2018.
[1248] المعلومات المقدمة من رابطة التضامن النسائية في بودروم ، آذار 2019.
[1249] المعلومات المقدمة من كير تركيا ، 2019 شباط.
[1250] المعلومات المقدمة من منظمة غير حكومية ، 2019 شباط.
[1251] News Deeply ، "كنت شيئا اشتريته": الرجال السوريون يتزوجون من أجل النجاة ، 21، شباط 2018 ، المتوفر على http://bit.ly/2sPp58E
[1252] الرابطة الحمراء للصحة الجنسية وحقوق الإنسان ، السوريون تحت "الحماية المؤقتة" في تركيا والعمل الجنسي ، 2017 ، 53-54. ويستند التقرير إلى مقابلات مع 26 من المشتغلين بالجنس في سوريا ، فضلا عن مجموعة من السلطات ومنظمات المجتمع المدني.
[1253] زينب كيفيلسيم، "لاجئون سوريون من مجتمع الميم في تركيا" ، 2016، ص. 31.
[1254] نفس المصدر، 32-33.

وفي 25 تموز 2016، أفادت التقارير بأن رجلاً سورياً في إسطنبول اختطف علي يد مجموعه من الرجال واغتصب وضرب مراراً وتكراراً قبل ان يقتل.[1255] حكم على رجل بالسجن 15 سنة بعد استفزاز جائر وانخفاض السلوك الجيد.[1256]

وتواجه النساء السوريات المتحولات بمن فيهن العاملات بالجنس، معاملة تمييزية- في بعض الحالات عنيفة- في اتصالاتهم مع السلطات و بدءاً من التعامل مع سلطات الشرطة والتسجيل لدى المديرية العامة أو الحصول على خدمات الرعاية الصحية أو السكن.[1257] وفي حادثة واحدة من جرائم الكراهية ابلغ عنها في 17 كانون الأول 2016 في اسطنبول، قُتلت امرأة من العاملات بالجنس علي يد شخص تظاهر بأنه زبون.[1258] تم العثور على امرأة ترانس أخرى من سوريا ميتة في غرفتها بالفندق في بيوغلو، اسطنبول ، في 9 آذار 2018.[1259] في يالوفا، تعرضت اللاجئة الترانس عايدة للهجوم من قبل مجموعة كبيرة من الرجال في حيها في 30 آيار 2018.[1260]

ويشكل الميل الجنسي أيضاً عاملاً يعوق حصول الناس على السكن إذ أن المستفيدين من الحماية المؤقتة الذين يعيشون في شقق مكتظة مع مواطنين سوريين آخرين كثيراً ما يضطرون إلى المغادرة أو الموافقة على الاعتداء الجنسي عندما يتم الكشف عن ميولهم الجنسية. [1261]وفي حالات أخرى فإن التمييز الذي يأتي من افراد الأسرة أو المجتمعات المحلية يدفع الأشخاص المتحولين إلى الانتقال إلى مدن كبيرة في تركيا. [1262]وحتى في المدن الكبيرة مثل إسطنبول، يواجه المثليون حواجز من حيث الحصول على الرعاية الصحية والكثير قد ذكروا أنهم غير قادرين حتى على الاقتراب من مؤسسات الرعاية الصحية الرسمية ويفضلون الذهاب إلى شركاء المفوضية المنفذين [1263]ويعوق التمييز حصولهم علي الرعاية الصحية بما في ذلك في المراكز الصحية للمهاجرين (انظر الرعاية الصحية).[1264]

غالبًا ما لا تستطيع اللاجئات الترانس الحصول على العلاج الصحي الأساسي. بياناتهم الشخصية ليست محمية بشكل صحيح ويمكن أن تخضع لاختبارات فيروس نقص المناعة البشرية من دون موافقة.[1265]

وقد أيدت نقابة المحاميين في هاتاي مؤخراً حاله امرأة متحولة تعيش في مركز الإيواء المؤقت وتسعى لاجراء جراحه لتغيير جنسها و وقد منحت المحكمة الإذن اللازم لإجراء عملية جراحية في مستشفى حكومي.[1266]

5. الأقليات العرقية الخاضعة للحماية المؤقتة

ولا يمكن التأكد من عدد أفراد الأقليات الاثنية، مثل جماعات الروم والدوم واللوم من سوريا، ولكن من المرجح أن يكون حوالي 20000 في مقاطعتي غازي عنتاب وشانلي أورفا[1267] .

ففي غازي عنتاب، تقطن هذه المجموعات عموماً في المناطق الريفية، وتعمل في الأعمال الزراعية الموسمية وتمتنع عن التسجيل خشية التعرض للتمييز من قبل السلطات العامة. [1268]

[1255] kaos GL ، ' اسطنبولدا مولهايم Suriyeli eşcinsel öldürüldü ', 3 أب 2016, متاح بالتركية في: http://bit.ly/2BiCwkf.

[1256] Kaos GL، "Wisam Sankari'nin katiline haksız tahrik" indirimi! " ، 5 تشرين الأول 2017 ، متاح باللغة التركية على: https://bit.ly/3bvx1gI.

[1257] الرابطة الحمراء للصحة الجنسية وحقوق الإنسان ، السوريون تحت "الحماية المؤقتة" في تركيا والعمل الجنسي ، 2017 ، 88-89 ، 97.

[1258] kos GL, ' Suriyeli عبر الكادان اسطنبولدا öldürüldü ', 20 كانون الأول 2016, متاح بالتركية في: http://bit.ly/2CdWsCq.

[1259] Kaos GL, 'Human Rights of LGBTI People in Turkey 2018', at: http://bit.ly/2IPQ5Ko.

[1260] نفس المصدر.

[1261] زينب كيفيليسيم ، "اللاجئون السوريون المثليون في تركيا" ، 2016 ، 34.

[1262] المرجع السابق ذاته، 95-96. انظر أيضا "الحياة كلاجئه متحولة جنسيا في تركيا" ، 10 حزيران 2016 ، المتوفر على: http://bit.ly/2j1jh4c

[1263] زينب كيفيليسيم ، "اللاجئون السوريون المثليون في تركيا" ، 2016 ، 34.

[1264] المعلومات المقدمة من منظمة غير حكومية شباط 2019 .

[1265] GAR (جمعية أبحاث الهجرة) ، العوائق أمام وصول مجتمعات المهاجرين إلى الرعاية الصحية في إسطنبول، أيلول 2020 ، متاح على: https://bit.ly/3wk4nu6.

[1266] المعلومات المقدمة من نقابة المحامين في أنطاكية ، شباط 2018.

[1267] المعلومات المقدمة من مركز كركياك الثقافي، شباط 2019.

[1268] المعلومات مقدمة من مركز كركياك الثقافي، شباط 2018.

في منطقة شيرين إيفلر في غازي عنتاب 70٪ من السكان هم من الدوم. في عام 2019، انخفض عدد سكان الدوم في غازي عنتاب بحوالي 10000 حيث هاجر الناس إلى المدن الكبرى مثل اسطنبول أو أنقرة بسبب التمييز. بدأ شباب ورجال الدوم العمل في اسطنبول خاصة في قطاع النسيج في المشاريع الصغيرة. يعمل آخرون في قطاع الزراعة الموسمية في المنطقة وكذلك في مقاطعات وسط الأناضول مثل قونيا وإسكي شهير أكساراي. الأجر اليومي هو تقريباً نفس أجر الأتراك الآن على الرغم من أنهم ما زالوا يواجهون الاستغلال. في غازي عنتاب، توجد منطقة صناعية ضخمة في منطقة أونالدي حيث يعمل العديد من السوريين بمن فيهم دوم دون تصريح عمل، وفي المناطق الريفية تعيش العائلات بشكل عام معًا. ومع ذلك، في المدن الكبرى يفضلون ألا يكونوا مرئيين ويعيشون منفصلين عن بعضهم البعض.

تخضع هذه المجموعات للحماية المؤقتة، إلا أن لديها بشكل عام إصدارات قديمة من وثائق الهوية مثل بطاقات "الضيف" وبطاقات YKN ا التي تبدأ بالرقم "98" (انظر وثيقة تعريف الحماية المؤقتة). أحد أسباب ذلك هو الخوف من التعرض للتمييز في رئاسة إدارة الهجرة. إنهم لا يمتثلون لواجباتهم في الإبلاغ بسبب التمييز المؤسسي المتصور والفعلي، وبالتالي يواجهون صعوبات كبيرة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، في حين لوحظت تحسينات فيما يتعلق بزيادة الوعي في عام 2019، لا توجد حتى الآن ممارسة موحدة تجاه مجتمع الدوم. اعتبارًا من عام 2019، تم إصدار وثائق السفر عبر الإنترنت مما يجعل من الصعب على مجتمعات الدوم الوصول إليها.

تضرر مجتمع الدوم بشدة من عملية اسطنبول في تموز 2019 مع ترحيل بعض العائلات إلى المنطقة الآمنة (منطقة الباب). عادت بعض العائلات إلى غازي عنتاب ولكن الحماية المؤقتة لأولئك الذين وقعوا على نماذج العودة الطوعية لم تتم إعادة تفعيلها عند عودتهم وتم إلغاؤها في النهاية. هذه المجموعة خائفة جداً من الترحيل ولذلك لا تبلغ عن أي انتهاكات تحدث.

لا يزال الوصول إلى الخدمات الصحية يمثل مشكلة كبيرة بالنسبة لمجتمع الدوم بسبب التمييز، لذا يفضلون الذهاب إلى مركز صحة المهاجرين الممول من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع الأطباء السوريين. الأطباء السوريون العاملون في هذه المراكز يكسبون أقل من زملائهم الأتراك وقد تكون جودة الخدمة منخفضة.

لا تتزوج مجموعات الدوم تقليديًا ولكنهم بدأوا في الحصول على المزايا الاجتماعية لأن هذا أحد المتطلبات. بدأت النساء أيضًا في أن يكونوا أكثر وعيًا بحقوقهم المدنية، حيث يساعد مركز كيركاياك الثقافي مجتمعات الدوم على الوصول إلى الخدمات والحقوق مثل تسجيل الأطفال حديثي الولادة. في عام 2019، قاموا بتقييم الاحتياجات التعليمية لطلاب الدوم وأطلقوا مشروعًا لجذب المزيد من الطلاب إلى التعليم بالإضافة إلى توفير التدريب على مكافحة التمييز والبلطجة.[1269] يوجد مجتمع دوم صغير في نيزيب في غازي عنتاب وتوجد مدرسة بجوارهم مباشرة. لم يكن الأطفال من مجتمع دوم يذهبون إلى المدرسة ولكن من خلال جهود المركز يحضر طفلان الآن.

تأثر أطفال الدوم بوباء كورونا حيث تم إغلاق المدارس في تركيا لغالبية الفئات العمرية ولغالبية العام. لم يكن التعليم عن بعد متاحًا لهذه المجموعة. يمكن لمشاريع مثلمشروع تعزيز دمج الأطفال السوريين في نظام التعليم التركي أن تكون مفيدة لأولئك الذين يعيشون في المدينة ولديهم روتين حياة منتظم، ولكن ليس أولئك الذين يعيشون بدوًا أو الذين تعمل أسرهم في الزراعة الموسمية.[1270]

[1269] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة في غازي عنتاب، شباط 2020.
[1270] معلومات مقدمة من أحد أصحاب المصلحة، آذار 2021.